جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1970– 2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: العلوم المالية

من إعداد الطالبة:

سومية فرقاني

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. علي مكيد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عبد الوهاب رميدي	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
أ.د. علي مكيد	أستاذ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. حكيم بوجطو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
د. علي حبيش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحنا
د. عاشور يوسفي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحنا
د. خالد عيجولي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر وحمد الله العلي القدير الذي لولا توفيقه لما تم هذا العمل

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور علي مكيد الذي رافقني بنصائحه وتوجيهاته طيلة فترة تحضير هذا البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ جيلالي شرفي، الأستاذ جلول شويرب والأستاذ عماد معوشي على مد يد المساعدة سائلة المولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء

جزيل الشكر أيضا لأعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذه الأطروحة

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أختي ابتســـام

إلى أخي مفتاح وزوجته والتوأم آدم وجهاد

إلى أخي يحي

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص:

تعتبر ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي من الظواهر المهمة التي استرعت انتباه الاقتصاديين في الوقت الراهن، و قد شملت هذه الظاهرة معظم البلدان على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، والجزائر شأنها شأن العديد من الدول عرفت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نموا مستمرا في وتيرة الإنفاق الحكومي، ارتبط بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يفسر ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2015، بحيث تم تضمين مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح التقلبات في الإنفاق الحكومي وتشمل بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، متغيرات مالية تمثلت في الجباية العادية، الجباية البترولية والديون الخارجية، متغير ات نقدية تمثلت في معدل التضخم ومعدل سعر الصرف ومتغيرات اجتماعية أخرى كالنمو السكاني، معدل التحضر ومعدل البطالة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى الجباية العادية، معدل سعر الصرف والنمو السكاني هي العوامل الرئيسية المفسرة لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر، بحيث فسرت هذه المتغيرات 99 % من التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي مقابل 1 % ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ومن جانب آخر تعد هذه المتغيرات نفسها المتغيرات المفسرة لنمو الإنفاق الجاري، في حين يرتبط نمو الإنفاق الاستثماري بكل من معدل التحضر الجباية العادية والجباية البترولية بعلاقة طردية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية. وعلى اعتبار ارتباط الاقتصاد الجزائري بالريع البترولي ومن خلال تحديد الوزن النسبي لهذه المتغيرات يتوضح أن الإنفاق الاستثماري أكثر حساسية للتغيرات في الجباية البترولية ولذلك فهو أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، بحيث عرف نموذج الإنفاق الاستثماري اختلالا سنة 1986 متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائر ي على العموم.

واستنادا لنتائج الدراسة وأمام النمو المتزايد للإنفاق الحكومي في الجزائر أصبح ترشيد هذا الإنفاق ضرورة حتمية لا مفر منها، من خلال تحقيق أفضل استخدام ممكن للإنفاق الاستثماري وضغط الإنفاق الجاري إلى حده الأمثل، إضافة إلى محاربة كل أشكال التبذير والفساد المتعلقة بالمال العام من خلال تحسين فعالية الإنفاق الحكومي بتحسين طرق تسييره المبنية على معايير حديثة لتقييم الأداء وتفعيل عنصر الرقابة. فضلا عن ضرورة المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الذي لعب تدهور قيمته دورا كبيرا في تضخيم مبالغ النفقات الحكومية. كما أن الموارد المالية المحدودة تفرض على الحكومة البحث عن بدائل تمويلية للإنفاق الحكومي خاصة في شقه الاستثماري باعتباره الأكثر تأثرا بالأزمة المالية الحالية ولدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال ر د الاعتبار للجباية العادية كمورد مالي دائم ومنتظم للميزانية و تفعيل تجربة التمويل الإسلامي عن طريق الصكوك الإسلامية السيادية للاستفادة منها في تمويل المشاريع الاستثمارية العامة وسد العجز المتنامي في ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد القياسي.

Abstract:

the growth of government spending is considered as an important phenomenon which has attracted the attention of the economists in the current time, and this phenomenon has included most countries at different levels of progress and systems. Algeria, like many countries, has known since independence till today a constant increase in the pace of government spending related to the economic, sociological and political development that the country had witnessed during this period. Thus, this study aims to build a standard model that explains the phenomenon of the government spending growth in the Algerian economy during the period 1970-2015, so that a set of explanatory variables that can be used to explain the fluctuation in government spending and include some basic economic variable such as general domestic product and degree of economic openness, financial variables represented in the regular collection, the petroleum collection and foreign debt. Monetary variables were the rate of inflation, exchange rate and other social variables such as population growth, urbanization rate and unemployment rate.

The study has concluded that GDP, in addition to the regular collection, exchange rate and population growth, are the main explanatory factors for the phenomenon of the government spending growth in Algeria, These variables has explained 99% of the change in government spending compared to 1% due to other factors not included in the model. On the other hand, these variables are the same as the explanatory variables for the growth of current spending, while the growth of investment spending is related to the urbanization rate, the regular collection and the petroleum collection in a direct relationship and the unemployment rate in a reverse relationship. And considering the correlation between the Algerian economy and oil revenues, and by determining the relative weight of these variables, it is clear that investment spending is more sensitive to the changes in the petroleum collection. Therefore, it is the most volatile type of spending. In Which the model of investment spending had known an imbalance in 1986 affected by the collapse of the oil prices in the world markets. And this is consistent with the economic theory and the reality of the Algerian economy in general.

Based on the results of the study and the increased growth of the government spending in Algeria, the rationalization of this spending has become an unavoidable necessity, through achieving the best possible use of investment spending and compressing on the current spending to the optimum, In addition to combating all

forms of waste and corruption related to public money through improving the effectiveness of government spending by improving its management methods Based on modern performance evaluation criteria and activating of the control component, As well as as the need to maintain the stability of the dinar exchange rate, which its devaluation has played a major role in inflating government spending. Also, the limited financial resources require the government to search for financing alternatives for government spending, particularly in its investment unit, as it is mostly affected by the current financial crisis and its great role in developing the national economy, through the rehabilitation of the regular collection as a constant and regular financial resource for the budget. And the activation of the Islamic finance experience by Sovereign Islamic instrument to benefit from them financing of public investment projects and to fill the growing deficit in the state budget in recent years.

Keywords: Government spending, Current sending, Investment spending, Government spending growth phenomenon, Algerian economy, Econometrics.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I-III
قائمة الجداول	V-VII
قائمة الأشكال	VII-X
قائمة الملاحق	X-XI
مقدمـــة	أ-ش
الفصل الأول: الإطار الفكري و النظري للإنفاق الحكومي	
تمهـيد	02
المبحث الأول:تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي	03
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الكلاسيكي	03
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الكينزي	08
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الاشتراكي	12
المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الإسلامي	16
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي	21
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي	21
المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق الحكومي والأساليب الحديثة لتسييره	26
المطلب الثالث: تخطيط الإنفاق الحكومي وتحديد أولوياته	31
المطلب الرابع: التقسيمات المختلفة للنفقات الحكومية	35
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي	41
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي	42
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الحكومية	50
المطلب الثالث: علاقة تمويل الإنفاق الحكومي بآثاره الاقتصادية	54
المطلب الرابع: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	61
خلاصة	68
الفصل الثاني: مقاربة نظرية لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة لها	
تمهيد	70
المبحث الأول:نمو الإنفاق الحكومي وسبل ترشيده	71
المطلب الأول: مفهوم ظاهرة نمو الإنفاق احكومي	71
المطلب الثاني: مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي وآثار نموه	73

المطلب الثالث: حدود ومحددات الإنفاق الحكومي	78
المطلب الرابع: سبل ترشيد النفقات الحكومية	87
المبحث الثاني: أسباب نمو الإنفاق الحكومي والنظريات المفسرة له	91
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق الحكومي	91
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق الحكومي	94
المطلب الثالث: نظرية فاجنر لتفسير نمو الإنفاق الحكومي	101
المطلب الرابع: النظريات الأخرى المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي	107
المبحث الثالث: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	113
المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	114
المطلب الثاني: المتغيرات المالية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	122
المطلب الثالث: المتغيرات النقدية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	126
المطلب الرابع: المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	133
خلاصة	142
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015	
تمهـيد	144
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر من مخططات التنمية إلى البرامج الاستثمارية	145
المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 1967-1989	145
المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004	149
المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005-2009	153
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو PCCE 2010-2014	159
المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر واتجاهاته خلال الفترة 1970-2015	164
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة التخطيط (1970-1989)	164
المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الانتقالية (1990-2000)	166
المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2015)	170
المطلب الرابع: تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015	175
المبحث الثالث: تحليل تطور أهم المتغيرات على المستوى الكلي وعلاقتها بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015	180
المطلب الأول: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	180
المطلب الثاني: تحليل تطور المتغيرات المالية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	187
المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات النقدية وعلاقتها بالإنفاق لحكومي	195
المطلب الرابع: تحليل تطور المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي	201
خلاصة	210

الفصل الرابع: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1970-2015	
تمـهيد	212
المبحث الأول: منهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة	213
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي	213
المطلب الثاني: نموذج الانحدار البسيط	217
المطلب الثالث: نموذج الانحدار المتعدد	222
المطلب الرابع: مشاكل الاقتصاد القياسي	226
المبحث الثاني: تقدير العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي	232
المطلب الأول: بعض المقاييس الوصفية للبيانات الأساسية	232
المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	239
المطلب الثالث: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي	243
المطلب الرابع: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي	252
المبحث الثالث: تقدير العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الجاري والاستثماري	261
المطلب الأول: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الجاري	261
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري	267
المطلب الثالث: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري	273
المطلب الرابع: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري	279
خلاصـة	286
خاتـــمة	288
قائمـة المراجـع	296
المـلاحـق	318

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

	قائـــمة الجـــــداول	
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
1-2	تطور حجم النفقات الحكومية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2001-2016.....	72
2-2	النماذج الرياضية المعبرة عن قانون فاجنر.....	104
1-3	المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة خلال الفترة 1967-1989.....	145
2-3	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....	150
3-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2005-2009.....	155
4-3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.....	160
5-3	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-1989.....	164
6-3	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.....	167
7-3	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.....	171
8-3	تطور الميل المتوسط للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	176
9-3	تطور الميل الحدي للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	177
10-3	تطور المرونة الداخلية للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	178
11-3	تطور نصيب الفرد من النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	179
1-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.....	239
2-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي.....	240
3-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والجباية البترولية.....	240
4-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والجباية العادية.....	240
5-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والديون الخارجية.....	241
6-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم.....	241
7-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل سعر الصرف.....	242
8-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني.....	242
9-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التحضر.....	242
10-4	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة.....	243
11-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي الإجمالي.....	246
12-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الإجمالي.....	248

13-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الإجمالي.....	249
14-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الإجمالي.....	251
15-4	المفاضلة بين النموذج الخطي واللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الإجمالي.....	251
16-4	نتائج اختبار Chow لسنة 1986 لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	253
17-4	نتائج اختبار Chow لسنة 2000 لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	253
18-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	254
19-4	نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي بعد معالجة الارتباط الذاتي.....	256
20-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الحكومي بعد معالجة الارتباط الذاتي.....	257
21-4	نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	257
22-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الثانية لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	258
23-4	نتائج اختبار White لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	259
24-4	نتائج اختبار ARCH لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	259
25-4	نتائج اختبار T-test لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	260
26-4	نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	260
27-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي الجاري.....	262
28-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الجاري.....	264
29-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الجاري.....	265
30-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الجاري.....	267
31-4	المفاضلة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الجاري.....	267
32-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	268
33-4	نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي.....	270
34-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي.....	270
35-4	نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الثانية لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	271
36-4	نتائج اختبار White لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	272
37-4	نتائج اختبار T-test لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	272

38-4	نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	273
39-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري.....	275
40-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الاستثماري.....	276
41-4	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الاستثماري.....	277
42-4	نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الاستثماري.....	279
43-4	المفاضلة بين النموذج الخطي واللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الاستثماري	279
44-4	نتائج اختبار Chow لسنة 1986 لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري	280
45-4	نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986.....	281
46-4	نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986.....	282
47-4	نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015.....	284
48-4	نتائج اختبار CHOW لسنة 2000 لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري.....	284
49-4	نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015.....	285

	قـائمـة الأشـــــكـال	
الرقم	**العـنـــــوان**	الصفحة
1-1	دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي.....	11
2-1	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق الحكومي.....	28
3-1	عمليات تخطيط الإنفاق الحكومي.....	32
4-1	مكونات الناتج الوطني الإجمالي.....	42
5-1	أثر النفقات الحكومية على الطلب الكلي الفعلي.....	43
6-1	أثر الإعانات الاقتصادية على المقدرة الإنتاجية للمجتمع.....	44
7-1	أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني.....	45
8-1	آلية عمل المضاعف والمعجل.....	54
9-1	المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة ونفقاتها.....	55
10-1	مربع كالدور.....	61
11-1	موقع سياسة الإنفاق الحكومي في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.....	62

12-1	العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.....	64
13-1	أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي.....	66
1-2	نصيب الفرد من النفقات الحكومية.....	76
2-2	العوامل المحددة للإنفاق الحكومي.....	80
3-2	حدود وحجم الإنفاق الحكومي في النظم السياسية.....	81
4-2	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة.....	82
5-2	منحنى لافر.....	84
6-2	منحنى موضح للغز الادخار.....	85
7-2	مسار الدورة الاقتصادية.....	86
8-2	أسباب نمو الإنفاق الحكومي.....	101
9-2	فرضية فاجنر.....	103
10-2	فرضية بيكوك وايزمان.....	108
11-2	تنوع مصادر الإيرادات العامة.....	123
12-2	مراحل النمو السكاني.....	133
13-2	إيضاح من هم العاطلون عن العمل.....	139
1-3	تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 1970-1989.....	166
2-3	هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000.....	168
3-3	هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000.....	169
4-3	تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000.....	170
5-3	هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2015.....	172
6-3	هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2011.....	174
7-3	تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 2001-2015.....	175
8-3	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	181
9-3	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2015.....	181
10-3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	182

11-3	تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	183
12-3	تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	185
13-3	تطور العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015	186
14-3	تطور الإيرادات الحكومية الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2015.....	187
15-3	تطور الجباية البترولية والجباية العادية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1970-2015	188
16-3	تطور العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	190
17-3	تطور العلاقة بين مكونات الإيرادات الحكومية ومكونات الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970-2015	191
18-3	تطور الديون الخارجية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2015.....	193
19-3	تطور العلاقة بين الديون الخارجية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970 -2015.....	194
20-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	196
21-3	تطور العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	197
22-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2015.....	199
23-3	تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970-2015.....	200
24-3	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	202
25-3	تطور العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	203
26-3	تطور معدل التحضر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	204
27-3	تطور العلاقة بين معدل التحضر والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	205
28-3	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	207
29-3	تطور العلاقة بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	208
1-4	علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.....	215
2-4	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....	216
3-4	تقدير المعلمات باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.....	218
4-4	توضيح المناطق التي تقبل فيها فرضية الارتباط الذاتي.....	227
5-4	الخصائص الإحصائية لسلسة الإنفاق الحكومي.....	232
6-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.....	233
7-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة درجة الانفتاح الاقتصادي.....	234
8-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة الجباية البترولية.....	234

9-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة الجباية العادية.....	235
10-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة الديون الخارجية.....	236
11-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل التضخم.....	236
12-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل سعر الصرف.....	237
13-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة النمو السكاني.....	237
14-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل التحضر.....	238
15-4	الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل البطالة.....	239
16-4	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	252
17-4	نتائج اختبار داربن واتسون لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي	254
18-4	نتائج اختبار Jarque-bera لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	258
19-4	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	261
20-4	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج الإنفاق الجاري.....	268
21-4	نتائج اختبار Jarque-bera لنموذج الإنفاق الجاري	271
22-4	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	273

	قـائمـة المـلاحـــــق	
الرقم	**العـنـــــوان**	الصفحة
01	هيكل النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 1993-2015.....	318
02	هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011.....	319
03	مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	320
04	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2015.....	323
05	تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	324
06	تطور العلاقة بين درجة الإنفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015	325
07	تطور العلاقة بين الإنفاق الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	326
08	تطور العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي ومكونات الإيرادات الحكومية (الإيرادات الجبائية) في الجزائر	327

	خلال الفترة 1970-2015.....	
09	تطور العلاقة بين الديون الخارجية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	328
10	تطور العلاقة بين المتغيرات النقدية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	329
11	تطور العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.....	330
12	معطيات الدراسة القياسية.....	331
13	نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة.....	333
14	نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي.....	333
15	نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الجاري.....	335
16	نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري.....	336
17	نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986.....	338
18	نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015.....	339

مقـــدمـــــة

مقـدمـــة:

يعتبر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، وبذلك فقد عرف عدة جدليات واكتسب قسطا وافرا من التحليل في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاقتصادية الحديثة، ولما كان موضوع الإنفاق الحكومي لصيقا بالدور الاقتصادي للدولة فقد تأثر هو الآخر بمختلف التيارات الفكرية، و اختلفت النظرة الاقتصادية نحو النفقات الحكومية عبر مراحل الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتدخل، فتركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق الحكومي بأقل مبلغ ممكن باعتبارها نفقات استهلاكية و لا تؤدي في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية بوجه عام دورا معينا استمرت النظرة التقليدية للنفقات الحكومية حتى ظهور المدرسة الكينزية في الثلاثينات من القرن الماضي على إثر أزمة الكساد الكبير سنة 1929، لتثبت عجز الفكر التقليدي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية، وعليه فقد ازدادت أهمية النفقات الحكومية وما فتئت تأخذ حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي، كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.

وقد أدى التطبيق العملي للسياسات الكينزية إلى اتجاه الإنفاق الحكومي نحو التزايد باستمرار في غالبية البلدان المتقدمة منها والنامية، نظرا لضخامة المهام التي تضطلع بها الحكومات والأهداف المراد تحقيقها الأمر الذي أفرز ما أطلق عليه ظاهرة نمو النفقات الحكومية، وبالرجوع إلى البيانات واستقراء إحصاءات هذا النمو نجد أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، و من أكثر الظواهر المالية المعروفة والشائعة في الوقت الراهن كونها شملت الدول كافة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية والتنمو ية، وإن كانت هذه الزيادة في النفقات الحكومية تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى، فإن الملاحظة التي تصدق في حق جميع الدول على اختلاف نظمها وظروفها هي اتجاه النفقات الحكومية إلى التزايد والتنوع، ولا ينتقص من هذه الظاهرة ما قد نلاحظه من ثبات أو حتى انخفاض النفقات الحكومية في بعض السنوات، ذلك أن الاتجاه العام لتزايد النفقات الحكومية في المدة الطويلة يظل ظاهرة عامة ومؤكدة، وبالبحث عن العوامل المسببة ظهرت العديد من النظريات والقوانين المفسرة التي شملت النمو الحقيقي نتيجة أسباب إدارية، اقتصادية، سياسية، مالية واجتماعية...، كما شملت النمو الظاهري والذي كان نتيجة مشكلات التضخم، وإن كانت هذه التفسيرات قد وضحت الأسباب النظرية، فإن هنالك أسبابا واقعية ترتبط بكل بلد وظروفه ومستوى تقدمه ودور الدولة فيه.

ولا يعيش الاقتصاد الجزائري بمنأى عن هذه التطورات باعتباره جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي يتأثر ويؤثر فيه بطريقة أو بأخرى، فقد سعت الجزائر هي الأخرى لتحسين اقتصادها انطلاقا من تفعيل دور الدولة في

مختلف مناحي الاقتصاد، وهو ما يظهر جليا من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات، بحيث عرفت النفقات الحكومية في الجزائر نموا مضطردا منذ سبعينات القرن المنصرمو استغلت الدولة مواردها المالية المعتبرة المتأتية من الجباية البترولية، في التوسع في الإنفاق الحكومي بإطلاق مخططات استثمارية تهدف لبناء قاعدتها الصناعية وتلبية الطلب الداخلي المتزايد، ولم يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات إلى تقليص الإنفاق الحكومي إلا مؤقتا، حيث عاد للنفقات الحكومية زخمها السابق، و شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في اتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق الحكومي تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينز ي، تجلت في اعتمادها على البرامج الاستثمارية الحكومية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو، بهدف استدراك الحالة المتدهورة للاقتصاد الوطني والتأخر الذي مس جميع القطاعات في عشرية التسعينات، وذلك في ظل تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، هذه الأخيرة ما لبثت أن بدأت تعرف تذبذبا واضحا وانخفاضا متواصلا منذ منتصف سنة 2014، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى البحث عن حلول سريعة للخروج من مأزق تمويل إنفاقها الحكومي والتعايش مع أسعار النفط الحالية، وفي ظل هذه الظروف تم التوجه الحالي نحو سياسة إنفاقية حذرة ترمي إلى ترشيد ضبط وعقلنة النفقات الحكومية مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019.

الإشكالية:

تعتبر الجزائر من أبرز الدول التي تعتمد في سيرورتها الاقتصادية على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ما أفرز نموا مفرطا في حجم النفقات الحكومية، سواء ما تعلق بالنفقات الخاصة بتسيير دولاب الدولة، أو في نفقات الاستثمار من خلال مختلف المخططات والبرامج الاستثمارية، ومن هنا تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو العامل الرئيسي المؤثر على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار والإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- هل يخضع نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى تأثير عوامل اجتماعية؟
- ما هي أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحسب طبيعته (إنفاق جاري-إنفاق استثماري)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- توجد (تتحقق)ظاهر ة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل الرئيسي المؤثر على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر لكنه ليس العامل الوحيد؛
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و معدل سعر الصرف، ما يعني أن هناك زيادة اسمية في الإنفاق الحكومي لمواجهة التدهور الكبير في قيمة الدينار الجزائري؛
- تلعب العوامل الاجتماعية دورا هاما في تفسير ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر؛
- يعتبر الإنفاق الاستثماري أكثر أنواع الإنفاق حساسية لتقلبات حصيلة الجباية البترولية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تعتبر ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي من ظواهر المالية العامة الحديثة الجديرة بالدراسة، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر هي المكانة التي يشغلها الإنفاق الحكومي في الهيكل الاقتصادي الجزائري والدور المحوري الذي يلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها الحكومة، إضافة إلى النمو المتزايد لمبالغ النفقات الحكومية للدولة خلال السنوات الأخيرة وهذا مقابل تراجع ملحوظ لإيراداتها. ما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر والذي يفترض المعرفة المسبقة بالعوامل المؤ دية لنموه.

أهداف الدراسة:

إن الاتجاه المتزايد للإنفاق الحكومي عبر الزمن قد أصبح سمة مميزة له في غالبية البلدان المتقدمة والنامية، ولا تشذ عن ذلك الجزائر كحالة تطبيقية، و على ذلك نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف أهمها:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي وآثاره على متغيرات النشاط الاقتصادي؛
- تسليط الضوء على ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والكشف عن العوامل المفسرة لها؛
- تتبع مسار تطور الإنفاق الحكومي واتجاهاته في الجزائر خلال الفترة 1970-2015؛
- تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري وتبيان أسبابها؛
- بناء نموذج قياسي متعدد يفسر ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، و من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- رغبتنا في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والمفاهيم المرتبطة به، باعتبار الإنفاق الحكومي موضوع الساعة الذي يشغل مختلف الأوساط الاقتصادية الوطنية وذلك للدور البارز الذي يؤديه في الاقتصاد الجزائري؛
- التزايد الكبير لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الآونة الأخيرة في ظل انخفاض حاد لإيراداتها؛
- محاولة منا إثراء هذا الموضوع وذلك لقلة الدراسات المهتمة بالعوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي في الجزائر، مقارنة بالدراسات المهتمة بالآثار التي يحدثها هذا الإنفاق على متغيرات الاقتصاد الكلي؛
- توافق الموضوع مع التخصص الدراسي "العلوم المالية".

منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بكافة جوانب هذا البحث، سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند تناول الجوانب النظرية لكل من الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة لنموه وعند محاولة تبيان العلاقة المتبادلة بينهما، من خلال الاعتماد على الكتب والمقالات العلمية والملتقيات والمواقع الإلكترونية وكذا الدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث.

كما تمت الاستعانة بالأسلوب التحليلي لتحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وخصائصها في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الأسلوب الكمي لبناء نموذج قياسي متعدد وذلك لتبيان العوامل التي لها أثر فعلي على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر، باستخدام برنامج Eviews8، واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر لجمع البيانات والمعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة والمتمثلة في الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء، تقارير وزارة المالية، قاعدة بيانات البنك الدولي، تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر.

حدود الدراسة:

تكتفي هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي لحالة الجزائر ومدى تأثيرها على نموه خلال الفترة الممتدة بين 1970-2015، وذلك على أساس توفر المعطيات الخاصة بالدراسة الاقتصادية القياسية.

صعوبات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية، لا سيما تلك التي تدرس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة له. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتمثلت الصعوبة في عدم الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من مصدر واحد، وتضاربها في مرات عديدة نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي ضاعف من الجهد وتطلب وقتا معتبرا من أجل اختيار أدق المعطيات و أقربها إلى الصحة، وصعب من مهمة بناء النموذج القياسي.

الدراسات السابقة:

في حدود ما توفر لدينا من مراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي أو أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية، في حين توجد دراسات محدودة تتحدث عن العوامل المؤثرة على هذا الإنفاق، ومن أهم الدراسات السابقة التي أمكننا الوصول إليها:

– دراسة كردودي صبرينة (2014)[1]: تعالج هذه الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعتبر مشكلة العجز المالي الحكومي من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة أفراد ومؤسسات، كما أن موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدول، وبسبب حصول عجوزات كبيرة في موازناتها العامة، ومع ما بذلته الدول من جهود للتخلص من هذه المشكلة، مما زاد من تفاقم مشكلة العجز في موازنات الدول، زيادة مسؤولياتها وحاجاتها المتزايدة إلى الإنفاق العام لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع المتزايدة، لذلك فنحن وجها لوجه أمام ترشيد الإنفاق العام كضرورة مالية لا مفر من تحقيقها.

وخلصت الدراسة إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه، ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، وخاصة قاعدة إتباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية، وإصرار الفقهاء المسلمين على إقامة دراسات الجدوى من منظور اجتماعي شامل لكل المشروعات التي يراد الإنفاق عليها من قبل الدولة، وتوضيح المضار المترتبة على السفه في الإنفاق العام، كما وضح ذلك ابن خلدون والمقريزي والأسدي وغيرهم.

– دراسة سعد أولاد العيد (2013)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الموازنة العامة خاصة في شقها المتعلق بالنفقات، بالجزائر، قصد تحليل أهم العوامل والمتغيرات التي ساهمت بشكل حاسم في تحديد سلوك ومكانة النفقات الحكومية، بالإضافة إلى معرفة كيف أثرت متغيرات سياسة الإنفاق العام في بقية متغيرات السياسة الاقتصادية، وكيف تأثرت بها، وذلك محاولة للوصول إلى وضع إطار عام لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، يساهم بجعلها تسير في نهج توافقي مع السياسة الاقتصادية الكاملة، للوصول إلى تحقيق أهدافها الأساسية، المتمثلة على

[1] كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014.

[2] سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

وجه الخصوص في تحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد، بالإضافة إلى محاربة البطالة، واستهداف الاستقرار النقدي والتوازن الخارجي.

وتوصلت من خلال الدراسة القياسية إلى تأكيد فرضية أولوية الإيرادات عن النفقات في الموازنة العامة للدولة بالجزائر، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى أولوية النفقات عن الإيرادات، وهذا الأمر يجد تفسيره في مصدر تمويل النفقات العامة الذي يأتي في جزء كبير منه، في الغالب 60 % من مصدر خارجي يعتمد على عنصر غير مستقر، والذي نعني به سعر النفط، كما أكدت الدراسة القياسية أيضا أن العجز الخارجي، أي عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يسبب العجز الداخلي، أي عجز الموازنة العامة، وهذا أيضا يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن العجز الداخلي هو الذي يسبب العجز الخارجي، كما يرى الطرح الكينزي، أو على الأقل لا توجد علاقة سببية بين العجزين كما يحاجج أصحاب مقاربة التكافؤ الريكاردي، وأن هذا التعارض يرجع إلى خاصية الاقتصاد الجزائري، بالنظر إلى جزء مهم جدا من تمويل الموازنة والاقتصاد ككل يأتي من مصدر خارجي ووحيد. كما أثبتت الدراسة القياسية أن النفقات العامة، وخاصة النفقات الاستثمارية تساهم بشكل فعال في علاج مشكلة البطالة، بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة، مما يعني أن هذه الأخيرة بشقيها الجاري والاستثماري تساهم في دعم معدلات النمو. وإذا كانت الدراسة القياسية قد أكدت أن التضخم يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، فإنها بالمقابل لن تثبت فرضية سيادة النقود، أي بكون زيادة النفقات العامة والعجز الموازني يؤديان إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر يجد تفسيره في كون تمويل الموازنة العامة يأتي في جزء كبير منه من الجباية النفطية التي ترتبط بمعدلات التضخم، كما أن الدراسة القياسية لم تمكن الباحث من إثبات العلاقة المفترضة بين زيادة النفقات العامة وتخفيض العملة، بالرغم من أن الدراسة النظرية والوصفية والتحليلية تؤكد على هذه العلاقة.

– دراسة بيداري محمود (2014)[1]: هدفت الدراسة إلى البحث عن ماهية الأسباب المؤدية إلى تزايد حجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري؟ وما مدى مطابقة ذلك مع قانون فاجنر؟ ولقد استخدمت الدراسة ثلاث مناهج علمية المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي.

ومن خلال الدراسة توصل الباحث إلى وجود الظاهرة بشكل مطلق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2010)، إلا أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة لم يكن دائما أكبر من زيادة النمو الاقتصادي، وذلك حسبما أشار إليه فاجنر من خلال نظريته، وبالتالي فإن قانون فاجنر لا ينطبق بشكل كلي

[1] بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) "مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.

على الاقتصاد الجزائري. ومن ثم استخلصت الدراسة إلى وجود عوامل أخرى غير زيادة النمو الاقتصادي تساهم بدورها في زيادة حجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، كان أهمها زيادة إيرادات قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان وارتفاع الأسعار.

– دراسة عبد القادر قداوي (2014)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2011، حيث تطرقت إلى بعض الحقائق المتعلقة بالنمو السكاني وتزايد حاجاته وانشغالاته الصحية والتعليمية والتشغيلية والسكنية...إلخ، في إطار دولة الرعاية التي تهتم بسكانها وتبذل قصارى جهدها في خدمة الصالح العام بوسائل عدة منها النفقات العامة التي تمثل الشكل الرئيس لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التنبيه وتعميق الإحساس عن مدى تأثير النمو السكاني المتزايد بسرعة–والذي وصف من قبل البعض بـ "القنبلة أو الانفجار السكاني"– على النفقات العامة في الجزائر، هذه النفقات التي مصدرها الجباية البترولية التي تتحدد في أسواق النفط العالمية. ومن ثم فمن خلال هذا البحث تم استعراض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالثنائية (تزايد السكان-تزايد النفقات العامة)، مع اختبار أثر النمو السكاني على النفقات العامة قياسيا باستخدام نموذج التأخيرات الزمنية المناسب لهذه الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال الدراسة القياسية إلى وجود أثر متذبذب للتغير في النمو السكاني على النفقات العامة. كما تم قياس القوة التفسيرية للنموذج وتبين بأن النمو السكاني يتحكم في 69.09 % في تزايد النفقات العامة في الجزائر.

– دراسة تهتان موراد و جلول شويرب (2017)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري لفترة زمنية تمتد من 1980–2014 باستخدام نموذج خطي متعدد، وقد بينت الدراسة أن الجباية البترولية هي محدده الأساسي بالإضافة إلى الجباية العادية، رصيد الميزانية، معدل سعر الصرف، الصادرات وعمق النظام المالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات البترولية التي تتحدد بناء على أسعار البترول والتي تتحكم فيها عوامل خارجية، مما يجعل إيراداتها غير مستقرة ويظهر ذلك من خلال الميزانية الحكومية، وعلى الدولة استثمار الفوائض المالية المحققة في مشاريع منتجة لتوفير موارد مالية جديدة، ودعم الإنتاج المحلي لتقليل فاتورة الواردات وتجنب تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها السلبي في الزيادة الاسمية في الإنفاق

[1] عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1990–2011"،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2014.

[2] تهتان موراد، جلول شويرب، محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 11، جامعة يحي فارس بالمدية، جوان 2017.

العام، كما يستوجب على الحكومة العمل على تطوير النظام المالي الذي من شأنه استيعاب المدخرات، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية عجز الموازنة الحكومية، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

– دراسة إيمان بوعكاز (2015)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2011) بالاعتماد على نموذج رام (1986) والأدبيات ذات الاقتصادية ذات الصلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مما يعني أن الإنفاق الحكومي لا يحدث أي أثر على النمو الاقتصادي من خلال أي قناة، وأن السياسة الاقتصادية الكينزية التي تبنتها الجزائر لا تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري لعدم امتلاكه اقتصاد ذو جهاز إنتاجي مرن يستجيب للتغير في الطلب الكلي، وهو الشيء الذي دفع بالسلطات العامة إلى تغطية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد من الخارج.

– دراسة جاب الله مصطفى (2015)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الأمثل للسياسة الاقتصادية الكلية دون التركيز على سياسة واحدة بعينها، وهذا لمعرفة مدى تأثر متغيرين مهمين بالسياسة الاقتصادية وهما زيادة النمو الاقتصادي أو على الأقل المحافظة على مستوياته الثابتة من سنة لأخرى، وتغير أو تثبيت مستويات التضخم في الأسعار.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تحقيق النمو لم تكن مرتبطة بمتغيرات السياسة المالية فقط بل تتعداها إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل سعر النفط، نسبة الاستهلاك الفردي، عدد السكان، نسبة التمدرس وهذا ما جعل من نموذج متغيرات السياسة المالية ضعيفا فلجأ الباحث إلى التقدير باستعمال نماذج VAR وUCM من أجل تحسين المعنوية الإحصائية.

– دراسة فتوح خالد (2015)[3]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الإنفاق العمومي ودراسة أثره على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تناولت أهمية النفقات العامة في الاقتصاد والدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تطرقت إلى المفاهيم النظرية للنفقات العامة وكذا التنمية المستدامة مبرزا الآثار

[1] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015.

[2] جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

[3] فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجار ية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2015.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تحليل واقع السياسة الإنفاقية في الجزائر مرتكزا في ذلك على مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة من خلال هذا العرض إلى أن النفقات العامة قد ساهمت بدرجة مقبولة إلى حد ما في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر على الرغم من بعض النقائص.

– دراسة بن عزة محمد (2015)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام بداية بإبراز أهمية النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه، وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، مع السعي إلى إبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق العام .

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقي برشادة برامج الإنفاق العام في النظام الميزاني من جهة وفعالية الإنفاق في تأثيره على واقع أفراد المجتمع من جهة أخرى لا يزال جد متأخر، وذلك راجع لعدة أسباب ساهمت من قريب أو من بعيد في الوصول إلى هذا الوضع، نجد في ذلك الأسباب الخاصة بالميزانية العامة، والتي تتمثل في الإصرار على اعتماد النهج التقليدي في تسيير الميزانية العامة وذلك باعتماد ميزانية البنود والاعتمادات التي تتلخص في تقسيم الميزانية إلى و زارات وتقابل كل وزارة المبالغ الممنوحة لها في السنة المالية المقبلة، مع افتقار لمؤشرات أداء خلال مراحل التنفيذ. بالإضافة إلى تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة وصعوبة التحكم فيه، مما يساهم في خلق حالات تضخمية على المدى الطويل، كما أن اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في جانب النفقات العامة كان له نصيب وافر في الحد من رشادة هذه الأخيرة.

– دراسة طاوش قندوسي (2014)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج رام (Ram 1986) لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبعدها تم استخدام نموذج روبنسون ولاندو (Landau et Robinson) لدراسة أثرنفقات التسيير و التجهيز على النمو الاقتصادي، بحيث بينت النتائج أن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ثم استخدم نموذج Var مع دراسة سببية غرانجر (Granger)

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2015.

[2] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1970-2012"،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2014.

لدراسة مختلف العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة فبينت النتائج أن قطاع الصناعة والطاقة والمناجم تسبب النمو الاقتصادي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

– دراسة طارق قدوري (2016)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين بنود الإنفاق العام وبين التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأثير النفقات العامة على معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية، وكذا معرفة أولويات الإنفاق في الجزائر، وهل مكنت آليات ترشيدها من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومدى الاحتكام إلى المعايير المستخدمة في توجيه الإنفاق العام والانحياز إلى المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبعد علن الإسراف والتبديد والاستغلال.

وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي في الجزائر أخذ الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، واستمرار تزايده مرفقا لتوجه الدولة الاجتماعي. مع أهمية الإنفاق الحكومي في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة فاعلة للتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقية عادلة ومستدامة.

– دراسة أيمن نايف العشوش (2010)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في مسيرة الإنفاق الحكومي في الجمهورية العربية السورية منذ عام 1970 إلى عام 2005، ولقد تم تضمين مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح التقلبات في الإنفاق الحكومي وتشمل بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، مستوى السيولة ومتغيرات ديموغرافية أخرى كالتعداد العام للسكان ودرجة التحضر ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

وبينت نتائج الانحدار الخطي لمتغير الإنفاق الحكومي على المتغيرات التفسيرية أن معلمات النموذج المقدرة تتفق إلى حد بعيد مع النظرية الاقتصادية، بينما أوضحت نتائج تطبيق اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وجود جذر الوحدة في بعض متغيرات الدراسة وعدم وجوده في متغيرات وعدم وجوده في متغيرات أخرى وبالتالي تم استخدام طريقة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ la crointégration et le modèle à correction d'erreur حيث بينت هذه الطريقة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير

[1] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014"،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016.

[2] أيمن نايف العشوش، محددات الإنفاق الحكومي في سورية للفترة 1970-2005، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32، العدد 01، جامعة تشرين، 2010.

الإنفاق الحكومي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وإجمالي عدد السكان ومعدل التحضر. كما تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة سببية (بمعنى سببية غرانجر) باتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل التحضر.

– دراسة براق عيسى وبركان أنيسة (2017)[1]: تسعى هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة تزايد الإنفاق العام باعتبارها من الظواهر المهمة التي استرعت انتباه الاقتصاديين، والجزائر شأنها شأن العديد من الدول عرفت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تزايدا مستمرا في وتيرة الإنفاق العام نظرا لارتباطها ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

غير أن هذا التزايد في حجم الإنفاق العام لم يرتبط دائما بتحقيق قدر أكبر من المنفعة العامة، أو زيادة في الناتج الوطني، حيث عرفت هذه الفترة أيضا في الجزائر عدة قضايا مرتبطة بالفساد واختلاس المال العام، فضلا عن مظاهر تبديد المال العام وعدم تحقيق الفعالية في والكفاءة في تنفيذ النفقات العامة، هذه الظروف جعلت من ترشيد الإنفاق العام مطلبا ضروريا وحاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أفضل استخدام ممكن للمبالغ المرصودة، ولا يتأتى هذا بإتباع منهجية معينة ذات معايير واضحة محددة لتقديم برامج الإنفاق العام، والتي يفترض أن تكون أهدافها واضحة محددة بشكل يسهل قياسه والتعرف على مقدار ما تحقق منها، وتطبيق هذا الأسلوب في إدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي يسهم في ترتيب أولوياته بشكل أكثر منطقية.

– دراسة Ammar Ben Zaed (2017):[2] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام، واختبار النظريات المفسرة لذلك، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير والطويل، حيث ترى فرضية فاجنر أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، في حين ترى الفرضية الكينزية عكس ذلك، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة هذه الفرضيات.

وقد أظهرت النتائج على المدى القصير والطويل أن هناك اختلافا في نتائج الدراسات التطبيقية، حيث نجد أن من هذه الدراسات ما يدعم قانون فاجنر بمعنى أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق العام، وبشكل أكثر دقة زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة

[1] براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، جامعة البليدة2، ديسمبر 2017.

[2] Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, International journal of scientific & technology research, vol 06, issue 04, April 2017 .

الإنفاق العام وزيادة الموارد المتاحة للقطاع العام، لتمويل الزيادة من الإنفاق من الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي، في حين تعارض دراسات أخرى وجود هذه العلاقة.

– دراسة Sultan N.Abu Tayeh, Mairna H.Mustafa (2011)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على إجمالي الإنفاق الحكومي في الأردن، وكذا تحديد طبيعة العلاقة التي تجمع بين الإنفاق الحكومي في الأردن ومحدداته.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل النمو السكاني، معدل البطالة إضافة إلى معدل التضخم هي من المحددات الرئيسية للإنفاق الحكومي في الأردن بحيث ترتبط هذه المتغيرات ارتباطا وثيقا به.

أما دراستنا فتتناول العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال دراسة قياسية للفترة 1970-2015، فهي على عكس أغلب الدراسات الوطنية السابقة والتي تتناول أثر الإنفاق الحكومي على متغيرات النشاط الاقتصادي أو المهتمة بأساليب ترشيده في الاقتصادين الوضعي والإسلامي، و رغم تقاطع دراستنا مع بعضها في البحث عن العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي في الجزائر، غير أن دراستنا تختلف في كونها تتناول بعض العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي و التي لم تتعرض لها هذه الدراسات كدرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التحضر ومن خلال فترة زمنية أوسع بحيث شملت دراستنا الفترة 1970-2015 وهي فترة تغطي جميع المراحل الأساسية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وعليه تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في معالجة موضوع الإنفاق الحكومي في الجزائر.

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الدراسة إلى أربعة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول "الإطار الفكري و النظري للإنفاق الحكومي": سنتناول من خلاله تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي، والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي، وفي الأخير سنستعرض الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني "مقاربة نظرية لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة لها": أين سنتعرض إلى ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وسبل ترشيدها. إضافة إلى أسباب نمو الإنفاق الحكومي الظاهرية منها والحقيقية كذا مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة. وسنختم هذا الفصل بالتعرض للإطار النظري لمتغيرات الدراسة محاولين إبراز مختلف جوانب العلاقة التي تربطها بالإنفاق الحكومي.

[1] Sultan N.Abu Tayeh, Mairna H.Mustafa, The Determinant of Expenditures in Jordan, International Journal of Business and Social Science, VOL 02, No 08, May 2011.

الفصل الثالث "دراسة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970–2015": سنتناول بداية النفقات الحكومية في الجزائر من المخططات إلى البرامج محاولين تقييم التجربة التخطيطية في الجزائر، ثم ننتقل إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي واتجاهاته في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، كما سنحاول إثبات تحقق ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، ونصل في الأخير إلى تحليل تطور أهم المتغيرات على المستوى الكلي و كذا تحليل تطور العلاقة التي تجمعها بالإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1970–2015": يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث سنتناول بداية الإطار النظري لمنهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة، ونحاول بعدها تحديد أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر باستخدام المنهجية المذكورة سابقا، وختاما سنحاول تقدير نموذجين خاصين بالإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

و في الختام نستكمل دراستنا بخاتمة تضم أهم النتائج التي توصلنا إليها إضافة إلى التوصيات وآفاق البحث

الفصل الأول

الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي

تمهيد:

تعتبر دراسة النفقات الحكومية للدولة ذات أهمية خاصة في علم الاقتصاد والمالية العامة، وقد ارتبطت هذه الأهمية بتطور الفكر الاقتصادي و تطور نظرته لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن تطور الدولة من دولة حارسة على الحياد قائمة على تأمين العدل وحماية الأمن في الداخل والدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية، إلى دولة متدخلة في كافة الشؤون المالية والاقتصادية والسياسية، انعكس بدوره على مفهوم النفقات الحكومية، فمع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تتطور دائما وبصفة مستمرة، نظرية النفقات الحكومية من حيث مفهومها، خصائصها، القواعد التي تحكمهاوتتحدد تقسيماتها المختلفة، كما تظهر بوضوح الآثار الاقتصادية الناجمة عنها. وقد عرف الإنفاق الحكومي في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الأكاديميين وكذا السياسيين صناع القرار، نتيجة لتعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث أنها ما فتئت تأخذ حيزا هاما من التحليل الاقتصادي الكلي كونها أحد أهم المتغيرات التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، ولدورها الفعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق وقصد الإحاطة بأهم الجوانب الفكرية و النظرية المتعلقة بالإنفاق الحكومي، سيكون من المناسب أن نستعرض تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي، بداية بالفكر الكلاسيكي إلى الفكر الكينزي مرورا بالفكر الاشتراكي ووصولا إلى الفكر الإسلامي. كما سنتعرض إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي من مفهومه، ضوابطه والأساليب الحديثة المعتمدة في تسييره، أولوياته وتخطيطه وكذا أهم تقسيماته، على أن نختم هذا الفصل بشرح وتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي (مباشرة وغير مباشرة) كذا الآثار الناتجة عن طريقة تمويله، إضافة إلى دوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

تطور مفهوم الإنفاق الحكومي بين المذاهب الاقتصادية، وخلال مراحل هذا التطور كانت هذه النفقات تنتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وشهدت عدة تغيرات في حجمها وتنوعها واختلفت النظرة إليها سواء من حيث تقليصها أو ضرورة زيادتها، أو من حيث اعتبارها نفقات ذات آثار إيجابية أو سلبية.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الكلاسيكي

لم تحظ النفقات الحكومية بمكانة هامة في بحوث الكتاب الكلاسيك، وترجع هذه النظرة بالأساس إلى سيادة مذهب الاقتصاد الحر الذي قصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام دون أي تأثير في الاقتصاد، وهو ما أدى من الناحية المالية إلى عدم دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي لاعتقادهم في حياد النفقة.

1- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي: تمثل الفكر الرافض للتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية في المدرسة الكلاسيكية (classicalschool). وتمتد جذور هذه المدرسة الفكرية إلى مدرسة الطبيعيين الفرنسية (الفيزوقراط)[*]، والتي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية وهو ما يعني أن التدخل من قبل الإنسان في عمل سير هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين[1]. هذه المدرسة ضمت نخبة من رجال الاقتصاد مثل:(Adam smith (1723-1790و David Ricardo (1772-1823) . حيث ترى أن الشؤون الاقتصادية شأنها شأن عامة الأشياء الطبيعية الموجودة في الكون المحكومة بقوانين طبيعية، فكذلك الاقتصاد محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية، وأنه من الضروري اكتشاف هذه القوانين والانسجام معها، وأن تترك وشأنها تعمل ذاتيا دون تدخل يعيقها، إذ أن عملها الذاتي هذا كفيل بأن يحقق أفضل النتائج[2].

ولقد تقدم الكلاسيك على الطبيعيين في عرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن التلقائي في أنهم وضحوا في مناقشتهم كيف أن تصرفات الفرد الاقتصادية لغرض تحقيق المصلحة الذاتية تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجماعة في نفس الوقت، وكان لهذه الأفكار التي نوقشت وحللت من الناحية الاقتصادية أثرها الأكبر في الربط ما بين الحرية الاقتصادية ونظام المشروع الفردي أو النظام الرأسمالي، وإلى عصرنا الحاضر فإننا حينما نتكلم عن الحرية الاقتصادية فإننا نقرنها بالنظام غير الموجه أو نظام السوق الحر. لقد كانت نظرة

---

[*]- الفيزوقراطية(Physiocrats): أو المذهب الطبيعي مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها، وزعيم هذا المذهب هو الدكتور فرنسوا كيناي (Quesnay 1694-1778)، طبيب الملك لويس الخامس عشر، وأطلق عليهم الطبيعيون، لاعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية.

[1] عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، شركاء التنمية "بحوث، استشارات وتدريب"، ص: 03، متاح على الموقع: http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Abdalla%20shehata.pdf، تاريخ التحميل: 02-04-2017.

[2] مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 05.

الكلاسيك المختلفة عن طبيعة الفائض الاقتصادي وكيفية تحقيقه وتنميته من أهم المسائل التي ميزت تحليلهم عمن سبقوهم، كما كانت المناداة بالحرية الاقتصادية ومناقشتها على أساس اقتصادي علمي-أي بيان أهميتها بالتحديد بالنسبة إلى تحقيق أكبر فائض اقتصادي ممكن هي النقطة الثانية التي ميزت المدرسة الكلاسيكية[1].

وباختلاف الكتابات منذ آدم سميث وحتى فريدمان وهايك وغيرهم، فإن فكر هذه المدرسة يؤسس رفضه للتدخل الحكومي على الأسس أو بالأصح الفروض التالية:[2]

– الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد؛

– فرضية كمال الأسواق (Market Perfection)، ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة؛

– انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجات عالية من الشفافية والوضوح؛

– التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

وعلى هذا الأساس يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية وجوب ترك الأمر للقطاع الخاص، لأن أي تدخل من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد[3]. ويؤسس هذا التيار فكرته المؤيدة لفسح المجال للقطاع الخاص على مجموعة من المبادئ الأساسية حول الدور الحكومي والذي تمثل فيما يلي:[4]

– التدخل الحكومي غير ضروري إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به؛

– التدخل الحكومي غير فعال إذ أمكن أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل؛

– التدخل الحكومي يقترن دائما بنقص في رفاهية الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لمجموعة غير مستحقة.

أما الدولة فقد قصر آدم سميث دورها في ثلاثة: الدفاع الخارجي، العدالة، المشاريع العامة التي لا يمكن أن تحقق أرباحا للأفراد كالمؤسسات التعليمية التي تختص في تعليم الصغار، وبعض الهياكل القاعدية كالطرق والجسور

---

[1] عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص: 251-252.

[2] عبد الله شحاتة خطاب، مرجع سابق، ص: 02.

[3] سارة علي أحمد محمد وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، نوفمبر 2016، ص: 1، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=40237، تاريخ التحميل: 04-04-2017.

[4] عبد الله شحاتة خطاب، مرجع سابق، ص: 02.

والقنوات والموانئ بهدف تسهيل العمليات التجارية، ويمكن تمويل هذه المرافق من الرسوم دون أن يجلب ذلك عبء على المالية العامة، حيث أن هذه التكلفة ينبغي أن تسدد عن طريق رسوم على المستخدمين بدلا من الضرائب المباشرة[1].

حيث أسس رائد الفكر الكلاسيكي آدم سميث نظريته حول توازن الأسواق على فكرة سماها بـ "اليد الخفية"*، أي كل ما سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية ترتب على ذلك تحقيق مصلحة المجتمع، وأي تدخل للدولة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي. وبالتالي يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام العام والحماية للممتلكات والأفراد معززا ذلك بمقولته المشهورة "دعه يعمل اتركه يمر"[2].

وقد ساد مفهوم "الدولة الحارسة" في القرنين السابع والثامن عشر في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية، التي بنيت على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، وأهم ما ميز هذه المرحلة:[3]

– أن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ "الحياد المالي"، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها؛

– أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي لا يكاد يذكر.

2– الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي: بناء على ما سبق ولكون وظائف الدولة محدودة سوف يكون الإنفاق الحكومي محدودا أيضا، ونتيجة لذلك تكون الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات الحكومية قليلة أيضا، فالكلاسيك لا يحبذون إلا جمع الإيرادات العامة وبخاصة الضرائب على قدر النفقات الحكومية. إذن فالنتيجة هي أن الموازنة العامة تكون متوازنة لأن الإيرادات تساوي النفقات[4].

---

[1] Eamonn Butler, The condensed wealth of nations and the incredibly condensed theory of moral sentiments, Adam Smith Institute, London, 2011, pp: 60-63.

* – اليد الخفية Invisible hand: هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث، حيث يقول بأن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضا في ارتقاء المصلحة الخيرة لمجتمعه ككل من خلال مبدأ "اليد الخفية". حيث يشرح بأن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد.

[2] ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جوان 2011، ص: 107.

[3] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 69.

[4] كمال عبد حامد آل زيارة، محاضرات المالية العامة والتشريع المالي العام، جامعة أهل البيت، ص: 02، متاح على الموقع: http://abu.edu.iq/law/courses/2/public-finance-financial-legislation/2، تاريخ التحميل: 04-04-2017.

بحيث يؤمن اقتصاديو الفكر الكلاسيكي بمبدأ توازن الميزانية العامة، ولذلك فقد رفضوا وجود العجز أو الفائض في الميزانية العامة، و كانوا يقومون بتقدير النفقات الحكومية وتقدير الإيرادات الحكومية اللازمة لتغطيتها فقط والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات من خلال الضرائب، وفي أقل الحدود. أما الاقتراض فهو مرفوض في تمويل النفقات إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات[1].

فقد كانت نظرة التقليديين إلى الإنفاق الحكومي أنه محايد وعديم الإنتاجية، فلم يفرق التقليديون من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الفردي، فاعتبروا أن كلاهما تضييع وفقدان للثروة الوطنية. ولعل أفضل ما يعبر عن وجهة النظر هذه هي عبارة ساي (Say): "إن أفضل النفقات هي أقلها حجما"[2].

و عليه ينظر الفكر الكلاسيكي إلى النفقات الحكومية على أنها لا تؤدي في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية بوجه عام دورا معينا، ولا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج من المنافسة الحرة بين الأفراد. وإنما ينظرون إلى النفقات الحكومية على أنها مخصصة لقيام الدولة بإنفاقها في حدود ضيقة، تمليها طبيعة دور الدولة، مثل تقديم الخدمات الضرورية كقيامها بخدمات الأمن والدفاع والعدالة فقط[3].وبالتالي لم يعطي الكلاسيك أهمية تذكر لدراسة طبيعة النفقات الحكومية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من موقف فكري مبدئي يتعلق بحجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية[4].

و بناء عليه فقد بلغ الإنفاق الحكومي حده الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي في عدد من البلدان الصناعية، فقد بلغ متوسط الإنفاق الحكومي في هذه الدول في حدود سنة 1870 حوالي 10 % من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت النفقات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 7 % من إجمالي الناتج المحلي، ولم تتجاوز النفقات الحكومية في معظم البلدان الأوروبية الحديثة العهد في هذه الفترة، مثل ألمانيا، المملكة المتحدة البريطانية وهولندا 10 % من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب معايير فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين، فإن بلوغ النفقات الحكومية في كل من أستراليا، إيطاليا، سويسرا وفرنسا ما يقارب 12-18 % من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر تدخلا شديدا غير مقبول من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي[5].

---

[1] نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الحلبي، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، جامعة بغداد، 2012، ص: 105.

[2] محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2010، ص: 111.

[3] مديحة الدغيدي، النفقات العامة، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، ص: 01 متاح على الموقع: http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=10&PageNo=1&BookID=83&cntrlId=1، تاريخ التحميل: 31-03-2017.

[4] سلام عبد الكريم مهدي سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 22.

[5] Vito Tanzi, LudgerSchuknecht, Public Spending in the 20th Century, A Global Perspective, Cambridge university press, Cambridge, United Kingdom, 2000, p: 05.

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق الحكومي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[1]

– تقييد حجم الإنفاق الحكومي، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة؛

– حياد الإنفاق الحكومي بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام؛

– أولوية النفقات في التقدير: ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد الوطني وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا؛

– تقديس مبدأ توازن الميزانية: الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، (تساوي جانب الإيرادات الحكومية مع جانب النفقات الحكومية) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض، وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات الحكومية موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم.

ونتساءل هنا عن مدى حياد النفقة، من الصعب القول بحيادها، فكل نفقة أو كل تغير في حجم النفقات له آثار اقتصادية ولو لم تكن مقصودة لذاتها أو مرغوبا فيها، وعلى سبيل المثال، فالنفقات العسكرية "نفقات استهلاكية بالنسبة للكلاسيك" لها آثار عديدة على الاقتصاد الوطني، فهي تحول الموارد والقوة العاملة إلى استخدام أقل إنتاجية، فتقلل من حجم السلع الاستهلاكية والإنتاجية للاقتصاد الوطني.فمعيار حياد النفقة أمر من الصعب تحقيقه، ولكن النفقات الحكومية تكون جزءا هاما من الدخل الوطني، وأن كل تغيير في حجم النفقات الحكومية سواء في اتجاه الزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغيير محتوياتها أو هيكلها، ولا بد أن يرتب آثارا في الاقتصاد الوطني.[2]

هذا وضمانا لحياد النفقات الحكومية في نظر الكتاب الكلاسيك افترضوا اتجاهين أساسيين: الأول، ضغط النفقات وتقليل حجمها. والثاني، ثبات النفقات الحكومية بقدر الإمكان. ولكن من الواضح أن التطور الحديث يخالف هذين الاتجاهين مخالفة كاملة، فمن ناحية نلحظ أن حجم النفقات الحكومية آخذة في الازدياد، لاتساع نشاط الدولة وتطور دورها، ومن ناحية أخرى نشاهد تغييرا في حجم النفقات الحكومية تبعا للأهداف والخطط الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي تحقيقها[3].

---

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنظباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقياد–تلمسان، 2015، ص: 06.

[2] مديحة الدغيدي، مرجع سابق، ص: 01.

[3] نفس المرجع السابق والصفحة.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الكينزي

تغيرت النظرة إلى الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الكينزي تغيرا جذريا، بحيث تزايد الاهتمام بهذه النفقات ليس فقط من حيث حجمها بل أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وكذا تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع.

1- دور الدولة في الفكر الكينزي: أدت أزمة الكساد الكبير عام 1929بالاقتصادي الرأسمالي الإنجليزي (كينز)* ، إلى القول بضرورة التنازل نهائيا عن السيادة المطلقة لسياسة الحرية الاقتصادية. و ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لمعالجة حالات الركود الاقتصادي، من خلال توليفة من الإجراءات التدخلية التي تنفذها الدولة[1]، مخالفا الأفكار الكلاسيكية ومقدما في ذلك الحجج التالية:[2]

– إن الحكومة هي العامل الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى، التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تميز الرأسمالية؛

– في وسع الحكومة أن تستثمر حين يقل تفاؤل الرأسماليين ويضعف الاستثمار؛

– إذا ما حدث هبوط في الدخل الوطني بسبب قصور المدخرات عن اللحاق بالاستثمارات المطلوبة، وقررت الدولة أن تعالج ذلك، تطلب الأمر قيامها بالإنفاق من الأموال التي لا تأخذها من الجمهور، أي بمعنى أنها تنفق بأكثر من الضرائب التي يتم جبايتها، مما يعني أن الدولة تحدث عجزا متعمدا في موازنتها؛

– يؤمن كينز بأن الحياة الاقتصادية الصحيحة للشعب تتطلب حالة تقترب من المساواة في التوزيع، وهذا يتطلب أن تعمل الدولة على اعتماد الضرائب التصاعدية، على أن تصاحبها إجراءات التأمين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الفقيرة، ويستهدف كينز من ذلك تحريك الاستهلاك بهدف رفع الطلب الكلي، لا سيما وأن الميل الحدي للاستهلاك عند الشرائح الفقيرة يكون عاليا؛

– يدعو كينز إلى اعتماد سياسات حمائية (جمركية) ضد سلع الدول الأخرى وغلق الحدود أمامها، بغية تشجيع الإنتاج المحلي الذي يخلق فرص العمل لمواطني البلد، حتى وإن كان على حساب الميزانيات المقارنة والنسبية.

حيث جاءت أفكار كينز نقدا للأفكار الكلاسيكية، وبديلا عنها في معالجة ظاهرة الكساد التي سادت بعد الحرب العالمية، إذ نادى بنظرية التوازن الكلي، ومن ثم رفض تطبيق التحليل الحدي على الاقتصاد العالمي، و من هنا فتح كينز باب التدخل من جانب الدولة عن طريق سياستها المالية بإجراء نفقات على بعض المشروعات. وأكد كينز بأن التوازن الاقتصادي لا يعني بالضرورة استخداما كاملا للعناصر الإنتاجية، ولا يعني

---

* – ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1883-1946) John Maynard Keynes، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر أنذاك تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الاقتصاد العراقي، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3718، 2012، ص: 01، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306352، تاريخ التحميل: 02-04-2017.

[2] عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 444-445.

تصفية البطالة على وجه التحديد، لأنه لا يحصل تطابق دائم بين الطلب الإجمالي على السلع وبين عرضها الإجمالي، ذلك لأن تخلف الطلب على العرض حقيقة واضحة في المجتمع الرأسمالي، بسبب التفاوت الكبير في توزيع المداخيل بين الأفراد، وعلى هذا فإنه شدد القول بأن التلقائية (العفوية) عاجزة عن استخدام العناصر الإنتاجية بشكل كامل، وطالب الدولة بضرورة التدخل في تنظيم الشؤون الاقتصادية، وتجلى هذا بتهيئة الظروف للاستخدام الكامل للعناصر الإنتاجية وإيجاد توازن بين الادخار والاستثمار الاجتماعي[1].

وعليه فقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، وبديلا عنها في رسم السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة. ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق الحكومي باعتباره "المضخة" التي تنشط الاقتصاد الوطني، وأهم ما ميز هذه المرحلة:[2]

– أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل: الأمن، الحماية، العدالة وإقامة المرافق التقليدية؛

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو "التخلي عن الحياد المالي"، ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق الحكومي المطلوب أولا، والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تغطيته إما بإصدار نقود جديدة أو اللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق؛

– أن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن المالي وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وذلك من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

وتوافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية وأهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على أساس يخالف أسس النظام الرأسمالي، وتلعب الدولة فيها دورا محوريا في مجال التنظيم والتخطيط، وفي ميدان الاستثمار والإنتاج والاستهلاك عن طريق قطاع عام قوي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد "الخفية السوقية" بإعادة إعماره وبنائه، الأمر الذي يستدعي تدخلا محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير والتنمية.إضافة إلى كل ذلك انحسار حركة الاستعمار وتنامي المد التحرري لمعظم البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وتبنيها لسياسات معادية للرأسمالية التي تآكل مجالها الحيوي الاقتصادي والسياسي على المستوى الخارجي[3].

---

[1] علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، الأردن، 2012، ص ص: 42-43.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 69.

[3] حدة أوضايفية، خلف الله فهيمة، تراجع دور الدولة في ظل العولمة: وهم أم حقيقة؟، الملتقى الدولي الثاني حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، يومي 13-14 مارس 2018، ص: 09.

إلا أن إسناد دور متعاظم للدولة لتحسين كفاءة السوق والتخفيف من الانحرافات التوزيعية وانعكاساتها الاجتماعية إضافة إلى المهام التقليدية التي ظلت تمارسها كالأمن والدفاع والعدالة والتعليم والصحة والمحافظة على قوة العمل، كل ذلك أدى إلى تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعجزت المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، وفقدت بذلك الأفكار الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية وكفاءتها الميدانية[1].

2- الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي: تمحور النقاش في التحليل الكينزي حول فعالية النفقات الحكومية في دعم النشاط الاقتصادي في حالة ما إذا اقتضت الضرورة لذلك. ولا يمكن لقوانين السوق أن تؤدي إلى التوازن ولا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا عن طريق تدخل السلطات العمومية[2].

وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات الحكومية تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي. ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات الحكومية والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي والذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"، من أجل زيادة الإنتاج و التشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة. ويرى "كينز" أيضا أن زيادة النفقات الحكومية في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل. وبالتالي فإن للإنفاق الحكومي دور كبير في الرفع من الطلب الكلي[3].

فقد أكد كينز على أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج الوطني، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق، في مرحلة الأزمات بالتأثير في الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيهما ذلك لأن الأمر يتطلب تحريك الطلب الاستهلاكي من خلال رفع الدخول، وتحريك وتنشيط الطلب الاستثماري من خلال

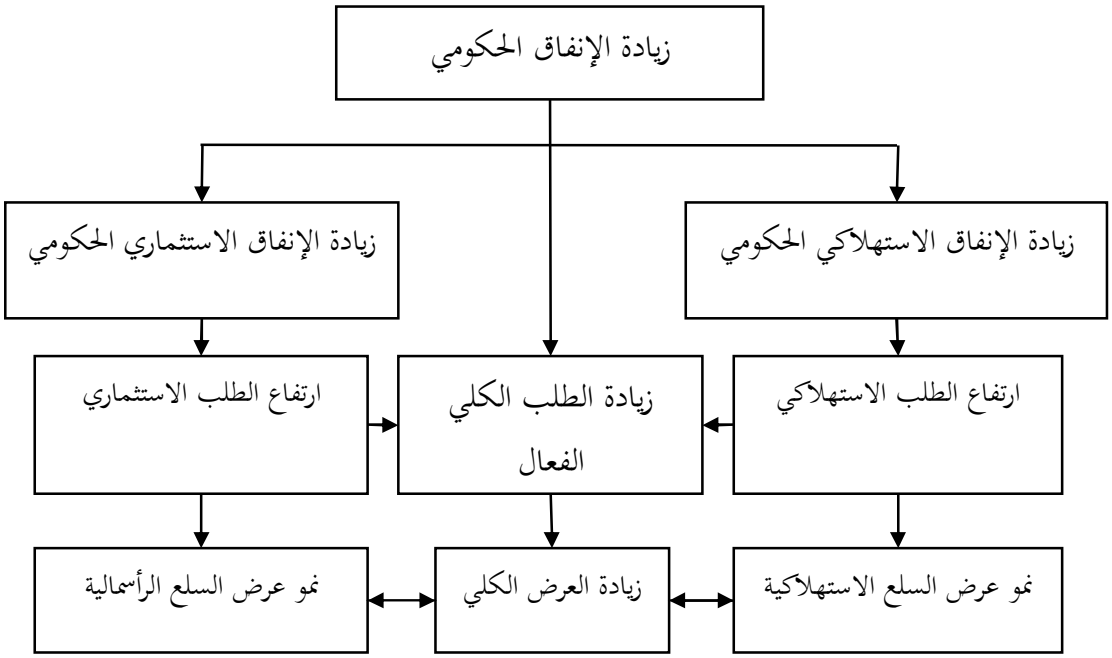
[1] أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر3، 2016، ص: 158.

[2] خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 72.

[3] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 06، العدد 06، جامعة زيان عاشور-الجلفة، مارس 2013، ص ص: 64-65.

تخفيض سعر الفائدة ولذلك تتدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وما يرتبط به من زيادة دخول الوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة أشكال الدعم والإعانات، وكذلك من خلال البرامج الاستثمارية العمومية غير الإنتاجية[1]. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي



المصدر: صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013، ص: 07.

وصفوة ما تقدم أن النفقة الحكومية في إطار الفكر الكينزي اتصفت بمجموعة من الخصائص المختلفة كلية عن نظيرتها في الفكر الكلاسيكي، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في الآتي:[2]

– النفقة الحكومية في ظل الفكر الكينزي هي نفقة منتجة إذا ما أحسن توظيفها؛

– النفقة الحكومية في هذا الفكر هي نفقة غير محايدة لها دور وظيفي يفترض أن يتسق مع أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية؛

– طالما أن للنفقة الحكومية دورا تحققه في إطار أهداف المجتمع، فإن الافتراض الخاص باعتبار أن أفضل النفقات الحكومية هي أدناها لم يعد قائما؛

[1] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013، ص ص: 06-07.

[2] عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون سنة نشر، ص: 110.

– لم يعد هناك حتمية لتوازن الموازنة الحكومية، حيث أصبح من الممكن أن تتجاوز النفقات الحكومية الإيرادات الحكومية فيما يعرف بالتمويل بالعجز طالما كان هذا بداعي تحقيق أهداف المجتمع.

وللسياسة الإنفاقية التوسعية في النموذج الكينزي التقليدي ثلاثة أنواع من الآثار:[1]

– تأثير مباشر ناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي (أو زيادة في نفقات الاستهلاك الشخصي في حالة تخفيض من الضريبة على الدخل الشخصي)؛

– تأثير غير مباشر ناتج عن الزيادات في الإنفاق الاستهلاكي بفضل نمو الدخل؛

– تأثير تسارعي ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الاستثمارية الناتجة عن الزيادة في الطلب الكلي.

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الاشتراكي

يرى أنصار الفكر الاشتراكي أن الإنفاق الحكومي يجب أن يشمل الإنفاق على كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، لاعتقادهم أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده.

1– دور الدولة في الفكر الاشتراكي: إبان تطور الفكر الرأسمالي وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صاحبت هذا الفكر ظهر فكر اقتصادي جديد ينادي بتعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي[2]، و مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي "السابق"، في عام 1917، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها، بدأ انتشار مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية، حيث لم يكتف بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية،حتى أصبح النموذج للدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج، واختفاء دور الأفراد تقريبا في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.[3]

ويعد النظام الاشتراكي كل أفراد المجتمع عمالا لدى الدولة، ويخضع نظام التوزيع لمبدأ "من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله"، ولما كانت ملكية وسائل الإنتاج تمثل الرابط بين الإنتاج، من جهة، وتعويضات عناصر الإنتاج المشاركة في عملية الإنتاج، من جهة أخرى، فإن شكل الملكية في النظام الاشتراكي يقضي باستحواذ الدولة على كامل الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يتم توزيعه عبر برامج معدة من قبل جهاز التخطيط المركزي للدولة، ومن خلاله يتم تحديد الأجور والمكافآت، وكذلك الأسعار، ضمن سقوف عليا ودنيا. كما يتم

[1]Munir A.Sheikh, Patrick Grady et Paul H.Lapointe, L'efficacité de la politique budgétaire en économie ouverte, L'Actualité économique, vol 56, n^0 04, Montréal, 1980, pp : 502-503.

[2] إسماعيل علوي، عادل مياح، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 11.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات"، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص: 319.

توزيع السلع الاستهلاكية على العمال حسب حاجاتهم ووفق مناهج معدة مركزيا كما ونوعا، وعند عدم الكفاية تضع الدولة للاستهلاك. ومن الطبيعي أن يؤدي الاختلاف في مؤهلات العاملين إلى تفاوت دخولهم، وهو أمر أقره النظام الاشتراكي اقتصاديا كحافز، لكنه رفضه اجتماعيا كونه مدعاة للتمايز، الأمر الذي دعا إلى تدخل الدولة من جديد لإعادة التوزيع وتقليل التفاوت[1].

واستنادا لما سبق يتميز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل الفكر الاشتراكي بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

– **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** يرتكز النظام الاشتراكي على ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج أو من يمثل المجتمع قانونا وهو الدولة، هذا لا يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في قطاعات معينة شريطة ألا تستعمل العمل الأجير في استغلالها. وتتخذ الملكية الجماعية شكلين: الأول هو ملكية الدولة والثاني الملكية الجماعية أو التعاونية، يختلف شكل الملكية من بلد لآخر، فالاتحاد السوفياتي سابقا يتميز بملكية الدولة كقطاع مسيطر والملكية الجماعية كقطاع ثانوي[2].

– **جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد:** يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي الشامل في الإدارة الاقتصادية، والتخطيط الاشتراكي هو محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي يحوزها الاقتصاد، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج. ونتيجة ملكية الدولة لعناصر الإنتاج، فالذي يقوم بتحديد كيفية توزيع الموارد هي الدولة في صورة جهاز التخطيط، وذلك من خلال وضع خطة قومية شاملة، هذه الخطة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة[3].

– **المساواة:** يهتم النظام الاشتراكي كما ذكرنا بالقضاء على الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير، وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا، فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني[4].

---

[1] حميد عبيد عبد وآخرون، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 2012، العدد 18، جامعة بابل، 2016، ص: 17.

[2] علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد "مفاهيم–مصطلحات–أسئلة"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 87.

[3] عمرو عبد المؤمن هاشم محمد، العالم يبحث عن نظام اقتصادي جديد بعد فشل النظام الاشتراكي والرأسمالي، ص: 01، متاح على الموقع: https://malgendy.wordpress.com، تاريخ التحميل: 09-04-2017.

[4] نفس المرجع السابق والصفحة.

وأهم ما ميز هذه المرحلة التي ساد فيها مفهوم الدولة المنتجة والذي تقوم الدولة في ظله بالتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج ما يلي:[1]

– أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بالتالي الحافز الفردي؛

– أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد الوطني وتوزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته؛

– أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهما، كهدف إحداث التوازن المالي وهدف إحداث التوازن الاقتصادي وهدف إحداث التوازن الاجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

غير أن المشكلات التي تعتري الاشتراكية وضوحا هي أنها تبدل الحوافز التي تحرك المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وهو ما قد يعرقل أداء أي اقتصاد اشتراكي. إذا حاولت إحدى الحكومات حقا تطبيق الشعار الماركسي "الكل يعطي بقدر استطاعته، والكل يأخذ بحسب احتياجاته"، فالأرجح أن غالبية الأفراد لن يكدوا في العمل قدر ما كانوا سيفعلون في ظل النظام الرأسمالي. وأحد المبادئ الرئيسية للنظام الاشتراكي الخالص هو فصل الإنتاج عن الاستهلاك، بمعنى أن العمال يستخدمون الموارد لينتجوا أولا قدرا وفيرا من الإنتاج، ثم يأتي دور الحكومة في توزيع السلع (كالوحدات السكنية مثلا) على عدد من المستفيدين وفقا لمعايير يعتقد أنها عادلة أو منصفة (مثل عدد أفراد الأسرة على سبيل المثال). لكن قد يقول كثير من المراقبين إن الطبيعة البشرية نفسها تقضي بأن الأفراد لن يعملوا بجد لخدمة المجتمع بوجه عام، مثلما قد يفعلون إذا كانت ثمار جهودهم ستعود عليهم أنفسهم. وإن كان هؤلاء المراقبون على صواب فيما يقولون، فربما يوزع النظام الاشتراكي ما ينتج من سلع توزيعا أكثر "عدالة" من النظام الرأسمالي وفقا لمعايير الإصلاح، لكن السلع التي ستوزع حينئذ ستكون أقل كثيرا[2].

2– الإنفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي: لم تحاول الدراسات المالية التقليدية التعرض بقدر كاف لما تثيره النفقات الحكومية من قضايا تتعلق بآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي لم يعترف بها التقليديون، وأسس توزيعها على أوجه النشاط المختلفة، نظرا لحيادها من ناحية، وطابعها الإداري من ناحية أخرى، وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات الحكومية، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط

[1] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص: 70.

[2] روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013، ص ص: 210-211.

الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي، بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها. وفي الدول النامية، تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي، والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات الحكومية من ناحية، ومدى ما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة من جهة أخرى[1].

ويمكن للدولة أن تعتمد على فائض المشروعات الصافي بالإضافة إلى ما قد تفرضه من ضرائب على دخول العمال وضرائب غير مباشرة لتمويل الإنفاق الحكومي، وهنا تستطيع الدولة أن تتخلص من الجهاز الضريبي طالما أن فائض المشروعات الإنتاجية الصافي يكفي لتمويل إنفاق الدولة الإنتاجي وحاجيات المجتمع ومطالبه. و بالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي أهمية كبيرة لسياسة الإنفاق الحكومي التي اعتبرها الوسيلة المثلى لتولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وكذا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[2].

وتخصص النفقات الحكومية في الدولة الاشتراكية لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل الوطني، إذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:[3]

– **النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري الإنتاجي)**: وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج، والاستثمار في مجالات الصناعة، الزراعة، البناء والنقل وهي تفوق 40 % من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

– **نفقات في المجال غير الإنتاجي وتضم**: الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي (تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة، التعليم والثقافة) والاستهلاك العام (وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الاجتماعي، الإعانات...).

و بالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، وأدى ذلك إلى تطور في نظرته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق الحكومي التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:[4]

---

[1] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص: 58.

[2] فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2015، ص: 29.

[3] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنظباط بالأهداف، مرجع سابق، ص: 13.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 14.

– تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج القومي؛

– يهدف الإنفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة؛

– كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.

المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الإسلامي

تهدف النفقات الحكومية في الفكر الإسلامي إلى إقامة مجتمع يتميز بإقامة العدل، تشيع فيه روح التكافل والتضامن فيما بين أفراده من جهة وبين هؤلاء الأفراد والدولة من جهة ثانية. وهذا من خلال تنفيذ كافة الأحكام التي جاءت بها الشريعة لتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي.

1– دور الدولة في الفكر الإسلامي: لكل دولة موقف محدد من النشاط الاقتصادي، يرسمه أو يقرره النظام الاقتصادي السائد في المجتمع، ولأن النشاط الاقتصادي الإسلامي يحتاج أحيانا إلى الرقابة الخارجية، غير الذاتية، فإن الدولة تتولى هذه المهمة وتتدخل، غير أن هذا النوع من التدخل يتسم بعدة حقائق مبنية على أسس هي:[1]

1–1– تدخل الدولة قائم على أساس من كتاب الله وسنة رسوله: فقد فرض الله طاعة ولي الأمر إذا كان منفذا لتعاليم الله ورسوله:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ...﴾[2].

1–2– تدخل الدولة محدود: يقتصر دور الدولة على الرقابة، التنظيم أو مباشرة النشاط نفسه عند عجز الأفراد عن ذلك، أو إساءتهم مباشرة النشاط بأنفسهم، فالأصل في النشاط الاقتصادي أن يكون حرا، لهذا يعد تدخل الدولة استثناءا من هذا المبدأ عند الضرورة ومن صور ذلك: بيع عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– السلع المحتكرة جبرا بثمن المثل، نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة كشق طريق أو توسيع مسجد.

1–3– تدخل الدولة مبني على العدل: فالعدل هو غاية الدولة المسلمة التي من أجلها أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، إلا أن تدخل الدولة لا يعني إلغاء لحرية الأفراد، واحتكارها للنشاط الاقتصادي، لأنها لا تتدخل إلا لدفع ظلم وقع أو إقامة عدل مهدد، أو تقديم عون أو جلب مصلحة عامة أو دفع مضرة.

1–4– تدخل الدولة مقيد بدائرة الشريعة: فلا يستطيع ولي الأمر أن يحل ما حرمه الله ورسوله أو العكس، حيث أن المباح فقط فيه مجال لتدخل الدولة بما يقتضي المصلحة العامة، فولي الأمر يتدخل لتقييده أو منعه.

---

[1] منصور منال، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي–واقع ورهانات–، جامعة غرداية، يومي 23– 24 فيفري 2011، ص ص: 15–16.

[2] سورة النساء، الآية 59.

1-5- تدخل الدولة ليس أمرا حتميا: حيث يبدأ الإسلام بتنظيم المجتمع رغبة واختيارا، فإذا استجاب الأفراد لذلك فلا حاجة للتدخل، وعكس ذلك في حالة عدم الاستجابة، حيث تتدخل لحملهم على الامتثال والاستجابة، بمعنى أن تدخل الدولة يضيق ويتسع تبعا لمستوى السلوك الخلقي والالتزام بتعاليم الإسلام كما يختلف باختلاف الزمان والمكان على حسب ما تقتضيه المصلحة[1].

إذن الشريعة الإسلامية تعطي الحرية للإنسان في ممارسة معاملاته وشؤونه الاقتصادية، فهو حر في بيعه وشرائه وتنمية أمواله في الحدود المشروعة، فليس له أن يستقل الحرية المخولة له ليلحق الضرر بالجماعة، كأن يحتكر أو يتلاعب بالأسعار أو يغش في أجور العمال، أو يعطي أمواله بالربا أو غير ذلك من طرق غير مشروعة لا تخلو من الغبن والتغرير. فالتعدي لتلك الحدود المشروعة يحق الدولة التدخل في السوق، وهذا الحق يتمثل في مراقبة سلامة المعاملات وشرعية النشاط الاقتصادي[2].

فالفكر الإسلامي يقوم على أساس معتدل فلا يتعصب للفرد على حساب الجماعة ولا يتحمس للجماعة على حساب الفرد فهو يحاول أن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة[3]، وقد تكفلت الشريعة بو ضع القواعد التي تضمن مصالح الفرد والجماعة، في توازن مطلوب، ودون غلو أو تطرف، أو إلغاء للحقوق، أو مساس بجوهرها[4].

وعليه يتميز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام بالعقلانية، ويرمي إلى حفظ الكليات الخمس المعروفة، بطرق لا تضر أي طرف، ويكون مجال التدخل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الرامية بتنظيم الأسواق من أجل إرساء المنافسة التعاونية فيها، ويكون ذلك عن طريق منع المعاملات والبيوع والتصرفات المحرمة والتدخل من أجل التسعير عند الضرورة، كما تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال هذا التدخل وإلى حماية هذا التدخل وإلى حماية المستهلك وتوفير حد الكفاية له[5].

2- الإنفاق الحكومي في الفكر الإسلامي: تاريخيا لم يكن الإنفاق الحكومي في أغلب أقطار العالم يتجاوز نفقات الجيوش والأساطيل البحرية وما تحتاجه من سلاح ومعدات وعتاد وما تحتاجه الحكومة لدفع رواتب

---

[1] غول فرحات، وظائف الدولة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 07.

[2] المعز لله صالح أحمد البلاع، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 10.

[3] رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الإسلامي..نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، جانفي 2000، ص: 01، متاح على الموقع: https://annabaa.org/nba41/fikr.htm، تاريخ التحميل: 01-07-2017.

[4] عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد"دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص: 51.

[5] السعيد قاسمي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص: 17.

موظفيها ومستخدميها، بطبيعة الحال كانت هذه النفقات تزداد خلال فترات الحروب وتنخفض في سنوات السلم، تستثنى من ذلك الحكومات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية ثم الدولة العباسية، حيث تجاوزت نفقات الحكومة النفقات العسكرية والاعتيادية لتشمل توزيع أموال الزكاة على مستحقيها وتوزيع الصدقات على الفقراء والمعوزين وإنشاء المدارس وبيوت العلم الملحقة بالمساجد الكبيرة وتشجيع المفكرين والعلماء بصرف المكافآت لهم من خزينة الدولة[1].

وتعرف النفقات* الحكومية في الاقتصاد الإسلامي على أنها: " كل مال تم إخراجه من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها أو بواسطة المسلمين نيابة عن الدولة بقصد إشباع حاجة عامة يحقق منفعة مباحة شرعا"[2].

حيث تعتبر النفقات الحكومية في الاقتصاد الإسلامي أداة تلعب دورا أساسيا في تقدم وتنمية المجتمع، وكذلك هي أداة فعالة في السياسة المالية الإسلامية، كما تحدد وفق قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية وفيما يلي تفصيل لذلك:[3]

– **النفقات الحكومية أداة عمران وتقدم:** إن الاهتمام بالنفقات يعني الاهتمام برفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وبالتالي إحداث تغيير إيجابي في الدورة الاقتصادية، ويتحقق الرواج الاقتصادي مما يساهم في ارتفاع الأرباح والأجور، ويوفر للدولة فائضا كافيا تنفقه في المرحلة القادمة، ومن هنا يظهر دور النفقة كأداة للعمران والتقدم.

– **النفقات الحكومية أداة من أدوات السياسة المالية:** تستعمل الدولة في الاقتصاد الإسلامي النفقات الحكومية كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الإسلامي بتوفير القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. من خلال تشغيل الموارد سواء المادية أو البشرية التي يملكها المجتمع. إضافة إلى تجميع رأس المال وتركيمه باعتباره من عناصر الإنتاج، وزيادة الدخل الوطني، وكذلك تنشأ الاستثمارات الأساسية في المجتمع من بناء الطرق، إقامة السدود ... وغيرها إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق الضمان الاجتماعي، وذلك بتحقيق حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، وتوفير مستوى المعيشة اللائق لكل فرد بما يناسب ظروف المجتمع.

– **النفقات الحكومية تتحدد وفق أولوية الإيرادات الحكومية على النفقات الحكومية:** إن النفقات الحكومية في الاقتصاد الإسلامي تتحدد وفق قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات الحكومية، وبالتالي إذا عجزت هذه الموارد على تغطية النفقات لجأت الدولة إلى القروض لتغطية عجزها.

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص: 112-113.

* – اصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية على تسمية النفقات بالمصارف أي أوجه صرف المال العام، فقالوا مصارف الزكاة أي الأوجه التي تنفق فيها.

[2] جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي–، العدد 21، جامعة زيان عاشور بالجلفة، فيفري 2015، ص: 37.

[3] عيسى خليفي، النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ص: 01، متاح على الموقع: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/180#.WN6s3OGVx_k، تاريخ التحميل: 31-03-2017.

– **الإحجام عن الإنفاق إهلاكا للمجتمع:** إن ما وضحه ابن خلدون من أن نقص الإنفاق الحكومي يعني نقص العمران وكساد الأسواق بعض معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [1].

ولهذا فإن القرآن الكريم يدعو بكل الطرق إلى الإنفاق في الوقت الذي ينهى فيه عن اكتناز الأموال، لأن اكتنازها إخراج لها عن دائرة الإنتاج وإنقاص للحجم الكلي للإنفاق، وذلك يعني انخفاض مستوى الدخل الوطني في الفترة التالية، بإضعاف مقدار الأموال المكتنزة، والإسلام إذ يدعو إلى الإنفاق وينهى عن الاكتناز، وفي نفس الوقت ينهى عن الإسراف، فإنه يدعو إلى أن يكون الإنفاق بالقدر المطلوب تحقيقا للتنمية الاقتصادية المستمرة ودفعا لمستوى المعيشة وبعد المجتمع عن الهلاك[2].

من ذلك تتضح لنا الطبيعة الإيجابية للإنفاق الحكومي وسعة الدور الوظيفي لهذا الإنفاق في الفكر المالي الإسلامي مما يؤسس له دور أوسع في عملية توزيع الثروة، إذ تعتبر النفقة الحكومية في هذا الفكر أداة للعمران والتقدم، والشيء الذي يجعلها تضاعف الدخل الوطني والثروة، بالإضافة إلى مضاعفتها للدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الإسلامية، وبذلك يكون هناك مجال للإحجام عن الإنفاق الذي يعني هلاك الجماعة، ومن ثم يتأكد لنا الدور الإيجابي البارز لطبيعة الإنفاق الحكومي في إرساء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وإقامة العدل والمصلحة مناط للشريعة الإسلامية[3].

غير أن الدور الواسع الذي أعطاه الفكر الإسلامي للإنفاق الحكومي محكوم بقواعد السياسة الشرعية في الإسلام، وبذلك تكون هذه الضوابط هي المنهج الذي يضعه التشريع المالي في الإسلام للتحكم في إنفاق المال العام عبر مجموعة من القواعد والأساليب، ومن هذه الضوابط نذكر ما يلي:[4]

– **مراعاة الأولويات الأساسية لمجالات الإنفاق:** أي التدرج في إشباع الحاجات، فلا معنى لترشيد الإنفاق الحكومي إذا كان لا يراعي ترتيب إشباع الحاجات العامة، بحيث يتم الإنفاق على الحاجات الضرورية فالحاجية فالتحسينية. فالتدرج في إشباع هذه الحاجات حسب الترتيب يعتبر أساسا لعملية ترشيد الإنفاق لأن الحاجات العامة ليست كلها على درجة واحدة من الأهمية ويمكن المفاضلة بينها فيقدم الأهم على المهم وهكذا.

– **دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح:** وتعني هذه القاعدة في مجال الإنفاق الحكومي أن النفقة التي من شأنها أن تزيل ضررا تقدم على النفقة التي تجلب نفعا، فنفقات الدفاع تقدم على نفقات التعليم حيث أن الأولى

---

[1] سورة البقرة، الآية 195.

[2] كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014، ص: 12.

[3] نفس المرجع السابق والصفحة.

[4] العربي مجيدي، محاضرات المالية العامة الإسلامية، جامعة المسيلة، ص ص: 14-15، متاح على الموقع: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/wp-content/uploads/2016، تاريخ التحميل: 10-08-2017.

تدفع ضررا عن البلاد بينما الثانية تجلب نفعا لها، وإن كان كلاهما يعد من النفقات الضرورية، كذلك فإن نفقات المحافظة على أرض المسلمين بأيديهم مقدمة على نفقات تحرير أرضهم وإن كانت كلتاهما نفقة دفاعية.

– **ترشيد الإنفاق:** وهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، ونحن نعلم من النصوص والمفاهيم الشرعية وأقوال علماء المسلمين أن الرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع كل من التبذير والإسراف من جهة والتقتير من جهة أخرى، وأن ذلك يتناول البعد الكمي كما يتناول البعد الكيفي، بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي سفه أو عدم رشد أو هي إسراف أو تقتير، كما أن عدم إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفاضلي السليم بحيث يقدم المهم على الأهم، كل ذلك يتضمنه مفهوم عدم الرشد أو السفه والإسراف. إذن مصطلح "ترشيد الإنفاق" في الفكر الإسلامي ليس مصطلحا فضفاضا غير محدد المعنى والأبعاد، إنه لا يعني التقليل بشكل مطلق كما لا يعني الزيادة بشكل مطلق[1].

– **العدالة في الإنفاق الحكومي:** يعني هذا المبدأ أنه لا بد من العمل على تحقيق أقصى عدالة ممكنة من خلال بنود الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من المنافع العامة التي تحققه بنود الإنفاق المختلفة الموجودة في الخزينة العامة للدولة (أي بيت مال المسلمين أو الميزانية العامة) ترجع ملكيتها إلى جميع أفراد المجتمع الإسلامي (أي أن كل فرد من أفراده له سهم ونصيب خاص فيها) فإن هذا يعني اشتراك جميعهم في الحقوق والواجبات منها والنابعة من ثرواتها المالية[2].

– **ملائمة الإنفاق للأحوال الاقتصادية السائدة:** ويقصد بذلك مراعاة القدرات المالية للدولة الموارد المالية وأهم مصادرها، وكذلك أن يكون الإنفاق الحكومي يتناسب مع الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فيما يخص الأحوال الاقتصادية، فإذا كانت الدولة تعرف رواجا أو انتعاشا اقتصاديا فهي تعمل على تقليل النفقات، وذلك لتجنب حالة التضخم، في حين يكون المعروض من السلع أقل من الطلب، يتعين على الدولة أن تحد من نفقاتها، وتقلل من السلع والخدمات وتضغط على الإنفاق. أما في حالة الركود أو الكساد فيتعين العكس من ذلك، فتزيد الدولة من الإنفاق لمقاومة الكساد وتنشيط حركة الاقتصاد[3].

ويفهم من هذا عموم الإنفاق على حسب الأحوال، وعموم الإحسان والإنفاق في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[4].

---

[1] شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 14، جامعة قطر، 1996، ص: 256.

[2] خلواتي صحراوي، مفتاح فاطمة، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2015، ص: 159.

[3] قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 253.

[4] سورة آل عمران، الآية 134.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي

يشير الواقع الاقتصادي اليوم إلى أن تدخل الدولة في الاقتصاد أمر لا يمكن تجاهله ، وعليه فقد ازدادت أهمية دراسة الإنفاق الحكومي كما أخذت حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي

لتحديد مفهوم الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام، المال العام) سنتطرق إلى التعريفات المختلفة لهذا الإنفاق ومن ثم نستخلص أهم عناصره، لنتطرق بعدها إلى الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية التي تميزه.

1- تعريف الإنفاق الحكومي: رغم تعدد تعريفات النفقات الحكومية ووجود بعض الاختلافات فيما بينها إلا أن الأطر العامة لهذه التعريفات تكاد تكون متقاربة وفيما يلي عرض لأهم هذه التعريفات:

يمثل الإنفاق الحكومي (G):" مشتريات الحكومة من السلع والخدمات لفائدة إدارتها ومصالحها، ويمثل أحد عناصر الطلب الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، باعتبار أن الطلب هو المحدد للعرض حسب النظرية الكينزية"[1].

ويعرف أيضا على أنه: "المشتريات الحكومية من السلع والخدمات ويسمى أحيانا قطاع الخدمات العامة، ويشتمل هذا القطاع على كافة مشتريات الحكومة على كافة مستوياتها، ابتداء من شراء الأسلحة إلى الإنفاق على الأبنية والطرق والمدارس، وكذلك نفقاتها على مستخدمي الدولة"[2].

كما يعرف على أنه:" المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو مساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"[3].

ويذهب آخرون إلى تعريف النفقة الحكومية على أنها: "مبلغ من النقود، يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة، وهؤلاء الأشخاص هم الدولة أو أحد هيئاتها، أو أحد الأشخاص العاملين فيها[4].

أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية فتعرفها بأنها:"ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي) والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد"[5].

---

[1] علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 55.

[2] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، بدون دار نشر، الأردن، 2002، ص: 81.

[3] بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحرير الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة القادسية، 2014، ص: 192.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 158.

[5] كماسي محمد أمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية "حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2000"، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص: 71.

في حين لم يورد المشرع الجزائري تعريف للنفقات الحكومية باستثناء بعض الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة وهذا ما جاء على وجه الخصوص في المواد الآتية:

المادة 06 من قانون 217/84 التي تنص: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

كما نصت المادة 23 من نفس القانون والواردة في الفصل الثالث المعنون بالنفقات بقولها: "تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي: نفقات التسيير، نفقات الاستثمار، القرض والتسبيقات".[2]

وفي الأخير وبناء على ما سبق نخلص إلى أنه يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام".

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن تحديد عناصر وصفات النفقات الحكومية في أربع صفات أساسية يتعين توفرها مجتمعة والمتمثلة في الصفة النقدية للنفقة الحكومية، رصدها في الموازنة العامة، صدورها عن جهة عامة وأخيرا تحقيقها لمنفعة عامة، وسنتناول بالدراسة كل عنصر فيما يلي:

– **الصفة النقدية للنفقات الحكومية:** تتمثل النفقات الحكومية في دفع مبالغ نقدية بواسطة الدولة ومؤسساتها المختلفة وذلك من أجل الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات تساعدها على إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام في ضوء الإيديولوجية العامة التي تهتدي بها، وتعتبر الصفة النقدية للنفقات الحكومية إحدى السمات الرئيسية المميزة للدولة الحديثة التي تحرص على إدارة اقتصادها وتنظيم شؤونها بواسطة التبادل النقدي بدلا من اللجوء إلى بعض الأساليب العتيقة المتخلفة لإدارة شؤونها الاقتصادية كنظام السخرة أو مبادلة السلع بالخدمات أو تسديد قيمة الضرائب عن طريق العمل اليدوي أو غير ذلك من الممارسات التي كانت سائدة في العصور الغابرة[3].

– **رصده في الموازنة العامة:** فلا بد لكي يكون هذا المبلغ من قبيل النفقة الحكومية، أن يتم رصده ضمن بنود الموازنة العامة، لذا فإن رصد هذا المبلغ ضمن بنود الميزانية العمومية لإحدى الشركات الخاصة لا تعد من قبيل النفقة الحكومية، ولكن تعد من قبيل النفقة الخاصة[4]. وإن كان هذا الأمر لا يخلو من الاستثناءات، حيث إن هناك العديد من أوجه الإنفاق قد تمول من خارج الميزانية[5].

– **صدور النفقات الحكومية عن جهة عامة:** حيث يمكن إعطاء وصف العموم على النفقات الحكومية كان لزاما أن تصدر من شخص معنوي عام أي من الدولة أو البلدية أو إحدى الهيئات العامة ومن هنا لا تعتبر من

---

[1] المادة 6 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10-07-1984، ص: 1440.

[2] المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، نفس المرجع السابق، ص: 1442.

[3] علي العربي، عبد المعيطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار نشر، الكويت، بدون سنة نشر، ص ص: 32-33.

[4] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة "المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الأردن، 2012، ص ص: 42-43.

[5] محمود محمد داغر، علي محمد علي، مرجع سابق، ص: 113.

قبيل النفقات الحكومية، النفقات التي يقوم بها الأفراد أو الهيئات الخاصة حتى وإن كانت موجهة لتحقيق منفعة عامة كأن يتبرع أحد الأفراد بمقدار مالي لأجل إقامة مشروع عام كجامعة أو مستشفى فذلك يدخل ضمن الإنفاق الخاص وليس الإنفاق الحكومي. وإضافة إلى هذا المعيار القانوني تم الأخذ بصفة الشخص القائم بالإنفاق الحكومي فاقترح فقهاء آخرون المعيار الوظيفي القائم على التمييز بين النفقات الحكومية والخاصة من الجانب الوظيفي للنفقة أي على أساس طبيعة الوظيفة الموجهة إليها[1].

– تحقيق النفقات الحكومية لمنفعة عامة: أي أن هدف النفقة الحكومية هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد[2].

ويشير المفهوم الأساسي إلى الخدمات العامة للمرافق مثل الغاز والمياه والكهرباء والنقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. حيث يتم تقديم هذه الخدمات من قبل الشركات التي تسيطر عليها الدولة أو المملوكة بالكامل من قبل الدولة[3].

وهو ما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بالسلعة العامة Public good.[4]ولا يعتبر خروجا عن القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات الحكومية—التحويلات– إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة– إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية[5].

ويعتمد الإنفاق الحكومي إلى حد كبير على الحاجات العامة للمجتمع مثل بناء المدارس وشق الطرق والمؤسسات الصحية والمشاريع العامة الأخرى، كما يتحدد أيضا بمتطلبات وحاجات الدفاع والأمن الوطني، ولا يتأثر الإنفاق الحكومي بعمليات الربح والخسارة وهو فوق الحدود الدنيا التي يتطلبها المجتمع ويتقرر بإرادة الحكومة التنفيذية، ولا توجد طريقة علمية أو قانون نستطيع بموجبه أن نقرر التغيرات في مستوى الإنفاق الحكومي[6].

---

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص: 54.

[2] لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص: 02.

[3] Daniela L. Constantin et al, The Services of General In Romania: Legal and institutional aspects at national and territorial level, 52nd congress of European regional science association, Bratislava, Slovakia, 21-25 August 2012, p: 02.

[4] Randall G. Holcombe, A theory of the theory of public goods, Review of Austrian Economics 10, n0 01, 1997, p: 01.

[5] معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة1، ص: 06، متاح على الموقع: http://fac.umc.edu.dz/droit/affichage/cours، تاريخ التحميل: 31-07-2017.

[6] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص: 121.

ويتكون الإنفاق الحكومي من:

– المشتريات الحكومية من السلع والخدمات وخدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي وقطاع الأعمال وذلك مقابل تدفقات نقدية لهما[1]؛

– المدفوعات التحويلية الحكومية وتتمثل في التحويلات النقدية من قبل الحكومة للأفراد والتي لا يقابلها تدفقات عينية في الاتجاه العكسي، ومن أمثلتها الإعانات الاجتماعية للفقراء والمسنين والأرامل وتعويضات البطالة وغيرها[2]؛

– الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها؛[3]

– النفقات الاستثمارية (نفقات على المعدات والبنية التحتية بمختلف أنواعها) و نفقات خدمة الدين[4].

وهناك في مجال الإنفاق الحكومي فلسفتان اثنتان، الأولى تنادي بتوسيع الإنفاق الحكومي على حساب زيادة العبء الضريبي، والثانية تنادي بتقليص الإنفاق الحكومي وتقليص العبء الضريبي، وإذا لاحظنا أن الخدمات الحكومية يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى وأن العبء الضريبي يقع على كاهل الأغنياء في المقام الأول فإننا ندرك أن الفلسفة الأولى أقرب إلى تحقيق مصلحة الفقراء من المجتمع وأقرب إلى إقامة نظام التكافل الاجتماعي، وكلما توسعت الحكومة في تقديم الخدمات العامة، لاسيما المجانية منها، فإنها تقارب أكثر فأكثر بين مستويات معيشة المواطنين، ومن النفقات الحكومية الهامة نذكر المدفوعات التحويلية TransferPayments وهي عبارة عن مبالغ نقدية تذهب من الحكومة على شكل إعانات أو مساعدات إلى الفقراء في القطاع العائلي أو إلى العاطلين عن العمل أو إلى أصحاب الأسر الكبيرة، ومن النفقات الحكومية الهامة نذكر أيضا المبالغ النقدية التي تذهب من الحكومة بمثابة دعم Subsidy لبعض المنشآت الإنتاجية خدمة لأهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة، مثال ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة أحيانا للمزارعين الذين تتضرر محاصيلهم الزراعية من جراء الجفاف أو الصقيع أو الريح الشديدة، من ذلك أيضا الدعم الذي تقدمه الحكومة أحيانا للصناعات الناشئة كي تمكنها من بيع منتجاتها بأسعار منخفضة نسبيا تنافس بها المنتجات الأجنبية المماثلة[5].

2– خصائص النفقات الحكومية: يتميز الإنفاق الحكومي بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والقانونية نلخصها فيما يلي:

---

[1] جلال جويدة القصاص، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص:99.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص ص: 132-133.

[3] يمامة محمد حسن كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها (دراسة مقارنة)، ط1المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2015، ص: 174.

[4] Pierre Cliche, Politique Budgétaire, le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, p : 01,http://www.dictionnaire.enap.ca/,02-01-2016.

[5] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص: 186-187.

2-1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية: تحدد الخواص الاجتماعية والاقتصادية مفهوم النفقات الحكومية وهكذا نستطيع التمييز بين مفهومين:[1]

2-1-1- المفهوم التقليدي: الذي يرى ضرورة تحديد النفقات الحكومية بتمويل الإدارات العامة للدولة التي بدورها يجب ألا تتعدى نشاطاتها وظائف الدولة الأساسية التي يحصرها التقليديون بأربع وظائف رئيسية:

- **الجيش:** لحفظ الأمن الخارجي؛
- **الشرطة:** لحفظ الأمن الداخلي وللسهر على راحة المواطنين؛
- **العدالة:** لحل مشاكل المواطنين وسن قوانين الدولة؛
- **التمثيل الخارجي:** لدى الدول الأجنبية.

هكذا إذن جرد التقليديون النفقات الحكومية من أي محتوى اقتصادي بل ومن المحتوى الاجتماعي رغم وجود حاجات عامة لحل مشاكل قائمة آنذاك (الصحة والتعليم والنقل...).

2-1-2- المفهوم الحديث للنفقات الحكومية: أصبح يتلاءم مع الوظائف الجديدة للدولة العصرية التي لم يعد بدا من تدخلها الفعال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدول غير الاشتراكية وبالتالي أصبحت النفقات الحكومية أداة فعالة بيد الدولة تستطيع استخدامها كي تحقق:

- الإشراف وأحيانا الإدارة المباشرة لنشاطات القطاع الخاص (عن طريق منح بعض الميزات والمساعدات والتعويضات) بغية توجيه الإنتاج؛
- إشباع الحاجات الأساسية للجميع عن طريق التدخل المباشر أو إشراف القطاع الخاص بذلك (النقل والتعليم)؛
- إعادة توزيع الدخول من أجل ضمان حد أدنى من المستلزمات الحيوية للمواطنين (التأمين الصحي والخدمات الاجتماعية)؛
- التحيز لطبقة اجتماعية دون الأخرى لأسباب إيديولوجية (بناء القوى الاشتراكية ومساكن العمال).

2-2- الخصائص القانونية للنفقات الحكومية: بالإضافة لكون النفقات الحكومية تتميز بكونها قد تمت من قبل شخصية اعتبارية إدارية من أجل تحقيق منفعة عامة فإنه لا بد لكي تتحقق هذه النفقة قانونيا من استكمال المبادئ الأربعة التالية المتكاملة:[2]

- **الالتزام بالدفع:** وهو الإجراء الذي يرتب دينا على الدولة بل ويعترف بذلك الدين نتيجة قرار تتخذه السلطات المختصة الإدارية (طلب أدوات أو التعاقد مع موظف)أو أحيانا بشكل غير طوعي ولأسباب طارئة

[1] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 29.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 30.

كاصطدام سيارة الدولة وتسبب خسارة عن ذلك فإن نفقات التصليح والعطل والضرر يعتبر دينا التزمت به الدولة بشكل غير طوعي.

– **تحديد المبلغ:** المترتب دفعه والذي يعتبر دينا نتيجة هذا الالتزام ولكن هذا التحديد يبقى تقديرا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن (مثلا يتغير صافي ما تدفعه الدولة للموظف بحسب سنوات خبرته ووضعيته العائلية).

– **الأمر بالدفع:** والذي يتمثل بأمر كتابي يوجهه آمر الصرف المخول إلى المحاسب ليدفع لجهة ما ذلك المبلغ وتتحدد طبيعة هذا الأمر وفق الرتبة الوظيفية لآمر الصرف.

– **صرف النفقة:** يتكفل المحاسب العمومي حصريا بعملية تسديد النفقات عن طريق تحويل المبالغ المالية إلى صاحب الحق وتصفية ذمة الدولة من الدين بصفة نهائية، إضافة إلى مسك القيود والسجلات المحاسبية للعمليات المالية التي يقوم بتنفيذها. وعلى هذا الأساس، فإن العمليات المالية التي يقوم بتنفيذها المحاسب العمومي في إطار تنفيذ النفقات الحكومية لا تعتبر بمثابة تحويلات مالية بسيطة من حساب إلى آخر، بل تخضع لإجراءات وقيود قانونية تهدف إلى ضبط ومراقبة تنفيذ النفقات الحكومية قبل تسديدها، حيث يضطلع المحاسب بصلاحيات الرقابة أثناء التنفيذ من حيث الشكل على سندات الأمر بالدفع المحررة من طرف الآمر بالصرف[1].

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق الحكومي والأساليب الحديثة لتسييره

تحكم الإنفاق الحكومي مجموعة من الضوابط أو القواعد التي لابد من مراعاتها لكي تحقق هذه النفقات الأهداف المرجوة منها،كما أن هناك اتجاه دولي نحو تحديث أساليب تسيير هذا الإنفاق، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب على النحو الآتي:

1– ضوابط الإنفاق الحكومي: يجب أن يخضع الإنفاق الحكومي في مختلف أوجهه إلى مبادئ أو قواعد لا بد من مراعاتها من أجل أن يؤدي الإنفاق إلى زيادة في مستوى ورفاهية المجتمع وهناك قواعد رئيسية هي كالآتي:

1-1– ضابط المنفعة–التكلفة: ووفقا لهذه القاعدة يجب أن يحقق المجتمع أقصى صافي منفعة أو كسب من الإنفاق الحكومي للدولة، كما أن على المخطط أو صانع القرار مراعاة هذه القاعدة سواء كان الإنفاق على السلع أو الخدمات العامة أو الإعانات أو الاستثمار العام (Public Investment)، وكذلك لا بد من مراعاة التوزيع الجغرافي للإنفاق الحكومي والأقاليم وأخيرا يجب أن لا يتعارض الحصول على أقصى صافي منفعة مع تحقيق أهداف التوزيع والتخصيص والاستقرار والنمو (Growth)[2].

1-2– ضابط الاقتصاد: هذا الاقتصاد الذي يرتبط بتحقيق المنفعة العامة ارتباطا عضويا، بحيث أنه كلما انخفضت تكلفة النفقة الحكومية إلا وتحقق النفع العام بكيفية أكثر، لكن ذلك لا يعني التقتير إلى حد التقشف،

[1] شلال زهير، آفاق نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة–بومرداس، 2014، ص: 132.

[2] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 53.

بل يعني حسن التدبير والابتعاد عن إسراف أو تبذير الأموال العامة في مجالات غير مفيدة[1]. ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية. وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق الحكومي تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة[2].

1-3- ضابط الترخيص: تخضع النفقات الحكومية لإذن سابق من الجهة المختصة، هذا الإذن قد يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني[3].

1-4- ضابط العدالة في توزيع الإنفاق: يقتضي تحقيق ضابط المنفعة وهي القاعدة الأولى من قواعد الإنفاق الحكومي أن يكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة، وهو لا يتحقق إلا بعد الأخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق الحكومي. وهذا يعني عدم اقتصار المنفعة العامة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة أو منح طبقة معينة قدرا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق أخرى أو الاهتمام بالعاصمة وإهمال المدن الأخرى، ويجد مبدأ عدالة توزيع المنافع أساسه في فكرتين، تتمثل في أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع وليس مصلحة فرد أو فئة معينة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه طالما أن الإنفاق الحكومي يتحمله كافة الأفراد أو يتحمله القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الاجتماعي فإن النفع العام المتولد عن الإنفاق يجب أن يعم الأفراد كافة[4].

وتوفر هذه الضوابط على النفقات الحكومية لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، حيث إن إحكام الرقابة على النفقات الحكومية يساهم في تقنينها، وجرت العادة على اعتماد قواعد إجرائية للإنفاق الحكومي، فضلا عن القوانين المالية في الدولة الناظمة لكل ما يتعلق بصرف النفقات الحكومية أو إجرائها، فتحديد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضيح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها وجعل النفقة الحكومية في موضعها ينجم عنه النفع العام المستهدف[5]. وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:

---

[1] رشيد بن عياش، تدبير الإنفاق العام، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2940، 2010، ص: 01، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099، تاريخ التحميل: 13-09-2017.

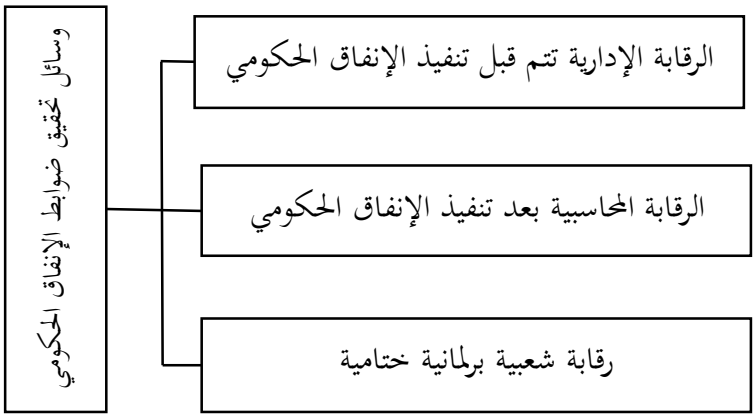
[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 35.

[3] محمد حسن، الإنفاق العام أنواعه وأقسامه، المكتبة الإلكترونية السودانية، ص: 01، متاح على الموقع: http://pata.yoo7.com/t138-topic، تاريخ التحميل: 02-08-2017.

[4] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء1، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 45-46.

[5] سمير شاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص: 83.

الشكل رقم (1-2): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق الحكومي



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 42.

حيث أن الرقابة على الإنفاق الحكومي يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة نوضحها فيما يلي:[1]

– **الرقابة الإدارية**: تعتبر المرحلة الأولى من مراحل الرقابة المالية للتأكد من وجود ضوابط الإنفاق الحكومي وعادة ما تشرف عليها وزارة المالية، وتشمل الرقابة الإدارية التأكد من أن الصرف في المؤسسات الحكومية ضمن الاعتماد المالي المخصص وضمن الأبواب المعتمدة وأن أوامر الصرف تصدر من جهة تمتلك صلاحية الصرف التي يمنحها القانون، وعادة ما تتم الرقابة الإدارية قبل تنفيذ الإنفاق الحكومي.

– **الرقابة المحاسبية المستقلة**: وهي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة المالية يقوم بها محاسبون مستقلون للتأكد من أن إجراءات الإنفاق الحكومي تمت كما ينبغي وضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية للحكومة وعادة ما تتم بعد عملية تنفيذ الإنفاق الحكومي، حيث يقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقارير مالية عن أي تجاوزات في صرف النفقة الحكومية وتقديمها إلى الجهات المختصة ولهم صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة في أي سجلات يطلبونها.

– **الرقابة الشعبية (البرلمانية)**: وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مناقشة الحساب الختامي الذي تعده وزارة المالية في نهاية كل سنة مالية، وبعد التأكد أن النفقات الحكومية توفرت فيها كامل العناصر (أركان) الأساسية للنفقة وتحقيق كافة ضوابط الإنفاق الحكومي يتم المصادقة على الحساب الختامي لغرض التهيؤ لمناقشة الميزانية العامة للعام القادم.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 42.

2- الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق الحكومي: في ظل شح الموارد ومحدوديتها وجب الاهتمام بكيفية الإنفاق وطرقه، وهذا ما يفسر الاتجاه الدولي البارز نحو تحديث وإصلاح أنظمة الميزانية العامة، وتطوير طرق وأساليب تسيير النفقات الحكومية، من خلال محاولات وتجارب سجلتها دول كثيرة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، أغلبية الدول الأوربية، أستراليا، كندا، كوريا، الأرجنتين، الشيلي، المكسيك، جنوب إفريقيا، وحتى في بعض الدول النامية والعربية، بتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية حديثة ومتطورة في مجال ماليتها العامة، ونذكر منها: مبادرة نيوزلندا في 1994 من خلال قانون Fiscal responsibility act، بلدان L'OCDEمن خلال Letraité de Maastricht، أستراليا في 1996 من خلال Charte de L'honnêtetébudgétaire، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في 2006، وذلك في إطار سعيها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام. كما يلاحظ بالميزانيات مع هذه الموجة ازدياد مطالبة المنظمات والهيئات الدولية بضرورة تطوير أساليب ونظم الميزانية العامة وتسيير المال العام ودعما لها من خلال التوصيات والتقارير التي تصدرها في هذا السياق[1]. ومن خلال الإطلاع على عدة تجارب إصلاح وتطوير وعلى توصيات المنظمات الناشطة في هذا المجال، يمكن تلخيص أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في تسيير النفقات الحكومية فيما يلي:

2-1- التسيير القائم وفق النتائج Management based on results: تركز الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق الحكومي على التسيير القائم وفق "النتائج" بدل "الوسائل"، والموازنة الموجهة بالنتائج هي الموازنة التي تعتمد على الربط بين الإنفاق على نشاطات الأجهزة الحكومية كافة و نتائج هذا الإنفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات لتحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق والوصول إلى الأهداف والأولويات المرغوب فيها[2]. وقد ظهرت الموازنة الموجهة بالنتائج في سبعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية في وزارة الصحة والتعليم والرفاهية، كما طبقت في معظم دول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED[3]، وتعرفها أمانة الأمم المتحدة على أنها: "الموازنة التي تبين مجموعة من الأهداف المحددة مسبقا وبعض النتائج المرغوب فيها وذلك بوضع مؤشرات قياس الأداء للتحقق من مستوى الإنجاز وقياس مختلف النتائج المحققة، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتقييم الأداء حسب النتائج المسجلة"[4].

---

[1] قميتي عفاف، الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي-الأغواط، 2015، ص: 36.

[2] دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية "دراسة حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص: 160.

[3] Yves Emery, la gestion par les résultats dans les organisations publiques : de L'idée aux défis de la réalisation, Revue Telescope, vol 03, 2005, p : 02.

[4] Andrzej T, Abraszewski et autres, budgétisation axée sur les résultats : expérience des organisation du système des nations unies, organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Genève, 1999, p : 10, http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001203/120315f.pdf, 23-09-2017.

2-2- إحكام وتشديد آليات الرقابة: الرقابة على المال العام هي ملاحظة ومتابعة النفقات والإيرادات التي يقوم بصرفها وتحصيلها الأشخاص الذين خول لهم القانون ذلك، والتحقق من مدى مطابقتها للقواعد والمقاييس الموضوعة لتنظيمها، كأن يتأكد من أن الالتزام أو الأمر بالصرف الخاص بنفقة معينة قد تم صرفه، أو الالتزام به بصفة مطابقة لتنظيمات وقوانين المحاسبة العمومية. فالمراقب يقيم المسؤولية الملقاة على عاتق مرتكبي الأخطاء فيطلب من الجهات المختصة بإيقاع العقوبات اللازمة، أو يقوم هو بذلك إن كان في سلطته ويسهر على عدم تكرار مثل هذه الأخطاء. كما أن الرقابة على النفقات الحكومية هي في آن واحد رقابة على صرف النفقات وتحصيل الإيرادات[1].

و هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية النفقات الحكومية من كل أشكال الانحراف والغش والتلاعب، وهذا ما يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة، وتنوع طبيعتها، واختلاف أهدافها، وكثرة الهيئات والمؤسسات المضطلعة بها، وفي الأغلب يكون أساس هذه الرقابة ما يسمى "الرقابة المالية" (المستندية) والتي تهدف إلى التأكد من سلامة عملية الإنفاق، ومن صحة المستندات المصاحبة له، دون الاهتمام بنتائج الإنفاق ذاته وسلامة الإنفاق لا تعني بالضرورة تحقيق أهداف الوحدة الإدارية الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تطوير أساليب الرقابة على الأموال العمومية، بحيث يصاحب الرقابة المالية رقابة كفاية، ورقابة على الفعالية. وذلك من أجل ضمان أفضل تصرف بهذا الخصوص أي أن يتم صرف المال العام بالقدر الذي تم التخطيط له وفي المجال المخصص له، والأكثر من هذا أن يحقق هذا الصرف الهدف المنتظر منه، وهذا ما يسمى في ظل المتطلبات الراهنة بالرقابة على الأداء[2].

2-3- مؤشر الأداء Performance indicator: إن التسيير الجديد للميزانية يستلزم استعمال مؤشرات للأداء وذلك من أجل التقييم الدائم للنتائج المحققة مقارنة بالنتائج المنتظرة في إطار تحقيق الأهداف، أي أنه يمكننا من التعبير عن حالة تقدم أشغال تحقيق برنامج ما وذلك بقياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المنتظرة والموارد المتاحة[3].

2-4- الرقابة على الأداء Control performance: عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ARABOSAL) رقابة الأداء بأنها: "تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية، ومن متطلبات المساءلة قد

[1] صرارمة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص: 135.

[2] مفتاح فاطمة، خلواتي صحراوي، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 40، سبتمبر 2015، ص: 38.

[3] قميتي عفاف، مرجع سابق، ص ص: 36-37.

تمت الاستجابة لها بصورة معقولة. وتعتبر الرقابة على الأداء أحد أهم الأساليب الحديثة المطلوبة حاليا في تسيير النفقات الحكومية، وهي تتماشى مع تطبيق موازنة الأداء والتسيير القائم وفق النتائج المذكور سابقا[1].

2-5- تفعيل دور المسيرين: تتجه الأساليب الحديثة كذلك إلى التأكيد على أهمية العنصر البشري، من خلال إعطاء "مسير المال العام" المزيد من الحرية في التصرف في المال العام، وبالمقابل تحمله لمسؤولية أكبر تجاه تحقيق المصلحة العامة أو الهدف من هذا الإنفاق، وهذا في إطار التسيير القائم وفق النتائج، فيمنح المسير مبالغ مالية إجمالية يتمتع بحرية التصرف فيها، ولا يسأل عن ذلك نسبيا، إنما يحاسب على تحقيق الهدف من ذلك الإنفاق ويسأل عنه، أي لا تهتم الرقابة التي تقام عليه بمدى احترامه لإنفاق للمبالغ المحددة مسبقا بقدر ما تهتم بإلزامه بتحقيق الهدف من هذا الإنفاق والذي هو في الأغلب تحقيق النفع العام[2].

2-6- مكافحة الفساد وإرساء النزاهة في تسيير الإنفاق الحكومي: يتمثل الفساد المالي بمجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية[3].

وإن الفساد إن انتشر فيما يتعلق بتسيير النفقات الحكومية فإن ذلك سيكون له الأثر السلبي الكبير على استعمال الإنفاق الحكومي في سبيل تحقيق المصلحة العامة، بحيث لا تتحقق هذه الأخيرة، لذا تكثر حاليا الدراسات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة مكافحة الفساد بشتى أشكاله حتى نضمن استخداما جيدا للموارد العامة، فمن غير المعقول أن تصرف الأموال العمومية وتحقق المصلحة العامة في بيئة تنتشر فيها الرشوة، أو المحسوبية، أو النهب...، وكثيرا ما تثبت التقارير الصادرة سنويا حول الفساد في العالم: أن البلدان التي تحقق معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد هي البلدان التي قطعت أشواطا واضحة في إرساء أفضل الأساليب على تسيير ماليتها العمومية[4].

المطلب الثالث: تخطيط الإنفاق الحكومي وتحديد أولوياته:

إن تخطيط و تحديد أولويات الإنفاق الحكومي هو نتيجة مجهود تبذله القطاعات الوزارية المختلفة ويقدم في إطار الميزانية العامة للدولة والذي يخضع لدراسة وموافقة البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق أولا إلى عملية تخطيط الإنفاق الحكومي ثم نعرج على العناصر المحددة لأولويات الإنفاق الحكومي والتي أشارت إليها الأدبيات والنماذج الاقتصادية المختلفة.

---

[1] مفتاح فاطمة، خلواتي صحراوي، مرجع سابق، ص: 39.

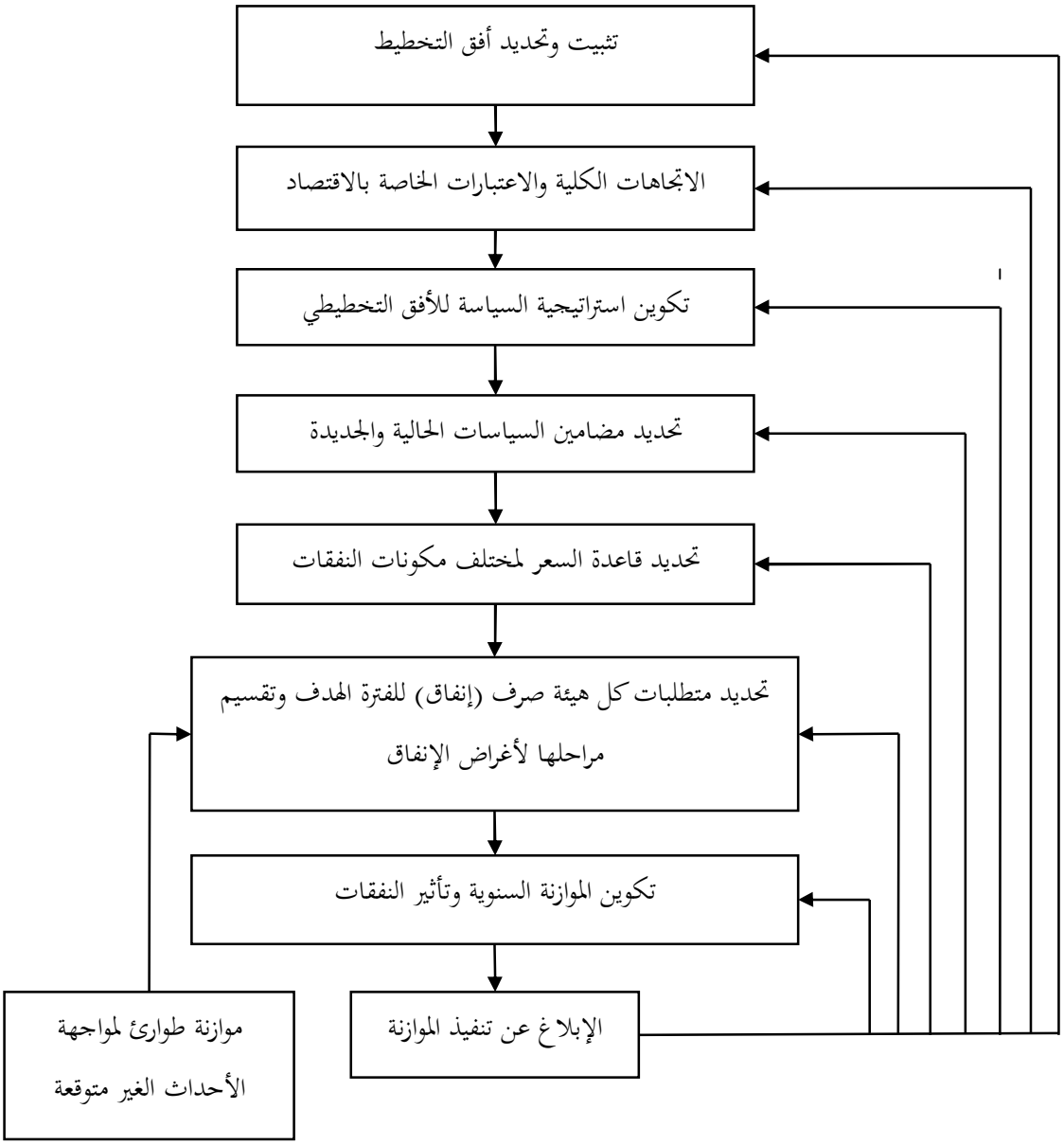
[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 39-40.

[3] كردودي صبرينة، وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 03، 2016، ص: 226.

[4] مفتاح فاطمة، خلواتي صحراوي، مرجع سابق ، ص ص: 38-40.

1- تخطيط الإنفاق الحكومي: يمكن توضيح عملية تخطيط النفقات الحكومية في الشكل أو المخطط التالي:

الشكل رقم (1-3): عمليات تخطيط الإنفاق الحكومي



المصدر:غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص: 230.

من خلال الشكل رقم (1-3) أعلاه نلاحظ أن عملية تخطيط النفقات الحكومية تبدأ بتثبيت وتحديد أفق التخطيط، وذلك مع مراعاة الاتجاهات الكلية والاعتبارات الخاصة بالاقتصاد، ومن ثم يتم تكوين إستراتيجية من خلال تحديد مضامين السياسات الحالية والجديدة، تحديد قاعدة السعر لمختلف مكونات النفقات الحكومية وتحديد متطلبات كل هيئة عامة من الإنفاق، ليتم في الأخير تكوين الموازنة السنوية والإبلاغ عنها.

حيث أن عملية تخطيط النفقات الحكومية تتضمن الاتجاهات الاقتصادية ونفقات الحكومة بمستويات مختلفة وكذلك تحديد وتقرير كل هيئة رسمية وتحديد مراحل أو فترات النفقات بكل دقة أي الصرف على مراحل[1].

وتخطيط النفقات الحكومية سواء على المستوى التفصيلي أو الإجمالي يستند أساسا على تحليل وتقدير العوامل التي تؤثر على كل قطاع وهو محاولة لتحديد كميات لتلك العوامل وتشمل العملية على ثلاثة مراحل أو خطوات كما يلي:[2]

– العوامل القائمة التي تساهم نحو زيادة النفقات أو التخفيضات في النفقات؛

– تقدير معايير ومقاييس أو أسس Standards الخدمة المطلوبة أو الأهداف التي يتطلب تلبيتها حيث يستوجب الأمر أخذها بعين الاعتبار والاهتمام؛

– التكاليف التي يقتضي تحملها لتقديم الخدمات وعامل الوقت المطلوب وشكل تلك التكاليف لاستخدامها في تكوين الموازنة إذ لابد من حسابها بدقة وإعطاء النتائج السديدة لها بهذا الشأن.

2– تحديد أولويات الإنفاق الحكومي: تتحدد أولويات الإنفاق الحكومي كما أشارت النماذج الاقتصادية المختلفة على أساس ما يعرف بدالة التفضيل المجتمعية Function Social Preferencesوالتي تتحدد من خلالها الأوزان النسبية لبنود الإنفاق الحكومي. غير أن النقطة الهامة تتمثل في الكيفية التي من خلالها تنتقل تفضيلات أفراد المجتمع إلى صانع القرار، وهنا تأتي القضية الأساسية وهي عن الكيفية التي تتشكل بها أولويات الإنفاق الحكومي. ف تفترض الأدبيات التي تناولت ما يعرف بالمخطط الاجتماعي Social planner السياسة أو المخطط في هذه الحالة يعرف تفضيلات أفراد المجتمع على وجه واضح ويحدد حجم الإنفاق وأولوياته من خلال معرفته بهذه التفضيلات. أما فيما يخص نماذج الديمقراطية النيابية Representative Democracy فإن أعضاء البرلمان هم همزة الصلة بين أفراد المجتمع وبين وصول تلك التفضيلات إلى صانع القرار، والذين يمثلون عادة الأغلبية في المجلس التشريعي. وهنا تقسم الأبيات صنا ع القرار إلى نوعين على النحو الآتي:[3]

2–1– صانع القرار الانتهازي: وهو الذي يعمل أي شيء من أجل البقاء في السلطة وحتى وإن تم اختياره وفق النظام الانتخابي الديمقراطي، وفي هذا السياق فإن هذه النوعية من صناع القرار يوجهون أولويات الإنفاق الحكومي على نحو يخدم مصلحتهم الخاصة وضمان النجاح في الانتخابات، وهنا تبنى أولويات الإنفاق الحكومي على توجهات صانع القرار وضمان البقاء في السلطة أكثر مما تبنى على التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع، بمعنى من يحددون توجهات الإنفاق هم من يحددوا نتيجة الانتخابات، وهذا ما يعرف في الأدبيات بالاستخدام

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص: 228.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 227.

[3] عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، مؤتمر حول: تحديد أولويات الإنفاق العام بالموازنات العربية، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، يومي 23–24 ديسمبر 2009، ص ص: 5–6.

السياسي للإنفاق الحكومي أو ما يعرف في الأدبيات بدورة الأعمال السياسية Political Business Cycle، حيث ترتفع مستويات الإنفاق الحكومي قبل الانتخابات وتلبى المطالب ويزداد دعم المتعطلين وتلغى بعض الرسوم من أجل ضمان النجاح في الانتخابات العامة.

2-2- صناع القرار أصحاب الاتجاه الإيديولوجي: وفقا للأدبيات الاقتصادية فإن هذه النوعية من صناع القرار يوجهون الإنفاق الحكومي بالاتجاه الذي يخدم أولوياتهم الإيديولوجية سواء جاءت عن طريق الانتخابات الحر أم أتت بأي شكل آخر.

بالإضافة إلى أهمية النوعية التي يمثلها صانع القرار في تحديد توجهات الإنفاق الحكومي وأولوياته، إلا أن هناك عوامل أساسية سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها، تؤثر أيضا على مسار أولو يات الإنفاق الحكومي، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[1]

- أصحاب المصالح Interest groups: حيث تلعب بعض الفئات المجتمعية أو الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد شكل الإنفاق الحكومي وتحديد أوجه الأولويات، فوجود تكتلات من الشركات الكبرى على سبيل المثال والتي عادة ما تطالب بقدر أعلى من الدعم في النواحي المختلفة -كدعم الطاقة أو مدخلات الإنتاج المستوردة مثلا- قد يمثل نوعا من الضغط أثناء تحديد أوجه الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، كذلك تلعب الدور نفسه مطالبة بعض الاتحادات أو النقابات العمالية التي تطالب بقدر أكبر من التحويلات أو مستويات أعلى من الأجور. هذه الفئات عادة ما تؤخذ تفضيلاتها في الاعتبار وخاصة في النظم الديمقراطية بناء على قوتها التصويتية في الشارع أو حتى في البرلمان.

- برامج الإصلاح الاقتصادي: من العوامل الأخرى التي تؤثر على تحديد أولويات الإنفاق الحكومي العديد من البرامج الإصلاحية والتي تبنتها بصفة خاصة الدول النامية في ضوء ما يعرف ببرنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، ففي ضوء هذه البرامج هناك توجهات واضحة لتخفيض الدعم وترشيده وإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي على نحو يدعم الدور الاقتصادي للدولة ويقلل من مسؤوليتها الاجتماعية في ظل التوجه نحو آليات السوق. فهنا تحظى برامج دعم القطاع الخاص بعناية واضحة من قبل تلك البرامج. وفي ضوئها قامت العديد من الدول بتحرير أسعار العديد من السلع وتخفيض أو إزالة الدعم كليا عن بعض السلع.

- المرحلة التنموية للاقتصاد: من العوامل الهامة أيضا في تحديد في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي، الوضع الاقتصادي للدولة، أو تعرفه الأدبيات بالواقعية الاقتصادية Economic Realities، فبصرف النظر عن نوعية صانع القرار وأيا كانت أيديولوجيته فإن قراءة الواقع الاقتصادي وحقيقته أمرا هاما في تحديد أولوياته. فالمرحلة التنموية أو وجود الأزمات الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية الدولية كلها عوامل تحدد توجهات الإنفاق

[1] عبد الله شحاتة، مرجع سابق، ص ص: 06-07.

الحكومي بصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الإنفاقية، فالالتزامات الدولية وطبيعة العلاقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هي محددات أساسية في تشكيل هيكل الإنفاق، ونذكر على سبيل المثال قضية الدعم والضغوط التي تضعها المؤسسات الدولية (منظمة التجارة الدولية WTO).

وعليه تتشكل أولويات الإنفاق الحكومي وفق مجموعة من العناصر: طبيعة صنع القرار، والمخطط الاجتماعي، وأصحاب المصالح وجماعات الضغط، والمرحلة التنموية. وتميز الأدبيات الاقتصادية بين صانع القرار الانتهازي والإيديولوجي. كما تؤكد هذه الأدبيات على أن الحقائق الاقتصادية تجبر صانع القرار على فعل نفس الشيء بعيدا عن أفكاره وإيديولوجيته في غالب الأحيان[1].

المطلب الرابع: التقسيمات المختلفة للنفقات الحكومية

إن الهدف الأساسي من تقسيم النفقات الحكومية هو المساعدة في عرضها بصورة واضحة ومبسطة حتى يتيسر فهمها و يسهل استيعاب حقيقتها ودراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، حيث نجد أن الباحثين المهتمين بمجال المالية العامة قدأسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات الحكومية، كما أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلاءم حاجتها وظروفها ودرجة تطورها، و بناء عليه يمكن تقسيم النفقات الحكومية إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى: التقسيمات العلمية للنفقات الحكومية، والمجموعة الثانية: التقسيمات العملية أو الوضعية للنفقات الحكومية. وذلك على النحو الآتي:

1- التقسيمات العلمية للنفقات الحكومية: تضم التقسيمات العلمية للنفقات الحكومية تقسيمات متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها وفقا للمعايير التالية:

1-1- التقسيم من حيث التكرار الدوري: تقسم النفقات الحكومية وفقا لهذا المعيار إلى نفقات عادية (جارية) ونفقات غير عادية (رأسمالية أو استثمارية)**:**[2]

فالنفقات العادية هي التي تتصف بالدورية والثبات ومثالها نفقات التسيير الإدارية والتي هي لازمة لسير المرافق العامة ومثالها أيضا رواتب الموظفين.

أما النفقات الاستثنائية (غير العادية) فهي بخلاف الأولى إذ تمتاز بعدم دوريتها نظرا لعدم تكرارها كل سنة ومثالها نفقات الحالات الطارئة وحالات الأزمات والحروب وانتشار الأوبئة الفتاكة وما شابه ذلك.

وتبدو أهمية هذا التقسيم، في أنه يمكن الحكومة من تقدير النفقات الحكومية العادية تقديرا قريبا إلى الصحة، وتدبير ما يلزم من إيرادات عامة لسداد هذا النوع من النفقات، أما النفقات غير العادية فنظرا لأنها طارئة فهي تسدد عادة من إيرادات غير عادية، كالقروض. وهذه سياسة المالية التقليدية (المحايدة)، أما السياسة المالية

[1] وجيدة سمير، أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية، مجلة النهضة، المجلد 11، العدد 03، جويلية 2010، ص: 176.

[2] بن داود إبراهيم، مرجع سابق، ص: 56.

الحديثة فترى أنه ليس هناك مبررا لهذه التفرقة وأنه يمكن تمويل النفقات العادية وغير العادية من نفس مصادر التمويل[1].

1-2- التقسيم حسب الأهداف المباشرة: هذا التقسيم هو تقسيم حديث يتصل إلى حد ما، بالتقسيم إلى نفقات عادية وغير عادية:

فالنفقات الإدارية: هي النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة في الدولة، كرواتب الموظفين، ونفقات الصيانة...إلخ التي لا تتضمن أي تحويل في رأس المال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو داخل القطاع العام نفسه، وهي تعتبر، نوعا ما، من فكرة النفقات العادية[2].

أما النفقات الرأسمالية: فهي التي تتعلق بالثروة الوطنية، والرأسمال الوطني، دون مداخيله: مثل نفقات الإنشاء والتعمير، والتجهيز، والنفقات الاستثمارية إلخ...وهذه النفقات، وإن كانت تتصل، في خطوطها العامة، بالمفهوم القديم للنفقات غير العادية، إلا أنها لم تعد تعتبر نفقات استثنائية وغير طبيعية، فالذي يعتبر استثنائيا أصبح يعتبر عاديا.

ولم يعد يدخل ضمن النفقات الاستثنائية سوى بعض النفقات القليلة الخاصة بالإنشاءات الكبرى، وبخاصة أشغال التعمير بعد الحروب أو الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضان إلخ...، وهكذا أصبح التقسيم يتناول النفقات اللازمة لسير المرافق العامة العادية، من جهة، ومن جهة أخرى النفقات التي تؤول إلى توسيع هذه المرافق، وتحويلها، وتحديثها، بحيث تضم النفقات الرأسمالية بعض النفقات العادية القديمة، وبذلك يتجنب التقسيم الجديد الانتقادات التي كانت توجه للتقسيم القديم[3].

ويمكن تقسيم الإنفاق الرأسمالي إلى نوعين:[4]

– الإنفاق الرأسمالي المباشر في مختلف فروع الإنتاج ويتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية ...إلخ، والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم في الضغوط التضخمية من خلال زيادة العرض الكلي وزيادة الصادرات، مما يعزز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

– الإنفاق الرأسمالي غير المباشر ويتمثل بالمبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى أو (التنمية) الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص.

---

[3] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 17.

[2] حسين عوضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص: 342.

[3] نفس المرجع السابق والصفحة.

[4] محمد صالح سلمان الكبيسي، نضال قادر حسن، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، جامعة بغداد، 2014، ص: 281.

1-3- التقسيم حسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها: تقسم النفقات بحسب استخدام القوة الشرائية وانتقالها إلى نفقات فعلية (حقيقية) ونفقات تحويلية:

فالنفقات الحقيقية (الفعلية): هي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب الخاصة بالموظفين ومستخدمي الدولة، وشراء الأجهزة، والفوائد التي تدفعها على القروض العامة. وهذا النوع من النفقات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لأنه يساهم في إنشاء دخول جديدة تضاف إلى الدخول المكونة للدخل الوطني[1].

وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات:[2]

– النفقات الاستهلاكية والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات وأجور موظفي الدولة، والمنفق على مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة ونفقات الصيانة العادية...إلخ.

– النفقات الحكومية الرأسمالية والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنية الأساسية من طرق كبرى وجسور وسدود...إلخ.

أما النفقات التحويلية: مصطلح النفقات التحويلية ظهر على يد الاقتصادي بيجو Pegue حيث قسم النفقات الحكومية إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بها تلك النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات فهي نقل للقوة الشرائية من جهة إلى جهة أخرى، لذلك فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني مباشرة، حيث أن هدف الدولة من هذا الإنفاق هو إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة فئة معينة[3].

وبعبارة أخرى تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي، وقطاع العالم الخارجي، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناء على ذلك فإنها لا تمثل عنصرا من عناصر الدخل الوطني بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل[4]. حيث تتوافق هذه النفقات مع الدور الذي ينبغي أن تؤديه

---

[1] لونيسي نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، ص: 16، متاح على الموقع: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/522/1/01-%20Finance%20%20Publique.pdf، تاريخ التحميل: 31-07-2017.

[2] سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة:"مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص: 471.

[3] ر.أبحاث اقدم، هيفاء نجيب مهدور، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، 2012، ص: 235.

[4] سعيد عبد العزيز عتمان، مرجع سابق، ص: 472.

الدولة في إطار التضامن الوطني[1]. وبصفة عامة استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أشكال:[2]

– **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تستهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال رفع مستوى حياة بعض أفراد المجتمع وفئاته ومثال ذلك إعانات البطالة والتأمينات الاجتماعية التي تمنحها الدولة في حالات العجز والشيخوخة والمرض والدعم الذي تقدمه لبعض المنشآت كوسيلة لخفض أسعار منتجاتها من السلع الأساسية اللازمة لحياة الناس.

– **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من إعانات لبعض المنشآت الإنتاجية يكفل لها حد أدنى من العائد يمكنها من الاستمرار في الإنتاج بسبب أهميتها للاقتصاد الوطني، ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من إعانات بهدف تحقيق استقرار الأسعار وضمان مستوى معين من الدخل لمنتجي السلع الزراعية، ومنها أيضا إعانات سعر العجز لدى المنشآت.

– **النفقات التحويلية المالية:** فهي النفقات التي تتضمن معالجة فوائد الدين العام والقروض.

1-4- التقسيم حسب نطاق السريان: وبناءا عليه يتم تصنيف النفقات الحكومية تبعا للوحدات، والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسية والتي تباشر الإنفاق الحكومي، وبعبارة أخرى تبعا لمدى الاستفادة من هذه النفقات على النطاق الوطني المتمثل في أفراد المجتمع كله، أو على النطاق المحلي المتمثل في أفراد منطقة، أو وحدة إدارية معينة. وهو ما يعرف بالنفقات المركزية، والنفقات اللامركزية. وفيما يلي توضيح لذلك:[3]

فالنفقات المركزية: تقوم بها السلطات الحكومية المركزية: كالوزارات، وأقسامها، وذلك بالنسبة للخدمات العامة، وعلى نطاق الوطن كله، وبمختلف قطاعاته، ومحافظاته، وخاصة المتعلقة بنفقات المرافق العامة للدولة: كنفقات الأمن الداخلي، والخارجي، والعدالة، والصحة، و التربية، والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي. ويتحمل عبء هذه النفقات جميع رعايا الدولة، وبما يدفعونه من ضرائب، وهم المنتفعون بها أيضا.

أما النفقات اللامركزية: فهي التي تجريها السلطات الحكومية اللامركزية المحلية: كالمحافظات، والولايات، ومجالس المقاطعات، ومجالس المدن، ومجالس القرى، وهي المتعلقة بنفقات هذه الوحدات الإدارية اللامركزية، وعلى نطاقها المحلي فقط. ويتحمل سكانها أعباءها، وهم المنتفعون بخدماتها أيضا.

---

[1] KHEDDACHE Nahla dina, Dépenses Publiques et Croissance Economique : Impacts et limites « cas de l'algerie », Mémoire de Magistère, Faculté des sciences Economique, Université d'alger, 2009, P :50.

[2] كاظم جابر عبد، محمد علي جاسم، النفقات التحويلية العامة ودورها في إعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصة إلى تجارب منتخبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، 2015، ص ص: 337-338.

[3] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار البيارق، الأردن، 1998، ص ص: 191-192.

2- التقسيمات العملية للنفقات الحكومية: تعتمد العديد من الدول في تقسيم النفقات الحكومية على أسس وضعية (عملية) بدلا من الاعتماد على الأسس العلمية (الاقتصادية)، وذلك تبعا لاعتبارات تاريخية وإدارية، ويمكن تقسيم النفقات الحكومية وفقا للتقسيمات العملية إلى ثلاث تقسيمات رئيسية تتمثل فيما يلي:

2-1- التقسيم الإداري: ويطلق عليه كذلك التقسيم التنظيمي، ويقصد به تقسيم النفقات الحكومية حسب الأجهزة الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة، والتي تشرف على النشاط الإداري والاقتصادي للدولة، كالوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى، وبموجب هذا التبويب فإنه يخصص لكل وزارة أو مصلحة فصل أو فرع خاص بها في وثيقة الميزانية العامة، بحيث تدرج النفقات الإدارية والمشاريع التي ستنفذها تلك الوزارة أو المصلحة في الفصل أو الفرع المخصص لها. وبذلك تلتزم الأجهزة الإدارية بالصرف في حدود الاعتمادات المرصودة لها ولا تتجاوزها[1].

2-2- التقسيم الوظيفي: يعتبر التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي أداة مراقبة للاقتصاد الكلي حيث أن هذه الطريقة تقدم لنا نظرة شاملة عن مجال تدخل الدولة، والهدف الأساسي هو تسهيل دراسة حجم كل وظيفة، ومعرفة مدى اهتمام الدولة بوظيفة دون أخرى من خلال حجم الإمكانيات المالية المعتمدة في ذلك[2].

و تنقسم النفقات الحكومية وفقا للغرض منها أو تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية وهي:[3]

- **النفقات الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية...إلخ. فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية، وغالبية إن لم يكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على أنها نفقات جارية.

- **النفقات الاجتماعية:** وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستو ى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فإن غالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية، إعانات البطالة، إعانات التدريب التحويلي لغير القادرين... إلخ.

- **النفقات الاقتصادية:**وهي تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة

---

[1] بضياف عبد المالك، سلامية ظريفة، الإنفاق العام بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: الضوابط والآثار، ملتقى دولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، يومي 13-14 مارس 2018، ص: 05.

[2] Georges Decaudin, Les dépenses publiques selon leur fonction, revue Economie et statistique, N^0 136, Septembre 1981, p : 53.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 476.

الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

ويتم توزيع النفقات الحكومية على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من قبل وزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) ووزارة الدفاع (لتأدية خدمات صحية لأفراد الجيش) وهكذا[1].

كما أن تسيير النفقات الحكومية فيما يخص الجانب التنفيذي يعتمد على عوامل أساسية كما يلي:[2]

– رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مكلفون باتخاذ القرارات الإستراتيجية؛

– وزارة المالية هي المسئولة عن الإشراف على إدارة الميزانية وضمان الانضباط المالي عموما؛

– الوزارات هي المسئولة على رسم سياسات القطاعات، كل في مجاله وضمان الخدمات العمومية بكفاءة.

2-3- التقسيم الاقتصادي: يعتمد هذا التقسيم على أسس اقتصادية بحيث تتحدد نوعية النفقة والقسم الذي تندرج فيه حسب الأثر أو الهدف الاقتصادي الذي تؤديه اتجاه الاقتصاد الوطني ، وقد قسم فقهاء المالية العامة النفقات الحكومية من حيث وجهتها الاقتصادية إلى:[3]

– **نفقات التسيير:** وهي الموجهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة وتدخل ضمنها نفقات مستخدمي الإدارات ومعظم النفقات الضرورية.

– **نفقات التجهيز والإنشاء:** وهي في منطقتها تتسم بكونها منتجة وتزيد في معدل الدخل الوطني بخلاف نفقات التسيير.

– **نفقات التوزيع:** وهي التي تؤدي إلى تحويل قسم من الدخل الوطني من فئة إلى أخرى بإعادة توزيع الثروة بواسطة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف مستوياتها.

3- تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر: تعتمد الجزائر كغيرها من الدول تصنيفا خاصا بها لنفقاتها الحكومية في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى. على النحو التالي:

3-1- نفقات التسيير (ميزانية التسيير): يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات...إلخ وهي عبارة عن النفقات

---

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنظباط بالأهداف، مرجع سابق، ص: 25.

[2]Daniel TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement : un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Agence Français de Développement, Août 2010, p : 08.

[3]بن داود إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 60-61.

التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية. وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول ب، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة ما بين الوزارات[1].

وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:[2]– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛– تخصيصات السلطات العمومية؛–النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛–التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم تفصيلها وتوزيعها بمرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات، ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع. ويقسم الباب إلى أقسام وتقسم الأقسام إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا هاما في الرقابة المالية.

3-2- نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز): تظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات. وإن ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة. وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد[3].

يتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:[4]–الاستثمارات المنفردة من طرف الدولة؛–إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للخواص؛–النفقات الأخرى برأس المال.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق الحكومي

تحدث النفقات الحكومية العديد من الآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي، فقد يكون هذا التأثير مباشرا وهو ما يعرف بالآثار الأولية للإنفاق الحكوميأو غير مباشر من خلال مبدأ المضاعف والمعجل، كما تتوقف هذه الآثار على عوامل عديدة، أهمها طبيعة هذه النفقات والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد، ولا شك أن طبيعة الإيرادات التي تغطي النفقات الحكومية تشكل أهم العوامل السابقة في تحديد الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية، ولذا يجب عند دراسة هذه الآثار أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية التي يحدثها مصدر الإيرادات (الضرائب، القروض، والإصدار النقدي)، وتبدو أهمية دراسة آثار الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية، في كونها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي استخدامها كأداة

[1] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد 05، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2016، ص:204.

[2] المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، مرجع سابق، ص: 1042.

[3] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص: 204.

[4] المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، مرجع سابق، ص: 1043.

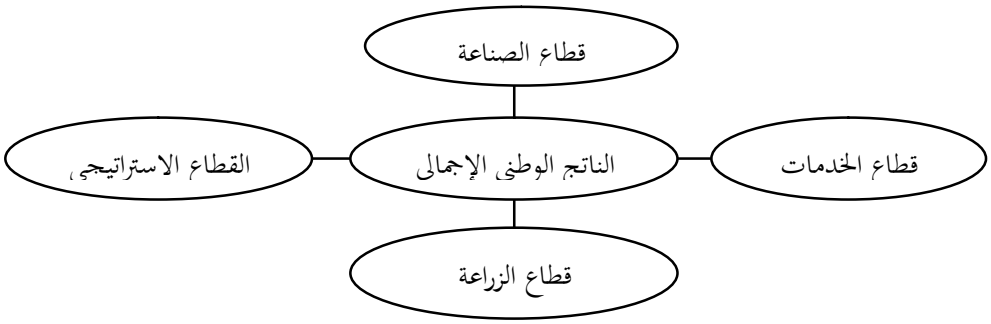
لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة ما في ظل ظروف اقتصادية معينة أصبح بالإمكان اتخاذ هذا الإنفاق وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

من أهم الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك باعتبارهما النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى آثار أخرى على الادخار، الاستثمار، الأسعار، عمل الفرد وإعادة توزيع الدخل الوطني. ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

1- أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني: تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مكونات الناتج الوطني الإجمالي



المصدر: طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2014، ص: 52.

يتجلى أثر النفقات الحكومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، ويساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق الحكومي[1].

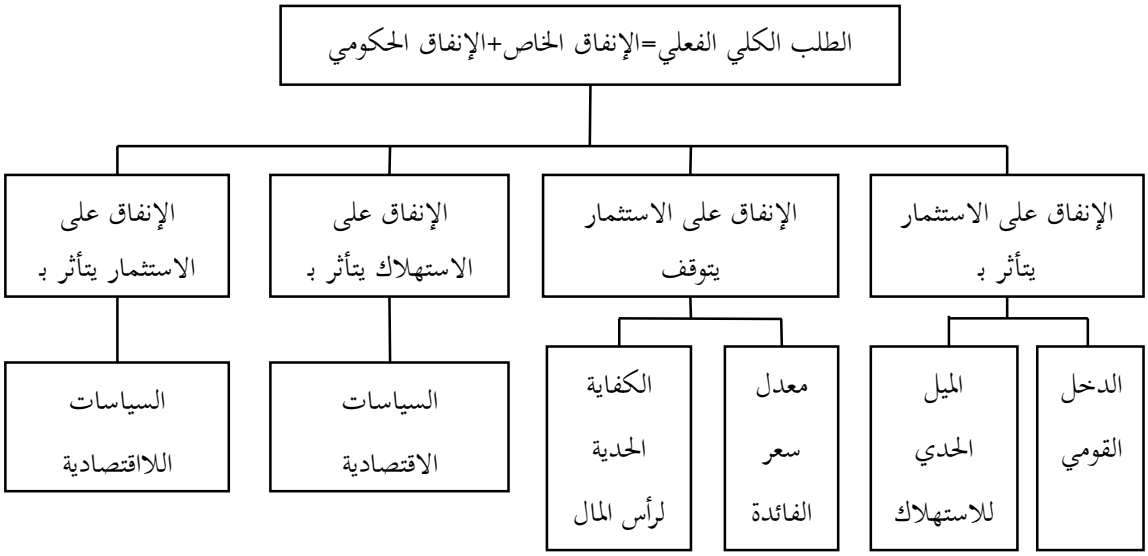
ومن المعلوم أن الإنفاق الحكومي ينقسم إلى إنفاق حكومي رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق حكومي استهلاكي (جاري)، ويؤدي الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة، كما أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2014، ص: 52.

الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري، كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق الحكومي التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية[1].

و من جانب آخر تؤثر النفقات الحكومية تأثيرا مباشرا على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في الاقتصاد حيث أن:

الشكل رقم (1-5): أثر النفقات الحكومية على الطلب الكلي الفعلي



المصدر:محمدطاقة،هدى العزاوي،اقتصاديات المالية العامة،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006،ص:62.

حيث يتحدد الاستهلاك الخاص بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل. ويعتمد الاستثمار على معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وإن الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على العائد المتوقع وكلفة إنتاج رأس المال. في حين يعتمد الإنفاق الحكومي (على الاستهلاك والاستثمار) مبدئيا على الأرضية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، ويجوز من وقت لآخر أن تتحكم به ظروف طارئة تؤثر على القوى الاقتصادية ويتوقف هذا التأثير على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل وعلى درجة التنمية المحققة في الاقتصاد[2].

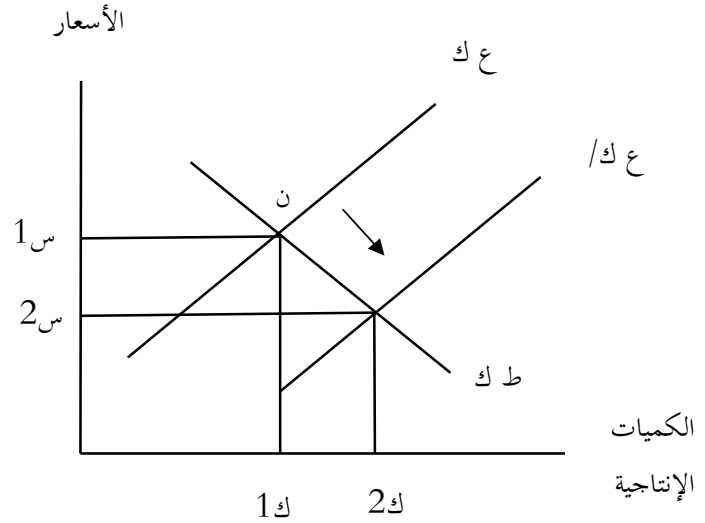
[1] علي سيف علي المزروعي، سيف نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، 2012، ص: 621.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص: 62.

ويمكن أن تشكل النفقات الحكومية إما اقتطاعا حقيقيا من موارد الأمة من الدخل الوطني، تستهلكه إدارات الدولة في مصالحها المختلفة، وإما اقتطاعا مؤقتا من الموارد يستخدم لتحويل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى من المواطنين وبذلك يكون تأثيرها على الإنتاج بتحويل قوة الإنتاج من فئة إلى أخرى. كما أن النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، بصورة عامة، خصوصا إذا توزعت بين مناطق البلاد المختلفة بطريقة عقلانية، وفقا لمخطط إنماء عام متوازن.إلا أنه لا يمكن فصل التأثير المباشر للنفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي عن طبيعة النفقة ذاتها، ويستحيل بالتالي، بحث هذا التأثير بصورة عامة وشاملة بالنسبة لمجموع النفقات[1]، ولذلك سنعمد إلى دراسة بعض أنواع النفقات الحكومية، وتأثير كل نوع منها، على حدا ليظهر تأثير كل منها بوضوح ودقة:

1-1- المساعدات الاقتصادية: إن النفقات الحكومية المتمثلة في منح مساعدات اقتصادية لبعض المشروعات لتحقيق أهداف مختلفة، إما لتشجيع هذه المشروعات على الاستمرار في الإنتاج أو لتدعيم صادراتها إلى الخارج أو لتشجيع الاستثمار في أنشطة معينة، أو لأية أهداف أخرى تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع لأنها ستؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتخفيض الأسعار[2]. كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): أثر الإعانات الاقتصادية على المقدرة الإنتاجية للمجتمع



المصدر: سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص: 87.

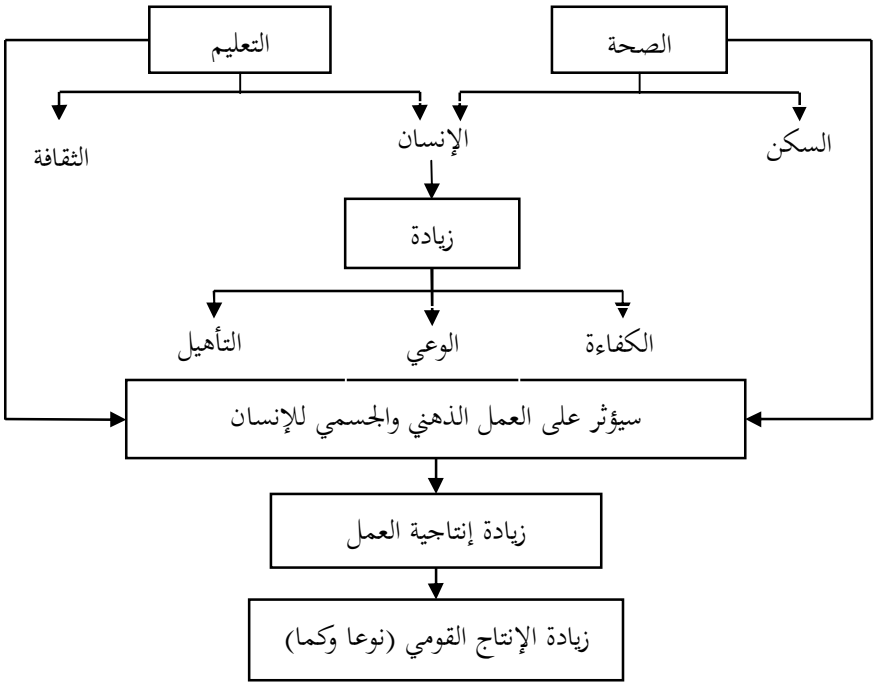
حيث يتضح من الشكل أعلاه أن العرض الكلي يرتفع وينتقل إلى جهة اليمين فيزيد الناتج من ك1 إلى ك2، كما تنخفض الأسعار من س1 إلى س2.

[1] حسين عوضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سابق، ص ص: 357-358.

[2] سمير الشاعر، مرجع سابق، ص: 87.

1-2- أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني: تؤدي النفقات الحكومية الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية، إلى زيادة الناتج الوطني الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري[1]. وإن أثر هذه النفقات على النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني



المصدر:محمدطاقة،هدى العزاوي،اقتصاديات المالية العامة،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، 2006،ص:63.

حيث يتضح أهمية تخصيصات النفقات الحكومية للخدمات التعليمية إذ تسهم في تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية حيث أثبتت بعض الدراسات التي تمت في الدول المتقدمة على أنه بافتراض ثبات كافة العوامل ذات العلاقة على حدها بالنسبة لشخصين وكان العامل المتغير الوحيد هو المؤهلات العلمية فإن كفاءة الشخص ذا المؤهل الأعلى على إنجاز نفس العمل أكبر من درجة كفاءة الشخص الآخر ذا المؤهل الأدنى لنفس العمل، وهذا يعني انعكاسا إيجابيا على الاقتصاد الوطني. كذلك الحال بالنسبة لتخصيصات النفقات الحكومية على الخدمات الصحية فإنها تسهم في تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية وزيادة مقدرته على أداء عمله بصورة أفضل وتقليل الساعات الضائعة بسبب التعرض للأمراض المختلفة، وبذلك يتضح تأثير

[1] عبد النور غريس، أحمد نصير، مدى فعالية سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 03.

تخصيصات النفقات الحكومية على الخدمات الصحية والتعليمية في تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته في مجالات الإنتاج المختلفة حيث يعتبر معظم الاقتصاديين المهتمين بالتنمية خاصة أن خصائص وصفات وطبيعة العنصر البشري تسهم مساهمة إيجابية أو سلبية في عملية التنمية الاقتصادية[1].

1-3- أثر النفقات العسكرية على الإنتاج: هناك نوع من الإنفاق الحكومي يعتبر غير منتج، هذا يشير إلى الإنفاق على الحرب أو الاستعداد لها. ومع ذلك، فهذا الاعتقاد ليس صحيحا كلية، فالإنفاق العسكري إذا لم يكن زائدا عن الحد، يساعد الإنتاج بطريق غير مباشر بأن يضمن للمجتمع حياة اقتصادية منظمة، وقد يكون بالفعل إنه زائد عن الحد، وقدر كبير من الإنفاق العسكري قد يعتبر بأنه غير منتج. أيضا، يجب أن نعترف بأن الحرب القصيرة والناجحة قد تعود على الأمة بكسب اقتصادي كثير عن طريق تحقيق بعض الامتيازات الاقتصادية. وبنفس الطريقة، عن طريق منع عدوان على البلاد، فإن القوات المسلحة قد تمكن المجتمع من تجنب خسارة اقتصادية. وهكذا، فالإنفاق العسكري قد يعتبر بشكل عام منتجا[2].

2- أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني: يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني بطريقة مباشرة، من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق[3]، سواء في شكل مشتريات الدولة من السلع والخدمات للاستهلاك العام (الدفاع، الأمن والتعليم...)، أو في شكل توزيع دخول (رواتب وأجور)، حيث ينتج عن كلا الحالتين زيادة في الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك الوطني، وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدا فيما يلي:[4]

2-1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة. ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.ويرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع أو الخدمات، فإنها تقوم بتقديمها إليهم. وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي. وإن كان يظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص: 63-64.

[2] كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص: 315-316.

[3] بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي"دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015"،مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص: 572.

[4] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة "النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص ص: 74-75.

2-2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات الحكومية هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين)، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

3- أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار: الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس مال عيني من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية أو دعم مشاريع قائمة، وينتج عن ذلك زيادة الطلب على عناصر الإنتاج (الطلب الاستثماري). كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (الطلب الاستهلاكي) يحفز على زيادة الإنتاج والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد[1].

4- أثر النفقات الحكومية على الادخار: تؤثر النفقات الحكومية على الادخار الوطني عن طريق:[2]

4-1- رفع الميل الحدي للادخار: تقوم الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق الحكومي للأفراد وذلك من خلال تقديم خدمات مجانية كالنقل للعمال، تقديم العلاج المجاني للمرضى، الإطعام في المدارس، الإعانات التي تمنحها للأفراد كالمنح...إلخ.

4-2- زيادة الدخل الوطني: تعمل الدولة من خلال سياستها الإنفاقية إلى زيادة الناتج الوطني، فكلما كان الدخل الوطني كبيرا كلما كان بإمكانها زيادة حجم إيراداتها، لأن الدخل الوطني يعتبر المصدر الذي تستمد منه الدولة إيراداتها والتي تتمثل أساسا في الضرائب بنوعيها سواء المباشرة منها أو غير المباشرة التي يتحملها الأفراد، فهي تذهب إلى خزينة الدولة لتستعمل كادخار أو استثمار.

5- أثر الإنفاق الحكومي على عمل الفرد: و يبرز أثر النفقات الحكومية على عمل الفرد من ناحيتين:[3]

الأولى: قد تؤدي النفقات الحكومية المقدمة للأفراد على شكل نقدي كالإعانات الأسرية أو المعاشات للعاطلين عن العمل، أو على شكل عيني كالخدمات الصحية المجانية والإسكان والتعليم، إلى تدني الرغبة لدى بعض الأفراد في العمل، لأنهم يشعرون بأنهم سيحصلون على ما يكفيهم للعيش دون الحاجة إلى بذل أي مجهود جسمي أو عضلي، ومع مرور الوقت نجد فئة من المجتمع اعتادت على هذا السلوك ويصبحون عالة على المجتمع، وهذا يؤثر بالسلب على الناتج الوطني والدخل الوطني، ويزيد من الإنفاق الحكومي وينتج عنه آثار اجتماعية سيئة كانتشار

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 130.

[2] سمير الشاعر، مرجع سابق، ص ص: 87-88.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 142-143.

الجريمة وظهور فئة من المجتمع ذات مستوى معيشي متدني تنظر إلى الفئة المنتجة نظرة حسد وعداء مما يزيد من الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

أما الناحية الثانية: فقد تكون إيجابية. بمعنى أن تقديم النفقات الحكومية على شكل نقدي وعيني قد تزيد من رغبة الأفراد في العمل، ليزيدوا من مستوى معيشتهم، ويجعل وضعهم الصحي والتعليمي والثقافي مرتفع، لإنفاق الدولة على هذه المجالات، فيزيد عطائهم وإنتاجهم، فالجسم السليم عضليا وذهنيا تكون إنتاجيته عالية، فيزيد الدخل الوطني والناتج الوطني.

6- أثر النفقات الحكومية على الأسعار: إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب فهي محصلتها، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق الحكومي من شأنه التأثير في مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي. يترتب على الإنفاق الحكومي في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق الحكومي إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لازدياد الطلب عليها، كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على بعض الصناعات والمؤسسات[1].

كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع. والملاحظ بصفة عامة أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون أثرها ضعيفا على الأثمان. بعكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق في فترات الهبوط أو الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج أو الانتعاش. والملاحظ أيضا أن بعض الخامات الرئيسية كالقطن والقمح تنتاب أسعارها تقلبات حادة، ولا شك أن قيام الحكومة بشراء الخامات في فترة زيادة الكمية المنتجة منها أي في فترة صعوبة تصريفها وجعلها متوفرة عند الحاجة إليها يساعد في استقرار أسعار هذه المواد الأولية الأساسية. والملاحظ كذلك أن أجور العمال الصناعيين وغيرهم تهبط في فترة الكساد، ولذلك نجد أن الحكومات التي تسعى لتحقيق الاستقرار غالبا ما تضع حدا أدنى للأجور ضمن برامجها الخاصة بالتأمين الاجتماعي، فالتأمين ضد البطالة وإعانات العجز والشيخوخة والقيام بالمشروعات العامة إنما تحول كلها دون تدهور مستويات الأجور إلى حدود بعيدة[2].

كما أن الحكومات تحاول توجيه إنفاقها من خلال الحروب بطريقة تحول دون ارتفاع الأسعار، فقد تقبل الحكومات على منح إعانات للمنتجين رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين، فهي تضمن سعرا مجزيا للمنتج بمنحه الإعانات وفي نفس الوقت تبقي على الأثمان ثابتة بالنسبة للمستهلكين. وقد استخدمت هذه

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 42.

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة نشر، ص ص: 54-55.

السياسة بنجاح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، فبرامج الحرب للإبقاء على أسعار المواد الغذائية عند مستوياتها حالت دون ارتفاع الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وبالتالي مكنت من الرقابة على الأجور والإبقاء على مستوياتها، ولا يخفى أن هذا أمر هام في فترات الحروب حيث يسود التوظف الكامل ويخشى من ارتفاع مستويات الأجور وما قد يسببه من مشاكل تعرقل جهود الحرب ولا سيما مشاكل التضخم[1].

7- النفقات الحكومية وإعادة توزيع الدخل الوطني: يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يقسم بها الدخل الوطني بين الطبقات التي تستحق نصيبا منه على هيئة أجور وأرباح وفوائد وريع، نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية[2]. و إن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في جل دول العالم المتقدم والمتخلف على السواء، وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة، ونعني بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث توجد فئة قليلة تحصل على أعلى نسبة من الدخل بينما غالبية فئات المجتمع تحصل على أقل نسبة من الدخل الوطني، وهذه هي الصور المتطرفة لتوزيع الدخل[3]. حيث تؤثر الدولة في توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى تتدخل في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين (التوزيع الأولي)، ثم تتدخل في المرحلة الثانية بإدخال ما تراه مناسبا من التعديلات من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على التوزيع الأولي وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني:

7-1- دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل: تأخذ غالبية الدول الآن بمبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذه العدالة لا تتطلب لإقامتها تحقيق مساواة كاملة في الثروات والدخول، ولكن تخفيفا من حدة عدم المساواة، فالمساواة الاقتصادية خلافا للمساواة السياسية مستحيلة التطبيق. وتملك الدولة العديد من الوسائل للتخفيف من الفوارق بين الطبقات، فقد يتم ذلك من ناحية بقرارات تحكمية كتحديد الملكية وتأميم المنشآت وتحديد الدخول، أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي بواسطة الميزانية سواء من ناحية الإيرادات أو من ناحية النفقات[4]. حيث تؤثر الدولة في التوزيع الأولي للدخل من خلال تحديد مكافآت عوامل الإنتاج المتمثلة في الأجور (دخل العمل) الفوائد (رأس المال) الريع (الطبيعة) أو الأرباح (التنظيم أو التسيير)، كما تحدد أيضا أثمان بعض المنتجات ويعني ذلك التأثير على الأرباح وبالتالي توزيع الدخل الوطني على العوامل التي شاركت في إنتاجه[5].

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص: 55.

[2] رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 01، جامعة كربلاء، 2010، ص: 03.

[3] البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة الشلف، 2013، ص: 03.

[4] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص ص: 32-33.

[5] صونيا عابد، المالية العامة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص ص: 18-19، متاح على الموقع: http://www.univ-emir.dz/faceco/pdf/mt-b/s3-eco/finance-g.pdf، تاريخ التحميل: 12-04-2017.

7-2- دور الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني: تستطيع الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وذلك عن طريق إدخال تعديلات على حالة التوزيع الأولي باستخدام النفقات الحكومية ويتسنى للدولة القيام بالمهمة من خلال نفقاتها الحقيقية أو نفقاتها التحويلية والسبب في ذلك أن النفقات التحويلية تهدف أساسا إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الأفراد للحد من التفاوت بين الطبقات أو لصالح بعض فروع الإنتاج[1].

و لابد من الإشارة إلى أن أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل الوطني لا يقتصر على طبيعة المنفعة العامة، بل أيضا على مصدر تمويل هذه المنفعة، ففي حال اعتمدت الدولة في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تصيب الدخول المرتفعة سيعمل أثر الإنفاق الحكومي على تقليل التفاوت دخول الطبقات دون إحداث زيادة في الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها من خلال الضرائب على الدخول المتوسطة والفقيرة فهنا أثر الإنفاق سينصرف لزيادة التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات وسيسبب زيادة في الأسعار وضغوطا تضخمية في المستقبل مع الأخذ في الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني[2].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل. كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج من خلال دورة الدخل[3]. ونعرض الآن بإيجاز لبيان ما تقدم في نقطتين على التوالي:

1- آثار النفقات الحكومية من خلال أثر المضاعف Multiplier Effect:يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الوطني على الاستهلاك[4].

و تهدف فكرة المضاعف عند "كينز" إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل الوطني. ومؤدي أفكار كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في نظريته العامة الشهيرة عام 1936) أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل

[1] صونيا عابد، مرجع سابق، ص: 19.

[2] علي كنعان وآخرون، دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 04، جامعة تشرين، 2011، ص: 229.

[3] بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 "مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك"، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 08.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة:"النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص: 130.

الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك. وهذا هو ما يعرف "بمضاعف الاستثمار" Investment Multiplier، حيث انصرفت جهود كينز فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف. غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك، والإنفاق الحكومي، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا[1].

و لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه يؤدي التوسع في النفقات الحكومية إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات موظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين...إلخ. هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها، يتوقف حجمه على درجة الميل الحدي للاستهلاك، على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يترتب عليه التوسع في إنتاج هذه السلع ويؤدي ذلك بدوره (أي التوسع في الإنتاج) إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية...وهكذا. فالإنفاق الأولي يؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى. أي أن الإنفاق الأولي لا يقتصر أثره على قيمته أو حجمه بل يتعداها إلى سلسلة من الإنفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعفة. فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني وعلى الاستهلاك . فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق[2]. وهو يساوي:[3]

$$\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}^{*}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}^{**}}$$

يتضح مما سبق أن المضاعف يساوي واحد على واحد مطروحا منه الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد (الميل الحدي للاستهلاك+الميل الحدي للادخار=1) فيمكن القول أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، وعليه المضاعف يساوي واحد إذا كانت قيمة

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1996، ص: 117.

[2] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص ص: 76-77.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 77.

[*] – الميل الحدي للاستهلاكMarginal propensity to consume: هو التغير النسبي للاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل.

[**] – الميل الحدي للادخار Marginal propensity to save: يمثل نسبة الزيادة في الادخار من الزيادة في الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك تساوي صفرا. ويساوي ما لا نهاية إذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك تساوي واحد، أي تنحصر قيمة المضاعف ما بين الواحد و ما لا نهاية[1].

ولما كان المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطا ع إلى آخر ومن فئة لأخرى. ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق الحكومي في شتى القطاعات ومختلف الفئات. فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات الحكومية الموجهة لهؤلاء. أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض[2].

كذلك فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس، وهذا ما يجري في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته المتتالية والإنتاج على جانب كبير من المرونة. أما الدول النامية (أو المتخلفة) فإن أثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها، وذلك نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك[3].

ومن المهم أن نتذكر أن أثر المضاعف سيستغرق وقتا طويلا لكي يدخل حيز التنفيذ الكامل، وخير مثال على ذلك التحفيز المالي الذي أدخلته حكومة أوباما في الاقتصاد الأمريكي. وقد خصصت مليارات الدولارات من الإنفاق الإضافي على البنية التحتية ولكن هذه المشاريع الرأسمالية يمكن أن تستغرق سنوات لكي تكتمل. ويمكن أن يؤدي التأخير في الحصول على المواد الخام والمكونات وإيجاد العمالة الماهرة الكافية إلى الحد من الأثر الأولي لمشاريع الإنفاق[4].

2- آثار النفقات الحكومية من خلال أثر المعجلAccelerator Effect: بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقصة من الاستهلاك

[1] تماضر جابر البشير حسن، علي فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، المجلد 01، عمادة البحث العلمي، 2013، ص: 35.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص: 131.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ،ص: 118.

[4] Geoff Riley, Explaining the Multiplier Effect, available at: https://www.tutor2u.net/economics/reference/multiplier-effect, visited in: 18-09-2017.

المتولدة عن الإنفاق الأولي، فإن آثارا غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات الحكومية من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار، وهي ما تعرف بالاستثمار المولد. وهذا هو ما يعرف بأثر المعجل[1].

ويرتبط مصطلح المعجل مع اسم *J.M.clarkسنة 1914، والذي ثبت كأداة قوية في التحليل الاقتصادي[2]. و ينصرف اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول –كما رأينا– يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق الحكومي بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار –مع مرور الوقت– بنسبة أكبر[3].

3– التأثير المزدوج للمضاعف والمعجل معا: للحفاظ على نقطة التوازن عندما يزداد الاستهلاك لا بد من زيادة الإنتاج وتتوقف زيادة الإنتاج على معايير رأس المال ويختلف هذا المعامل، باختلاف القطاعات الاقتصادية (معجل) خاص به. فدراسة الآثار غير المباشرة للنفقات الحكومية سواء كان أثر كل من المضاعف والمعجل فإن الأثر الكلي للتغير المستقل في الاستهلاك والاستثمار هو محصلة سلسلة متتابعة من إعادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويعني ذلك أن الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي يحددان الأثر الكلي على مستوى الدخل خلال فترة ممتدة من الزمن[4]، فبالتالي الدخل يخضع لتأثير مزدوج للمضاعف والمعجل معا أو ما يمكن أن نسميه المضاعف المزدوج وهو يساوي:[5]

$$A = \frac{1}{1 - \left(\frac{\Delta I}{\Delta Y} + \frac{\Delta C}{\Delta Y}\right)}$$

حيث أن: A: تمثل التأثير المزدوج للمضاعف والمعجل معا، $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$: تمثل معدل الميل الحدي للاستثمار، $\frac{\Delta C}{\Delta y}$: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 78.

[*] – جون موريس كلارك (John Maurice Clark (1884.1963: اقتصادي أمريكي.

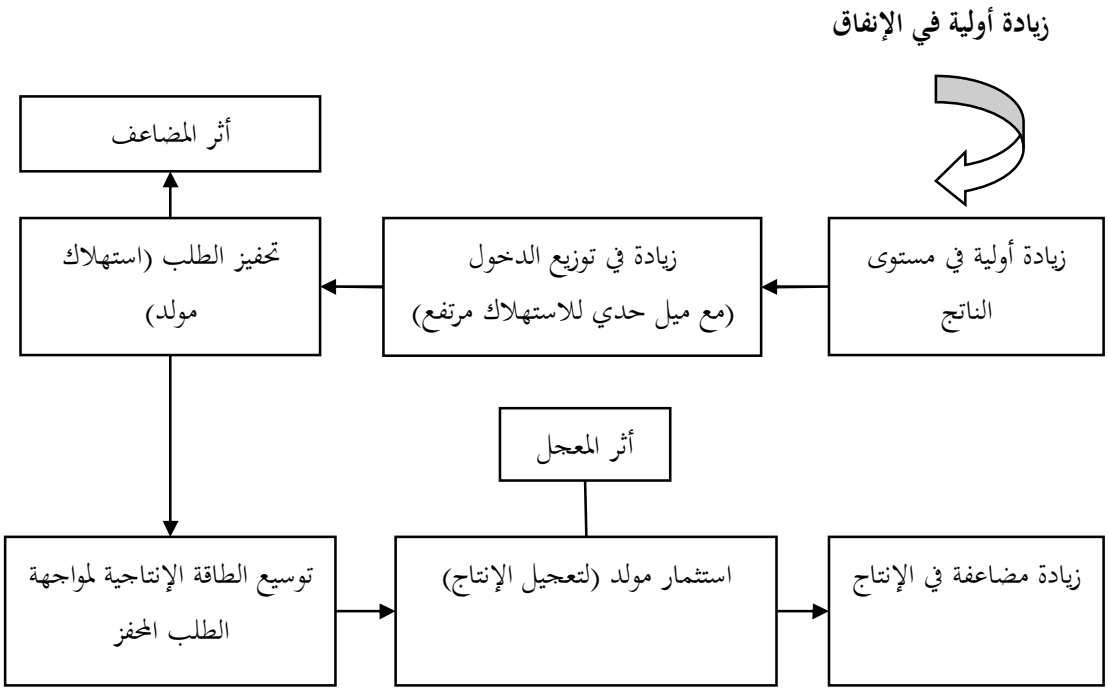
[2] Ma Economics, multiplier and Acceleration, Karatchiuniversity, available at: https://sites.google.com/site/maeconomicsku/home/multiplier-and-accelerator, visited in: 13-09-2017.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 81.

[4] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص: 84، متاح على الموقع: https://books.google.dz/books?id، تاريخ التحميل: 03-08-2017.

[5] نفس المرجع السابق والصفحة.

الشكل رقم (1-8): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 66.

ونخلص مما تقدم، إلى أن هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ في الحسبان، عند دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولي، وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق الحكومي، ويلاحظ أن تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهازا إنتاجيا مرنا، يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي. ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازا إنتاجيا غير مرن، إلا أن هذه الدول تستطيع أن تدخل في حسابها، وتستفيد من التفاعل والتداخل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج المركب، الذي يؤدي إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

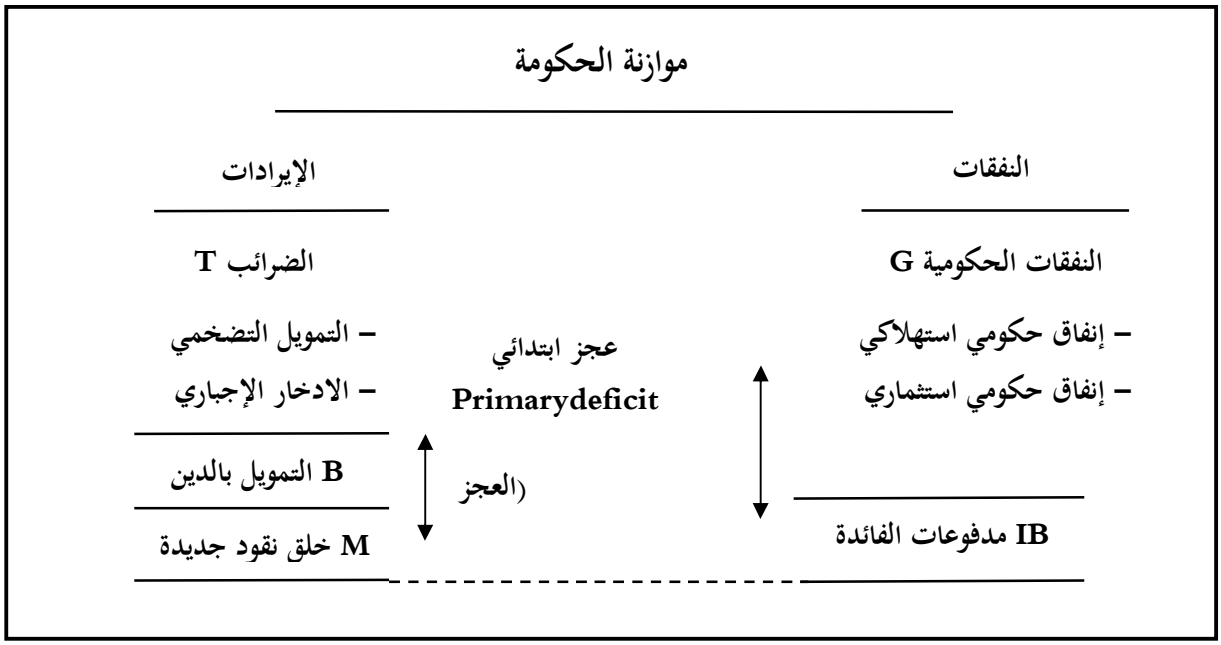
المطلب الثالث: علاقة تمويل الإنفاق الحكومي بآثاره الاقتصادية

تلجأ الدولة إلى ثلاثة طرق رئيسية لتمويل الإنفاق الحكومي، وتتمثل هذه الطرق في التمويل بالضرائب، التمويل بالقروض العامة، وأخيرا التمويل بالإصدار النقدي الجديد أو ما يصطلح عليه بالتمويل التضخمي، ولكل

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 106-107.

طريقة من هذه الطرق آثارها الخاصة على الاقتصاد سواء كانت آثارا إيجابية أو سلبية. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1-9) الموالي:

الشكل رقم (1-9): المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة ونفقاتها



المصدر: هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام –للمدة (1990-2004)، حالة دراسية لبعض البلدان العربية (مصر، الأردن، تونس، المغرب)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة تكريت، 2009، ص: 51.

بحيث يظهر من خلال الشكل رقم (1-9) أعلاه جانب النفقات الحكومية، والمتكون من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والإنفاق الحكومي الاستثماري وكذا المدفوعات التحويلية، وبالمقابل يظهر جانب الإيرادات الحكومية الذي تتصدره الضرائب كمصدر أولي لتمويل الإنفاق الحكومي إضافة إلى مجموع الدين العام والنقود الجديدة أو ما يسمى بالتمويل التضخمي والتي تمثل الملجأ الأخير الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل نفقاتها.

1- التمويل بالضرائب وعلاقته بالآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي: فالضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري دون مقابل لفائدة الدولة، يتم فرضه على المكلفين من أجل تغطية النفقات الحكومية لها، وكذا تنفيذ السياسات المالية المبرمجة[1]،وتقسم أغلب دول العالم الضرائب إلى نوعين وهما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. حيث تعرف الضرائب المباشرة بأنها تلك الضرائب التي تقتطع بصورة مباشرة من دخل المكلف، أما الضرائب غير المباشرة

[1] محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015، ص: 05.

فهي الضرائب التي تفرض على وقائع وتصرفات الأفراد وأموالهم، والمناسبة التي تنتقل بها الأموال من شخص إلى آخر[1].

و الإنفاق الحكومي على الاستثمار الممول بالضرائب عادة ما يمثل إنفاقا يحل محل إنفاق آخر، إذ ينقص الإنفاق الخاص عن طريق الضرائب ويزيد الإنفاق الحكومي عن طريق الاستثمار العام. فإذا أرادت الدولة أن تحدث آثارا توسعية ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، عليها الابتعاد عن الضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق على الاستثمار العام،فالضرائب في غالب الأحيان ينتج عنها آثار انكماشية على أساس أن ما تحصل عليه الدولة كإيراد عن طريق الضرائب يحد ولو بشكل جزئي من الإنفاق الفردي الخاص. على أن هذا الأثر الانكماشي يختلف باختلاف أنواع الضرائب: فإذا تم تمو يل الإنفاق الحكومي عن طريق ضرائب تمس أساسا أصحاب الدخول المنخفضة (الضرائب غير المباشرة مثلا) فإن هذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى إنقاص الاستهلاك الخاص مما يعني تخفيض الطلب الكلي الفعال، وعليه فإن هذه الطريقة غير ملائمة في أوقات الكساد نظرا لتأثيرها السلبي على مستوى العمالة، كما أنها تزيد من التباين في توزيع الدخل. أما إذا تم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق ضرائب تمس بصفة رئيسية ذوي الدخول المرتفعة (الضرائب التصاعدية، ضرائب التركات) فإن الإنفاق الخاص على الاستهلاك لا ينقص كثيرا، إذ أن هؤلاء يحاولون دائما أن يحافظوا على نفس الاستهلاك، شريطة أن لا يكون سعر الضريبة مرتفع جدا لدرجة يحد أو ينقص من استهلاكهم. هذه الطريقة في تمويل النفقات الحكومية تساهم أيضا في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية[2].

فضلا عن تأثير الضرائب بالادخار إذ أن فرض ضرائب عالية على أصحاب الدخول المرتفعة سيؤدي إلى خفض مدخراتهم كما أن الضرائب تؤثر على مستوى معيشة الأفراد و إنتاجيتهم وتفضيلهم ما بين العمل والراحة إذ أن فرض ضرائب عالية يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة أصحاب الدخول المنخفضة مما يدفعهم لزيادة ساعات العمل والضرائب المرتفعة قد تؤدي إلى ارتفاع كلف الإنتاج وبالتالي تقليل الإنتاج وبالعكس فإن الإعفاءات الضريبية أو الضرائب القليلة تقلل تكاليف الإنتاج وتدفع لزيادته وللتمويل بالضرائب دور مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي خاصة في طرفي الدورة الاقتصادية إذ أن حالة الركود الاقتصادي تتطلب تخفيض الضرائب و زيادة الإعفاءات لتحفيز الاستهلاك والادخار وبالتالي الاستثمار أما عند التضخم فيتوجب زيادة أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتقليل الاستهلاك وبالتالي الطلب والحد من استمرار ارتفاع الأسعار[3].

---

[1] عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل نموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 10، جامعة كركوك، 2014، ص: 125.

[2] كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 29.

[3] علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 28، العراق، أيار 2011، ص: 46.

2- التمويل بالقروض العامة وعلاقته بالآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي: يعرف القرض العام بأنه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد القرض عند حلول موعد السداد من السلطة المختصة[1] و تأتي القروض العامة بعد الضرائب والرسوم من حيث الأهمية ضمن إيراداتها المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية في للبلاد، فقد أصبحت وسيلة عادية يمكن أن تلجأ إليها الدولة حديثا من أجل تمويل الإنفاق الحكومي ومعالجة حالة العجز الذي غالبا ما تعاني منه الدول في موازناتها العامة، فقد تلجأ الدول إلى القروض العامة من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي لا يمكن أن توفرها الاعتمادات المتاحة، وذلك من أجل زيادة حجم الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) على المدى الطويل، وقد تلجأ إليها الدول من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي على المدى القصير بقصد زيادة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

غير أن الأبحاث والدراسات الاقتصادية أكدت على أن اعتماد الدولة على القروض العامة يجب أن يكون ضمن خطة محددة، حيث يعطي أثارا ايجابية لأن إنفاق القرض على الحاجات الاستهلاكية سوف يؤدي لرفاهية المجتمع لكن يترتب على الدولة التزامات مالية ينبغي تسديدها لاحقا من الضرائب وبالتالي ما أحدثه من آثار إيجابية في الوقت الحاضر سوف ينعكس سلبا في المستقبل، أي سوف تحدث آثارا انكماشية عند سدادها، لأن سدادها سيكون من خلال الضرائب والضرائب غير المباشرة.[3]

كما تؤثر القروض العامة أيضا على توزيع العبء المالي العام بين فئات الشعب وأجياله القادمة كما تؤثر على مستوى الدخل الوطني وأسلوب توزيعه وتساهم في تحقيق التناسق والترابط بين السياستين المالية والنقدية بسبب تأثيرها على الطلب الفعال وعلى كمية النقد المتداول، مع الإشارة إلى علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي، حيث يتوجب أحيانا على الحكومة زيادة الضرائب لسداد بعض القروض العامة[4].

كما تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض بمختلف أنواعها على عوامل عديدة منها مصدرها، طبيعة النفقات التي تمولها المشاريع هذه القروض، نوعية التنظيم الفني المتبع في شأنها. وسنقوم فيما يلي بدراسة آثار إنفاق الأموال

---

[1] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2013، ص: 304.

[2] محمد خير العكام، السياسة المالية والضريبية، الموسوعة العربية "الموسوعة القانونية المتخصصة"، ص: 01، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164926، تاريخ التحميل: 12-04-2017.

[3] بلوافي محمد، يماني ليلى، أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 03، جامعة مستغانم، 2013، ص: 200.

[4] قحطان السيوفي، أدوات السياسة المالية في سورية (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، يوم 24 فيفري 2009، ص: 152.

المقترضة حسب مصدرها، فهناك القروض الداخلية (التي مصدرها مدخرات الأفراد، أو الناجمة عن التوسع في الائتمان) والقروض الخارجية (التي مصدرها هيئات أجنبية):

2-1- الآثار المترتبة على إنفاق القروض الداخلية: قد يتوجب على الحكومات اللجوء إلى القروض الداخلية لتمويل الإنفاق الحكومي بإصدار سندات تطرحها في السوق المالية للاكتتاب العام. وهي بلجوئها إلى القروض العامة تهدف لإحداث آثار توسعية أو انكماشية. حيث يترتب عن إنفاق القرض الداخلي في الداخل آثارا توسعية خاصة إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموال عاطلة أو مكتنزة، أو أنها أموال خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي (عن طريق التوسع في الائتمان)، في هذه الحالة يزداد الطلب الكلي بسبب طلب الدولة الإضافي الناجم عن إنفاق القرض. فإذا كان في الاقتصاد الوطني جانب من القوى الإنتاجية عاطلا (وجود بطالة مثلا) فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا يكون تأثير القرض على مستوى الأثمان كبير. أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا. أما عندما تقوم الدولة بإنفاق القرض الداخلي في الخارج فإن ذلك سيترتب عنه آثار انكماشية، لأن الدولة عند قيامها بالاقتراض من المصادر الداخلية فإنها تمتص جزء من القوة الشرائية لتستعملها في الخارج، فهذا النوع من الإنفاق يساهم في التخفيف من حدة التضخم[1].

2-2- الآثار المترتبة عن إنفاق القروض الخارجية: تتفاوت الآثار الناجمة عن إنفاق القروض الخارجية من دولة إلى أخرى، نظرا للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم القروض نفسها ودرجةتنوعها وشروطها، كآجال استحقاقها، كما تختلف هذه الآثار كذلك بسبب التباين الناشئ عن اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان. وتتوقف هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين الموارد المتأتية عن الاقتراض الدولي في الاستثمار. أي كيف يستخدمها البلد في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لهذه البلدان[2]. فإذا كانت هذه القروض موجهة لاقتناء سلع استهلاكية مما يعني زيادة الطلب على هذه السلع، وكان الجهاز الإنتاجي قابل لمواجهة هذه الزيادة، فإن هذه القروض سيكون لها أثر توسعي. أما في الحالة العكسية (عدم قابلية الجهاز الإنتاجي للتوسع) فإن هذه القروض لا تلبث أن تحدث آثار تضخمية[3].

أما إذا وجهت الدولة القروض الخارجية إلى المشاريع الإنتاجية فسوف يؤدي ذلك إلى تحسين ظروف الإنتاج وتستطيع المشاريع الإنتاجية تسديد قيمة القرض من خلال الضرائب، أما إذا وجهت الدولة القروض إلى تمويل الخدمات الاجتماعية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين الظروف الاجتماعية لكن الدولة سوف تقع تحت

[1] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

[2] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 109.

[3] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص: 31.

وطأة تسديد الديون، وسوف تفرض ضرائب جديدة لتسديد الديون، فإذا تعذر ذلك سوف تضطر للدفع من احتياطاتها الوطنية من القطع الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية ومع ذلك ترتفع الأسعار ويحصل التضخم[1].

3- التمويل بالإصدار النقدي وعلاقته بالآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي: الإصدار النقدي هو عبارة عن سك النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالبا ما تكون هي البنك المركزي وفقا لما يخول لها القانون، باعتبار أن البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة في الوطن التي لها الحق في خلق وتدمير النقود وتتم عملية الإصدار النقدي وفق عدة معايير لعل من أهمها الحالة الاقتصادية ومدى قدرة الاقتصاد على تحمل الكتلة النقدية الإضافية. حيث أن الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر التمويل يكون عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى كالضرائب والقروض العامة عن تغطية النفقات الحكومية مما يضطر الدولة إلى الالتجاء لإصدار كمية من الأوراق النقدية عن طريق البنك المركزي تستخدم في تغطية العجز ويطلق على هذا الأسلوب في التمويل (التمويل بالتضخم) لأن هذا الأسلوب يؤدي إلى حدوث التضخم[2].

وتلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد وذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير والمصدر الأخير للإيرادات العامة، والذي لا يمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات، وذلك لما ينجر عنه من نتائج سلبية، بحيث لا بد أن يكون في الحدود المعقولة[3].

وعليه فإن عملية الإصدار النقدي سلاحا ذا حدين فإن الرغبة في الاستفادة منه تفترض التمسك بالحذر بحيث يكون الجهاز الإنتاجي يتمتع بدرجة عالية من المرونة، وأن يكون هناك فائض في عناصر الإنتاج، كما يجب أن يتم الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة. وفي حالة أن اضطرت الدولة لهذه الوسيلة فعليها أن تقوم بالإصدار النقدي على شكل دفعات بسيطة وفي فترات متباعدة بحيث يستطيع الاقتصاد الوطني امتصاصها ومقاومة الاضطرابات التي يحدثها[4].

---

[1] علي كنعان، مبدأ عجز الموازنة، الموسوعة العربية "الموسوعة القانونية المتخصصة"، ص: 01، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164577، تاريخ التحميل: 11-04-2017.

[2] هزرشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ملتقى دولي حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص ص: 16-17..

[3] دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ديسمبر 2013، ص: 118.

[4] دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر –أسباب وحلول-، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 18، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012، ص: 10.

فقد أثار هذا الأسلوب التمويلي عديد النقاشات حول الآثار التي يحدثها على المتغيرات الحقيقية، والتي بحسب البعض تتوقف على التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:[1]

– **الفرضية الأولى**: الكتلة النقدية التي تم إصدارها تجد مقابلا لها في استجابة سريعة للجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج، ومن ثم لا تكون هناك آثار تضخمية، فالعرض قادر على الاستجابة للطلب.

– **الفرضية الثانية**: الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف يتم اكتنازها أو ادخارها، وفي هذه الحالة لا تحدث آثار تضخمية لعدم حصول ارتفاع في الطلب لكن يبقى هذا السلوك مؤقتا، فيحتمل ضخ المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يقود إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب، الأمر الذي يحدث صدمة تضخمية سيصعب تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

– **الفرضية الثالثة**: الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية، فينتج عن ذلك ارتفاعا في الأسعار، وتصبح المنتجات المحلية أقل تنافسية وتنخفض الصادرات كنتيجة لذلك. وإذا بلغ التضخم مستويات مرتفعة فإنه يثبط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناتجة عن المضاربة مما يؤدي في الوقت نفسه إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وقد لجأت دول كثيرة إلى التمويل عن طريق طبع النقود ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر والتي قامت بطبع النقود والاقتراض وعدم السداد ذلك لتمويل نشاطاتها الإنتاجية بسبب شح الموارد المالية وبالنسبة لاحتياجات الاقتصاد الأمريكي أنذاك، ويقول ارثر شليرمستشار الرئيس الأمريكي جون كينيدي لشؤون أمريكا اللاتينية في كتابه ألف يوم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه من نمو اقتصادي لولا أنها لجأت إلى طبع النقود والاستدانة وعدم السداد، ولكن إذا كان الحال في الدول المتقدمة يسمح بالعجز لعلاج مشكلة البطالة التي عانت منه الدول الرأسمالية في تلك الفترة (الكساد العظيم 1929-1933) كما يرى كينز على أنه أي التمويل بالعجز يعوض النقص في الإنفاق الخاص للحفاظ على المستوى اللازم للتشغيل التام. فما هي حجج استخدام التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) في الدول النامية التي توصف بشح رؤوس الأموال العاملة في المجال الإنتاجي بسبب انخفاض الميل الادخاري وارتفاع الميل الاستهلاكي وعدم وجود الأجهزة المالية والمصرفية القادرة على تجميع الموجود من المدخرات مما يعني ضعف أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[2].

[1] زرواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مؤتمر دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس-سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص: 11.

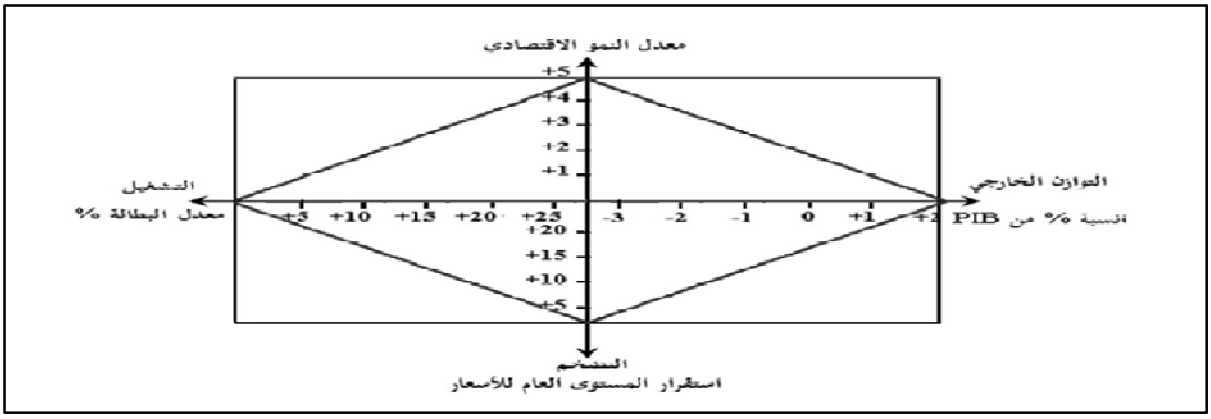
[2] أديس أبابا اوطو اكونجديت، التمويل بالعجز بين الانتعاش الاقتصادي والتضخم النقدي، ص: 01، متاح على الموقع: https://draddisababaothow.wordpress.com، تاريخ التحميل: 12-04-2017.

المطلب الرابع: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

تعد السياسة الاقتصادية الكلية مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة[1]، فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، ولا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، ذلك يكون خلال فترة زمنية (طويلة أو قصيرة)[2].

وتعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق الحكومي في تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية والتي تم تلخيصها من طرف كالدور* في أربعة أهداف رئيسية والتي تسمى بالمربع السحري لكالدور، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-10): مربع كالدور



المصدر: زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قصدي مرباح-ورقلة، جوان 2017، ص: 2018.

بحيث أجمعت الدراسات الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الإنفاق الحكومي لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي، ولها مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي[3]. والشكل رقم (1-11) الموالي يوضح موقع السياسة الإنفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية:

---

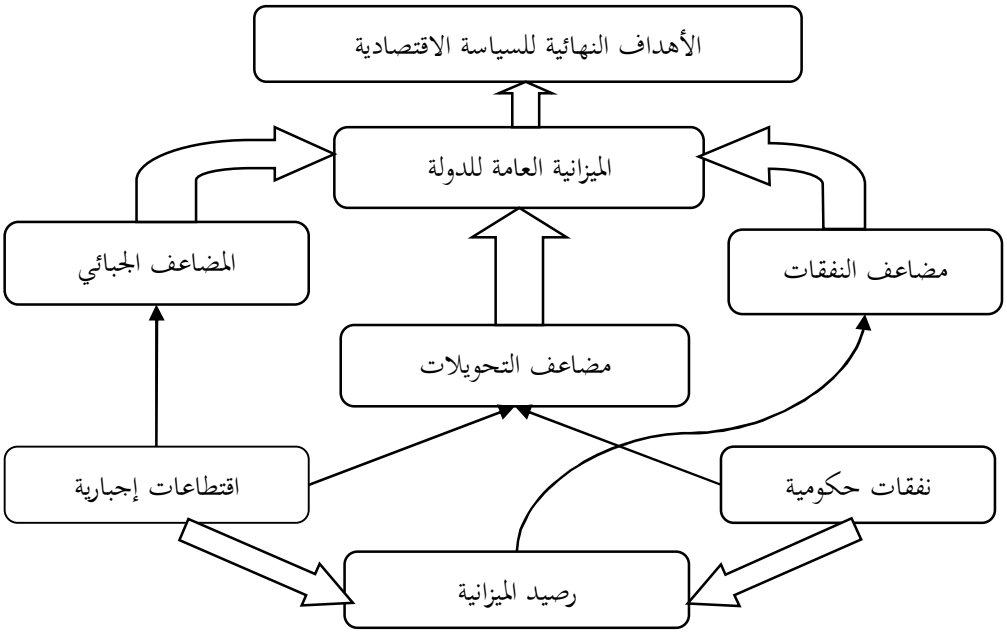
[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص: 14.

[2] محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010–، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16،جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2016، ص: 266.

* – كالدور(1908-1986) Kaldor: اقتصادي وأكاديمي بريطاني، وأحد منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات.

[3] محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، ديسمبر 2015، ص:11.

الشكل رقم (1-11): موقع سياسة الإنفاق الحكومي في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية



المصدر: محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، ديسمبر 2015، ص:11.

1- أثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي: ويعرف النمو الاقتصادي على أنه:"ارتفاع مستمر خلال فترة طويلة لإنتاج البلد بشكل عام، حيث يستعمل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو"[1]، ويعد النمو الاقتصادي دليلا عاما على نجاح النشاط الاقتصادي لأي دولة[2]، والأداة الرئيسية الأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الاقتصاد على المدى الطويل[3].

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى النمو الاقتصادي، ويقاس النمو الاقتصادي عادة باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمعبر عنه بالعلاقة التالية:[4]

$$\text{النمو معدل} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} = 100$$

[1] Med Chérifllmane, dictionnaire d'économie et de sciences sociales, BERTI Edition, Alger, 2009,p:237

[2] أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص: 187.

[3] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص: 179.

[4] بشني يوسف، مكي عمارية، تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 15، جامعة البليدة2، ديسمبر 2016، ص: 269.

وقد مر الفقه المالي والاقتصادي بمرحلتين من حيث تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ففي البدء التصور الذي كان سائدا وذو أرضية واسعة الانتشار هو أن الحكومة تمثل عبئا على الجزء المنتج من الاقتصاد وإنه هناك فقط نفقات معينة قليلة هي منتجة والتي تولد دخلا خاصا و/أو عاملا إضافيا مستقبليا، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة وبرزت فرضية لاقت قبولا كبيرا وهي أن النفقات الحكومية تنتج النمو عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف[1].

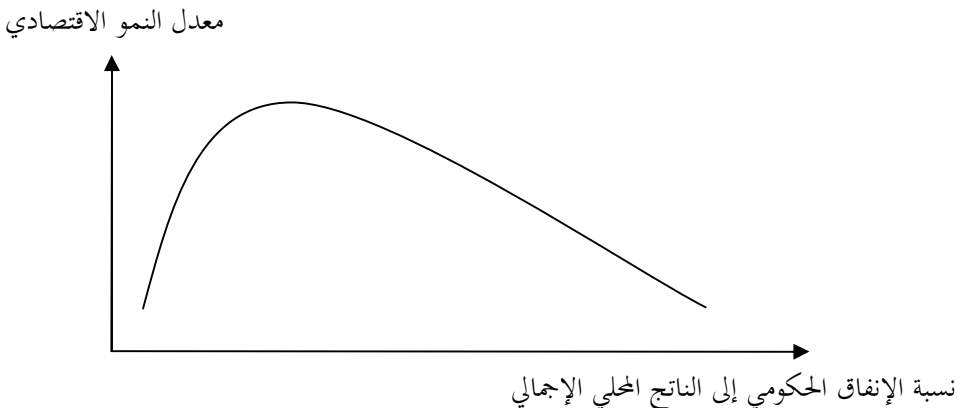
وتؤثر النفقات الحكومية تأثيرا كبيرا في النمو الاقتصادي من عدة جوانب منها عناصر النمو الاقتصادي وأولها رأس المال البشري، حيث تأخذ النفقات الحكومية والنفقات الاجتماعية والخدمية خاصة، دورا أساسيا ومهما "بالنهوض بكفاءة ومستوى مهارة الأفراد من عدة جوانب كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لما لهذه الجوانب من آثار مهمة تقع في صميم قدرة الأفراد على الابتكار والإبداع ومن ثم تكوين سكان نشيطين اقتصاديا واجتماعيا. ويعد توجيه النفقات الحكومية نحو استغلال الموارد الطبيعية، عامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي وما قد يحدث من طفرات لمعدلات النمو داخل الاقتصاد بسبب هذه الموارد كنتيجة لطفرات في أسعارها أو زيادة الطلب عليها، ما يدل على وجود مكاسب كبيرة يجب استغلالها بفاعلية للحصول على مكاسب ومدخرات يتم تسخيرها من أجل الاستثمار والتنويع وتطوير الاقتصاد. هذا وتعد النفقات الحكومية المخصصة لأغراض الاستثمار التي تسهم في تكوين رأس المال الثابت أو خلق رأس مال جديد إحدى القوى المؤثرة وبشكل مباشر في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فزيادة النفقات الحكومية الاستثمارية أو الإنتاجية تؤدي إلى زيادة مقدار الأصول الرأسمالية مثل (المعدات، الأبنية، الجسور، الطرق...) التي تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج، وكلما زاد البلد من موارده المالية المخصصة لزيادة إنتاج الأصول الرأسمالية زاد معدل تكوين رؤوس الأموال وبالتالي ارتفعت مقدرته الإنتاجية، وإن إنفاق جزء أكبر من الموارد المالية لتنمية الاستثمار المادي أو الاستثمار في سلع رأس المال يساعد على جعل الاقتصاد يستجيب بسرعة أكبر إلى الزيادة في الطلب الكلي. كما يعد الاستثمار في مجالات البحث والتطوير الأساس الذي نشأ منه التقدم التكنولوجي. ومن ثم الاعتماد عليه في تحسين مستويات الإنتاج ومنذ عقود، على اعتبار أن المعرفة نمت وتراكمت من خلال جهود البحث والتطوير في مجالات متعددة و لدت منتجات جديدة مبتكرة وقامت بتحسين مستويات الإنتاج، نتيجة لذلك أصبح الاهتمام بالبحث والتطوير لأجل تحقيق التطور والنمو موضع اهتمام الدول وخاصة بعدما حققته الدول المتقدمة من طفرات في هذا

[1] طلال محمود كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1980-2006، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 77، جامعة الموصل، 2005، ص: 110.

المجال[1].كما أن قيام الدولة ببناء البنى التحتية وإنتاج السلع العامة سيساهم، في المدى الطويل، في زيادة معدل النمو في الاقتصاد لكونها عوامل ذات أثر إيجابي على إنتاجية القطاع الخاص[2].

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات الحكومية على النمو الاقتصادي حيث لا يستمر هذا النمو مع الزيادة في الإنفاق الحكومي، وقد أوضح (Chehy.1993)، أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات الحكومية سيصبح سلبيا[3]. مثلما يوضح الشكل رقم (1-12) الآتي:

الشكل رقم (1-12): العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي



المصدر: إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012، ص: 12.

يوضح الشكل رقم (1-12) أعلاه أنه في حالة غياب النفقات الحكومية يكون معدل النمو ضعيف، لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويبلغ أعلى مستوى له ببلوغ النفقات الحكومية نسبة معينة من إجمالي الناتج المحلي، بعد ذلك يبدأ النمو الاقتصادي بالانخفاض وذلك رغم ارتفاع نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي، ما يبين التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي عندما تتجاوز نسبة هذه النفقات حدا معينا من الناتج المحلي.

[1] عبد الكريم عبد الله محمد، قيس أنيس حجيل، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج VAR، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 106، الجامعة المستنصرية، 2016، ص ص: 22-23.

[2] حسين علي العمر، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الملك فيصل، 2010، ص: 184.

[3]Marta PascualSâes et al, Government expenditure and economic growth in the Union countries: New evidence, Bulletin of Geography. Socio-economic Series, N0. 36,Torun: Nicolaus Copernicus University, 2017, p: 128.

حيث أن بعض الإنفاق الحكومي أمر ضروري، فالمستويات الدنيا جدا من الإنفاق الحكومي ستعيق النمو الاقتصادي، ويبدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع عندما تمول الدولة الوظائف الأساسية حتى يصل الإنفاق إلى حجمه الأمثل الذي يحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي، لأن عند هذه النسبة الفوائد ستفوق التكاليف. وإذا ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي سيتدحرج منحنى معدل النمو الاقتصادي هبوطا لعدد من الأسباب، لأن الإنفاق الحكومي سيصبح عبئا وتصبح الحكومة كبيرة جدا ويؤدي إلى سوء توزيع النفقات وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة وانخفاض الكفاءة النسبية لها، كما أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في كثير من الأحيان يقلل من الحافز لزيادة الإنتاجية ويدعم بشكل غير مباشر، وتصبح الإنتاجية لا تحدد دخل الفرد[1].

2- أثر النفقات الحكومية على الاستقرار الاقتصادي: يعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي أي أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود[2]. أي أن الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين: أولهما، التشغيل التام للموراد الاقتصادية، بحيث لا يكون أي جزء منها في حالة بطالة كلية أو جزئية. أما ثانيهما؛ الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بحيث لا تحدث فيها تقلبات واسعة تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي. وتحقيق هذان الهدفان، يقتضي من الدولة السعي المستمر للتأثير في حركة وحجم وتوقيت الإنفاق الحكومي، ففي بعض الأحيان، قد تتوسع الدولة في الإنفاق من أجل توليد الدخول وزيادتها لرفع الطلب الفعلي عندما يكون أقل من المستوى اللازم، عبر إعانات الإنتاج لرفع كفاءة التشغيل في الصناعات المعطلة جزئيا أو كليا أو قد تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير عكسية (تخفيض الإنفاق الحكومي) لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار[3].

بحيث يتعرض الاقتصاد الوطني إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم. وتعني الحالة الأولى ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة)، وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا

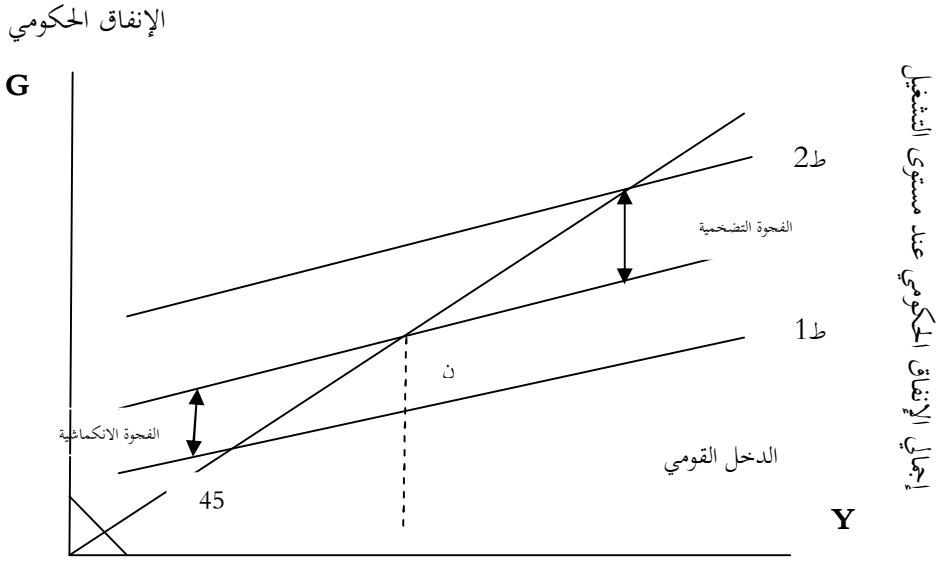
[1] هيثم عبد القادر الجنابي، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، جامعة بغداد، 2013، ص: 354.

[2] بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، مرجع سابق، ص: 19.

[3] توفيق الطيب، بعض قضايا الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، موسوعة التوثيق الشامل، ص: 01، متاح على الموقع: http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=8482، تاريخ التحميل: 10-08-2017.

إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية. أما الحالة الثانية فتعني زيادة في مستوى الطلب الكلي (التضخم)، أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار[1]. كما يوضح ذلك الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-13): أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي



المصدر:عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد، الأردن، 2007، ص: 73.

وأمام هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام أدواتها المالية أي باستخدام أدوات السياسة المالية وهما السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية. فحيث أن أسباب التضخم هي ارتفاع في الطلب الكلي أي أن هناك قوة شرائية زائدة تقوم الدولة في هذه الحالة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية...يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب. أما في حالة الانكماش (البطالة) وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي أن هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي تكون الإجراءات المتخذة من قبل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية هي

[1] دغمان زوبير،حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،العدد19،جوان 2015،ص: 313.

إجراءات معاكسة لحالة التضخم حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الإنفاق الوطني حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج الوطني فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية[1].

3- دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن الخارجي: من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات. وميزان المدفوعات The Balance of Payment عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأسمال المختلفة[2]. إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد"حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي[3].

و طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية ومن خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق الحكومي بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات[4].

---

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 73.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي "الاقتصاد الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 13.

[3] زكرياء مسعودي، تقييم أدء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، جوان 2017، ص: 218.

[4] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص ص: 177-178.

خلاصة:

كان الجدل ولا يزال قائما فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي بلغ أشده بين تيارين رئيسيين هما التيار الكلاسيكي والتيار الكينزي، فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية ترى ضرورة تحجيم الدور الاقتصادي للدولة، حتى لا يؤدي ذلك التدخل إلى زيادة النفقات الحكومية، التي يعتبرونها نفقات استهلاكية و اقتطاع للثروة بدون أن تساهم في رفع الإنتاجية. فعلى النقيض من ذلك ترى المدرسة الكينزية أهمية قصوى للإنفاق الحكومي، عندما يكون الاقتصاد بحالة كساد، كون هذا الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤدي بواسطة آلية المضاعف إلى الرفع من الإنتاج والعرض الكلي والوصول بالاقتصاد إلى الرفع من الإنتاج والعرض الكلي والوصول بالاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. في حين منح الفكر الاشتراكي ذو النزعة المنتجة دور جد واسع للدولة خاصة أداة الإنفاق الحكومي باعتباره يعتمد على فكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أما الفكر الإسلامي الذي استمد أسسه من الشريعة الإسلامية السمحة فقد أعطى نظرة غاية في الانضباط في استعمال وسائل الإنفاق، حيث وضع ضوابط وقواعد مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق إنفاق المال العام التي تساهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من جميع النواحي. إذ ترسم النفقات الحكومية حدود النشاطات المختلفة للدولة، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور. واليوم أصبح الإنفاق الحكومي أداة هامة من أدوات السياسة المالية، يستخدم لتحقيق جملة من الغايات سواء تلك التي وجدت الدولة من أجلها أو التي استجدت بفعل التطور الذي شهده دورها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبسبب هذا التطور الذي لحق كينونة الإنفاق الحكومي، فقد شهدت ساحة البحث العلمي خلال الفترة الأخيرة بزوغ العديد من الدراسات التي تناولته بالبحث والتحليل ومن زوايا متعددة، كضوابط إنفاقه وأحدث الأساليب المعتمدة في تسييره، أيضا طرق تخطيطه والعناصر المحددة لأولوياته، بالإضافة إلى تقسيماته المتعددة التي تستند في مجملهاإلى معيار ين هما المعيار العلمي والمعيار العملي.

وقد أعطى الاقتصاديون في ظل المالية الحديثة أهمية خاصة للآثار التي يتركها الإنفاق الحكومي على صفحات المجتمع بقصد رئيسي هو تشخيص المجالات التي يؤثر فيها، وطبيعة هذا التأثير من أجل تجنب الآثار غير المرغوبة وتفعيل الآثار المفضلة. والآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق الحكومي، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل، وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية على عدد من العوامل كطريقة تمويل هذه النفقات سواء عن طريق الضرائب، القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد.كما يشكل الإنفاق الحكومي الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق العديد من أغراض سياستها الاقتصادية العامة أبرزها تحفيز النمو الاقتصادي، تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، مكافحة البطالة وتحقيق التوازن الخارجي.

الفصل الثاني

مقاربة نظرية لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والعوامل المفسرة لها

تمهيد:

تطورت وظيفة الدولة تطورا كبيرا في العصر الحديث، ولم تعد الدولة كما كانت في الماضي مجرد دولة حارسة تهتم بتوفير الأمن الداخلي والخارجي فحسب، بل أصبحت تتولى إلى جانب ذلك مختلف مجالات الحياة وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، إلا أنه لا جدال في اتساع دورها والاهتمام بالمواطن في يومه وغده، هذا الأمر استلزم نمو مضطرد في النفقات الحكومية. حيث تعتبر ظاهرة نمو النفقات الحكومية إحدى السمات المميزة لهذا العصر وهي ظاهرة عامة ومستمرة، تتحقق في جميع الدول على السواء متقدمة كانت أم في طور النمو أيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، و رغم أن هذه الزيادة لم تكن متساوية في جميع البلدان وأنه قد يحدث في سنة ما أن يكون هناك ثبات أو انخفاض في النفقات عن سنة سابقة لها لسبب أو لآخر ولكن ذلك لا يخل بالاتجاه العام وهو الاتجاه المستمر لنمو النفقات الحكومية، الأمر الذي جعل منها ظاهرة جديرة بالدراسة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على اقتصاد البلد المعني وبخاصة عندما تكون الموارد المالية المتاحة قاصرة عن مقابلة تلك الزيادة، ولهذا فإن الأمر يحتاج لإلقاء بعض الأضواء على ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والعو امل المفسرة لها.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل التعرض بنوع من التحليل لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي، من خلال دراسة مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي وآثار نموه، حدوده ومحدداته وسبل ترشيده، كما سنعرج على أسباب نمو هذا الإنفاق ظاهرية كانت أم حقيقية هذا إضافة إلى النظريات المفسرة له كقانون فاجنر والنظريات الأخرى التي جاءت بعده، وفي الأخير سنتعرض إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة و التي ستدرج كمتغيرات مفسرة في الدراسة التطبيقية محاولين إبراز مختلف جوانب العلاقة بينها وبين الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: نمو الإنفاق الحكومي وسبل ترشيده

أصبحت ظاهرة نمو (تزايد) الإنفاق الحكومي إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث، وقد تلاحقت سرعة الزيادة منذ الحرب العالمية الأولى مما رتب آثارا هامة ليس فقط بالنسبة لعلم المالية بل للمجتمع كله. وفي إطار ذلك تسعى العديد من الدول لترشيد إنفاقها من أجل المحافظة على مواردها والنهوض باقتصادها وتحقيق أهداف الصالح العام.

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي

لقد شهدت المالية العامة المعاصرة ما أطلق عليه ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي المطلق أو النسبي*، نظرا لكون الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة المتزايدة، وشملت الظاهرة النمو الحقيقي للإنفاق الحكومي الذي كان نتيجة أسباب إدارية وسياسية ومالية واجتماعية واقتصادية، كما شملت النمو الظاهري (الاسمي) والذي كان نتيجة مشكلات التضخم[1].

ولم يكن غريبا ملاحظة أن الدور الجديد للدولة ارتبط بظاهرة التزايد المطرد للإنفاق الحكومي وهي ظاهرة بدت وكأنها عالمية الطابع باستثناء حالات دولية لا تكاد تذكر[2]، وفي ظل التقلبات الاقتصادية السريعة وحركية الأسواق والأسعار وتداخل الأسواق وظهور التكتلات الاقتصادية الموحدة كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في شكل مباشر في ظهور مشكل زيادة النفقة والتي فرضتها تقلبات اقتصاد العالم وقد مس هذا المشكل الدول المتقدمة منها والمتخلفة اقتصاديا[3]. كما أنه مع التطور الاقتصادي وتزايد عدد السكان وتوسع مهام الدولة وأجهزتها وهيئاتها وإداراتها وعدد موظفيها وتسابقها نحو التسلح، استدعى بالمقابل تزايد النفقات الحكومية، وهذا لا يحتاج منا إلى توضيح أو شرح غير أن تصفح أي ميزانية من ميزانيات أي دولة من الدول يوضح تزايد مبالغ النفقات من سنة إلى أخرى[4].

وتختلف أحجام النفقات الحكومية للدول لعدة عوامل ترجع في مجملها إلى محددات تتخذها الدول مقاييس لبرمجة وتنفيذ نفقاتها، كما تختلف نسب النمو في أحجام تلك النفقات، ويبين الجدول التالي نمو النفقات الحكومية في مجموعة من دول العالم العربي كما يلي:

---

*- من الجدير بالذكر أن الاقتصاديين استخدموا مؤشرا مهما للتعرف على ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي تمثل في (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعد أيضا وسيلة مهمة لقياس حجم القطاع العام كمظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

[1] أحمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية، المجلد 24، العدد 92، جامعة الكويت، 1999، ص: 28.

[2] عبد الكريم كامل أبو هات، توجيه الإنفاق الحكومي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة القادسية، 2005، ص: 03.

[3] حداب محي الدين، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة زيان عاشور -الجلفة، 2017، ص: 177.

[4] ونادي رشيد، مرجع سابق، ص: 113.

الجدول رقم (2-1): تطور حجم النفقات الحكومية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2001-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السعودية	قطر	لبنان	مصر	المغرب
2001	3267	25993	2760	8802	68533	5633	6083	24194	13089
2003	3901	24897	3603	6511	68037	7422	7159	25844	10242
2005	4991	28436	4164	9291	92393	13965	6868	27017	18133
2007	6469	45473	4835	11309	124333	23695	9061	41119	19864
2009	8442	76486	5702	13823	159049	33688	11570	64086	25603
2011	9537	93570	7574	15864	220453	49003	11716	68649	31184
2013	9962	101663	8908	14288	248560	65227	13627	91352	33865
2015	10830	111940	9579	14641	253449	50571	13462	103732	33784
2016	11246	112349	10226	11187	230667	31928	14848	80967	29217

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2006-2008-2010-2012-2014-2016، 2017، متاح على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep.

توضح إحصائيات الجدول رقم (2-1) أعلاه بيانات خاصة بالنفقات الحكومية لعدد من الدول العربية خلال الفترة 2001-2015، حيث يلاحظ النمو المستمر والمطرد في حجم النفقات الحكومية لهذه الدول. فبالنسبة للسعودية مثلا ورغم انخفاض حجم النفقات الحكومية من 68533 مليون دولار أمريكي سنة 2001 إلى 68037 مليون دولار أمريكي سنة 2003، إلا أنه عرف بعد ذلك نموا مستمرا ووصل إلى 253449 دولار أمريكي سنة 2015، قبل أن يشهد انخفاض طفيف سنة 2016 حيث قدر بـ 230667 مليون دولار أمريكي ورغم أن نسبة هذا النمو كانت متفاوتة من سنة لأخرى غير أن الواضح هو أن هذه النفقات تأخذ مسارا مستمرا نحو الارتفاع كاتجاه عام. وهذا الاتجاه في نمو النفقات ينطبق على جميع الدول المدرجة في الجدول دون استثناء.

سريان قانون النفقات المتزايدة على أعمال الحكومة: تخضع أعمال ونشاطات الدولة لقانون الغلة المتناقصة (أو قانون النفقات المتزايدة)، وهذا يعني أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر، كذلك عدد السكان في ازدياد مضطرب، لكن نسبة الزيادة في النفقات الحكومية تكون أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان، بمعنى الزيادة المستمرة في عدد السكان سوف تزيد من النفقات الحكومية النسبية[1].

وقد يعتقد البعض أنه لما كان الإنتاج الكبير يستدعي نقص تكاليف الوحدة عن تكاليفها في حالة الإنتاج الصغير (آخذين في الاعتبار طاقة إنتاجية معينة) فإنه قياسا على ذلك تقل نفقة الوحدة من الخدمات العامة كلما زاد عدد السكان...ولكن هذا الاعتقاد خطأ محض فقد دلت التجارب العلمية على أن المدن الكبرى تنفق على الفرد من المصروفات وتجبي منه الضرائب أكثر مما تفعل المدن الصغرى وأن معظم النفقات في الدولة توجد حيث

[1] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 138.

تبلغ كثافة السكان أشدها. ولكن هذا من جهة أخرى لا يعتبر في ذاته دليلا على سريان قانون تناقص الغلة على المرافق العامة، ذلك لأن زيادة كثافة سكان المدن وإن كانت تدعو إلى زيادة الإنفاق النسبي إلا أن هذه الزيادة يصاحبها عادة ارتفاع في مستوى أداء الخدمات العامة. وقد لا يدعو اتساع أعمال بعض المصالح الحكومية إلى تقليل نفقاتها النسبية، ومرجع ذلك إلى الوفورات الناتجة من اتساع نطاق الإنتاج يستغرقها ارتفاع مستوى ما تقوم به هذه المصالح من خدمات، وواضح أن ارتفاع مستوى الخدمة إن لم تتبعه زيادة في النفقة النسبية يعتبر دليلا على تزايد الغلة لا على تناقصها. ويمكننا أن نقول بصفة عامة أن زيادة الإنفاق النسبي العام (نتيجة قيام الحكومة بأعمال جديدة وتدبير مصالحها القديمة بعناية أكثر من ذي قبل) من سمات الحكومات التي تسعى لتحقيق الرفاهية لمواطنيها، وذلك ما لم تكن هذه الزيادة ناتجة عن اختلال الإدارة الحكومية وفساد أداة الحكم[1].

وقد كان أول من استرعى الانتباه إلى ظاهرة التصاعد المستمر والمضطرد في النفقات الحكومية، هو الاقتصادي الألماني فاجنر[*]، وذلك إثر دراسته للتاريخ المالي للدول الأوروبية (بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان) في القرن التاسع عشر. وسجل فاجنر مشاهدته وملاحظاته والتي استخلصها من دراسته تلك على شكل فرضية[**] مفادها "أن التطور الاقتصادي يرافقه زيادة نسبية في فعالية الحكومة في الحياة الاقتصادية ممثلا ذلك في نفقاتها الحكومية"[2]. من هنا ركز فاجنر على أن النفقات الحكومية ما هي إلا انعكاس لوضع تاريخي محدد، مدعم بحقائق اقتصادية واجتماعية، وعليه فإن أي تطور للنفقات الحكومية ما هو إلا نتاج طبيعي للتغيرات الاقتصادية التي تبينها وقائع التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، كالحاجة إلى تقسيم العمل والتخصص به، والحاجة إلى الآلات والمواصلات والاتصالات...إلخ[3].

المطلب الثاني: مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي وآثار نموه

لتحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي يستعان ببعض المؤشرات أهمها الميل المتوسط، الميل الحدي والمرونة الداخلية للنفقات الحكومية، إضافة لنصيب الفرد من النفقات الحكومية، ولهذه الظاهرة آثار يمكن أن تكون إيجابية كما يمكن أن تكون سلبية وذلك يتوقف على الهدف من هذه النفقات.

1- مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي: يستعين الاقتصاديون ببعض المؤشرات لتحليل تطور الإنفاق الحكومي لبد ما، والمتمثلة في الميل المتوسط، الميل الحدي والمرونة الداخلية للنفقات الحكومية، بالإضافة لمتوسط نصيب الفرد من هذه النفقات، وفي ما يلي استعراض لها ولأبعادها ودلائلها:

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص ص: 47-48.

[*] - أدولف فاجنر (1835-1917): اقتصادي وسياسي وباحث ألماني في علم المالية العامة، طرح قانون نمو النفقات الحكومية المعروف باسم قانون فاجنر.

[**] - سنتعرض بالتفصيل لقانون فاجنر في المطلب الثالث من المبحث الثاني لهذا الفصل.

[2] رياض المومني، السيد محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (1967-1987)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 04، جامعة مؤتة، 1992، ص ص: 55-56.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 139.

1-1- الميل المتوسط للنفقات الحكومية: يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات الحكومية إلى الدخل القومي ويصاغ بالشكل الآتي: [1]

الميل المتوسط للنفقات الحكومية = النفقات الحكومية لسنة ما / الدخل القومي للسنة نفسها

دلائل المؤشر: لهذا المؤشر أبعاد ودلائل اجتماعية واقتصادية:[2]

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات الحكومية؛
- يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته كلما دل ذلك على التدخل الأوسع للدولة والعكس صحيح؛
- يعبر عن مستوى إشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والرفاهية للمجتمع كله.

وتزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية في مجال النفقات الحكومية ويصدق هذا بدرجة أكبر على هيكل النفقات الحكومية للدول النامية، حيث يخصص جزءا كبيرا من تلك النفقات إلى الدفاع والأمن والإدارة.

1-2- الميل الحدي للإنفاق الحكومي: يوضح الميل الحدي للإنفاق ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة. فهو إذن يكشف عن معدل التغير في الإنفاق الحكومي عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة. ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة الآتية:

الميل الحدي في الإنفاق الحكومي = التغير في النفقات الحكومية / التغير في الدخل القومي

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق الحكومي مابين الصفر والواحد الصحيح وكلما ارتفعت قيمة هذه المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي، ويستخدم هذا المؤشر بين الدول وكذلك للمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها[3].

[1] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص: 102.

[2] بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) "مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر" مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص ص: 65-66.

[3] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص ص: 102-103.

دلائل المؤشر: [1]

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الإنفاق الحكومي؛
- يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل القومي لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة ومستوى إشباعها؛
- يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة؛
- يعبر عن مدى نجاح السياسة الإنفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود.

وتزداد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات الحكومية على مجالات وقطاعات التنمية.

1-3- المرونة الداخلية للنفقات الحكومية: يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات الحكومية للتغيرات في الدخل القومي، ويحتسب وفق الصيغة الآتية: [2]

المرونة الداخلية للنفقات الحكومية = التغير النسبي في النفقات الحكومية / التغير النسبي في الدخل

المرونة الداخلية للنفقات الحكومية = الميل الحدي للنفقات الحكومية / الميل المتوسط للنفقات الحكومية

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات الحكومية للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية. في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح[3].

1-4- نصيب الفرد من النفقات الحكومية: يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات الحكومية. ويحتسب وفق الصيغة الآتية:[4]

متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية = النفقات الحكومية في سنة معينة / عدد السكان لنفس السنة

حيث أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها مثلما يوضحه الشكل الموالي:

---

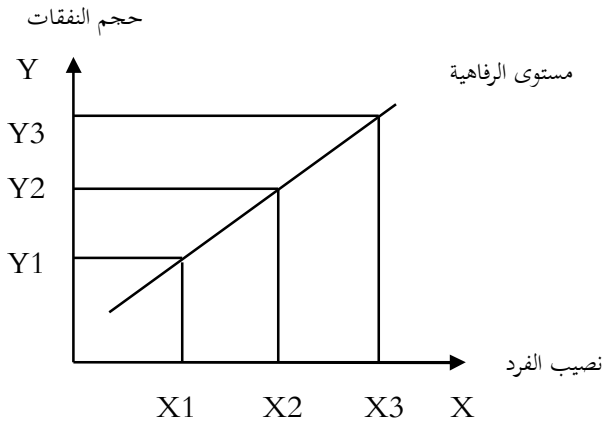
[1] بيداري محمود، مرجع سابق، ص: 66.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 73.

[3] نفس المرجع السابق والصفحة.

[4] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص: 104.

الشكل رقم (2–1): نصيب الفرد من النفقات الحكومية



المصدر: سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص:104.

دلائل المؤشر: [1]

- يعبر عن مستوى رفاهية أفراد المجتمع؛
- يعبر عن درجة الإشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة.

إن دقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية، حيث توجد علاقة موجبة وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات، ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لا بد أن يكون معدل نمو النفقات الحكومية والنفقات الاجتماعية خصوصا أعلى من معدل نمو السكان. يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة في تقديم الخدمات إلى الأفراد وزيادة درجة إشباعهم منها، فضلا عن إمكانيتها في استخدام النفقات الحكومية كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية التي من شأنها زيادة المقدرة الادخارية لديهم ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمارات[2].

2– آثار نمو الإنفاق الحكومي: بعد استعراضنا لظاهرة النمو المطرد في الإنفاق الحكومي، سنحاول فيما يلي أن نبحث عن أثر هذه الظاهرة في الأعباء الضريبية المفروضة على المواطنين للحصول على موارد للخزانة لتغطية الإنفاق الحكومي، وأن نبين ما إذا كان هذا النمو في الإنفاق الحكومي يعود بالنفع أو الضرر على كيان البلاد الاقتصادي على النحو الآتي:

2–1– أثر زيادة الإنفاق في أعباء الضرائب: المفروض أن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة أعباء الضرائب على الأفراد، لأن الحكومات تكون في حاجة إلى موارد جديدة لتغطية النفقات المتزايدة، ولكن هذه

[1] بيداري محمود، مرجع سابق، ص: 67.

[2] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار اليازوري، الأردن، بدون سنة نشر ، ص: 199.

النتيجة غير حتمية، فكثيرا ما تزداد النفقات الحكومية للدولة دو ن أن تزداد الأعباء الضريبية، ذلك لأن الزيادة في النفقات الحكومية تكون مصحوبة غالبا بالزيادة في الدخل الوطني. فإذا فرضنا مثلا أن الدخل الوطني يبلغ مائة جنيه وسعر الضرائب المفروضة 10 % فتكون الحصيلة عشرة ملايين من الجنيهات. فإذا زاد هذا الدخل إلى مائتي مليون جنيه؛ فإننا نجد أن حصيلة الضريبة قد تضاعفت رغم أن سعر الضريبة لم يتغير أي دون أن يزداد عبئها النسبي على الأفراد، بل إن الإحساس بعبء الضريبة يقل عما كان أولا.[1]

2-2- أثر زيادة الإنفاق في الكيان الاقتصادي للدولة: لكي نحدد مدى تأثير زيادة النفقات الحكومية في الكيان الاقتصادي للدولة يجب أن ندرس لعاملين:

– **العامل الأول:** مقدار الثروة الطبيعية الموجودة في الدولة دون استغلال.– **العامل الثاني:** مستوى الكفاية الإنتاجية لدى المواطنين. ويمكن تقسيم الدول على ضوء هذين العاملين إلى أربعة أقسام:[2]

– الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة التي لم تستنفذ بعد، ولديها في الوقت نفسه كفاية إنتاجية عالية كأمريكا وروسيا، مثل هذه الدول لا يخشى على كيانها الاقتصادي مهما زادت نفقاتها الحكومية لأن لديها رصيدا من الثروات الطبيعية والكفاية الإنتاجية.

– الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية غير مستثمرة وليس لديها كفاية إنتاجية كإسبانيا.هذه الدول يخشى على كيانها الاقتصادي من الازدياد المطرد في نفقاتها الحكومية. لأنه ليس لديها الأمل في زيادة دخلها الوطني لعدم وجود ثروات طبيعية لم تستغل بعد.

– الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة والتي لم تستغل بعد، ولكن تعوزها الكفاية الإنتاجية كدول الشرق الأوسط. مثل هذه الدول يتعين عليها أن تزيد من نفقاتها الحكومية لاستغلال الثروات الطبيعية غير المستغلة والارتقاء بالكفاية الإنتاجية لشعوبها.

– الدول التي استنفذت ثرواتها الطبيعية ولكن لديها كفاية إنتاجية مرتفعة كإنجلترا وألمانيا، هذه الدول يجب أن تلتزم بالحذر والقصد في توسيع نطاقها وإلا اختل كيانها الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم فلا يمكن أن نصدر حكما مطلقا على ظاهرة الزيادة في الإنفاق الحكومي بحيث يصدق على كل دولة وفي كل زمان، وإنما يتوقف الحكم على ظروف كل دولة من ناحية وعلى نوع النفقات الحكومية؛ أي الأبواب التي توجه إليها النفقات الحكومية من ناحية أخرى. فإذا كان لدى الدول ثروات طبيعية يمكن استغلالها وليس لديها كفاية إنتاجية عالية فتكون الزيادة في النفقات الحكومية نافعة بل وضرورية إذا كانت

[1] محمد حلمي مراد، مالية الدولة، المكتبة القانونية الجزائرية، ص:107، متاح على الموقع: https://drive.google.com/file/d/0B6EdFk_RP3nTWTlqcXBJWWVVeFU/view، تاريخ التحميل: 24-04-2017.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 107-108.

موجهة نحو استغلال تلك الثروات وتنمية الكفايات، وإلا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الإضرار بكيان الدولة الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: حدود ومحددات الإنفاق الحكومي

هل للنفقات الحكومية حدود لا يحق للدولة أن تتجاوزها أو حجما معينا لا ينبغي أن تزيد عليه؟ إن في واقع الأمر أن تحديد حجم الإنفاق الحكومي أو حدوده في دولة ما إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة و كذا العوامل الاقتصادية والمالية لديها.

1- حدود الإنفاق الحكومي: يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات الحكومية بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها. والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذا المنظور هل توجد حدود لا يمكن تجاوزها عند وضع الاعتمادات والمبالغ المالية المهيأة للنفقات الحكومية؟ وهل هناك حجم أو سقف أمثل لهذه النفقات؟[2]

تتزايد النفقات الحكومية في الوقت الحاضر بشكل تصاعدي نظرا لزيادة الحاجات التي تشبعها هذه النفقات. ويتساءل الكثيرون عما إذا كان لهذا الازدياد من حد يجب أن تقف عنده هذه النفقات لا تتعداه حتى لا يؤدي تجاوزها لهذا الحد إلى الإضرار بالمصلحة العامة أم لا. ويرى علماء المالية الحديثون أن كيفية توزيع النفقات الحكومية أهم من وضع حد لازديادها، فلا مانع لديهم من أن تزيد النفقات الحكومية المنتجة إلى أقصى حد مهما بلغ، وأن تنقص النفقات الحكومية غير المنتجة، فالمهم مدى تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني لأن هذا التأثير أهم من حجم هذه النفقة بالأرقام. وهذا يتوقف بطبيعة الحال على من هم المستفيدون منها وعلى حالة الوضع الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مردودها الاجتماعي والإنساني الذي قد يفوق مردودها الاقتصادي، فلكل نفقة آثارها المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد ككل[3].

فالآثار المباشرة، تكون نتيجة لزيادة الطلب المباشر على السلع والخدمات سواء من قبل الأفراد (نفقة نقدية) أو من قبل الدولة (نفقة عينية).أما الآثار غير المباشرة، فهذه تكون نتيجة الزيادات المتتالية في الطلب كنتيجة لزيادة الإنتاج، أي من خلال دورة الدخل الاستهلاكي المولد (أثر المضاعف)، وهذه الزيادات تختلف باختلاف المستفيدين من هذا الإنفاق ووضع الاقتصاد نفسه في فترة الإنفاق، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في بنيان الاستهلاك نفسه. فإذا أفاد الإنفاق طبقة محدودي الدخل، فهذا يعني ارتفاع قيمة المضاعف لأنها تتمتع بميل حدي مرتفع للاستهلاك. وإذا أفاد الطبقة الغنية، فهذا يعني انخفاضا في قيمة المضاعف (الاستهلاك المولد). وإذا أفاد الطبقتين الغنية والفقيرة، فإن تأثيرها في المضاعف (الزيادات المتتالية في الاستهلاك) يكون وسطا بين الاثنين.

[1] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص: 108.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص: 100.

[3] فاطمة السويسي، المالية العامة "موازنة-ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص ص: 51-52.

وإذا تغير البنيان الاستهلاكي، بأن تحول المستهلكون من السلع المستوردة إلى السلع المنتجة محليا، فإن آثارها ستكون إيجابية لصالح الإنتاج المحلي، أما لو حصل العكس وتحول المستفيدون إلى استهلاك السلع المستوردة بدلا من السلع الوطنية فإن آثارها ستكون سلبية بل ومضرة في الاقتصاد الوطني ككل لأنها تشكل في هذه الحالة تسربا من الدخل الوطني. وإذا صرفت النفقة في وقت كان الاقتصاد في حالة تضخم (عرض غير مرن) فإن آثارها ستعكس ارتفاعا في الأسعار، وتزداد حدته إذا كان المستفيد من الإنفاق هم محدودي الدخل، لأن كل زيادة في دخلهم تزيد من طلبهم الاستهلاكي، ونظرا لعدم مرونة العرض لكي يلبي هذه الزيادة في الطلب فإنها تنعكس زيادة في الأسعار. وعلى العكس من ذلك، فإذا صرفت النفقة في وقت كان الاقتصاد في حالة قلة سيولة وانكماش، انعكس ذلك إيجابيا على الاقتصاد، وهذا يتطلب أن تكون موازنة الدولة في مثل هذه الحالات في حالة عجز بحيث تكون وارداتها أقل من نفقاتها بهدف تحريك عجلة الاقتصاد للتغلب على حالة الانكماش السائدة وإعادة الازدهار من جديد[1].

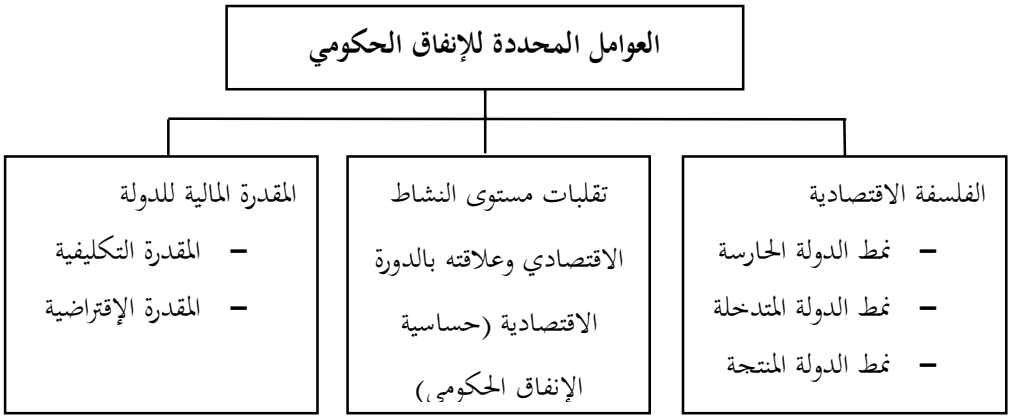
وهناك من يرى أن قضية وضع حد أقصى للنفقات الحكومية ليست قضية اقتصادية، بل هي قضية سياسية. فقد تبين أنه من الوجهة الاقتصادية، ليس ما يمنع أن تبلغ النفقات الحكومية 100 % من الدخل الوطني، ويعني ذلك، فقط، أننا في دولة اشتراكية، بصورة كلية تسيطر على النشاط الاقتصادي بكامله. وليس من دليل على أن مثل هذه الدولة تكون أقل فعالية من غيرها اقتصاديا، وقد كذبت الوقائع الفكرة الليبرالية القديمة التي تقول بتفوق النشاط الفردي على تدخل الدولة. كما أن المؤسسات الصناعية العامة تدار في الواقع، بطريقة مماثلة للمؤسسات الخاصة الكبرى، فهناك، حتى في النظام الرأسمالي، مشروعات عامة ناجحة ومشروعات عامة فاشلة، كما أن هناك مشروعات خاصة ناجحة ومشروعات خاصة فاشلة. فالخيار –إذن– بين نظام رأسمالي فردي تنخفض فيه النفقات الحكومية، ونظام ذي اقتصاد موجه تزيد فيه هذه النفقات، أو نظام اشتراكي تبلغ فيه النفقات الحكومية الحد الأقصى...إلخ، هذا الخيار قضية سياسية ولا علاقة لها بالقضايا الاقتصادية والمالية[2].

2- محددات الإنفاق الحكومي: يختلف حجم الإنفاق الحكومي بزيادة أو بالنقصان من بلد لآخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل المحددة لهذا الإنفاق، حيث يخضع لمجموعة من الاعتبارات التي تؤثر في كمية المبالغ التي سيتم إنفاقها ونوعية الخدمات التي ستقوم الدولة بإنفاق هذه المبالغ من أجل إشباعها، منها عوامل مذهبية أي الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة والتي تحدد درجة تدخلها في النشاط الاقتصادي ، عوامل اقتصادية والمقصود هنا مستوى النشاط الاقتصادي ودرجة حساسية النفقات الحكومية لتقلباته و عوامل مالية وهي قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات الحكومية اللازمة لتغطية حجم هذا الإنفاق سواء من مصادرها الداخلية أو من مصادر خارجية، حيث سنتناول كل هذه العوامل بالشرح فيما يلي:

[1] فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

[2] حسين عوضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سابق، ص: 339.

الشكل رقم (2-2): العوامل المحددة للإنفاق الحكومي



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 43.

2-1- النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة: إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق النفقات الحكومية، يخضع للفلسفة الاقتصادية والنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة على النحو التالي: [1]

ففي **الدولة الحارسة** في ظل نظام الاقتصاد الفردي الحر كانت وظائف الدولة محصورة في الأمن والعدل والدفاع وإقامة بعض الطرقات الضرورية وبالتالي فحجم الإنفاق الحكومي لديها محدودا حيث كان حجم اعتمادات الموازنة لا يتجاوز بين (10 %- 20 %) من الناتج المحلي.

أما في **الدولة التدخلية الحديثة** فقد توسعت وظائف الدولة بحيث أصبحت تشمل الوظيفة الاجتماعية (تعليم، صحة، ضمان اجتماعي) والوظيفة الاقتصادية في إقامة المشاريع التنموية والاستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية وبالتالي إذا زاد حجم الإنفاق الحكومي في الموازنة وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الحر أي نظام السوق فإن حجم الإنفاق الحكومي في الدولة لا يتجاوز في الدول النامية لقصور مواردها عن (25 %-40 %) من الناتج المحلي الإجمالي أما في الدول المتقدمة فيزيد حجم الإنفاق الحكومي لديها بحيث يمكن أن يبلغ بحدود (50 %-60 %) من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لتوفر الإيرادات الحكومية اللازمة لتغطية الإنفاق الحكومي.

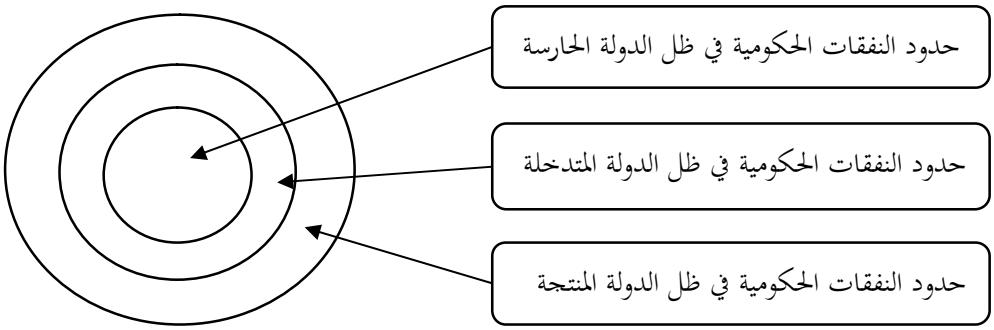
أما في **الدولة المنتجة (الدولة الاشتراكية)** حيث تسيطر الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع فإن حجم الإنفاق الحكومي يتجاوز (90 %) من الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ مما سبق أن النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة هو الذي يرسم حدود الإنفاق الحكومي، وأن حجم الإنفاق الحكومي يرتبط بتطور دور الدولة ففي ظل الدولة الحارسة تقل مجالات الإنفاق وتتقلص حدوده،

[1] محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، ص ص: 24-25، متاح على الموقع: http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf، تاريخ التحميل: 29-03-2017.

أما في ظل الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فقد تنوعت مجالات الإنفاق وتوسعت حدوده، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-3): حدود وحجم الإنفاق الحكومي في النظم السياسية



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006 ، ص: 44.

2-2- المقدرة المالية للدولة: من البديهي أن يتحدد حجم النفقات الحكومية بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطيتها، حيث أن الدولة من شأنها أن تكون مقيدة شأن الأفراد من حيث تحديد حجم الإنفاق الحكومي بمقدرتها المالية[1].

ولكن على عكس الأفراد، تتمتع الدولة بنوع من المرونة في قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة، وذلك لكونها تتمتع بقوة القانون الذي يمكنها من فرض الضرائب السيادية على القطاعات الأخرى، والحصول على القروض، والإصدارات النقدية، هذه الإيرادات تمكن الدولة من تحديد حجم إنفاقها الحكومي، الذي قد يكون أكبر أو أقل من الإيرادات المتحصل عليها[2].

إلا أن قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي مثلا على بعض أفراد المجتمع، معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحدها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض. لذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية ويحقق أعلى معدل نمو في إطار العدالة في توزيع الأعباء بين الناس[3].

والشكل رقم (2-4) الموالي يوضح العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة:

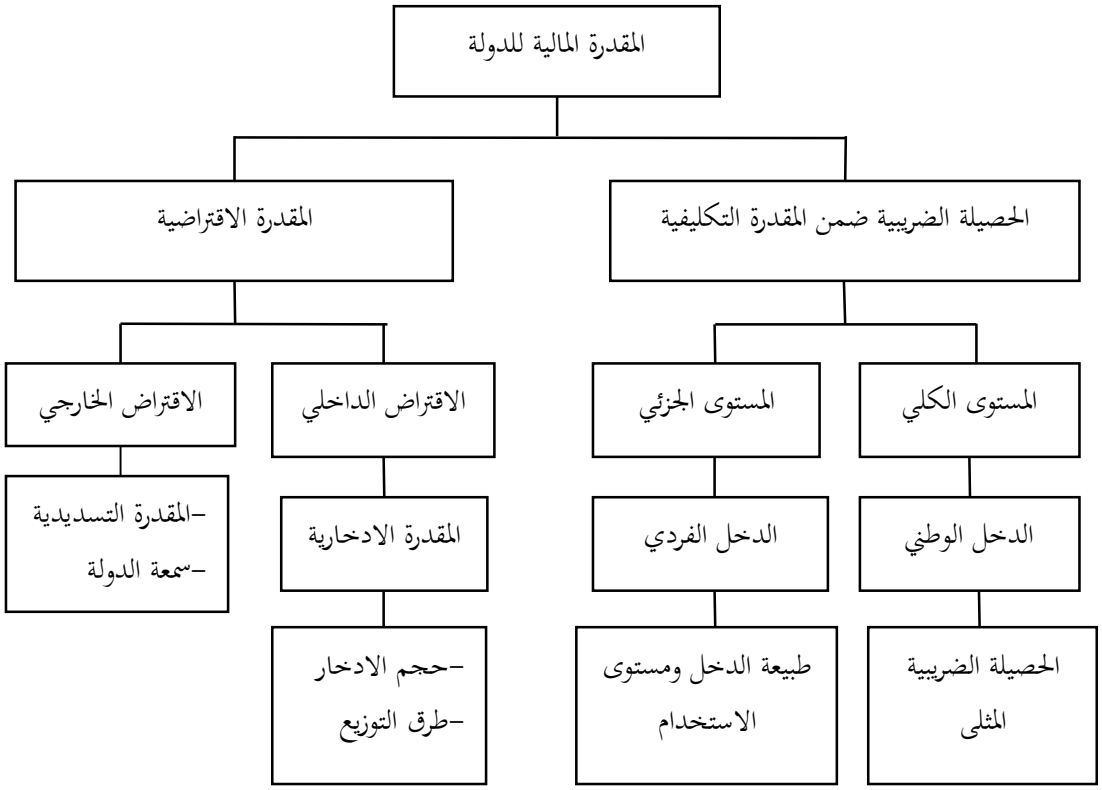
---

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 27.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص ص: 159-160.

[3] شريف حجازي، المالية العامة، مكتبة الصفوة، ص: 14، متاح على الموقع: http://www.alsafwabooks.com/dbook.php?id=535، تاريخ التحميل: 13-04-2017.

الشكل رقم (2-4): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط 1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص: 119.

2-2-1- المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية): ونعني بها مقدرة الدخل الوطني على تحمل الضرائب، أو هي الحدود القصوى للإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال الضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، ومقدار النفقات الحكومية ومستوى إنتاجيتها، مع مراعاة مقدرة الأفراد على دفع الضرائب وقدرة الحكومة على جبايتها وتحصيلها[1].

أما العوامل التي تحدد الطاقة الضريبية فهي:[2]

- طبيعة القطاع الإنتاجي: فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبء ضريبي يختلف عن الآخر، ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه وبالتالي بالاعتماد عليه بشكل كبير.

[1] هاشم محمد العركوب، محمد سامي، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980-2002، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 82، جامعة الموصل، 2006، ص: 141.

[2] حراق مصباح، دروس في المالية العامة، المكتبة القانونية العربية، ص: 26، متاح على الموقع: https://www.bibliotdroit.com/2018/03/pdf_59.html، تاريخ التحميل: 31-03-2017.

– **الدخل:** فكلما ارتفعت الدخول والأجور ازدادت الطاقة الضريبية، فنجد الدول التي تنخفض فيها الدخول لا تشكل فيها الاقتطاعات الضريبية إلا نسبة ضئيلة جدا والعكس هو الصحيح.

– **الأيدي العاملة:** كلما زاد عدد الأيدي العاملة بالنسبة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية، لأن العامل الذي يحصل على دخل يستطيع أن يتحمل أعباء الضريبة.

– **التجارة الخارجية:** كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية، لأن التاجر يستطيع أن يتحمل العبء الضريبي، وكثير من الدول يعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

وقد حاول الكثير من الاقتصاديين تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي الذي لا يجوز تعديله، وهذا منذ الفيزوقراط الذين نادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20 % من دخل المكلف، أو كما هو الحال لبعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "برودون Broudhou" الذي يحدد معدل الاقتطاع الضريبي بـ 10 % وعند المحدثين فقد حدده كولين كلارك Collin Clark بـ 25 % من الدخل الوطني[1].

كما أنه لا يوجد للضغط الضريبي حدود بحيث يمكن أن يتغير من 1 % إلى 100 % من الدخل الوطني، ذلك أن نسبة الاقتطاع الضريبي مرتبطة بشكل مباشر بالإنفاق الحكومي، إذ كلما زاد هذا الإنفاق زاد الاقتطاع الضريبي، ومن ثمة يساهم الإنفاق الحكومي في تحديد معدل الاقتطاع الضريبي. ورأى علماء المالية المعاصرين أمثال (كالدور KALDOR) بزيادة الضغط الضريبي في الدول المتجهة نحو التقدم الاقتصادي على أساس أن مستوى هذا الضغط هو بمثابة معيار لمدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية في هذه الدول[2].

غير أن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تنعش الاقتصاد وبرفع معدلاتها يمكنها أن تحقق مردودية ملائمة، لكن تعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يعود سلبا على الموارد المالية وعلى الاقتصاد. ولقد وضح الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر* Arther Laffer ذلك من خلال المنحنى المنسوب لإسمه "منحنى لافر" والذي فحواه أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" أي تعدي الضغط الضريبي لعتبة معينة، يمكن أن يخفض الموارد المالية[3].

بحيث يلخص هذا المنحنى مقارنات على مستوى الاقتصاد الكلي بين تطور الإيرادات الحكومية للدولة والمعدل العام للاقتطاع الضريبي[4]، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم (2-5) التالي:

---

[1] حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، جوان 2006، ص: 294.

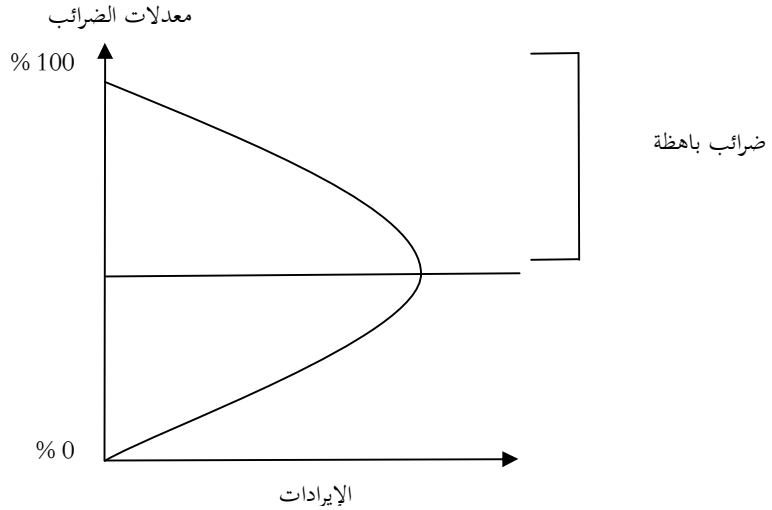
[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 294-295.

[*] – آرثر بيتز لافر (1940)Arthur Betz Laffer: اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل الدولة، وأثرهما في تحفيز الاستثمار.

[3] حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص: 295.

[4] Thomas Piketty, Les hauts revenus face aux modifications des taux marginaux supérieurs de l'impôt sur le revenu en France 1970-1996, Document de travail, n^0 9812, CEPREMAP, juillet 1998, p : 08, piketty.pse.ens.fr/files/public/Piketty1998d.pdf, 16-07-2017.

الشكل رقم (2-5): منحنى لافر



Source: Arthur B. Laffer, The Laffer Curve: Past, Present, and Future, The Heritage Foundation, No 1765, June 2004, p: 01.

يتبين من خلال هذا المنحنى البياني أن رفع معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى، والاستمرار في رفع معدل الضريبة ينزع حافز العمل، والكسب لدى الممولين، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية[1]. حيث أنه في حالة تطبيق معدل الضريبة 0 % لن تتمكن الحكومة من جمع عائدات الضرائب، مهما كانت القاعدة الضريبية واسعة. وبالمثل، في حالة تطبيق معدل الضريبة 100 % لن تتمكن الحكومة من تحصيل أي عائدات ضريبية لأنه لا أحد سيكون على استعداد للعمل من أجل 0 أرباح بعد اقتطاع الضرائب (أي أنه لن تكون هناك أي قاعدة ضريبية). بين هذين النقيضين يوجد نوعان من معدلات الضرائب التي من شأنها جمع نفس العائدات من الضرائب: معدل ضريبة عالية على قاعدة ضريبية صغيرة ومعدلات ضريبة منخفضة على قاعدة ضريبية كبيرة[2].

والنظام الضريبي الأمثل هو الذي يمكن أن يخدم عدة أغراض عملية مختلفة. أهمها زيادة الإيرادات لتمويل النفقات الحكومية، المساهمة في إعادة توزيع الدخل والثروة، إضافة إلى تشجيع أو تثبيط بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق استخدام القوانين الضريبية[3].

---

[1] حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص: 296.

[2] Arthur B. Laffer, The Laffer Curve: Past, Present, and Future, The Heritage Foundation, No 1765, June 2004, p: 01.

[3] Blanca Moreno-Dodson, Quentin Wodon, Public Finance for Poverty Reduction Concepts and Case Studies from Africa and Latin America, The World Bank, Washington,p: 01, available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/435521468263934631/Public-finance-for-poverty-reduction-concepts-and-case-studies-from-Africa-and-Latin-America, visited in: 16-07-2017.

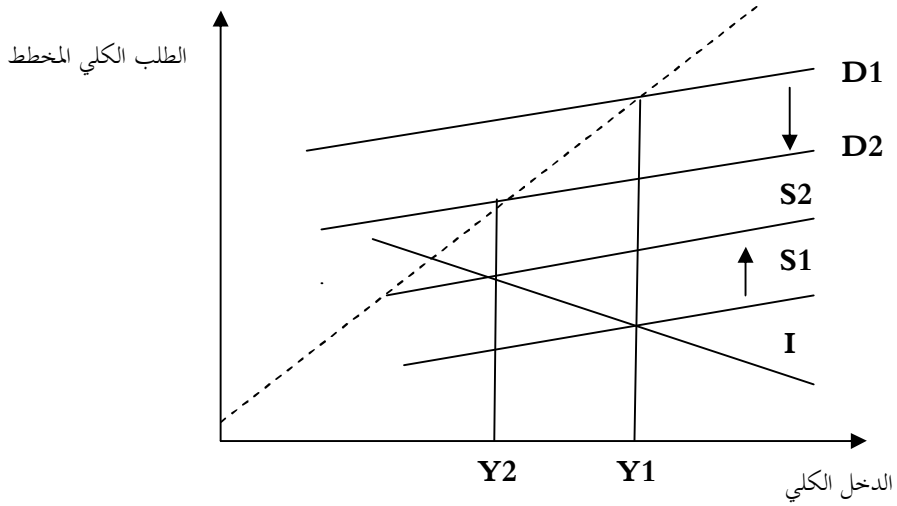
2-2-2- المقدرة الاقتراضية للدولة: ويقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض العامة الداخلية. وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما:

- حجم الادخار الوطني: وهذا يعتمد على ما هو مخصص للاستهلاك من الدخل. أو ما يسمى بالميل الاستهلاكي. فكلما زاد الميل الاستهلاكي قل ما هو مخصص للادخار وقلت معه المقدرة الاقراضية والعكس صحيح[1].

- توزيع الجزء المدخر بين الإقراض العام والخاص: يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات) فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات إلى القطاع الخاص. أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة[2].

حيث يعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الاقتراضية للدولة، فيما يفترض نموذج كينز أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي لتشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل الوطني وهذا ما أشار إليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار the paradox of thrift وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): منحنى موضح للغز الادخار



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص: 122.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-6) أعلاه، أن انتقال منحنى الادخار من S1 إلى S2 يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من D1 إلى D2 باعتبار أن الادخار هو استهلاك مؤجل، وبالتالي فإن زيادة الادخار الإجمالي أدت إلى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل من Y1 إلى Y2.

[1] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص: 81.

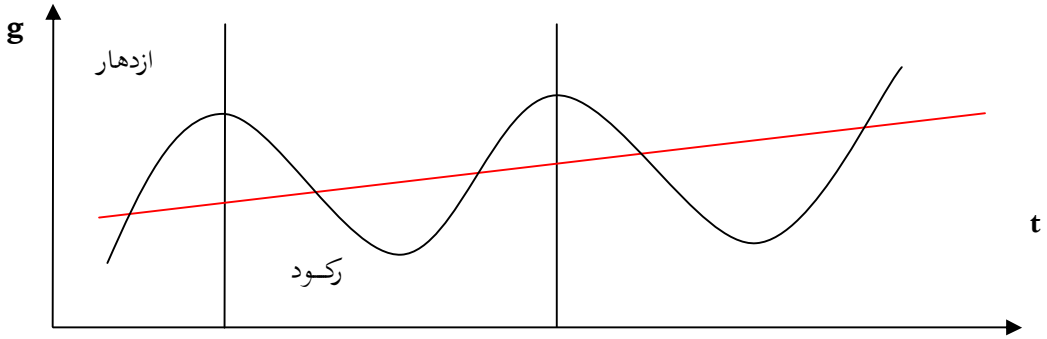
[2] تمتان موراد، جلول شويرب، محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 11، جامعة يحي فارس بالمدية، جوان 2017، ص: 253.

أما فيما يتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام الخارجي، فهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار[1].

2-3- مستوى النشاط الاقتصادي: يشير التاريخ الاقتصادي بأن تطور النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة إذ ينتقل من الازدهار إلى الانكماش عبر ما يسمى بالدورة الاقتصادية، حيث مازال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وأن الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصله حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش[2].

ويمكن توضيح مسار الدورة الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): مسار الدورة الاقتصادية



Source: Frederic DOCQUIER, Introduction a la macroeconomie, université Lille2, 2005, p : 10, http://www.economzdrav.com/files/books/french/Introduction_a_la_macroeconomie.pdf, 16-07-2017.

و يتأثر الإنفاق الحكومي بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي فترات الكساد ينخفض مستوى الطلب الكلي، وتزداد معدلات البطالة، وهنا تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط الوضع الاقتصادي لرفع مستوى الإنتاج، أما في حالات التضخم الاقتصادي فتقوم الحكومة بتخفيض معدل الإنفاق الحكومي، للحفاظ على معدلات متدنية من الأسعار، والمحافظة على الاستقرار السعري[3]. حيث من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الازدهار والركود له تأثير في رسم حدود النفقات الحكومية ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات الحكومية من درجة استجابة لتقلبات مستوى

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص: 34.

[2] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص ص: 02-04، متاح على الموقع: http://webcache.googleusercontent.com، تاريخ التحميل: 06-07-2017.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص ص: 159-160.

النشاط الاقتصادي والذي يوصف بـ "**حساسية النفقات الحكومية**" حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق الحكومي كما يلي:[1]

– **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق الحكومي الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.

– **حساسية الإنفاق الاجتماعي:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي، أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر الكساد من بطالة وفقر اجتماعي عن طريق الإعانات.

– **حساسية الإنفاق الاقتصادي:** في الوقت الحالي وفي ظل الدور المهم للدولة في الحياة الاقتصادية فإن الإنفاق الاقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الاقتصادية فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش يقل فتتخذ إجراءات انكماشية.

أما في الاقتصاديات النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي أو بمعنى آخر عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب وذلك بسبب عدم وجود الموارد الاقتصادية اللازمة، أو عدم كفايتها، ولوجود نقص عنصر العمل الفني ورؤوس الأموال مما يجعل عرضها غير مرن ويحيل بعض قطاعات الاقتصاد الوطني الحيوية إلى أوضاع تمثل نقطة اختناق تشبه عنق الزجاجة تحد من نمو الإنتاج، وعليه يتحتم ألا تزيد النفقات الحكومية عن حد معين، لأنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود[2].

2-4- قيمة النقود: إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك إلى ثبات الإنفاق الحكومي، أما إذا انخفضت قيمة النقود فإن النفقات الحكومية سوف ترتفع[3].

المطلب الرابع: سبل ترشيد النفقات الحكومية

أدى النمو المستمر للنفقات الحكومية إلى الإرهاق المالي للدول التي ليست كلها في فسحة وبحبوحة مالية، وقد وصل الأمر ببعض الدول إلى حد عدم كفاية مواردها المالية...، ومن هذا المنطلق كان من الضروري إيجاد

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

[2] بوابة القانون، المالية العامة، ص: 01، متاح على الموقع: https://gatelaw.blogspot.com/2015/12/general-expenses.html، تاريخ التحميل: 29-03-2017.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 141.

حلول تمكن من الاستعمال الرشيد والعقلاني للنفقات الحكومية مع الحرص على إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات العامة لأفراد المجتمع، وهذا ما اشتهر بين مفكري المالية العامة بترشيد الإنفاق الحكومي*.

1- مفهوم ترشيد النفقات الحكومية: ترشيد الإنفاق في معناه الاصطلاحي مشتق من كلمة الرشد الاقتصادي، والرشد الاقتصادي في مفهومه الإسلامي هو حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا، بمعنى ترشيد الإنفاق الحكومي وترشيد الإيرادات العامة. وبذلك عندما نعرف الرشد الاقتصادي في الإنفاق فهو حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، والرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع التبذير من جهة والتقتير من جهة أخرى، بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي عدم رشد أو سفه، كما يتضمن ترشيد الإنفاق إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفاضلي السليم، بحيث يقدم الأهم على المهم[1]. وعلى هذا فإن ترشيد النفقات الحكومية يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق الحكومي بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام "بفعالية" تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات"[2].

2- دوافع ترشيد الإنفاق الحكومي: توجد العديد من الدوافع التي تجعل الحكومة تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ الإجراءات اللازمة في سبيل ذلك ومن بين أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي: [3]

2-1- التقليل من مخاطر نقص الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة: الموازنة العامة عبارة عن تقديرات مستقبلية لكل من الإيرادات والنفقات على المستوى الحكومي للدولة ككل وذلك لسنة مالية مقبلة، وعليه فإن هذه التقديرات قد تقل أو تزيد في الواقع الفعلي لها، حيث قد تعتمد الدولة على تقدير إيراداتها للسنة المقبلة على إيراداتها في السنة الحالية، ولكن تحدث ظروف تؤدي إلى نقص هذه الإيرادات، وبالتالي يؤثر هذا النقص على النفقات، ويطلق على هذا الوضع مخاطرة إعداد الموازنات أو انحرافها، حيث أن الانحراف المحتمل للتدفقات النقدية في المستقبل (الناتجة من الإنفاق الاستثماري) عن القيم المتوقعة أو المحتملة لتلك التدفقات وقت إعداد الموازنة، فمن المعروف أن التدفقات النقدية المتوقعة نتيجة اختيار بديل معين مرتبط بإنفاق استثماري، ما هي إلا توقعات متعلقة بالمستقبل. وبديهي أن من المستحيل مستقبلا التنبؤ بما يحمله من مفاجآت بدرجة مطلقة من الدقة. وعليه

---

* - هناك عدة مصطلحات في هذا المجال مثل: ضوابط الإنفاق الحكومي، أولويات الإنفاق الحكومي، تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي...إلخ، وعلى أية حال فإن مصطلح الترشيد قد يكون أدق وأعم.

[1] فارس النفيعي، مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وعلاقته بالموازنة العامة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، ص: 01، متاح على الموقع: https://hrdiscussion.com/hr16936.html، تاريخ التحميل: 12-12-2014.

[2] بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016، ص: 192.

[3] فارس النفيعي، دوافع عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، ص: 01، متاح على الموقع، https://hrdiscussion.com/hr16962.html، تاريخ التحميل: 12-12-2014.

فإن التدفقات النقدية المتوقعة للموازنة الاستثمارية يرتبط تحقيقها بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية والتي يقع معظمها عن نطاق رقابة متخذ القرار نفسه، لأنها في معظم الأحوال متغيرات تابعة، بالإضافة إلى ذلك فإن القائمين على إعداد وتنفيذ الموازنة ما هم إلا بشر يختلفون فيما بينهم في حركية السلوك، وبذلك فإن سوء التقدير للإيرادات أو نقصها عن المتوقع يكون دافعا رئيسيا لشروع الحكومة في ترشيد إنفاقها خصوصا عندما تبدأ الإيرادات في التناقص عن الحد الذي كان متوقعا لها.

2-2- تحقيق عدالة التوزيع للنفقات: هناك سبب آخر من أسباب أو دوافع ترشيد الإنفاق غير نقص الإيرادات، وهو تحقيق عدالة التوزيع، بمعنى أن يتم الصرف في المجالات أو النشاطات الحكومية الضرورية، والتي تحقق الخدمات الأساسية اللازمة لمواطني الدولة، والتي ترى الحكومة أنها من واجباتها الأساسية لتحقيق حياة كريمة لشعبها. وفي سبيل تحقيق ذلك قد تترك الحكومة بعض المجالات التي تنفق عليها للقطاع الخاص، لكي يتولى هو مسؤولية الصرف عليها وجني أرباحها مقابل حصة معينة للحكومة، أو عن طريق الدخول كشريك معها، أو بمنحه تراخيص لمزاولة هذه النشاطات مقابل مبالغ مالية. ولقد تم اتباع سياسة الترخيص في العديد من البلدان مثلما حدث في المملكة العربية السعودية لقطاع الاتصالات، وعموما يمكننا القول أن الدولة وفي سبيل القيام بعملية ترشيد الإنفاق وتحقيق عدالة التوزيع فإنها تقوم "بإعادة ترتيب لأولويات السياسة المالية والتأكيد على أهمية ترشيد الإنفاق وبصفة خاصة الاهتمام بتخفيض الإعانات غير الإنتاجية طبقا لجدول زمني محدد من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية عبر الاقتصاد كله" وبذلك فإن أهم دوافع ترشيد الإنفاق الحكومي هو الرغبة في تحقيق توزيع عادل لإيرادات الدولة، وذلك عن طريق الإنفاق في الأوجه السليمة التي يعود نفعها على المجتمع، بالإضافة إلى ترك المشاريع التي يكون القطاع الخاص قادرا على إدارتها بشكل أفضل من الدولة، لذا فإنه من الممكن القول أن سياسة الخصخصة المتبعة في كثير من دول العالم خصوصا النامية تعتبر أحد أوجه ترشيد الإنفاق الحكومي.

3- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات الحكومية على عديد العوامل، نوردها في الآتي:[1]

3-1- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

3-2- تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين عل منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

[1] بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص: 05-06.

3-3- القياس الدوري لبرامج الإنفاق الحكومي: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ المشاريع الموكلة إليها.

3-4- عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات الحكومية، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

3-5- تفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية:أي ضرورة فرض رقابة على كل عمليات الإنفاق الحكومي وذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين وفي غياب كل إسراف أو تبذير أو اختلاس وما يتبع ذلك مع ضرورة معاقبة المخالفين.

4- سبل ترشيد الإنفاق الحكومي: أدى تزايد حجم الإنفاق الحكومي، ومحدودية الموارد من جهة، وانتشار تبديد واختلاس المال العام واستغلاله لأغراض شخصية من جهة أخرى، إلى ضرورة الحفاظ على الموارد العامة من الفساد، وسوء التدبير عموما، وهو الأمر الذي أصبح يتطلب إرساء مبادئ الحكم الرشيد المتمثلة فيما يلي: [1]

4-1- الإدارة الجيدة لشؤون المالية العامة: يعد حسن سير نظام إدارة المالية العامة أمر بالغ الأهمية لتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. فهو يوفر المعلومات المالية ذات الصلة والموثوق بها في الوقت المناسب وبطريقة متسقة للرقابة والمساءلة على جميع المستويات، كما يدعم ويعزز نظم المساءلة المختلفة بشأن تنفيذ الميزانية وله مكانا مركزيا في مكافحة الفساد.

4-2- تعزيز الرقابة على المال العام وترشيد الإنفاق الحكومي: للرقابة دور هام في عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، فهي تساعد على الحفاظ على الأموال الموجهة للإنفاق، من الفساد وتجنب إسرافها وتبذيرها، واستغلالها في أوجه غير مشروعة، وقد شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على كافة المستويات النظرية والعملية، وكذا في مختلف الدول المتقدمة والنامية، بعملية الرقابة على المال العام، وبالخصوص الرقابة على الإنفاق الحكومي.

4-3- المساءلة كأداة لتحقيق كفاءة استخدام المال العام وترشيده: تعد المساءلة على مستوى الإدارة العامة من بين أهم أدوات وآليات الرقابة والحد من الفساد وبالتالي الحفاظ على المال العام للدولة من كل أشكال التبذير والنهب والاختلاس، كما تعد معيارا ضابطا للأداء الحكومي، وأداة تقييميه للأشخاص العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، بما يضمن عدم حيادهم عن المسار الصحيح واستغلالهم لمناصبهم بعيدا عن المصلحة العامة.

[1] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد 11، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، ديسمبر 2011، ص ص: 129-132.

4-4- تعزيز الشفافية المالية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي: ازداد الاهتمام بالشفافية المالية بشكل كبير منذ النصف الثاني من عقد التسعينات، نتيجة لما شهدته العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من ارتفاع في عجوزات الموازنة وانتشار الفساد المالي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ترتب عنه تبديد لموارد الدولة وارتفاع مستويات التضخم والدين العام وعدم الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: أسباب نمو الإنفاق الحكومي والنظريات المفسرة له

لما كانت النمو في الإنفاق الحكومي ينقسم إلى نوعين نمو ظاهري ونمو حقيقي، كان لابد أن تقسم أسباب هذا النمو إلى نوعين وهما الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية لنمو النفقات الحكومية. وقد أثار هذا النمو اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين لم يتركوا هذه الظاهرة بلا تفسير فدفعوا بقوانين ونظريات مفسرة عديدة كان أهمهم أدولف فاجنر من خلال قانونه الشهير "زيادة أنشطة الدولة".

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لنمو الإنفاق الحكومي

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات الحكومية دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة[1]. حيث أن الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية، فهي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة[2]، وبعبارة أخرى عندما تكون الزيادة في النفقات الحكومية هي مجرد زيادة رقمية Numerical. فإن هذه الزيادة لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ولا إلى تحسن نوعيتها، أضف إلى ذلك أن مثل هذه الزيادة في النفقات الحكومية لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في مقدار المدفوعات التحويلية. وهكذا سوف لا يترتب على ذلك أي ارتفاع في مستوى الرفاهية في المجتمع[3]. وتعزى الزيادة الرقمية أو الزيادة الظاهرية التي نلاحظها في الإنفاق الحكومي، إلى الأسباب التالية:

1- انخفاض قيمة النقود: يقصد بانخفاض قيمة النقود-بوجه عام- هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات وهذا يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (أو سببا له)، والملاحظ أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة مع الزمن في معظم الدول، أما انخفاض قيمة النقود على مستوى الزيادة في النفقات الحكومية فتكون ظاهرية في جزء منها، حيث يتوقف هذا الجزء على مدى الانخفاض نفسه، أي أن الزيادة في النفقات الحكومية قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها أو إنتاجها

[1] طهراوي فريد، بن البار محمد، قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة 1980-2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04، جامعة يحي فارس بالمدية، سبتمبر 2015، ص: 128.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص: 43.

[3] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 131.

بالنفقات الحكومية، وبالتالي لا تعود إلى زيادة الدخول الحقيقية التي وزعتها هذه النفقات[1]. وبالتالي يترتب على انخفاض القيمة الشرائية للنقود توسع صوري في الإنفاق الحكومي، ومعنى ذلك أن ليس كل ارتفاع في معدل الإنفاق الحكومي يعد إنفاقا حقيقيا، إذ أن انخفاض قيمة النقود تستلزم زيادة المبالغ الواجب إنفاقها لتغطية نفس الحاجات العامة[2].

2- اختلاف الفن المالي: إن اختلاف الفن المالي يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات الحكومية، ويمكن تمثيل ذلك فيما يلي:[3]

2-1- إذا كانت بعض الميزانيات تخصم من الواردات تكاليف جبايتها وألغيت هذه القاعدة، وأدخلت جميع الإيرادات ضمن جدول الإيرادات دون حذف تكاليف الجباية، وأدرجت جميع النفقات بما فيها نفقات الحصول على الواردات فإن هذا يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات الحكومية.

2-2- قد يحدث تعديل في بدء السنة المالية فتضاف مدة زمنية إلى الميزانية السابقة مما يظهر الميزانية بحجم أكبر وهي في الحقيقة في زيادة ظاهرية.

2-3- قد تستبعد بعض الدول من الميزانية النفقات المتكررة والثابتة مثل نفقات البلاط ومخصصات رئيس الدولة، ورواتب الموظفين ومعاشاتهم، فإذا عادت الدولة لتدرج هذه النفقات في الميزانية ظهرت بحجم أكبر وهي زيادة ظاهرية.

3- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار: وفي كافة الدول تقريبا، رغم التفاوت في مستويات الارتفاع هذا في الدول، وقد يتحقق نتيجة لذلك ارتفاع ملموس ومستمر في الأسعار وما ينجم عنه من انخفاض قيمة النقود نتيجة انخفاض قوتها الشرائية، أي انخفاض القدر الذي تشتريه وحدة النقد من السلع والخدمات بارتفاع الأسعار وبالذات خلال فترات التضخم والتي عانت منها معظم دول العالم، وإن لم يكن جميعها تقريبا، حيث أن الدول المتقدمة تعيش تضخم مع الركود، وهو ما يطلق عليه بالركود التضخمي، رغم أنهما حالتين متناقضتين، إلا أن وجودها معا يفسره التطور في الدول المتقدمة والذي تحقق اعتمادا على آلية السوق الحرة والتلقائية والتي أفرزت معها، وتولد عنها التركز في المشروعات، وظهور المشروعات الاحتكارية العملاقة بتغلب الأقوى على الأقل قوة في الصراع التنافسي الذي تنميه آلية السوق الحرة والتلقائية هذه، ومن ثم فإن المشروعات الاحتكارية العملاقة هذه تدفع بالأسعار نحو الارتفاع المستمر اعتمادا على قوتها الاحتكارية وسيطرتها على السوق وصولا إلى ما يحقق لها أكبر ربح ممكن، سواء عن طريق قيامها بتحديد الأسعار بما يتضمن ذلك وبصورة مباشرة، أو عن طريق قيامها

---

[1] طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، ص ص: 42-43، متاح على الموقع: https://fr.scribd.com/document/، تاريخ التحميل: 01-10-2017.

[2] أحمد ماهر عز، تطور الإنفاق العام خلال الثلاثين عام 1952-1982، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 01، العدد 03، مصر، 1985، ص: 106.

[3] عدلي البابلي، المالية العامة والنظم الضريبية "تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص: 142.

بتحقيق ذلك بصورة غير مباشرة عن طريق تحديدها للإنتاج، في حين أن الركود فيها مرتبط بنقص الطلب الكلي اللازم لتحقيق الاستخدام الكامل فيها، وبذلك يتحقق ارتفاع الأسعار فيها بشكل يكاد يكون مستمرا، وبمعدلات قد تكون مرتفعة في بعض الأوقات. وكذلك يتحقق الارتفاع في الأسعار في الدول النامية نتيجة عوامل عديدة من أهمها ضعف الإنتاج، وضعف إسهامه في توفير العرض الكافي من السلع والخدمات التي تلبي الطلب عليها وكذلك ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، واختلال الهيكل الإنتاجي فيها، وبصورة تؤدي إلى ضعف استجابة الإنتاج والعرض للزيادة التي تتحقق في الطلب، وهو الأمر الذي ينجم عنه زيادة تكاد تكون مستمرة في الأسعار في الدول النامية هذه، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار الارتفاع المستمر في أسعار استيراداتها من الدول المتقدمة والذي يطلق عليه باستيراد التضخم، وهو ما يسهم في جعل الارتفاع في الأسعار في الدول هذه ملموسا ومستمرا وبمعدلات قد تفوق في حالات ليست بالقليلة معدلات ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة بدرجة كبيرة[1].

ولا شك أن ارتفاع مستويات الأسعار هذه في كل الدول المتقدمة، والنامية منها، ورغم التباين في ذلك يقود وبالضرورة إلى زيادة النفقات الحكومية أي زيادة ما يتم إنفاقه من مبالغ على شراء ذات السلع والخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها مهامها وعن طريق نشاطها المالي بسبب الزيادة في أسعار السلع والخدمات، وبدون أن يرافق ذلك أي زيادة أو توسع في وظائف الدولة ومهامها ونشاطاتها التي تلبي من خلالها الحاجات العامة، وبحيث تبقى المنافع العامة التي تتحقق من خلال إشباع الحاجات العامة التي يتم الإنفاق عليها، رغم الزيادة الملموسة والمستمرة في النفقات الحكومية، والناجمة عن الارتفاع الملموس والمستمر في الأسعار، وهو ما يعتبر ارتفاع ظاهري وليس حقيقي في النفقات الحكومية [2].

4- اتساع المساحة الجغرافية للدولة: إن كل زيادة في المساحة الجغرافية لبلد ما لا بد من أن يؤدي إلى زيادة مقابلة في النفقات الحكومية. لكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية إذ لا يترتب على هذا التوسع في المساحة أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الدولة الأصلية وقد تحقق هذا الأمر بالنسبة لبعض الدول الأوروبية والعربية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحتها الجغرافية في فترات كثيرة[3].

5- زيادة عدد السكان: تعد حافزا قويا لزيادة النفقات الحكومية، وذلك بزيادة الخدمات المقدمة لهم، أي أنه هناك علاقة طردية بين الزيادة في عدد السكان، وبين الزيادة في حجم النفقات الحكومية، بحيث تجد الدولة نفسها ملزمة على مضاعفة نفقاتها، لتوسيع، وتطوير مرافقها، ومشاريعها الإنفاقية التقليدية، والتي من شأنها أن توفر المزيد من الخدمات، والحاجات المعيشية لرعاياها لهذا تتوسع الدولة عادة في نفقاتها التمويلية الضرورية، والكافية لسد

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 107-108.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 108.

[3] فوزت فرحات، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص: 296.

الحاجات المتزايدة بزيادة السكان[1]. وقد شهدت البلدان النامية زيادة هائلة في النمو السكاني أدت إلى التوسع في الأنشطة الإدارية للحكومة (مثل الدفاع والشرطة والقضاء)، ما أدى إلى نمو مطرد للنفقات الحكومية في هذه البلدان[2].

6- الفساد الإداري: إن جميع دول العالم سواء أكانت الديمقراطية منها أم الاستبدادية تسيطر على توزيع ثرواتها، ويتم توزيع هذه الثروات عادة عن طريق مسئولين رسميين يمتلكون سلطات تشمل التقرير والتقييم وفقا لما يتناسب، وإن المؤسسات الخاصة والأفراد الذين يريدون معاملة تفضيلية يكونون مستعدين للدفع مقابل ذلك، وهذه الدفعات تعد فاسدة لأنها تقدم بشكل غير قانوني من أجل الحصول على منفعة، وهذا ما يؤدي إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة، وهذا يعني أن المؤسسات التي أنشأت لتحقيق المنافع العامة قد أصبحت وسيلة للإثراء وتقديم المنافع للفاسدين[3].

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق الحكومي

يقصد بالنمو الحقيقي للنفقات الحكومية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وأن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة، ويمكن أن تكون هذه الأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب عسكرية[4].

و قبل مناقشة الأسباب وراء الزيادة الحقيقية Real في النفقات الحكومية لابد أن نشير إلى أن هناك زيادة في الحجم المطلق للنفقات سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة. ولما كانت هذه الزيادة قد لا تعني شيئا ما لم تؤدي إلى زيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات العامة وفي رفع مستوى رفاهية المجتمع، لذا وجب النظر إلى متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية وإلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. أي القيمة النسبية للنفقات الحكومية، أو حصة Share الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي. وبعبارة أخرى هي حصة القطاع العام . فزيادة نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية تعتبر زيادة حقيقية وكذلك نرى أن زيادة نسبة الإنفاق

---

[1] بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، مرجع سابق، ص: 182.

[2] Ritika Muley, Public expenditure: Causes, principles and importance, Economic Discussion, p : 01, available at :http://www.economicsdiscussion.net/india/public-expenditure/public-expenditure-causes-principles-and-importance/17462, visited in: 21-07-2017.

[3] مهدي سحر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 08، جامعة كربلاء، 2015، ص: 159.

[4] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص: 48-49.

الحكومي من الناتج المحلي دليلا على زيادة حقيقية في النفقات[1]. ويمكن أن تشير الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة[2]. والزيادة الحقيقية يمكن أن تتحقق أيضا في صورتين: [3]

– الزيادة الحقيقية المطلقة Real increase in absolute: انتشرت هذه الزيادة بصورة مطردة على أثر تطور الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، فقد دلت بعض الموازنات العامة لبعض الدول وبشكل واضح على هذه الزيادة الحقيقية المطلقة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت النفقات الحكومية بصورة مطلقة بمقدار (400) ضعف خلال الثمانين عاما الأخيرة، وفي بريطانيا ازدادت النفقات الحكومية من (230) مليون جنيه إسترليني في سنة 1900م إلى (58506) مليون جنيه إسترليني في عام 1976م، أي بزيادة مقدارها 254 مرة خلال الفترة المذكورة، ونجد أيضا أنه في بعض الدول النامية كان هناك زيادة مطلقة لحجم الإنفاق الحكومي في مصر مثلا بلغت النفقات الحكومية (10.8) مليون جنيه في سنة 1900م، ثم قدرت النفقات الحكومية في مصر للموازنة العامة 2010/2009 حوالي (319) مليار جنيه، منها نفقات متكررة تقدر بحوالي 86.1 مليار جنيه بواقع 12% من الناتج القومي الإجمالي، بزيادة 9 مليار جنيه عن موازنة 2009/2008، كما ارتفعت نفقات شراء السلع والخدمات بحوالي 10% من الناتج الإجمالي أي قدرت هذه النفقات بحوالي 27 مليار جنيه، كما زادت نفقات صيانة الأصول بمعدل 18.6% للحفاظ على الأصول الرأسمالية والبنية الأساسية. أما في مملكة البحرين فنجد أن إجمالي النفقات الحكومية في موازنة 2009 بلغت حوالي 2026 مليون دينار، خصصت منها حوالي 1726 مليون دينار للنفقات المتكررة (الرواتب والأجور للعاملين) وصيانة الأصول الثابتة والبنية الأساسية، كما تم اعتماد 300 مليون دينار لمصروفات البنية الأساسية، في حين بلغت نفقات 2010 حوالي 2136 بزيادة 115 مليون دينار عن موازنة 2009، هذا وإن دل فإنه يدل على زيادة النفقات الحكومية في كل دول العالم متقدمة ونامية على اثر التطور والتوسع في قطاعات الدولة.

– الزيادة الحقيقية النسبية Real increase relative: تشير نسبة الزيادة النسبية إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وأهم هذه المتغيرات هو الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني، فلوحظ أن نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج الوطني تتزايد باستمرار، ففي الولايات المتحدة، بلغت نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج الكلي ما بين (7-32) مليار دولار خلال فترة الثمانين عاما الماضية، وهذا يشير إلى أن حجم القطاع العام النسبي قد تضاعف حوالي أربعة مرات تقريبا خلال الفترة المذكورة، وفي بريطانيا كانت نسبة النفقات الحكومية إلى

---

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص: 127.

[2] حامد عباس محمد المرزوك، ظاهرة زيادة النفقات العامة، كلية القانون، شبكة جامعة بابل، العراق، 2011، ص: 02، متاح على الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_file.aspx?fid=7&lcid=23151، تاريخ التحميل: 20-07-2017.

[3] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص: 50-51.

الناتج الوطني الإجمالي في الفترة ما بين (1910-1974) تتراوح ما بين (12-49) مليار دولار أي بمقدار أربعة أضعاف عما كانت عليه في بداية الفترة المذكورة.

وعليه فالأسباب الحقيقية لزيادة النفقات الحكومية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق الدولة أهدافها وإلى زيادة كمية الخدمات والبضائع التي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع[1]. وبعبارة أخرى هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق الحكومي مع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي[2]. وفيما يلي أهم أسباب الزيادة الحقيقة في النفقات الحكومية:

1- الأسباب الإيديولوجية: ونعني بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة التي سادت فيها المالية العامة الحيادية إلى الدولة المتدخلة التي سادت فيها المالية العامة الوظيفية أو التدخلية، إلى مرحلة الدولة المنتجة التي أصبحت فيها المالية العامة جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة، حيث أنه كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كلما زادت النفقات الحكومية[3].

2- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات الحكومية فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج العوامل التالية:[4]

2-1- انتشار مبادئ الديمقراطية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها، مما يزيد من حجم النفقات الحكومية، أضف إلى ذلك أنه في حالة انتشار المبادئ الديمقراطيةيزداد عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة وهذا ما يجعلها تسعى إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية، ما يدفع فيما بعد الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية للالتزام إلى حد ما بوعوده، وللحفاظ على مركزه السياسي، مما يترتب عليه زيادة في النفقات الحكومية.

2-2- نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار مبادئ الديمقراطية، تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة آمرة، لا يمكن للمواطنين إلا الخضوع لها، وإنما هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقررت مسؤولياتها في خدمة المواطنين، فإذا أحدث نشاطها ضررا لأحد أفرادها، فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها،

---

[1] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 55.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 132.

[3] براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، جامعة البليدة2، ديسمبر 2017، ص: 114.

[4] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحةدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص: 84-45.

لتعويضه عما لحقه من ضرر، فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة، وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام، ومؤلفات رجال القانون.

2-3- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: تسعى الدولة الحديثة إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول الأخرى، إضافة إلى اشتراكها في المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا للدول الإفريقية والنمور الآسيوية لبعض دول آسيا، واشتراك الدولة في المؤتمرات والندوات العالمية كل ذلك أدى إلى زيادة نفقات الدولة. كما تلجأ كثيرا من الدول لتقديم الإعانات النقدية والمادية للدول الصديقة كأسلوب لتمتين وتقوية العلاقة بينهما، والهدف من هذه الإعانات مساعدة الدول على تحقيق تنميتها الاقتصادية ومعالجة أزماتها، أو لإعادة تعميرها نتيجة كارثة طبيعية حلت بها، أو لتكوين أحلاف أو لدعم اتجاه سياسي معين، أو لمحاربة اتجاه معارض، أو من أجل خلق طلب على منتجات الدول المقدمة للإعانة[1].

بالإضافة إلى ما سبق هناك سبب آخر يرتبط بمستوى أخلاقيات المسئولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق الحكومي، إذ تزداد تكاليف الخدمات العامة كلما انتشرت بين القائمين صفات الرشوة، واستغلال مراكز السلطة للأموال العامة مما ينتج عنه سوء في استخدام الموارد المالية العامة، وبالتالي يزداد الإنفاق الحكومي[2].

2-4- الحروب والنفقات العسكرية: إن تكرار الحروب، وما خلفته من مآسي ودمار، وما ترتب عليه من تعويضات لمنكوبي هذه الحروب ومعاشات التقاعد لمقعدي الحرب أو الأرامل وما تطلبه ذلك من إعادة إعمار البلاد، وما ترتب على ذلك من خوف من هذه الحروب والاستعداد لها، مما استلزم فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الدائمة وتسليحها، وزيادة التسابق بين الدول على تطوير وإنتاج الأسلحة وإبدال القديم منها بما هو مستحدث اعتقادا منهم بأن هذا التسابق المستمر يخلق وضعا متوازنا بينهم مما يضع حدا للحروب وويلاتها فلا تقوم دولة على شن حرب جديدة إلا بعد إجراء موازنة بين قوتها العسكرية وقوة وإمكانات أعدائها. كل هذا تطلب نفقات متزايدة مولتها غالبية الدول عن طريق الاستدانة مما اضطرها إلى دفع هذه القروض وفوائدها، وهذا زاد من أعباء الدول بنسب كبيرة وبصورة مستمرة ومتفاوتة[3].

ويعتبر بعض المحللين الاستراتيجيين أن العالم خاض سباقا للتسلح خلال فترة الحرب الباردة، بزعامة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي السابق، وقد أدى هذا السباق إلى زيادة الإنفاق العسكري في العالم بشكل عام، وفي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل خاص. حيث زاد الإنفاق العسكري الأمريكي

---

[1] غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية –عرض تجارب دولية–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2017، ص: 94.

[2] محمد ناجي التوني، الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على النمو والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،العدد 100، قطر، مارس 2012، ص: 46.

[3] فاطمة السويسي، مرجع سابق ، ص ص: 49-50.

في تلك الفترة عن 8 % من الدخل الوطني الأمريكي في حين كان الاتحاد السوفيتي قد تجاوز نسبة 16 % من الدخل الوطني في الإنفاق على التسلح. حيث يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري العالمي في فترة الحرب الباردة بلغ الذروة وزاد حجمه على 1500 مليار دولار كمعدل سنوي، ولكن مع انتهاء هذه الحرب، فقد انخفض حجم هذا الإنفاق، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية فحسب كأكبر دولة تنفق على التسلح، ولكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين عاد حجم الإنفاق العسكري إلى الارتفاع إلى مستويات الحرب الباردة وربما أكثر[1].

3- الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى نمو الإنفاق الحكومي هو زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الأجنبية وذلك على النحو التالي:[2]

3-1- زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني: فإن هذا الازدياد يؤدي إلى حصول الدولة على حصيلة أوفر من الضرائب وغيرها من الإيرادات كما أن مقاومة الأفراد تقل أمام جباية الدولة من الإيرادات، على أنه هذه النتيجة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة.

3-2- الدورة الاقتصادية: إن توالي فترات الرخاء والكساد من شأنه أن يزيد النفقات الحكومية، ففي فترات الرخاء يسود التفاؤل، فتوسع الدولة من نطاق وظائفها وتتخذ وظائف جديدة فيزيد الإنفاق الحكومي، وحينما تجيء فترة الكساد ويكون هذا التوسع في الوظائف العامة للدولة قد استقر في نظام الدولة الاقتصادي فتضطر للإنفاق بمعدله الزائد رغم قلة الموارد.

3-3- المنافسة الأجنبية: عنيت كثير من الدول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 بحماية صناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى منها نظام المنح: وهو عبارة عن إعانات مالية تمنحها الدولة لبعض المشروعات للتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة.

3-4- توسع الدولة في مشروعاتها العامة: وسبب ذلك هو سياسة الدولة التدخلية حديثا في المجالات الصناعية والتجارية. وميل بعض مشروعاتها للاحتكار كتوريد المياه والتيار الكهربائي والنقل وانتشار سياسة إنشاء المشروعات العامة. ويؤدي التوسع في المشروعات العامة إلى زيادة ظاهرية في حدود ما تفعله تلك المشروعات من إيرادات. وزيادة حقيقية فيما يزيد ذلك عندما لا تحقق أرباحا وترجع الزيادة الحقيقية إلى أن إدارة الهيئات العامة للمشروعات الصناعية والتجارية تفتقر إلى حافزين يتوفران في المشروعات الخاصة هما: ضرورة الحصول على ربح وضرورة صيانة رأس مال المشروع ويقل الإحساس بهما لدى المشروعات العامة لأسباب خاصة، فعامل الربح ليس هو الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي كما أن رقابة حملة الأسهم في المشروعات الخاصة أقوى من رقابة الرأي العام فضلا عن إمكانية الدولة تعويض ما يهلك من رأس المال بخلاف المشروعات الخاصة، ومن أهم المشروعات

---

[1] أحمد علو، الإنفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي، مجلة الجيش، العدد 304، لبنان، 2010، ص ص: 71-72.

[2] يسري محمد أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، ص ص: 08-09، متاح على الموقع: http://olc.bu.edu.eg/olc/images/313.pdf، تاريخ التحميل: 01-10-2017.

العامة التي تقوم بها الدولة المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والسكك الحديدية والطيران والإذاعة والتلفزيون وغيرها من المشروعات. حيث تتطلب مشاريع التنمية المختلفة مثل الري، الطاقة، الاتصالات...وغيرها نفقات رأسمالية ضخمة[1].

4- الأسباب الاجتماعية: لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان...إلخ، ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية[2]. حيث تكمن الأسباب الاجتماعية من خلال ازدياد تدخل الدولة في المجال الاجتماعي وتحسين مستوى الفرد اجتماعيا وتعليميا وصحيا وثقافيا، وتطور حاجات السكان وتمركزهم في المدن ونمو الوعي الاجتماعي، وتأمين الأفراد ضد البطالة والشيخوخة والمرض، وتقديم الإعانات والخدمات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاهية بكل أشكالها، إن جميع هذه الأعباء الاجتماعية الجديدة، التي تقوم بها الدولة أدت إلى ازدياد حجم الإنفاق الحكومي[3].

5- الأسباب المالية: كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية استطاعت من زيادة إنفاقها الحكومي وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات والأساليب في تحصيل تلك الموارد وعلى تقدمها اقتصاديا واجتماعيا وإداريا، فالدول المتقدمة يكون إنفاقها أكبر من الدول النامية، كما أن كثيرا من الدول قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي[4]. حيث أن سهولة الاقتراض في العصر الحديث، أدى بالعديد من الدول إلى اللجوء إلى القروض العامة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية العجز، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي[5]. ولم تكن الدول في السابق تلجأ إلى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، لكن في الوقت المعاصر باتت الدول تلجأ إلى القرض العام بشكل أوسع نطاقا بل إن بعض الدول تفضل القروض العامة على الضرائب لما تتطلبه الأخيرة من تشريع قانوني. حيث أن زيادة النفقات الحكومية هنا تتأتى من اتساع الفوائد بالإضافة إلى التسهيلات

---

[1] A.Sidi Umar, Causes for increase in Government Expenditure, p: 01, available at: http://www.academia.edu/9969205/CAUSES_FOR_INCREASE_IN_GOVERNMENT_EXPENDITURE, visited in: 21-07-2017.

[2] جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 105.

[3] أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص ص: 56-57.

[4] مها العلويط، النفقات العامة، ص: 02، متاح على الموقع: http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_lthny_23.pdf، تاريخ التحميل: 2015-12-13.

[5] Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, International journal of scientific & technology research, vol 06, issue 04, April 2017, p: 60.

التي تقدمها الدولة لتشجيع المقرض مثل الإعفاء من الرسوم أو الضرائب[1]. فضلا على أن المواطنين على استعداد لتقديم القروض للحكومة نظرا للتسهيلات المذكورة سابقا، والعبء ليس واضحا كما عندما يتم تأمين الإيرادات من خلال الضرائب[2].

6- الأسباب الإدارية: وذلك من خلال اتساع الجهاز الإداري للدولة، وزيادة العمال والمستخدمين، وما يقابله من زيادة في الأجور والرواتب، وفي حجم (المستلزمات المادية، والخدمية، واللوازم الإدارية). أضف إلى ذلك (سوء التنظيم الإداري، والبيروقراطية، وارتفاع عدد العاملين) دون ضرورة لذلك، مما يدعو إلى زيادة الأجور والرواتب المدفوعة، وبالتالي زيادة النفقات الحكومية المدفوعة من الدولة، وهو ما يطلق عليه قانون باركنسون[3]. كما أن التطوير والتحديث والتدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة في الإنفاق الحكومي، أما في الدول النامية فإن الإنفاق الحكومي في هذا المجال أكبر حجما لانتشار الترهل الإداري والاختلاسات والرشاوى والذي يكون على حساب أموال الدولة[4].

7- التبادل اللامتكافئ: من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان المتخلفة والتي تتمثل بالتبادل غير المتكافئ وما ينجم عنها من ضعف في موقع هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن دخول البلدان النامية في علاقات تبادلية غير متكافئة مع البلدان المتقدمة أدى إلى تحقيق خسائر واضحة قد نجم عنها تدهور في شروط التبادل التجاري commercial exchange conditions العالمي وانخفاض أسعار الصرف في الأسواق النقدية الدولية وارتفاع نسبة التضخم المستورد، فضلا عن ما يفرض من قيود حمائية على صادراتها من قبل الاقتصاد العالمي، وأن كل هذا أدى إلى تزايد النفقات الحكومية بشكل كبير بسبب زيادة أسعار الاستيرادات الضرورية وانخفاض أسعار الصادرات[5].

ورغم تعدد وتشعب هذه الأسباب إلا أنه يمكن حصر أهم أسباب نمو الإنفاق الحكومي الظاهرية منها والحقيقية في الشكل الموالي:

---

[1] كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سابق، ص ص: 03-04.

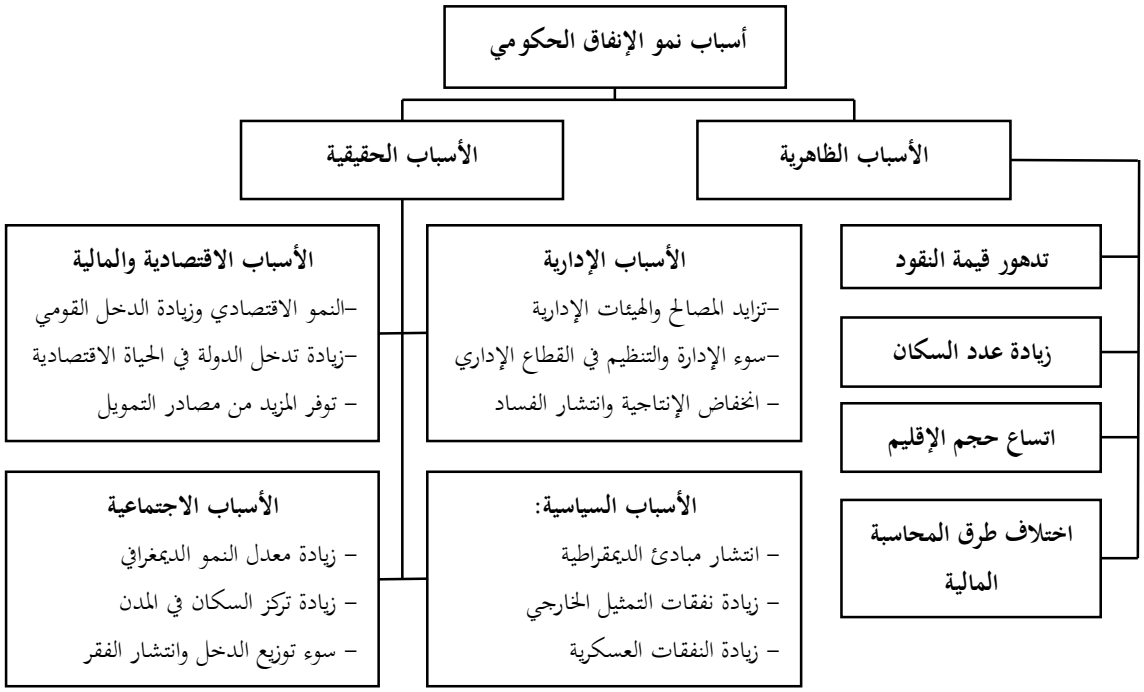
[2] Merlin Harold Hunter, Many causes are responsible for the growth of public Expenditures, p: 01, available at: http://chestofbooks.com/finance/economics/Outlines-Of-Public-Finance/index.html, visited in; 21-07-2017.

[3] عبد القادر قداوي، مبادئ وآليات الترشيد الإسلامي للنفقات العامة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 46، مارس 2016، ص: 51.

[4] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 134.

[5] مهدي سحر الجبوري، سلام كاظم شاني، مرجع سابق، ص: 158.

الشكل رقم (2-8): أسباب نمو الإنفاق الحكومي



المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 86.

المطلب الثالث: نظرية فاجنر لتفسير نمو الإنفاق الحكومي

منذ أكثر من 140 عاما قام أدولف فاجنر بوضع "قانون لزيادة نفقات الدولة"، والنقطة الرئيسية التي يركز عليها هذا القانون هي الأهمية المتزايدة لنشاط الحكومة ونفقاتها كميزة حتمية لتقدم الدولة[1]. حيث اهتم أدولف فاجنر (Wagner) بدراسة التطور المالي للدولة في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر (1892) وهو أول من لفت الأنظار إلى ظاهرة نمو النفقات الحكومية، بعد أن درس حجم النفقات الحكومية في هذه الدول، وكشف على علاقة نمو النفقات الحكومية بنمو الناتج الوطني، و اعتبر أن النمو في النفقات الحكومية، قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي). فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق الحكومي في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، تظهر بوضوح اتجاهات النفقات الحكومية إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو

[1] Paparas Dimitrios, Christien Richter, The validity of Wagner's Law in Greece during the Last 2 centuries, p: 02, available at: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:8nw5sll-poIJ, visited in: 30-03-2017.

الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها[1]. وفي هذا الإطار، يندرج قانون فاجنر ضمن الأسباب الاقتصادية المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي، والتي يمكن إجمالها ضمن عاملين رئيسيين هما النمو الاقتصادي وتطور الدور الاقتصادي للدولة، حيث يعتبر قانون فاجنر بمثابة الأسلوب أو المدخل الكلاسيكي، لتفسير نمو حجم الحكومة، وقد أصبح هذا القانون موضوعا لدراسات نظرية وعملية عديدة[2].

1- مضمون قانون فاجنر: القانون المعروف باسم "قانون تزايد نشاط الدولة Law of increasing state Activity" الذي قدمه الاقتصادي الألماني أدلوف واجنر Adloph Wagner في سنة 1893، هو واحد من الفرضيات الأولى لنمو الحجم النسبي للقطاع العام. وبصفة عامة يركز قانون فاجنر على العلاقة بين حجم الاقتصاد وحجم القطاع العام المقدم للسلع والخدمات، ويفترض أن هذا الأخير ينمو بوتيرة أسرع من المعدل السابق أثناء عملية التصنيع والتحضر. ويعكس ذلك التوسع المتزايد في الأنشطة الحكومية التي تشكل الأنشطة الخاصة أو تحل محلها[3]. حيث وبما أن القطاع الخاص متردد في الاستثمار في مجالات رئيسية مثل الطاقة والاتصالات والنقل والبنية التحتية، يجب على الحكومة الاستثمار في هذه المجالات من أجل تحفيز الاقتصاد[4]. ويؤدي تطور المجتمعات الصناعية إلى بروز ضغط سياسي متزايد من أجل إحداث تطورات اجتماعية. مما يؤدي إلى توسع الإنفاق على الثقافة والرعاية الاجتماعية وبالتالي يصبح تدخل الدولة ضروريا[5].

وهذا يتطلب المزيد من الإنفاق الحكومي. أي أن نمو القطاع الحكومي يعتبر صفة متأصلة في الاقتصاديات الصناعية. و ينص القانون على أنه كلما تزايد متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية كلما أصبح من الضروري نمو القطاع العام كنسبة من النشاط الاقتصادي الكلي، وبالمفهوم الحديث نجد أن هذا يعني أن مع نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد بات من الضروري نمو النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي. ووفقا لفاجنر أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من السلع العامة سيكون أكبر من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[6].

---

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود **ARDL**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة أبوبكر بلقايد، 2012، ص: 04.

[2] أحمد علي الحوتة، اختبار فرضية واغنر في الاقتصاد الليبي 1975-2000، مجلة إدارة الأعمال، العدد 119، مصر، 2007، ص: 66.

[3] Saeid Mahdavi, A Re-examination of Wagner's Law Based on Disaggregated U.S. State-Local Government Expenditure, Working Paper, College of Business, The University of Texas, 2009, p: 02, available at: http://business.utsa.edu/wps/eco/0101ECO-090-2009.pdf, visited in: 28-03-2017.

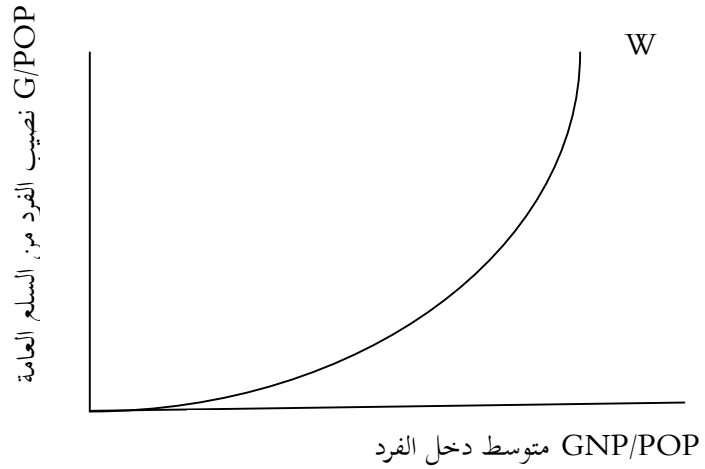
[4] Burak Sencer Atasoy, Timur Han Gur, Does the Wagner's Hypothesis Hold for China? Evidence From Static and Dynamic Analyses, PANOECONOMICUS, Vol 63, Issue 01, 2016, p: 45.

[5] Cosimo Magawwino et al, Wagner's Law and Peacok and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries: A Panel Data Study, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 05, Issue 03, 2015, p p: 812-813.

[6] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص: 122.

وقد فحص فاجنر نمو القطاع العام في البلدان الأوروبية وأمريكا واليابان، ونظريته تقوم على هذه التجارب، ولم يقدم فاجنر رأيه في شكل من أشكال القانون، لكن الاقتصاديين القادمين بعده قد وصفو رأي فاجنر بقانون فاجنر وأصبح معروف على نطاق واسع[1]. وأصبح قانون فاجنر رغم بساطته يعتد عليه في العديد من الدراسات لمعرفة حساسية النفقات الحكومية للناتج المحلي الإجمالي[2]. وفيما يلي توضيحا بيانيا لفرضية فاجنر:

الشكل رقم (2-9): فرضية فاجنر



المصدر: علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي،ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 123.

وقد حدد فاجنر WAGNER ثلاثة عوامل رئيسية لزيادة الإنفاق الحكومي. الأول، أن الدور الإداري والحامي للحكومة سيزداد بتطور اقتصاد البلد. ثانيا، مع التوسع في الاقتصاد فإن النفقات الحكومية "الثقافة والرفاه) سترتفع لاسيما في مجالي التعليم والصحة. وأخيرا، فإن التقدم في التكنولوجيا يتطلب من الحكومة القيام ببعض الخدمات الاقتصادية التي قد يتخلى عنها القطاع الخاص[3].

ويمكن تفصيل هذه الأسباب على النحو التالي: [4]

---

[1] Sajedeh Akbari Nouri, A Review of Wagner's by Using Total Government Expenditures and Its Subsets (1960-2006), Jornal UMP social Sciences and Technology Management, vol: 03, Issue: 03, supp: 01, 2015, p: 256.

[2] Gervasion SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de wagner, cycle électroral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique , Revue d'analyse économique, vol 83, N^0 02, juin 2007, p : 124.

[3] CLEMENT A.U.IGHODARO, DICKSON E. ORIAKHI, Does The Relationship Between Government Expenditure and Economic Growth Follow wagner's Law in nigeria?, Annals of the University of Petrosani-Economics, vol: 10, Issue: 02, 2010, p: 186.

[4] حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاقنر، شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الملك سعود، 2002، ص: 136.

– أن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن) والتصنيع، وأن ارتفاع معدلات التحضر سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على البنية الأساسية الاجتماعية، وأن نمو التصنيع في المجتمع سيؤدي إلى إيجاد ونمو علاقات تعاقدية أكثر تطورا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة ومن ثم توسع في القطاع العام؛

– أنه كلما زاد الدخل في الاقتصاد كلما ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛

– أن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى مع ما يصاحبها من تغيرات تقنية ستؤدي إلى ضغوط على الدولة لتدخل أكثر في الاقتصاد مما يترتب عليه آثار مالية على الميزانية.

2– النماذج المقترحة لقانون فاجنر: يقوم قانون فاجنر على علاقة إيجابية بسيطة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، غير أنه لم يكن واضحا وقد انتقد هذا القانون لطبيعته الغامضة، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير ستة نماذج مختلفة على الأقل، تم التحقيق فيها تجريبيا منذ سنة 1960، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لتحديد أي واحد من هذه النماذج هو الأنسب لاختبار قانون فانجر[1].

وتتمثل النماذج الأكثر شيوعا في الآتي:

الجدول رقم (2–2): النماذج الرياضية المعبرة عن قانون فاجنر

S.N	Version	Regression Equation
Absolute Versions		**النماذج المطلقة**
Model 1	Peacock–Wiseman (1961)	$LnGE=a+bLnGDP+u_t$
Model 2	Goffman (1968)	$LnGE=a+b(GDP/P)+ u_t$
Model 3	Gupta (1967) Michas (1975)	$Ln(GE/P)=a+bLn(GDP/P)+ u_t$
Model 4	Pryor (1969)	$LnGCE=a+bLnGDP+u_t$
Relative Versions		**النماذج النسبية**
Model 5	Musgrave (1969)	$Ln(NGE/NGDP)=a+bLn(GDP/P)+u_t$
Model 6	Mann (1980)	$Ln(NGE/NGDP)=a+bLnGDP+u_t$

Source: Satish VERMA, Rahul ARORA, Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis, Eurasian Journal of Business and Economics, VOL 03, Issue 05, 2010, p: 82

حيث:.

[1] Mohammad Afzal, Qaisar Abbas, Wagner's Law in Pakistan: Another look, Journal of Economics and International Finance, VOL 02, Issue 01, January 2010, p: 13.

GE: الإنفاق الحكومي، GDP: إجمالي الناتج المحلي، P: عدد السكان، GE/P: حصة الفرد من الإنفاق الحكومي، GDP/P: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، NGE/NGDP: نسبة الإنفاق الحكومي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

أعطى كل من بيكوك-ويزمان النسخة الأولى من القانون، حيث اعتبرا الإنفاق الحكومي الإجمالي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، وقدم بريور وصفا مماثلا للقانون ولكنه استخدم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بدلا من الإنفاق الحكومي الإجمالي كمتغير تابع، ولكن أيا منهما لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير الزيادة السكانية، في حين أخذ كل من غوبتا (1967)، غوفمان (1968) وموسغريف (1969) الزيادة السكانية بعين الاعتبار في نسخهم من القانون، واستخدموا دخل الفرد كمتغير مستقل، أما موسغريف فقد قدر النمو في الإنفاق بمعناه النسبي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير مستقل، على العكس من ذلك استخدم مان (1980) الناتج المحلي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي للفرد كمتغير مستقل[1]. حيث أن الاختلاف الرئيسي بين هذه النماذج هو قياس المتغيرين (GE, GDP) ويعتقد البعض أن صيغة موسغريف (Musgrave) (النموذج 5) تعتبر الدالة الأكثر تناسبا" لاختبار قانون فاجنر ومن الدراسات التي اعتمدت هذه الصيغة (Ram, 1987) ، (Khan, 1990) ، (Murthy, 1993) ، (Hener kson, 1993) ، (Hsieh and Lai, 1994) ، (Mohsin et al 1995)، في حين يرى البعض أن صيغة كوفمان (Goffman) هي الأنسب والأكفأ في هذا المجال[2].

3- الاختبارات التطبيقية لقانون فاجنر: حظي قانون فاجنر باهتمام الكثير من الاقتصاديين لأكثر من 100 سنة، ومنذ ذلك الحين وبشكل خاص في العقود الأخيرة، سعت مجموعة من الدراسات التجريبية لاختبار صحة القانون، وقد استخدمت هذه الدراسات مجموعة متنوعة من النماذج والاختبارات لمقارنة نمو الإنفاق الحكومي مقابل مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي[3].

والواقع أن نتائج هذه الدراسات تختلف من بلد لآخر مع وجود بعض الأدلة الداعمة وبعض الأدلة المتعارضة مع القانون، ويمكن أن يعزى الاختلاف في النتائج إلى الاختلاف في الأساليب القياسية المستخدمة[4].

---

[1] Rezwanul Hasan Rana, Government Expenditure and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Study, The International Journal of Business & Management, Vol 02, Issue 10, October 2014, p: 272.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص: 37.

[3] HAFEEZ UR REHMAN et al, Testing Wagner's Law for Pakistan: 1972-2004, Pakistan Economic and Social Review, VOL 45, No 02, Winter 2007, p: 156.

[4] Torki M. Al-Fawwaz, Khaled Mohammed Al-Sawai'e, The relationship between Gross Domestic Product and Government Expenditures Jordan: A VAR Approach, Interdisciplinary Journal of Contemporary, Research In Business, Vol 04, No 09, January 2013, p: 337.

وعليه يمكن تقسيم هذه الدراسات وفقا لمنهجية القياس المستخدمة إلى قسمين:[1]

3-1- الدراسات التقليدية: وهي تلك الدراسات التي اعتمدت على فرضية سكون بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية القياس، وبالتالي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى، وذلك لاختبار النماذج المختلفة المقترحة لقانون فاجنر، وظلت هذه الدراسات تقريبا حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين.

3-2- الدراسات الحديثة: وبدأت هذه الدراسات منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، وهي تلك الدراسات التي تعتمد على الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي، وتعتمد هذه الدراسات تحديدا على منهجية التكامل المشترك، وكانت البداية مع بعض الدراسات التي قامت باستخدام أسلوب أنجل-جرانجر، ثم تلتها بعض الدراسات التي قامت باستخدام أسلوب جوهانسن، وتقوم معظم الدراسات الحديثة باستخدام اختبار جرانجر للسببية، وذلك لتحديد اتجاه السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل (الناتج) الوطني، واستخدام منهجية التكامل المشترك لتحديد العلاقة الطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أو مدى الارتباط بين هذه المتغيرات عبر الزمن.

هذا إضافة إلى دراسات أخرى اختبرت قانون فاجنر باستخدام اختبار الحدود الذي يقوم على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) المقترح من طرف (Peasaran) وآخرون (2001)[2].

وطالما هناك اختلاف في مناهج القياس المستخدمة لاختبار هذه العلاقة فإنه من المتوقع أن تختلف نتائج هذه الدراسات، ولا يتوقف اختلاف نتائج تلك الدراسات بسبب اختلاف طرق الحساب فحسب، بل وإلى اختلاف الخصائص العامة للدول التي تم اختبار القانون فيها، وكذلك إلى اختلاف الفترات الزمنية المستخدمة في القياس، وكذلك إل اختلاف العقائد الاقتصادية للدول وماله من أثر كبير على قرار الإنفاق الحكومي، وارتباطه بمستوى النشاط الاقتصادي[3].

4- الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر: ومع التسليم بصحة قانون فاجنر إلا أنه يؤخذ على هذا القانون:[4]

4-1- اعتباره أن زيادة النفقات الحكومية تعود بصورة رئيسية إلى عوامل اقتصادية، والحقيقة أن الإنفاق الحكومي لا يتحدد في بلد ما تبعا لأسباب اقتصادية فقط، بل هناك العديد من العوامل الأخرى غير العوامل الاقتصادية تتحكم في ذلك؛

4-2- إن قانون فاجنر كان واضحا في الإشارة إلى ظاهرة النمو المطلق للإنفاق الحكومي، إلا أنه لم يبين اختلاف معدل هذه الزيادة تبعا لاختلاف الدول في درجات نموها؛

---

[1] محمود بيداري، مرجع سابق، ص: 89.

[2] Yan Zheng et al, An Empirical Analysis of Validity of Wagner's in china A Case Study Based on Gibbs Sampler, International Journal of Business and Management, VOL 05, No 06, June 2010, p: 162.

[3] محمود بيداري، مرجع سابق، ص ص: 89-90.

[4] محمد خير العكام، النفقات العامة، الموسوعة العربية، ص: 01، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141، تاريخ التحميل: 23-03-2017.

4-3- إن قانون فاجنر أغفل التوقيت الذي يجب على الدولة فيه زيادة نشاطها الحكومي؛

4-4- إن قانون فاجنر يتصف بطابعه الخاص بحيث يصعب تعميمه على جميع الدول، لأن أسباب زيادة حجم النفقات الحكومية مختلفة من دولة لأخرى.

ومن الملاحظات التي لابد من الإشارة إليها، عند الحديث عن قانون فانجر: [1]

4-5- عالج فانجر الزيادة في النفقات الحكومية بشكل مطلق، وليس بشكل نسبي. إذ أن نسب الزيادة في النفقات الحكومية لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الاقتصادية، فقد تزداد وقت الازدهار وقد تنخفض وقت الكساد...إلخ؛

4-6- أغفل العامل الزمني في تحليله لزيادة النفقات الحكومية، وإن تطرق إلى التحليل التاريخي الاقتصادي المالي ولكن لم يتطرق إلى أن الزيادة في النفقات الحكومية هي متقطعة من حيث الزمن في تطورها فقد تزيد في فترة ما بنسبة معينة، وقد تقل هذه النسبة في فترة أخرى...إلخ.

المطلب الرابع: النظريات الأخرى المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي

توسعت الدراسات الأكاديمية التي تتناول تفسير نمو الإنفاق الحكومي خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير، وإذا كان فاجنر أول من استرعى الانتباه لهذه الظاهرة، فإن هناك تفسيرات أخرى عديدة والتي تستدعي الوقوف عنده، وفيما يلي شرح مختصر لأهم هذه الدراسات:

1- نظرية بيكوك-وايزمان: تقدم الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد وهما بيكوك ووايزمان (Peacock-Wiseman) في عام 1961، بدراسة نمو الإنفاق الحكومي في المملكة المتحدة خلال المدة 1890-1955[2]، حيث أعطت هذه الدراسة أهمية كبيرة للصدمات غير المتوقعة التي تواجه اقتصاد دولة ما، مثل (الحروب، اختلافات كبيرة في الإنتاجية، والبطالة الهيكلية...)[3]. وأشارت إلى أن نمو الإنفاق الحكومي يكاد يأخذ نمطا مشابها للقفزات[4].

حيث انطلقا في دراستهما من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تتم عادة بأسلوب مستمر ومتدرج بل تتم بطريقة متقطعة وعلى فترات، وأرجعا ذلك إلى ثلاثة تأثيرات هي أثر الاستبدال (Displacement Effect) وأثر التفتيش (Inspection Effect) وأثر التركيز (Concentration Effect). ويحدث **أثر الاستبدال** عندما تحصل قلاقل واضطرابات اجتماعية تتطلب وجود مستويات مرتفعة من الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات

[1] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 139.

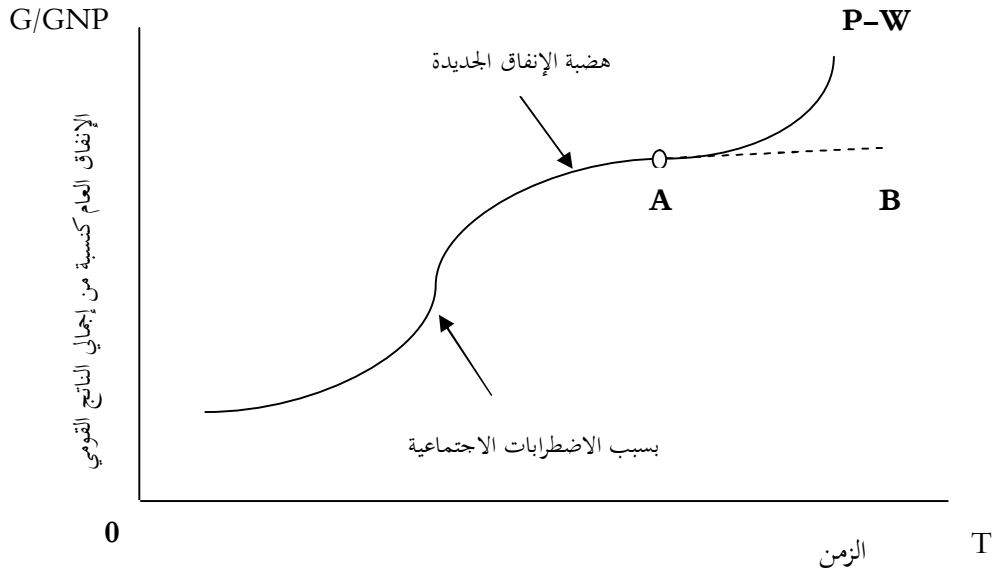
[2] Magnus Henrekson, The Peacock-Wiseman Hypothesis, In N.Gemmel,ed, the Growth of public sector, theories and international evidence.cheltenham: Edward Elgar ublishing, 1993, p: 53, available at: https://fr.scribd.com/doc/89933850/The-Peacock-wiseman-Hypothesis, visited in: 17-07-2017.

[3] Gervasio Semedo, Op.Cit, p : 124.

[4] عبد الكريم كامل أبو هات، مرجع سابق، ص: 03.

الضريبية بالقدر الذي يفي بتمويل هذا المستوى من الإنفاق. ونتيجة لهذا، فإن مستوى كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية سوف يكون أكبر من مثيله الذي كان سائدا من قبل حدوث هذه الاضطرابات. وبعد انتهاء الاضطرابات الاجتماعية يرفض المجتمع العودة ثانية إلى الوضع السابق قبل حدوثها، فيكون لدى المجتمع رغبة في تمويل الإنفاق الحكومي المرتفع من خلال تحمل العبء الضريبي بالقدر المطلوب. ومن ثم سيستقر الإنفاق الحكومي عند مستوى أعلى ولن يعود إلى مستواه الأول قبل حصول الاضطرابات. إن إحلال مستوى مرتفع من كل من الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي محل المستوى المنخفض منهما (والذي يعرف بأثر الاستبدال)، لا يعني الاستقرار عند هذا المستوى، بل سيعمل **أثر التفتيش** كدخول الحكومة في أنشطة اجتماعية جديدة فضلا عن الحروب والهزات الاجتماعية الأخرى على زيادة الإنفاق الحكومي. أما **أثر التركيز** فيتمثل في ميل الحكومة لزيادة الإنفاق الحكومي كنسبة من النشاط الاقتصادي[1]. ويوضح الشكل رقم (2-10) فرضية بيكوك –وايزمان في نمو الإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (2-10): فرضية بيكوك –وايزمان



المصدر: علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص: 126.

2- قانون باركنسون: يمثل قانون باركنسون المتعلق باتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق الحكومي سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء، حيث يرى وجود إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل. ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسئولين في الإدارات الحكومية لزيادة العاملين في

[1] كمال عبد حامدآل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت، المجلد1، العدد 15، جامعة أهل البيت، 2014، ص ص: 09-10.

الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك، وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسئولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز، والواقع أن هذه الظاهرة التاريخية لا تنطوي على زيادة الإنفاق الحكومي فحسب ولكنها تعني إساءة استخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين أو الموظفين في أداء عمل يمكن أن ينجزه عدد أقل بكثير، بل إنه في كثير من الأحوال ما يترتب على هذه الظاهرة إعاقة كثير من المصالح الحكومية[1].

3- أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف: حاول كل من الاقتصاديين Tullour و Stigeur تفسير الظاهرة انطلاقا من أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، ونقطة الانطلاق في ذلك هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون آخرين، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون[2].

والتساؤل هنا لما لا يقوم السكان الذين لا يستفيدون من هذه النفقات ويتحملون أعباءها، بتنظيم أنفسهم لمقاومة هذهالضغوط والدفع بالدولة إلى رفضها يوجد سببان يمنعانهم من ذلك:[3]

– صعوبة الانتظام بين الممولين لضخامة عددهم من جهة وتعارض مصالحهم من جهة أخرى؛

– انتماء بعض الممولين أنفسهم إلى بعض جماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى منتجات معينة، ومن ثم يغضون الطرف عن منتجات لا يهتمون بها لتكون ذريعة في وقت ما لضغطهم على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها.

ومن خلال ذلك نجد أن النفقات الحكوميةتتزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع انعدام أي حاجز يحول دون منع زيادتها.

4- نظرية الركود: حسب كينز فإن شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو تعادل بين العرض الكلي والمتمثل في الدخل والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وهو ممثل في المعادلة التالية: $Y = C + I + G$، في حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقيY ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار (I/Y) فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (G/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي. وباستقراء خفيف لتاريخ الاقتصاد العالمي فإن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 استلزمت ضخ مبالغ ضخمة لتنمية ورفع الطلب الفعلي وبالتالي الرجوع إلى حالة العمالة

[1] دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية "دراسة حالة الجزائر 1990-2014"، مرجع سابق، ص: 40.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 17.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 18.

الكاملة، كما أن أزمة المكسيك سنة 1988 إلى 1994 التي ألزمت العالم على ضرورة توفير ما قيمته 50مليار كحد أدنى للخروج من الأزمة وعدم انتشارها بالإضافة إلى عدة أزمات أخرى ووصولا إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 التي حشدت لها الولايات المتحدة ما يفوق 800 مليار دولار ضمن ميزانيتها لنفس الفترة لإعادة الانتعاش الاقتصادي وكذلك الدول الأوروبية التي تأثرت بهذه الأزمة مثل بريطانيا التي ضخت ما يفوق 250 جنيه إسترليني (450 مليار دولار) في اقتصادها لإعادة الحيوية للبنوك والخروج من حالة الركود، فكانت هذه الخطط الإنفاقية من الميزانية العامة لهذه الدول في سبيل حماية الاقتصاد من الوقوع في حالة الركود الاقتصادي الحاد[1].

5- تفسير Musgrave & Rostow: قام الباحثان في إطار نماذج التنمية بتحليل نمو الإنفاق الحكومي، بربطه بمراحل النمو الاقتصادي للدولة[2]. وهكذا يمكن تحديد ثلاث مراحل في عملية التنمية. **فمرحلة التنمية المبكرة** التي تحتاج إلى إنفاق كبير على التعليم والبنية التحتية للاقتصاد، حيث يكون القطاع الخاص غير قادر على تمويل هذه النفقات الضرورية بسبب ندرة الأموال (في هذه المرحلة، يجب أن تكون النفقات الحكومية نسبة عالية من إجمالي الناتج). وفي **المرحلة الثانية** ينخفض النمو السريع حيث تشهد هذه المرحلة زيادات كبيرة في القطاع الخاص والاستثمار العام تناسبيا[3]. وفي **المرحلة الثالثة** يرتفع دخل المجتمع مع زيادة الطلب على السلع الخاصة التي تحتاج إلى استثمارات عامة مكملة. وتؤدي الحاجة المتزايدة في المجتمعات ذات الدخل المرتفع للعمالة الماهرة ويصبح التعليم خير استثمار للمجتمع ككل. وتؤدي زيادة التحركات السكانية إلى تطوير الأحياء الفقيرة في المدن[4]. وبالتالي المزيد من النفقات على التعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية[5].

وهذه العوامل وغيرها تؤدي مرة أخرى إلى زيادة الإنفاق نسبة إلى إجمالي الناتج. غير أن هذه الأفكار المتعلقة بالنمو والتنمية تعبر بشكل عام على التجربة الحديثة في البلدان الصناعية المتقدمة، وربما لا تنطبق على حالة الدول النامية[6].

---

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص: 50.

[2] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، ديسمبر 2016، ص: 100.

[3] Osmond N.Okonkwo et al, Impact of Expanding Economic Activities on Government Expenditure in Nigeria, Journal of Economics and Finance, vol 06, Issue 05, ver 01, 2015, p: 03.

[4] Ibrahim Ola Balogun, Theories of Public Expenditures, p: 01, available at: http://strategistng.blogspot.com/2013/02/theories-of-public-expenditures.html, visited in: 27-03-2017.

[5] Robert Karolewski, Theoretical and Empirical Analysis of Public Expenditure Growth, p: 01, available at: https://prezi.com/sjk7yysujrnw/theoretical-and-empirical-analysis-of-public-expenditure-gro/, visited in: 16-07-2017.

[6] Ibrahim Ola Balogun, Op.cit, p: 01.

6- تحليل Colum: أيد Colum ظاهرة نمو النفقات الحكومية، والتي أرجعها إلى زيادة موارد الدولة[1]، ويتم قياس العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية لمعرفة تحقق ظاهرة نمو النفقات، عن طريق مرونة النفقات الحكومية بالنسبة للإيرادات الحكومية والتي تعرف على أنها "معدل نسبة الزيادة في النفقات الحكومية إلى نسبة الزيادة في الإيرادات الحكومية"، والتي يتم التعبير عنها بالعلاقة الرياضية التالية:[2]

$$\frac{\text{التغير النسبي للنفقات الحكومية}}{\text{التغير النسبي للإيرادات الحكومية}} = \frac{\text{معدل النمو السنوي للنفقات الحكومية}}{\text{معدل النمو السنوي للإيرادات الحكومية}}$$

7- أطروحة الفرق في الإنتاجية لـ Baumol: أطروحة Baumol أو ما يسمى أطروحة الفرق في الإنتاجية هي أطروحة اقتصادية وضعها كل من الاقتصاديان ويليام بومول ووليام بوين[*] في ستينيات القرن الماضي، وتتضمن هذه الأطروحة أن ارتفاع الأجور في القطاعات التي تشهد إنتاجية منخفضة كرد فعل على ارتفاع الأجور في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تحقق مستويات إنتاجية مرتفعة. وقد أجريا دراستهما الأساسية على قطاع الفنون، حيث أشار إلى أن الاحتياج إلى نفس عدد الموسيقيين لعزف سمفونية بيتهوفن اليوم هو نفسه كما في القرن التاسع عشر، وهو ما يدل على عدم تغير الأداء في الموسيقى الكلاسيكية، لكن بالرغم من هذا فإن الأجور الحقيقية للموسيقيين كما هو الحال بالنسبة للمهن الأخرى قد ارتفع بشكل كبير منذ القرن التاسع عشر. وبالتالي فإن الزيادة المضطردة في نفقات التشغيل في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، وبالتالي ثبات الإيرادات أو تطورها بمعدل أقل من تطور التكاليف تسمى بأطروحة Baumol. وتؤدي هذه الظاهرة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بسبب الزيادة في الأجور من جهة، والدعم الذي تقدمه الدولة لهذه القطاعات عادة من أجل تحسين إنتاجيتها وتنافسيتها مقارنة بالخواص[3].

8- فرضية الناخب الوسيط: وتفيد فرضية الناخب الوسيط بأنه (في ظل بعض الظروف) يختار المسئولون الحكوميون مستوى الإنفاق الحكومي الذي يختاره الناخب الوسيط وفقا لـ (Bowen, 1943) و (Black, 1958) وبذلك يكون هذا الاختيار نتيجة للطلب على الخدمات العامة من قبل الناخب الوسيط، ويعتمد هذا الطلب بدوره على أشياء أخرى مثل دخل الناخب الوسيط وسعر الضريبة[4].

---

[1] عبد الحميد أحمد ابراهيم، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (الحالة المصرية من 1990-2005)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 18، العدد 01، جامعة سوهاج، 2004، ص: 91.

[2] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سابق، ص: 52.

[*] -ويليام بومول (1922)Wiliam Baumol: اقتصادي أمريكي. -ويليام بوين (1933)William Bowen: اقتصادي وكاتب أمريكي.

[3] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015، ص ص: 62-63.

[4] Greg Ekpung Edame, Agboro Diepreye Eturoma, The determinants of public expenditure on educational infrastructural facilities and economic growth in Nigeria, Journal of Business Management and Economics, Vol 5, Issue 06, September 2014, p: 154.

ففي ظل نظام ديمقراطي يتيح الاقتراع يمكن إثبات أن السياسة المثلى التي ستشكل التوازن السياسي للمجتمع ستكون تلك التي يفضلها الناخب الوسيط، وبافتراض أن طبقة الأغنياء عادة لا تمثل الأغلبية في المجتمع، يمكن التوصل إلى تحديد الناخب الوسيط سيعتمد على نصيب طبقة الفقراء في المجتمع حيث أنه إذا شكلت طبقة الفقراء 50 % أو أكثر من السكان، فإن ذلك سيعني أن الناخب الوسيط سينتمي إلى هذه الطبقة، ومن ثم فإن سياسة الإنفاق الحكومي المثلى ستكون تلك التي تفضلها هذه الطبقة. أما إذا شكلت طبقة الفقراء أقل من 50 % من السكان فإن الناخب الوسيط سينتمي إلى الطبقة الوسطى التي ستمثل تفضيلاتها سياسة الإنفاق الحكومي المثلى في المجتمع. وقد اشتهر تطبيق فرضية الناخب الوسيط لتحليل نمو الإنفاق الحكومي من العديد من الاقتصاديين أمثال (Meltwer & Richard (1981,1983، كما برزت النظرية مؤخرا وخصوصا مع اندلاع الثورات العربية والتي تطمح إلى إرساء حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض إتباع سياسة إنفاق حكومي توزيعي، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار هذه السياسات[1].

9- تفسير Graziani: يستخلص غرازياني Graziani استنتاج مفاده أن التقييم الفردي للنفقات الحكومية يدفع من حالة ذاتية، مثل الظروف الفكرية والأخلاقية والاقتصادية لكل شخص، ومن الظروف الموضوعية، مثل أسعار الخدمات العامة وهيكل السكان وحالة التقنية. وتنجم الزيادة في النفقات الحكومية عن تغيرات حالة المواطن من الاحتياجات، الأمر الذي يفترض حدوث تغييرات في الظروف الذاتية والموضوعية، حيث أن ديناميكية هذه الظروف الذاتية والموضوعية (التحسينات في الثقافة، زيادة في الثروة، التغيرات التكنولوجية، النمو السكاني، الزيادات في أسعار السلع) لها تأثير على الاحتياجات، ومن ثم رفع أسعار الخدمات العامة، التي بدورها هي أسباب مباشرة للنمو التدريجي في النفقات الحكومية[2].

10- تفسير Leroy-Beaulieu: يرجع لروا بوليو* (Leroy-Beaulieu) نمو النفقات الحكومية إلى ستة أسباب، اثنان منهما حتميين ويتعلقان بالنظام الاقتصادي، والأربعة الباقية تتعلق بالنظام السياسي وترجع إلى عمل الحكومة، وأول سبب برأيه هو ارتفاع أثمان المنتجات وهو يقول أنه باستبعادنا من الميزانية نفقات الفوائد واستهلاك الدين العام لا يتبقى سوى شيئين: المرتبات والأجور..إلخ، ونفقات تنفيذ الأعمال أو شراء بعض المنتجات، ومقدار هذه النفقات يتبع طبعا حركات الأثمان ومستوى الأسعار، إذ أنه من الواضح عند ارتفاع مستوى الأسعار (إما لازدياد طلب الأشياء النافعة بأسرع من ازدياد عرضها تبعا لازدياد الثروة، وإما لأن المعادن

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص ص: 61-62.

[2] Gilbert Faccarello and Richard Sturn, Studies in the History of public Economics, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York, 2012, p: 376.

* - بيير بول لوروا -بوليو Pierre Paul Leroy-Beaulieu (1843-1916): خبير اقتصادي فرنسي.

النفيسة فقدت من قوتها الشرائية) يتوجب أن تزداد النفقات الحكومية بنسبة مماثلة، وعليه يجب زيادة مرتبات الموظفين وأجور العمال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوى معيشتهم. ويرى في زيادة اختصاصات الدولة أو نمو الخدمات التي تؤديها سببا ثانيا من أسباب الزيادة، خاصة ما تعلق بزيادة الإنفاق على التعليم والأشغال العامة. أما الأسباب الأربعة الأخرى فهي زيادة الدين العام، ازدياد النفقات الحربية، زيادة الثروة مما يدفع إلى الإسراف، وانتشار الديمقراطية يؤدي إلى توسع الدولة في وظائفها والتخفيف من جمود الإدارة[1].

11- نظرية الرفاهية: يعتبر الاقتصادي Pigou[*] هو الأب الروحي لهذه النظرية، حيث شبه الحكومة بأنها شخص طبيعي واعتبر الحكومة مثل الفرد الذي له رغباته الخاصة، وأفضليته الخاصة ويترتب ذلك أن نفقات الحكومة و إيراداتها تحدد كما يحدد الشخص العادي مصروفاته ودخله، وهذا ما أدى إلى الاستعانة في مجال النشاط العام بأدوات نظرية القيمة والتحليل المنفعي وهذا ترتب عليه نتيجتين هامتين، أولا، أن النفقات الحكومية لا تعدو إلا أن تتكون من الاستهلاك، أي أن الدولة تقوم باستهلاك خدمات من تلجأ إليهم كما تستهلك مختلف السلع التي تخدمها في تسيير المرافق العامة. ثانيا، أن الدولة تتصرف شأنها شأن الفرد وفقا لمبدأ واحد وهو الحصول على أكبر منفعة بأقل نفقة، ويخضعان بالتالي للتحليل النفعي[2].

وإذا كانت هذه التفسيرات قد وضحت الأسباب النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، فإن هنالك أسبابا واقعية ترتبط بكل بلد وظروفه ومستوى تقدمه ودور الدولة فيه. وإن كانت البلدان بعامة تشترك وبمستويات مختلفة، في تلك الظاهرة. بل أن المطلع على الموازنة العامة لأي بلد من البلدان ولسنوات عدة، يلاحظ أن النفقات الحكومية فيها تتنامى سنة بعد أخرى وبنسب متصاعدة لأكثر من نسب التزايد في إيرادات الدولة العامة، بالنظر إلى سهولة الإنفاق وصعوبة فرض الإيراد وبخاصة الضرائب والرسوم وجبايتها لذلك قيل وبحق "الخرج أسرع إلى النمو من الدخل".[3]

المبحث الثالث: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم المتغيرات على المستوى الكلي التي سندرجها في هذه الدراسة والتي يمكن أن تفسر نمو الإنفاق الحكومي و تحليل مختلف جوانب العلاقة التي تجمعها بالإنفاق الحكومي، حيث يطرح العديد من الكتاب والباحثين بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية جملة من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي وهذه العوامل يمكن حصرها في بعض المتغيرات اقتصادية، مالية، نقدية، اجتماعية، سياسية، إدارية، مؤسساتية...

---

[1] عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2014، ص: 51.

*- آرثر فيكتوريا سيسيل بيجو Arthur Victoria Cecil Pigou (1877-1959): اقتصادي بريطاني، عمل بشكل خاص على "اقتصاد الرفاه".

[2] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016، ص: 66.

[3] كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سابق، ص: 10.

إلا أننا سنقتصر في دراستنا هذه على العوامل التي يمكن قياسها كميا والتي سندرجها في النموذج القياسي كمتغيرات مفسرة.

المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

تتعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي والتي هي نتاج لتحول مسار الدولة من حارسة إلى متدخلة والتي أصبح لزاما عليها أن تقوم بدعم اقتصادياتها، حيث سنطرق فيما يلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي كأهم عاملين اقتصاديين أساسين يمكن أن يفسرا التغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق الحكومي.

1- الناتج المحلي الإجمالي: حجم الإنفاق الحكومي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والعكس، مسألة ذات أهمية متزايدة، وعلاقة ظلت محل تحليل ونقاش بين الاقتصاديين لعقود، ولا يزال الجدل قائما حولها إلى اليوم.

1-1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي: أعطى الاقتصاديون تعريفات متعددة للناتج المحلي الإجمالي والتي تشترك في إطارها العام، من بين هذه التعريفات نعرض ما يلي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: " مقياس للقيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة"[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع بواسطة عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، تعرف عادة بسنة"[2].

كما يعرف على أنه: "هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة"[3].

1-2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي: يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطرقمختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن كل الطرق تؤدي إلى نفس النتائج لكنها تعتمد بيانات إحصائية مختلفة، نظرا لاختلاف طبيعة التقدير.

1-2-1- طريقة المنتج النهائي: من خلال هذه الطريقة يتم النظر إلى جميع السلع والخدمات بصورتها النهائية، ومن ثم تحديد ثمن تلك السلع على شكل منتوجات تامة الصنع أو نهائية حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كيف وصلت هذه السلعة إلى صورتها النهائية أو ما هي أثمان المواد الأولية والمواد الوسيطية الداخلة في تكوين تلك السلعة، ومن هنا يكون قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما يتم عن طريق جمع قيم السلع والخدمات

---

[1] Lewis, Carol W, w.Bartley Hildreth, Using the Gross Domestic Product To measure the Role and size of Government (Exercise), Oxford University Press, New York, 2012, p: 01, available at: http://global.oup.com/us/companion.websites/9780199859214/student/chapter5/pdf/grossdomestic.pdf, visited in: 30-12-2015.

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص: 16.

[3] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010، ص: 150.

المنتجة خلال تلك السنة، ويتم حساب تلك القيمة بضرب الكميات المنتجة بأسعار بيعها وعليه فالناتج المحلي الإجمالي =[كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة محددة * أسعار تلك السلع والخدمات لنفس الفترة].[1]

1-2-2- طريقة القيمة المضافة: وفي هذه الطريقة يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم تتم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات في النظام الاقتصادي، وهذا يعني أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطية خلال كل مرحلة من المراحل الإنتاجية. وإضافة القيمة المضافة التي حققتها كافة الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل النظام الاقتصادي سيعطي تقديرا صحيحا لإجمالي الناتج يتطابق مع التقدير الذي حصلنا عليه من طريقة المنتجات النهائية[2].

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذه الطريقة كما يلي:[3]

القيمة المضافة = مجموع قيم الإنتاج الإجمالي – مجموع الاستهلاكات الوسيطية من السلع والخدمات النهائية

1-2-3- طريقة الدخول المكتسبة: وتعبر طريقة الدخل عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج، بمعنى الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن ما يلي:[4]

– الأجور (Wages) وتعد الأجور أكبر مكونات الدخل وتشمل الأجور والرواتب المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة؛

– ريع الأرض (Rent) وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة الممتلكات؛

– الفوائد (Interest) وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والاقتراضي، وعادة ما يشار إليها بصافي الفوائد (Net Interest) وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد قروض؛

– دخول المالكين غير المساهمين في الشركات (Proprietor's Income)؛

– عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات (Dividends)؛

[1] الزعبي حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 28.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 32.

[3] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات-نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 54.

[4] أحمد حسين الرفاعي، خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص: 106.

– إهتلاك رأس المال (Depreciation): نحن نعلم أن حياة الآلات و المعدات تستمر لفترة من الزمن عدا سنة الشراء، وهذا ما يسمى بالعمر الافتراضي للآلة، وبالتالي من الضروري خصم مقدار اهتلاك الآلة سنويا، بمعنى تقسيم ثمن الآلة على عمرها، ويقتطع المبلغ السنوي الذي يعبر عن مدى تآكل الآلة؛

– الضرائب التجارية غير المباشرة (Indirect business tax): وتعد هذه الضرائب ضمن تكاليف الإنتاج ومثال ذلك ضريبة المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح، ضرائب الملكية التجارية والجمارك؛

– أرباح الشركات: وتشمل أرباح الشركة ضرائب دخل تدفع للحكومة، وأرباح متبقية في الشركة لأغراض التوسع (retained earnings).

1-2-4- طريقة الإنفاق: تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل الوطني من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن، غالبا سنة[1]. ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام)، ولكن يعبر (يقيس) الإنفاق المحلي Gross Domestic Expenditure -والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي GDP- قيمة الناتج المحلي، والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الإهلاك الرأسمالي)، وفقا للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع، وتسمى أيضا هذه الطريقة بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة[2].

1-3- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الحكومي: تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP). لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل نقاش وجدل في الفكر الاقتصادي منذ أمد بعيد[3].

وهناك أساسا اثنان من الآراء المتعارضة حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هما "قانون فاجنر" والنظرية الكينزية" ، حيث يشير فاجنر أن هناك علاقة بين الأنشطة الاقتصادية، فمن خلال زيادة النشاط الاقتصادي، يحدث اتجاه تصاعدي في النشاط الحكومي. وعلى النقيض من ذلك، تفترض النظرية الكينزية أن تزايد الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الذي بدوره يعزز النمو الاقتصادي[4].

---

[1] حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2005، ص: 60.

[2] مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 60.

[3] ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2015، شتاء 2016، ص: 97.

[4] Asuman Oktayer, Nagihan Oktayer, Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence From A Trivariate Causality Analysis, Prague Economic Papers, VOL 02, 2013, p: 284.

1-3-1- قانون فاجنر (Wagner's law)[*]: لاحظ فاجنر (1883) أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وضعت في وقت لاحق باسم قانون فاجنر لزيادة أنشطة الدولة. والفكرة الأساسية وراء هذه العلاقة هي أن النمو في الإنفاق الحكومي هو نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن النسبة المئوية لحصة الإنفاق الحكومي تزداد مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[1]. إن هذه الفرضية القائلة بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي تدعم في جوهرها نظرية اقتصاد جانب الطلب حيث أن أنصار هذه النظرية يدعوا إلى التدخل الفعال من الحكومة في الاقتصاد من خلال الإنفاق، وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار ومع ذلك فإن هذا القول يتناقض مع منهج جانب العرض في المالية العامة حيث الإنفاق يشوه النمو الاقتصادي من خلال التضخم. ويعبر هذا القانون عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، وبلا شك فقد تأثر فاجنر بالأحداث التاريخية التي تميزت بها ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر بتوسيع الإمبراطورية الألمانية وسقوط الإمبراطورية العثمانية وما حققته من دخل مرتفع نتيجة للنمو السريع في مجال التكنولوجيا[2].

وعليه يشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تؤديه الحكومة في المجتمع، إذ تنفذ الحكومة أنواعا مختلفة من الأنشطة، كتوفير بيئة ملائمة لحقوق الملكية، كحوافز للمنافسة، ومنع الاحتكار، وضمان القوانين، وتمويل الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة، هذا إلى جانب التدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة. فنهج الكلاسيكية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي هو فرضية فاجنر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي إذ يعد الإنفاق الحكومي متغير داخلي (endogenous) ودالة في النمو الاقتصادي[3].

---

[*] – سيتم التعرض باختصار لما جاء به فاجنر تفاديا للتكرار، على اعتبار أننا تعرضنا بالتفصيل لهذا القانون في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[1] Satish VERMA, Rahul ARORA, Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis, Eurasian Journal of Business and Economics, VOL 03, Issue 05, 2010, p: 78.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

[3] عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، جامعة القدس المفتوحة، حزيران 2015، ص ص: 156-157.

1-3-2- الفرضية الكينزية: ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1883-1946) John Maynard Keynes، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات الحكومية تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي[1].

وقد أخذ الاهتمام في النمو المضطرد لحجم القطاع العام وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء-بالتزايد بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في تلك الدول. و دفع تضخم حجم القطاع العام الكثير من الاقتصاديين إلى تحليل الأسباب الدافعة إلى نمو القطاع العام وتأثيره في معدلات نمو الناتج المحلي. فقد خلص بعضهم إلى الأثر السلبي لنمو القطاع المتزايد وذلك من خلال تأثير المزاحمة (Crowding-out effect) بينما كان هناك من يدافع ويدعم الأثر الإيجابي لنمو القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي[2].

و في هذا الإطار ترى المدرسة الكينزية أهمية وفاعلية الإنفاق الحكومي في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، كما أن قيام الدولة ببناء البنى التحتية وإنتاج السلع العامة سيساهم، في المدى الطويل، في زيادة معدل النمو الاقتصادي لكونها عوامل ذات أثر إيجابي على إنتاجية القطاع الخاص[3].

وهو ما ذهب إليه بارو (1990) والذي أشار إلى أهمية الإنفاق الحكومي على البني التحتية للنمو الاقتصادي، كما يؤكد رومر (1990) على أهمية الإنفاق على البحث والتطوير. وإذا كان الهدف هو تعزيز النمو، ينبغي التركيز على البنود الأكثر إنتاجية في الميزانية، حتى لو كان التوازن بين مختلف البنود الو ظيفية للميزانية يمكن أن يختلف من بلد لآخر[4].

وفي السياق نفسه وانطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" تقدم النظرية الكينزية مفهوم الطلب الفعال، والذي يشير إلى قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الإجمالي مع دالة العرض الإجمالي، أي أنه الطلب الذي يتحول إلى قدرة شرائية، ووفقا لهذا المبدأ وللتأثير إيجابا على الناتج يصبح تدخل الدولة مطلوبا من خلال

---

[1] بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي "تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر"، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 06.

[2] بشير عبد الرزاق، بشير الزعبي، تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي في الأردن "دراسة قياسية 1980-2001"، مجلة المنارة، المجلد 11، العدد 02، 2005، ص ص: 98-99.

[3] حسين علي العمر، مرجع سابق، ص: 184.

[4] Bigben Chukwuma Ogbonna, Testing For Wagner's Law on Greek Economy, International Journal of Development and Economic Sustainability, Vol 03, No 05, October 2015, pp: 27-28.

الإنفاق الحكومي بما أنه يعد أحد مكونات الطلب الإجمالي وباعتبار الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب في حالة الركود وضعف الطلب الخاص، ومنه فإن التغيير في مستوى الإنفاق الحكومي هو تغيير في مستوى الطلب الفعال. لكن أثر هذا الأخير لا يمكن تمييزه دون اقترانه بديناميكية المضاعف، والذي يشير إلى ذلك التغير في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، وفي حالة مضاعفة الإنفاق الحكومي، فإنه يشير إلى حجم تغير الناتج الوطني لتغير مستوى الإنفاق الحكومي[1].

وعليه تشير هذه الفرضية إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والدخل (الناتج) الوطني، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف (Multiplier). وحسب هذه الفرضية يعد الإنفاق الحكومي متغيرا خارجيا (Exogenous Variable) يسبب النمو في الدخل الوطني، ويظهر من نموذج القطاعات الأربعة التالي، والذي يبين مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى العرض (الناتج) الكلي مع الطلب (الإنفاق) الكلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث: Y الناتج (الدخل) الكلي، C الاستهلاك الخاص، I الاستثمار الخاص، G الإنفاق الحكومي، (X-M) صافي الصادرات. وهكذا تبعا لنظرية كينز في الطلب الفعال (Effective Demand) فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي[2].

حيث اعتبرت النظرية الكينزية أن الإنفاق الحكومي، بوصفه أداة للسياسة المالية، مفيد لتحقيق الاستقرار على المدى القصير ومعدل نمو أعلى على المدى الطويل. ولذلك، فإن نظريته تنص على تدخلات الحكومة في الاقتصاد من خلال السياسات المالية حيث أن هذا يلعب دورا حاسما في عملية التنمية. ووفقا لكينز، يمكن للحكومة أن تغير التباطؤ الاقتصادي عن طريق اقتراض الأموال من القطاع الخاص ومن ثم إعادة الأموال إلى القطاع الخاص من خلال برامج الإنفاق المختلفة. وأشار النهج الكينزي إلى أن الإنفاق الحكومي هو عامل خارجي وأداة لزيادة الدخل الوطني. ومن ثم، فإنه يفترض أن العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني تنبع من الإنفاق إلى الدخل[3].

وخلاصة ماسبق، اعتبر فاجنر الإنفاق الحكومي متغير داخلي، وعرض ثلاثة أسباب لزيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بالنمو الاقتصادي، أولا، مع تطور الدولة تزداد الحاجة إلى القانون والنظام، فضلا عن الأنشطة التنظيمية. ثانيا، مع التنمية والحاجة إلى الثقافة ونفقات الرعاية، ولا سيما التعليم. وثالثا، مع تسارع التنمية، فإن

---

[1] مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 "دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، جامعة القدس المفتوحة، تشرين الأول 2015، ص: 288.

[2] ماجد حسني صبيح، مرجع سابق، ص: 98.

[3] P. SRINIVASAN, Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case, Journal of Economics and Management, Vol: 07, Issue: 02, India, 2013, p: 336.

ارتفاع الاحتياجات التكنولوجية سيؤدي إلى قيام الحكومات ببعض الخدمات الاقتصادية التي لن يضطلع بها القطاع الخاص. وعلى النقيض من ذلك اعتبر كينز الإنفاق الحكومي أداة سياسية خارجية لتصحيح التقلبات الدورية في الطلب الكلي[1]. وعليه فإن قانون فاجنر والنظرية الكينزية تقدمان تصورين متعاكسين من حيث العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، فبينما وفقا لنهج فاجنر تنطلق السببية من النمو في الناتج إلى الإنفاق الحكومي، يفترض كينز أن السببية تنطلق من الإنفاق الحكومي إلى النمو في الناتج المحلي في أوقات الركود[2].

2- درجة الانفتاح الاقتصادي: هناك نقاش واسع حول العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي، ويركز جزء كبير من النقاش على مسألة ما إذا كانت الزيادة في الانفتاح تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وأسباب ذلك.

2-1- مفهوم الانفتاح الاقتصادي: كانت ولا زالت سياسة الانفتاح الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين حول إيجاد تعريف محدد لها، إلا أنهم اتفقوا على أن سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذج عام مطبق في جميع دول العالم اليوم سواء كانت متقدمة أو متخلفة رأسمالية أو اشتراكية ولكنها مطبقة بدرجات متفاوتة في دول العالم كل حسب طبيعة نظامه الاقتصادي وحسب طبيعة الاقتصاد الوطني، فلا وجود لاقتصاد مغلق تماما حتى الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الذي أحاط اقتصاده في الخمسينات بما سمي الجدار الحديدي، كانت له علاقة اقتصادية وتجارية مع كثير من الدول شرقا وغربا، ومن المسلم به أنه لا وجود لدولة في عالمنا المعاصر تستطيع الحياة في حالة انغلاق على نفسها[3].

ويمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم. ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات، الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية، أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية، والمجموعة الثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة على الإنتاج بالأسعار الدولية وعدم وضعها لأي حواجز على التجارة، والمجموعة الثالثة فهي ترتكز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها

[1] Kari Grenade, Allan Wright, The Relationship between Public and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination, p: 04, available at: https://webcache.googleusercontent.com, visited in: 27-03-2017.

[2] Muhlis Bagdigen, Hakan çetintas, Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case, Journal of Economic and Social Research, VOL 06, Issue 01, p: 54.

[3] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2011، ص: 03.

وارداتها، كما يوجد هناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري ويعتمد أولا على قياس التجارة الخارجية من حيث الحجوم وثانيا قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية[1].

2-2- علاقة درجة الانفتاح الاقتصادي بالإنفاق الحكومي: يعد أول تفسير يوضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي هو **فرضية التعويض** التي جاء بها كامرون (Cameron.1978)، والتي تفترض أن حجم الإنفاق الحكومي مرتبط بدرجة الانفتاح في الاقتصاد[2].

حيث تشير هذه الفرضية إلى وجود علاقة سببية إيجابية من الانفتاح الاقتصادي إلى حجم الحكومة. وتنطلق هذه الفرضية من حقيقة أنه كلما أصبح البلد منفتحا بشكل متزايد أمام التجارة الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن هناك احتمالا لمزيد من التعرض للمخاطر الخارجية، مما يبرر الحاجة إلى زيادة حجم الحكومة لتكون مصدرا للتأمين الاجتماعي للمواطنين[3].

و يوضح كاميرون بأن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا لديها معدلات أعلى من التركيز الصناعي، والتي تميل إلى تعزيز زيادة النقابات العمالية، وتوسيع نطاق المفاوضة الجماعية، وتحالف القوى العاملة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على التحويلات الحكومية-الضمان الاجتماعي، المعاشات التقاعدية، التأمين ضد البطالة والتدريب على العمل ...إلخ، مما يقلل من المخاطر الخارجية[4].

وتطورت هذه الفرضية وامتدت إل عينة أوسع من طرف رودريك (Rodrik.1998)، حين اقترح **فرضية التأمين الاجتماعي**، لشرح الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة المزيد من الانفتاح. ويدعي رودريك أن الاقتصاديات المفتوحة تميل إلى أن يكون لديها حجم أكبر، لأن البلدان المعرضة لمخاطر خارجية تتطلب حكومة أكبر كشكل من أشكال التأمين الاجتماعي، ولدعم ادعاءاته قدم رودريك دليلا تجريبيا يظهر علاقة ايجابية بين زيادة الانفتاح وحجم الحكومة، غير أن النتائج التي توصل إليها لا تحدد فئات النفقات الحكومية

[1] بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 2000-2014، المجلة المغاربية للاقتصاد والمنجمنت، المجلد 04، العدد 01، جامعة معسكر، مارس 2017، ص: 33.

[2] Fuad Abdullah Al-Omar, Growth of Public Expenditure and Bureaucracy in Kuwait, p: 01, available at: http://www.irti.org/English/Research/Documents/IES/143.pdf, visited in: 14-06-2017.

[3] Taofik Mohammed Ibrahim, The causal link between Trade Openness and Government Size: Evidence from the five largest economies in Africa, International journal of business and Economic sciences applied Research, vol 08, issue 01, 2015, p: 122.

[4] Dani Rodrik, Why do more open economies have bigger governments?, Journal of Political Economy, p: 02, available at: https://www.sss.ias.edu/files/pdfs/Rodrik/Research/why-do-more-open-economies-have-bigger-governments.pdf, visited in: 14-06-2017.

التي تزداد بزيادة الانفتاح[1]. ويجادل رودريك بأن الإنفاق الحكومي قد يوفر التأمين في الاقتصاديات المعرضة لخطر الأسواق الدولية. إذا كان التعرض للمخاطر ينمو مع الانفتاح الاقتصادي، وكذلك الطلب على التأمين العام[2].

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وتكامل أسواق السلع وأسواق رأس المال وتدويل الإنتاج أخذت معدلات الإنفاق الحكومي تنمو بشكل ملحوظ وتحتل حيزا متزايدا من اهتمام المسئولين والاقتصاديين. وتعزى أهمية موضوع الانفتاح الاقتصادي إلى قيام العديد من الدول العربية باتخاذ إجراءات تساهم في اندماج اقتصادياتها بالاقتصاد العالمي والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح الاقتصادي في ظل تسارع معدلات نمو التجارة العالمية. فضلا عن أن الانخراط في الاقتصاد العالمي يفتح فرصا كثيرة وفي الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة تتعلق بمعدلات الإنفاق الحكومي الكبيرة. ولا شك في أن الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للبلدان التي تعتمد الاقتصاديات الحرة المنفتحة يقود إلى عمليات تقليد لاقتصاديات البلدان الأخرى التي ترى فيها نموذجا يحتذى به، وبالتالي سيكون هناك أثرا مباشرا على معدلات الإنفاق الحكومي وبشكل خاص في مجال البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى[3].

المطلب الثاني: المتغيرات المالية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

يعد تحليل العلاقة بين المتغيرات المالية (الإيرادات الحكومية) والنفقات الحكومية أمرا حيويا، فالفهم السليم للعلاقة بين المتغيرين يؤدي إلى صياغة سياسة مالية مناسبة، فالنفقات والإيرادات باعتبارهما إحدى موضوعات المالية العامة، لهما دور مهم في الكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية لكل بلد، كما أن الإيرادات الحكومية تكون في غالب الأحيان وسيلة إغراء للحكومة لإيجاد أبواب جديدة للإنفاق قد يتعذر ضغطها في المستقبل ولذا فهي تعتبر من العوامل الرئيسية المفسرة لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي.

1- مفهوم الإيرادات الحكومية: تعرف على أنها: أداة مالية، تتمثل في مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها الحكومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[4].

2- مصادر الإيرادات الحكومية: يستدعي قيام الدولة بوظائفها العامة البحث عن الموارد المالية لتغطية النشاط الإنفاقي. ويمكن توضيح أهم مصادر الإيرادات الحكومية من خلال الشكل التالي:

---

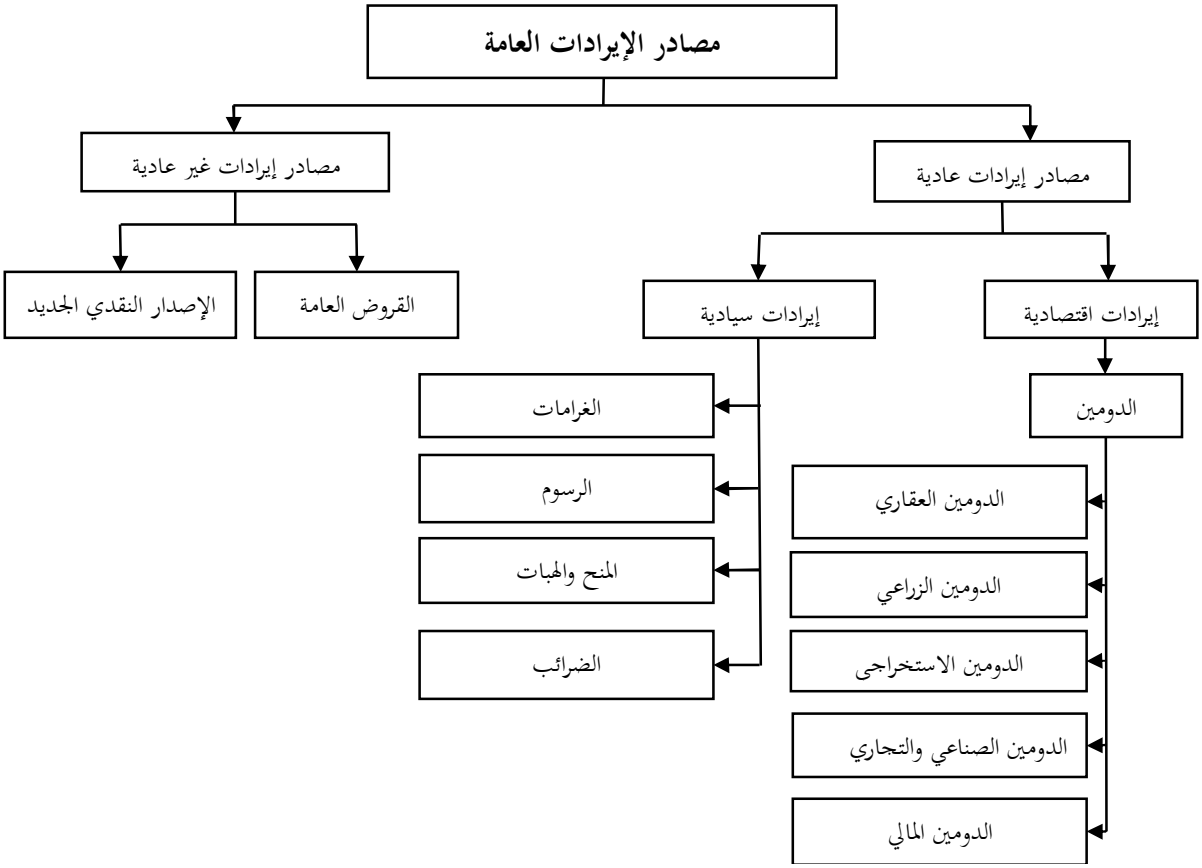
[1] Michael Benarroch, Manish Pandey, The Impact of Imports and Exports on the Size and composition of Government Expenditures, International Journal of Economic and finance, vol 09, no 03, Canadian centre of science and education, 2017, p: 57.

[2] Paolo Epifani, Gino Gancia, Openness, Government Size and the Terms of Trade, Revirew of Economic Studies Limited, vol 76, 2009, p: 630.

[3] أيمن نايف العشعوش، محددات الإنفاق الحكومي في سورية للفترة 1970-2005، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32، العدد 01، جامعة تشرين، 2010، ص: 54.

[4] رانيا محمود عمارة، المالية العامة "الإيرادات العامة"، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص: 32.

الشكل رقم (2-11): تنوع مصادر الإيرادات العامة



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 81.

ويمكن شرح أهم هذه المصادر فيما يلي:[1]

2-1- الضرائب: فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تقوم بها السلطات العامة.

2-2- الرسوم: مبلغ من المال تحدده الدولة، ويدفعه الفرد كل مرة تؤدى إليه خدمة معينة تعود عليه بالنفع الخاص وتنطوي في الوقت نفسه على منفعة عامة غالبة.

2-3- الإتاوة: مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة، فعاد عليهم –علاوة على ذلك- بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.

2-4- الثمن العام: المقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج السلع والخدمات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية أو بيعها بهدف إشباع الحاجات الخاصة.

[1] سلام عبد الكريم مهدي سميسم، مرجع سابق، ص: 28.

2-5- أرباح الإصدار النقدي: عملية ضرب العملات التي تكون قيمتها المصرفية أقل من قيمتها الرسمية مما يؤدي إلى تحقيق ربح من جراء ذلك يكون موردا من موارد الدولة.

2-6- الهبات: ما تتلقاه الحكومة من مواطنيها من حين لآخر من هدايا وتبرعات للمساعدة في تمويل النفقات الحكومية.

2-7- الغرامات: أموال العقوبات المالية المفروضة على مرتكبي المخالفات القانونية

2-8- القروض العامة: المبالغ التي تستدينها الدولة من المقرضين لفترة محدودة أو غير محدودة لتستعين بها في تغطية بعض أنواع النفقات الحكومية.

2-9- الإصدار النقدي: طبع ما تحتاج إليه الدولة من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون Legal Tender.

3- علاقة الإيرادات الحكومية بالنفقات الحكومية: لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها الحكومي أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها الحكومية، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات الحكومية، وإن كانت الإيرادات الحكومية ينحصر هدفها في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات الحكومية اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية[1].

فإن الإيرادات العامة في الوقت الحاضر ترمي فضلا عن ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي وبعبارة أخرى أصبحت مع النفقات الحكومية أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها تحقيق أهدافها[2].

حيث أن الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية أداتان مهمتان من أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور في الفكر الاقتصادي السائد ودور الدولة عبر مختلف المراحل لم يكن تأثيره على النفقات الحكومية وتطور مفهومها، بل انعكس بالمثل على مفهوم ودور الإيرادات الحكومية في كل مرحلة، ويأتي ذلك الترابط من كون الإيرادات الحكوميةو النفقات الحكومية أداتان مكملتان لبعضهما البعض، فأي إنفاق حكومي تريد الدولة إجراءه لتحقيق أهدافها يحتاج لأموال عامة لتغطيته، فقد تطورت الإيرادات الحكومية بتطور الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق الحكومي اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب

[1] حامد عباس محمد المرزوك، الإيرادات العامة، كلية القانون، شبكة جامعة بابل، ص: 01، متاح على الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&depid=1&lcid=22912، تاريخ التحميل: 25-03-2017.

[2] نفس المرجع السابق والصفحة.

الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات الحكومية تزداد بزيادة أهمية الإنفاق الحكومي كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي[1].

وتعتبر العلاقة بين الإيرادات الحكومية ونفقاتها مصدر قلق كبير للاقتصاديين والسياسيين صناع القرار على حد سواء، وقد كانت هذه القضية المثيرة للجدل موضوع بحوث نظرية وتجريبية واسعة لعقود، وقد أصبحت هذه العلاقة أكثر أهمية بما أن الحكومات أصبحت تعاني باستمرار العجز في الميزانية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وبالتالي فإن فهم العلاقة بين هذين المتغيرين في غاية الأهمية من أجل وضع سياسة مالية فعالة[2].

وتعتبر العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية مشكلة كلاسيكية في الاقتصاد الكلي، و في هذا الإطار هناك أربع فرضيات يمكن أن تفسر سلوك هذين المتغيرين[3]، حيث تشير **فرضية الضرائب والإنفاق** (**The tax-spend hypothesis**) لـ Fridman (1978) إلى أن التغيرات في الإيرادات الحكومية تؤدي إلى تغيرات في النفقات الحكومية، وأن رفع الضرائب سيؤدي إلى مزيد من الإنفاق. وتكون فرضية الضرائب والإنفاق صحيحة إذا كانت السببية أحادية الاتجاه تنبع من الإيرادات الحكومية نحو النفقات الحكومية. كما تشير **فرضية الإنفاق والضرائب** (**The spend-tax hypothesis**) لـ Peacock و Wiseman أن التغيرات في النفقات الحكومية تؤدي إلى تغيرات في الإيرادات الحكومية. وهي تشير إلى أن النفقات تزداد بسبب الأزمات، وأن مستويات الإنفاق المتزايدة تستمر حتى بعد انتهاء الأزمة. وهي ترى أن الأزمة الشديدة التي أدت في البداية إلى إنفاق الحكومة أكثر من الضرائب قادرة على تغيير المواقف العامة حول الحجم المناسب للحكومة، والفكرة الرئيسية هي أن الزيادات الضريبية الأصلية بسبب الأزمة تصبح سمة دائمة في السياسات الضريبية. وتكون فرضية الإنفاق والضرائب صحيحة إذا كانت السببية أحادية الاتجاه تنبع من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية. في حين تشير **فرضية تزامن المالية** (**The fiscal synchronization hypothesis**) المرتبطة بـ Musgrave(1966) و Meltzer and Richard (1981) أن القرارات المتعلقة بالإنفاق والإيراد تتم بصورة مشتركة، وتشير هذه الفكرة إلى أن الإيرادات والنفقات تتغير في وقت واحد في سعيهم لشرح حجم الحكومة. وتكون فرضية المزامنة المالية أو تزامن المالية صحيحة إذا كانت هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النفقات

[1] أحمد السيد كردي، الإيرادات العامة –مفهومها وأنواعها–، قسم التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص: 01، متاح على الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/852510، تاريخ التحميل: 25-03-2017،

[2] Abdulla S. AL-Khulaifi, The Relationship between Government Revenue and Expenditure in Qatar: A Cointegration and Causality Investigation, International Journal of Economics and Finance, VOL 04, No 09, 2012, p: 142.

[3] Mohsen Mehrara, Abbas ali Rezaei, The relationship between Government Revenue and Government Expenditure in Iran, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, VOL 04, No 03, March 2014. P: 172.

والإيرادات[1]، وأخيرا فرضية **فرضية الفصل المؤسسي** (**Institutional separation hypothesis**) (استقلالية المالية) التي دعا إليها Baghestani وMcNown ، تتعلق بالفصل المؤسسي بين قرارات الضرائب والإنفاق الحكومي، والتي تتميز بعدم السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، وهذا الوضع يعني أن الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة مستقلان عن بعضهما البعض[2]، وفي هذه الحالة، يمكن أن يتم تحديد النفقات الحكومية على أساس الاحتياجات العامة للسكان، وستعتمد الدولة على الدخل وهو العبء الضريبي الأقصى الذي يستطيع السكان تحمله، وإن حدث توازن في الميزانية فسيكون نتيجة مصادفة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف وجهات النظر بين هذه الفرضيات اتجاه السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، له آثار سياسية مختلفة فيما يتعلق بدور الإيرادات والنفقات في الاقتصاد، والتحكم في عجز الميزانية[4].

4- علاقة الدين العام بالإنفاق الحكومي: تبرز زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي، كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات الحكومية في غالبية الدول النامية. فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية. بينما تظهر مدفوعات الأقساط في باب التحويلات الرأسمالية. وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزانة والسندات الحكومية، وفي ضوء تورط كثير من هذه الدول في الاستدانة الخارجية، وبالذات في عقد السبعينات من القرن الماضي، فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون، وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا ماليا كبيرا[5].

المطلب الثالث: المتغيرات النقدية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

سنتناول في هذا المبحث أهم العوامل النقدية المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي والمتمثلة في التضخم وقيمة العملة، حيث سنستعرض إلى مفهوم كلا المتغيرين وكذا الإطار النظري للعلاقة التي تربطهما بالإنفاق الحكومي.

---

[1] Ravinthira kumaran K, the relationship between Government Revenue and Expenditure in Sri Lanka, university of Colombo, p: 03, www.kln.ac.lk/uokr/ICBI2011/ECO%20402.pdf, 25-03-2017.

[2] Omo Aregbeyne, Baba Insah, A Dynamic Analysis of The link Between Public Expenditure and Public Revenue in Nigeria and Ghana, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 04, No 04, 2013, p: 19.

[3] Nemanja Lojanica, Government expenditure and Government Revenue-the Causality on the Example of the Republic of Serbia, Management International Conference, Portoroz-slovenia, 28-30 May 2015, p: 81.

[4] Khalid H.A.AL-QUDAIR, The relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality, JKAU: Econ.& Adm, VOL 19, No 01, p: 33.

[5] حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2007، ص ص: 08-09.

1- التضخم: تعاني معظم اقتصاديات الدول النامية من مشكلة التضخم، وينتج عن مشكلة التضخم في الاقتصاد الوطني عدد من المشاكل كزيادة اسمية في الإنفاق الحكومي، والتي تتسبب في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

1-1- مفهوم التضخم: يعرف التضخم من اتجاهين، **الاتجاه الأول** من خلال المسببات، حيث يؤكد الاقتصادي (Fredman) بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائما وكذلك يرى (Goulborn)بأن التضخم قدر كبير من النقود يطارد قليلا من السلع، وهذا يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة. أما **الاتجاه الثاني** فيهتم بالأسباب والمظاهر الخارجية، إذ يعرف الاقتصادي (Emil.J Memes) بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية عموما وفي هذا الإطار يعرفه (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، وعرفه (Lerner) بأنه زيادة الطلب على العرض أي أن مؤيدي هذا الاتجاه أيدوا أرائهم أيضا أن الطلب الحقيقي على السلع والخدمات في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الأخرى كالحروب والكوارث[1].

وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه:" انخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية"[2]، كما يمكن أن يعرف على أنه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد"[3].

أما معدل التضخم السنوي فهو المستوى العام للأسعار من سنة ما إلى سنة تليها، ويمكن حساب المعدل السنوي للتضخم رياضيا باستخدام الصيغة التالية:[4]

$$\frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} * 100$$

1-2- علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي: يرتبط مستوى التضخم ارتباطا وثيقا بمستوى الإنفاق الحكومي والعكس بالعكس. غير أن هذا الترابط بين التضخم ومستوى الإنفاق الحكومي غالبا ما يكون في اقتصاديات

[1] رزاق ذياب شعيب الناشي، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، جامعة المثنى، 2014، ص: 05.

[2] أحمد حافظ الجعويني، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1974، ص: 97.

[3] OGBOLE O.F, Momodu A.A, Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pair wise Causal Relationship, Journal of Finance and Accounting, vol6, N0 15, 2015, p: 36.

[4] إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد "الاقتصاد الكلي"، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص: 146.

التضخم المفرط، وحتى بالنسبة لهذه الاقتصاديات فإن هذا الارتباط لا يظهر إلا خلال فترات التضخم المرتفع، وتصبح هذه العلاقة غير متكافئة في فترات التضخم المنخفض[1].

و من حيث المبدأ تتأثر النفقات الحكومية بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات الحكومية لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم النفقات الحكومية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها[2].

كما يدفع التضخم الإنفاق الحكومي نحو التزايد، بسبب تزايد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية. و مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات العامة، وتنخفض الإيرادات الحقيقية الضريبية للدولة[3].

وبالتالي ونظرا لطردية العلاقة بين الأسباب التضخمية، وبين الأسباب الإنفاقية، فإن هذا يعني أنه كلما يحصل تضخم في الأسعار، يحصل تضخم في الإنفاق. وبمعنى آخر أنه إذا حصلت زيادة في أسعار السلع حصلت زيادة في النفقات الحكومية، حيث تجد الحكومات أنه بات لزاما عليها أن تتدخل، وأن لا تقف مكتوفة الأيدي، فتزيد من نفقاتها النقدية في شكل زيادة في الرواتب، أو الأجور، أو المنح، أو المساعدات، أو التعويضات، أو إحداث وظائف جديدة للأفراد، أو فتح مشروعات تنموية جديدة، وذلك لتضع في أيدي الأفراد مزيدا من النقود حتى يستطيعوا أن يعوضوا ما فقدته نقودهم التي بأيديهم من قيمتها أي من قوتها الشرائية، وحتى يتمكنوا من الحصول على نفس الكميات السلع التي كانوا يحصلون عليها قبل ارتفا ع الأسعار، أي قبل انخفاض القوة الشرائية لنقودهم[4].

ومن جانب آخر يشير كل من Neck و Schneider (1988) أن النفقات الحكومية تتقلب عند الحاجة إلى تدخل الحكومة لإعادة التوازن إلى النشاط الاقتصادي. وتستخدم الحكومة السياسة المالية لمكافحة التضخم، حيث تقوم بخفض النفقات الحكومية عند ارتفاع معدل التضخم[5].

---

[1] BigBen Chukwuma Ogbonna, Inflation dynamics and government size in Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, vol II, Issue 12, United Kingdom, 2014, p: 02.

[2] خليل إسماعيل إبراهيم، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 04، العدد 01، جامعة بغداد، 2012، ص: 11.

[3] حسن الحاج، مرجع سابق، ص: 08.

[4] غازي عناية، مرجع سابق، ص: 201.

[5] Sultan N.Abu Tayeh, Mairna H.Mustafa, The Determinant of Expenditures in Jordan, International Journal of Business and Social Science, VOL 02, No 08. May 2011, p: 46.

وللكشف عن العلاقة العكسية بين المتغيرين، أي الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في حدوث ظاهرة التضخم سيتم تناول بعض النظريات التي جاء بها الفكر الاقتصادي على النحو الآتي:

1-2-1- نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand Pull Inflation: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع بمعدلات تفوق معدلات الكميات المعروضة من السلع والخدمات في المجتمع ويصاحب التضخم من جانب الطلب بزيادة المعروض من النقود، لذا يعرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع، والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هو ارتفاع المستوى العام للأسعار. وعادة ما يبدأ التضخم من جانب الطلب في أعقاب عجز الموازنات الحكومية، أو بعبارة أخرى عندما لا تكفي الإيرادات الجارية للحكومة لتغطية أوجه إنفاقها، وعندما لا تجد الحكومة أموالا يمكن اقتراضها، تضطر إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية، مما يترتب عليه زيادة الطلب الحكومي وبالتالي زيادة الطلب الكلي للمجتمع –وبافتراض ثبات العوامل الأخرى– يتجه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع. وهذا ما يعرف بالتمويل التضخمي[1].

ويوضح الكاتب François Seurot أن التضخم هو ذلك القسط من الطلب الذي لا يقابله عرض مفترض بسبب تدخل قوى خارجية، وهذا الخلل بين الطلب والعرض في السوق يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[2].

1-2-2- التضخم بدفع النفقة Cost-Push Inflation: تفسر نظرية دفع النفقة حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة لارتفاع الأجور (علما أن الأجور تمثل قسط كبير من النفقات الحكومية) دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية ويترتب على ارتفاع الأجور ارتفاع نفقة الإنتاج ومن ثم انخفاض العرض الكلي. ويحدث الارتفاع في الأجور لأسباب مختلفة، فقد يحدث الارتفاع في الأجور بصورة منتظمة نتيجة لوجود نقابات عمالية تطالب دوما بزيادة أجور أعضائها، وقد يحدث الارتفاع في الأجور نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار ومن ثم ترتفع تكلفة المعيشة فيطالب العمال بارتفاع أجورهم لتغطية الارتفاع في تكلفة المعيشة والمحافظة على أجورهم الحقيقية ثابتة. وأيا كان سبب الزيادة في الأجور فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور يترتب عليه حدوث انخفاض العرض الكلي ويترتب على انخفاض العرض الكلي حدوث انخفاض في حجم الناتج الكلي وارتفاع في المستوى العام للأسعار حتى يحافظ رجال الأعمال على أرباحهم[3]. ولهذا يعتبر الحفاظ على نمو الأجور الحقيقية بما

[1] حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1995، ص: 69.

[2] François Seurot, Inflation et emploi dans les payes Socialistes, 1er édition, Presses Universitaire de France, Paris, 1983, p : 12.

[3] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص: 240-241.

يتماشى مع إنتاجية العمل على نطاق واسع شرط ضروري لاستقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، والحد من الضغوط التضخمية[1].

1-2-3- نظرية التضخم الهيكلي Structural Inflation: يرى كثير من الاقتصاديين وخاصة من دول أمريكا اللاتينية أن القوى التضخمية في البلاد النامية تربض وراءها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تبعث عن الزيادة التضخمية في كمية النقود[2].

حيث استنادا إلى المدرسة الهيكلية بزعامة الاقتصادي اللاتيني (راؤول بيبتش) يفسر التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من العرض الكلي والطلب الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية على أساس أن هذه البلدان تتعرض للتضخم نتيجة لظاهرة الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي[3].

2- تخفيض قيمة العملة: يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من المسائل التي تحظى بأهمية كبيرة على صعيد الدول ككل متقدمة كانت أم في طور النمو، لما لهذا الموضوع من آثار هامة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، لعل من أبرزها الإنفاق الحكومي.

2-1- مفهوم تخفيض قيمة العملة: تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا عندما تواجه البلاد خلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية[4]. ومن المتوقع أن تؤدي تخفيضات قيمة العملة إلى تحويل النفقات من قبل المستهلكين، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للاقتصاد. وفي البلدان النامية ارتبطت هذه الوصفة السياسية إلى حد كبير ببرامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى الحد من الاختلالات الخارجية الكبيرة التي تكبدتها البلدان النامية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وتصحيح التصور المفرط لسعر الصرف الحقيقي، وزيادة القدرة التنافسية الدولية، وتعزيز نمو الصادرات[5].

ويشير تعبير تخفيض قيمة العملة إلى قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات..أي أن سعر صرفها يكون أقل عن ذي قبل وعادة ما

---

[1] Dubravko Mihaljek, Sweta Saxena, Wages, productivity and "structural" inflation in emerging market economies, BIS Papers No 49, p: 53, available at: https://ideas.repec.org/h/bis/bisbpc/49-03.html, visited in: 18-07-2017.

[2] محمد عزة غزلان، الاقتصاد الكلي "الحسابات-النظرية-السياسة"، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص: 184.

[3] عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 80-96، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03، العدد 11، 2015، ص: 247.

[4] عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة ورقلة، 2016، ص: 10.

[5] Samson Kwalingana et al, The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi, Journal of Development and Agricultural Economics, vol. 4(8), May 2012, p: 221.

يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات والحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات[1].

2-2- علاقة تخفيض قيمة العملة بالإنفاق الحكومي: يعتبر تخفيض قيمة العملة الوطنية من الأمور الهامة التي لا يتهاون صندوق النقد الدولي فيها عند إعداد برامج التثبيت الاقتصادي، التي ينصح بها البلدان المدينة، وعلى الرغم من أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي نظريا إلى زيادة الصادرات في حال توافرت الشروط اللازمة لذلك، إلا أن تأثيره الإجمالي على التوازن المالي في اقتصاد يعاني من مشكلة جمود جهازه الإنتاجي، من الممكن أن تكون له تداعيات على درجة كبيرة من السلبية من خلال الآثار المتعددة التي يخلفها في العديد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية وفي مقدمتها التضخم، كما تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، وتقليل الموارد الحكومية بسبب الركود الاقتصادي في الأجل الطويل، ويؤثر تخفيض قيمة العملة على الإنفاق الحكومي من خلال عديد الأوجه من أهمها ما يلي:[2]

2-2-1- يؤدي التخفيض إلى ارتفاع تكلفة السلع الوسيطية للقطاع العام، ومن ثم يضيف عنصرا ضاغطا على موازنة الدولة، وبخاصة إذا كانت مشروعات القطاع العام تنتج أساسا للسوق المحلي، وكما هو معلوم فإنه في البلدان النامية تعتمد هذه المشروعات في إنتاجها على استيراد المواد الخام، السلع نصف المصنعة والمعدات والتجهيزات، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها نتيجة هذا التخفيض الذي لحق قيمة العملة المحلية.

2-2-2- تمارس سياسة تخفيض قيمة العملة تأثيراتها على الأجور المحلية، من خلال تأثيرها في المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وما ينجر عن ذلك من تغيرات في مستوى الأجور أيضا، ولما كانت الأجور والمرتبات تشكل أهم بنود النفقات الحكومية الجارية، خاصة في البلدان النامية التي يحتل فيها القطاع الحكومي مكانة معتبرة، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة تخفيض قيمة العملة، وما ينجم عن هذا الارتفاع من انخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي يدفع المتضررين إلى المطالبة بزيادة أجورهم وغالبا ما يستجاب لهم، ومن هنا أمكن لنا تحديد الارتباط في جانب محدد بين تخفيض قيمة العملة وارتفاع النفقات الحكومية.

2-2-3- كما يمكن أن يكون التخفيض على النفقات الجارية الأخرى والمرتبطة بالإنفاق الحكومي على المستلزمات من السلع والخدمات، وتمارس سياسة تخفيض قيمة العملة تأثيرها أكثر كلما كان اعتماد الدولة أكثر

---

[1] محمد نبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة الوطنية متى يكون مطلوبا، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2556، 2009، ص: 01، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701، تاريخ التحميل: 03-10-2017.

[2] سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص: 133-135.

على الخارج للتزود بهذه المستلزمات، كما أن الآثار السلبية لسياسة التخفيض تلك تزداد حدة كلما ازدادت درجة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الموازنة العامة كأداة رئيسية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهما الصفتان المتوفرتان في معظم البلدان النامية، كما يلاحظ أيضا أنه كلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وازداد معها الاعتماد على الخارج للتموين بمستلزماتها لتأدية وظائفها المترتبة عن هذا التدخل، انعكس هذا الواقع في ارتفاع النفقات الجارية والاستثمارية بعد كل تخفيض لقيمة عملتها.

2-2-4- وتؤثر أيضا سياسة تخفيض قيمة العملة على التحويلات الحكومية Transferts، وهنا نميز بين تأثير مباشر يخص تلك التحويلات المقدمة قصد دعم السلع الأساسية المستوردة، كون أسعارها ترتفع مباشرة كنتيجة لهذا التخفيض، وتأثير غير مباشر يخص الفوائد المدفوعة مقابل الدين العام الداخلي والإعانات الاجتماعية كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي، حيث توقع لهذا النوع من التحويلات أن يتأثر بشكل غير مباشر بسياسة التخفيض بفعل الضغوط التضخمية الناشئة عنها، وهذا كله يصب في اتجاه واحد وهو جعل موازنة الحكومة تتحمل أعباء إضافية.

2-2-5- تأثيره على عبء خدمة الدين الخارجي، حيث يضيف تخفيض قيمة العملة بدون أدنى شك عبء جديدا لخدمة الدين الخارجي، حيث تكون الزيادة في العبء مساوية لنسبة تخفيض قيمة العملة، كما يؤدي هذا التخفيض إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح قطاع الصادرات، بينما يؤدي إلى ارتفاع عبء الفوائد على الديون الخارجية، فبعد التخفيض تصبح مبالغ الفوائد المدفوعة إلى الخارج، في ظل سعر الصرف الجديد، أعلى من ذي قبل مقومة بالعملة المحلية للبلد.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية يختلف في حالة كون البلد المخفض لقيمة عملته دائنا أو مدينا كما هو موضح فيما يلي:[1]

– في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقترضه و لا يتأثر في هذه الحالة؛

– عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سداد لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد

[1] صبحي حسون الساعدي، أياد أحمد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الأنبار، 2011، ص: 92.

بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.

المطلب الرابع: المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

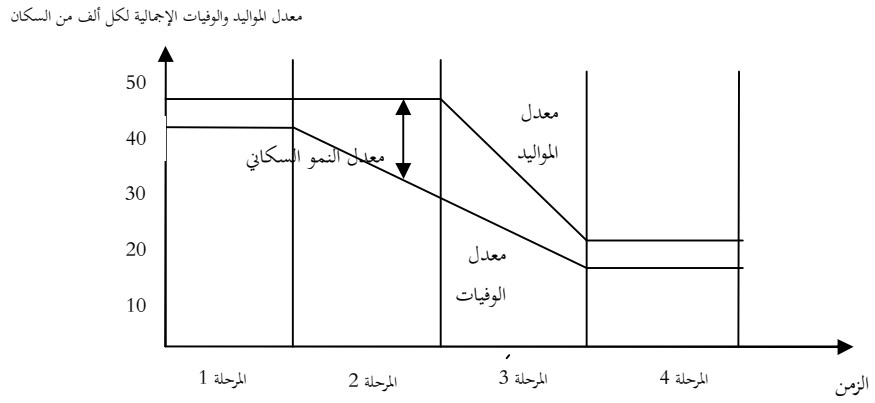
بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تم التعرض لها سابقا هناك عوامل اجتماعية لها تأثير على نمو الإنفاق الحكومي لا يقل أهمية عن التأثير الذي تحدثه العوامل الاقتصادية البحتة، ولعل من أهم هذه العوامل النمو السكاني، معدل التحضر وكذا معدل البطالة.

1- النمو السكاني: تحاول مختلف الدول أن تصل من خلال نفقاتها الحكومية إلى أهدافها المخططة، ولما كان الفرد أهم ما ينبغي الاهتمام للقيام بدوره الإنمائي في مجتمعه على أكمل وجه، فإنه بنمو عدد السكان تنمو حاجاتهم ومتطلبات عيشهم والدولة بما لها من سلطة وأدوات تستجيب لهذا الطلب، حتى تتمكن من تلبية هذه الحاجات، وهذا ما يظهر العلاقة التبادلية ما بين النفقات الحكومية والنمو السكاني.

1-1- مفهوم النمو السكاني: يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو بالنقصان اسم النمو Growth، ويعد النمو السكاني موضوعا مهما في الدراسات السكانية كونه يؤثر في الصفة الديناميكية للمجتمع، أو يتصف المجتمع السكاني بطبيعة التزايد أو التناقص العددي للسكان، وهذه الطبيعة تتمثل بالفعاليات الحياتية لا سيما الولادات التي تمثل عامل الزيادة في المجتمع، في حين تمثل الوفيات عامل التناقص فيه، ومن عناصر نمو السكان أيضا الهجرة، إذ يتحدد أثرها في التزايد أو التناقص بحسب اتجاهاتها[1].

1-2- مراحل النمو السكاني: يخضع النمو السكاني للعلاقات الممكنة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات في بلد ما، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح مراحل النمو السكاني من خلال الشكل رقم (2-12) التالي:

الشكل رقم (2-12): مراحل النمو السكاني



المصدر: محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 323.

[1] رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977-2007)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 04، جامعة بابل، 2011، ص: 628.

حيث ينظر من خلال الشكل رقم (2-12) أعلاه إلى النمو السكاني على أنه يمر من خلال المراحل الأربع الموضحة فيما يلي:[1]

(**المرحلة الأولى**) **الثبات النسبي أو النمو البطيء**: وتسود في المجتمعات التقليدية غير الصناعية وفيها يتمخض عن معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المرتفع معدل نمو سكاني شديد الانخفاض.

(**المرحلة الثانية**) **النمو السريع**: وتشير إلى المراحل الأولى لعملية التنمية وفيها يترتب على تحسن كل من التغذية والصحة انخفاض معدل الوفيات مع تأثير ضئيل على معدل المواليد مما يتمخض عن نمو السكان بمعدل كبير.

(**المرحلة الثالثة**) **النمو الانتقالي**: ومع استمرار عملية التنمية تتناقص وفيات الأطفال ويتزايد معدل التحضر وينتشر التعليم مما يدفع الأزواج إلى تخفيض حجم الأسرة وتقليل معدل المواليد، وقد يكون النمو السكاني في هذه المرحلة سريعا ولكن معدله يكون متناقصا.

(**المرحلة الرابعة**) **النمو البطيء**: وتعرف أحيانا بمرحلة التناقص المرتقب تبعا لاحتمالات النمو السالب. ويعود النمو في هذه المرحلة إلى الثبات والاستقرار النسبي فتبطؤ وتيرة النمو إلى أدنى مستوياتها، مما يؤثر في هبوط معدلات التوالد وتنامي النزوع نحو الأسر الصغيرة، الأمر الذي يقلص حجم الفئات الصغيرة في المجتمع لحساب الأعمار المتقدمة، ونتيجة لارتفاع معدلات الوفيات بين فئة كبار السن ترتفع هذه المعدلات لدى عموم السكان. وتمر في هذه المرحلة معظم دول أوروبا مثل بريطانيا، وكل من النمسا وألمانيا والسويد والدنمارك و النرويج وتشيكيا وروسيا[2].

1-3- علاقة النمو السكاني بالإنفاق الحكومي:يمثل النشاط الحكومي في اقتصاديات الدول أهمية نسبية كبيرة من حيث مجمل النشاط الاقتصادي، حيث تلعب الحكومة وفقا لذلك دورا كبيرا في عملية تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في هذه الدول، والأمر الذي لا يقبل الشك هو أن النمو السكاني السريع يمارس دورا في نمط تخصيص الموارد الحكومية بين الاستثمار وبقية أنواع الإنفاق الحكومي. و إن النمو السكاني السريع الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية في حقل الرفاهية السكانية[3]، و لمعرفة مختلف جوانب العلاقة النظرية المتبادلة بين المتغيرين نمو عدد السكان وكذا نمو النفقات الحكومية سنحاول استعراض ذلك من خلال ما يلي:

1-3-1- أثر النمو السكاني على النفقات الحكومية: عند البحث عن المتغيرات التي يمكن أن تلعب دورا في تفسير الزيادة في الإنفاق الحكومي، فإننا غالبا ما ننسب هذه الزيادة إلى معدلات النمو السكاني. فالزيادة المطردة في عدد السكان يترتب عليها زيادة مقابلة في الطلب على السلع والخدمات وبالتالي إنفاق حكومي أكثر

[1] محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص ص: 323-324.

[2] صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 68.

[3] عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مرجع سابق، ص: 96.

على الخدمات الأساسية التحتية كالتعليم والصحة والإسكان والنقل وغيرها. هذا الإنفاق الحكومي المتزايد على الخدمات تفرضه حتمية المحافظة على متوسط حصة الفرد من هذه السلع والخدمات لأنه في حال عدم زيادتها سيؤدي ذلك إلى انخفاض في تلك الحصة وبالتالي تدني في مستوى معيشة الفرد. لهذه الأسباب فإنه ليس حتميا أن تترافق الزيادة في معدلات النمو السكاني بزيادة الإنفاق الحكومي. فقد يكون التأثير ايجابيا الأمر الذي ينعكس في رفاهية الفرد وقد يكون التأثير سلبيا (في حال عدم مواكبة زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة عدد السكان) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتدني في مستوى معيشة الفرد. من هنا فقد تم استخدام متغير عدد السكان كمتغير تفسيري في دالة الإنفاق الحكومي في كثير من الدراسات[1].

وتعتبر التركيبة (السكان–السن) من الاعتبارات المهمة التي لم تلق اهتماما كافيا في النظريات والأدبيات الاقتصادية. وفي الواقع، فإن الفئات الشبابية تقوم بتحفيز وإثارة ورفع الطلب على القطاع العام للخدمات كالتعليم مثلا، في حين أن زيادة عدد السكان من المسنين تميل إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وقد قام شيلتون (Shelton) عام 2007 بدراسة للبلدان النامية خلال الفترة ما بين عامي (1970–2000) باستخدام بيانات مقطعية، فو جد أن الإنفاق الحكومي يتأثر بالتركيبة السكانية، وبخاصة الفئة العمرية التي بلغ أفرادها سن ال 65 عاما وأكثر[2].

كما تعتبر متغيرة حجم السكان من المتغيرات الأساسية في تحديد وتفسير مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، أي أن الزيادة التي تطرأ في حجم السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات المرافق العامة من سكن، طرق، مواصلات، صحة وتعليم، وما يرافق هذه الزيادة في الطلبزيادة في الإنفاق الاستثماري الحكومي، كذلك من جهة أخرى الزيادة في حجم السكان يؤدي إلى زيادة في عرض عنصر العمل، وإذا لم يصبح الاقتصاد الوطني قادرا على استيعاب هذه الزيادة، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني مما يستدعي الحكومة إيجاد حلولا لذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية لامتصاص تلك الزيادة والقضاء على البطالة[3].

1–3–2– أثر النفقات الحكومية على النمو السكاني: أصبح المجتمع الحديث معقدا مع تزايد الاحتياجات مثل المستويات العليا للتعليم، ونمو شبكة الطرق والسكك الحديدية وغيرها من نظم النقل وتوفير الرفاهية العامة. ولتنظيم نمو السكان، يتعين على الحكومة مرة أخرى الإنفاق على كمية كبيرة من برامج تنظيم الأسرة والرعاية

[1] أيمن نايف العشعوش، مرجع سابق، ص: 53.

[2] Kari Grenade, Allan Wrigth, The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination, November 2012, p: 01, available at: http://scholar.google.com.mx/citations?user=C4Ogud4AAAAJ&hl=en, visited in: 05-10-2017.

[3] ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "حالة الاستثمار الخاص–دراسة قياسية:1970–2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 60.

الاجتماعية[1]. حيث نلاحظ أن الدول التي مس هيكلها السكاني خلل، تحاول إصلاحه، إما برفع عدد السكان وإما بخفضه حسب الحاجة الملحة عليه (إما الحاجة الاجتماعية وإما الاقتصادية وإما العسكرية...)، عن طريق الإغراءات والإعانات والمنح النقدية، أو عن طريق الإعفاءات الضريبية. وفي كثير من الأحيان تحاول معظم الحكومات أن تؤثر ليس في عدد السكان فقط، بل في نوعيتهم من صحة وتعليم ورفاهية وأمان، وهذا ما يعرف بالسياسة السكانية (population policy). حيث يعرف يونس حمادي السياسة السكانية في إطارين، سياسة سكانية في إطار ضيق تقتصر على الجهود المبذولة للتأثير في حجم السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافي والخصائص المميزة لهم فقط، وسياسة سكانية في إطار واسع وتعني، إضافة إلى ما سبق، أنها تشمل الجهود المبذولة كافة من أجل تنظيم العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية. وقد أصبح لزاما إعادة النظر جديا في مسألة سياسات السكان الهادفة والمنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي، من دون إغفال الأولويات الإنسانية، بل تفضيلها على الأولويات الاقتصادية انسجاما مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة وفق رؤية متوازنة تحتوي مبادئ وأهداف برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إذ انبثق من هذا المؤتمر برنامج العمل الدولي الذي أشار إلى ضرورة أن تضطلع الدول الـ 179 الحاضرة بإعداد سياساتها الوطنية للسكان وبلورتها وتنفيذها في تناغم مع ما جاء في سياق هذا المؤتمر. [2]

لقد أحدث هذا التحول نقلة نوعية كبيرة في فهم العلاقات التبادلية بين السكان والتنمية في إطار التنمية المستدامة، وفي البرامج والسياسات السكانية وفي تحديد الأولويات للتمويل والاستثمار والتعاون الدولي والشراكة. ويمكن تلخيص تلك المبادئ والبرامج والسياسات فيما يأتي: [3]

- التأمين على حرية الإنسان وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة؛
- الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وذلك مع التحكم في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة؛
- تنمية القدرات البشرية وتطبيق معايير حقوق الإنسان على كل الجوانب والسياسات السكانية؛

[1] Moheeth M, Growth of public expenditure: 16 factors, p: 01, available at: http://www.accountingnotes.net/financial-management/public-expenditure/growth-of-public-expenditure-16-factors/10010, visited in: 21-07-2017.

[2] محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965-2013)، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 03، العدد 11، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، جويلية 2015، ص: 85.

[3] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، يونيو 2012، ص ص: 184-185، متاح على الموقع: http://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabic%20PSA%20Report%202012.pdf، تاريخ التحميل: 05-10-2017.

– حق الإنسان في التمتع بالصحة الكاملة عقليا وبدنيا، والعمل على إدماج الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة في برامج الرعاية الأولية؛

– توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة والخدمات الاجتماعية، والاهتمام خاصة بالفقراء وكبار السن والمعوقين؛

– إدماج العوامل والديناميكيات الديموغرافية في استراتيجيات التنمية والتخطيط الإنمائي وفي البرامج السكانية؛

–لكل إنسان الحق في التعليم ويجب أن يوجه التعليم لتنمية الموارد البشر ية من دون إهمال النساء والفتيات.

2– معدل التحضر: أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن والمناطق الصناعية إلى انتشار المناطق الحضرية وتوسعها، والتي أدت بدورها إلى نمو حجم النفقات الحكومية، حيث كلما ازدادت نسبة السكان الحضر ازداد الطلب على الخدمات العامة، التي يجب على الحكومة توفيرها.

2–1– مفهوم التحضر: يعرف أولسن (Marvin Olsen) التحضر بأنه العملية التي تتم ضمن جزء من المجتمع من خلال حجمه وازدياد نفوذه ليمارس هيمنة حضارية وطبقية على عموم المجتمع. وإن التحضر في أدبيات السكان حالة تنجم عن زيادة السكان الحضر أنفسهم كأمر طبيعي لارتفاع معدل المواليد، أو عن تزايد الهجرة من الريف إلى المدن. وهي ظاهرة تحدث بشكل مستمر في الوطن العربي بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الوطن العربي، وكذلك بسبب الجور والظلم الذي كان يعانيه الفلاح في الريف العربي، ولا يزال في بعض الأقطار العربية مما أضعف ارتباطه بالأرض، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن المجتمع الريفي يفتقر إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى أن جل المدن العربية تمثل حالة جذب دائم لأبناء الريف إليها. ولهذا ارتفعت نسبة التحضر من 5 و35% عام 1950 إلى 8 و38% عام 1980. وبمعدل نمو فيها بحدود 7 و4. ثم وصلت إلى أكثر من 65 % نهاية القرن العشرين[1].

ويدل مصطلح نسبة التحضر أو معدل التحضر على نسبة السكان المقيمين في المدن أو في التجمعات السكانية التي تصنف في عداد المدن. ويستخلص هذا المعدل باستخدام المعادلة التالية:[2]

معدل التحضر= [عدد السكان الحضر/إجمالي عدد السكان]*100

2–2– علاقة معدل التحضر بالإنفاق الحكومي: بما أن معدل التحضر هو نسبة سكان المراكز الحضرية إلى مجموع السكان، فلا شك أن العلاقة بين النمو السكاني من ناحية ونمو المراكز الحضرية من ناحية أخرى علاقة

[1] عبد علي سلمان، عبد الله المالكي، نمو السكان والبناء الاجتماعي– دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي–، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، جامعة القادسية، 2008، ص: 320.

[2] الموسوعة العربية، التحضر، ص: 01، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D8%B1، تاريخ التحميل: 19-07-2017.

معقدة ومن خلال دراسات عديدة أوضحت تلك العلاقة تناولت ديناميكية النمو السكاني وديناميكية التحضر والعوامل المؤثرة بها. و للاستدلال على ديناميكية العلاقة بين السكان التنمية على مستوى الأقاليم والمدن ومدى تعقد هذه العلاقة فقد أشار (والتراسارد W.lsard)أنه مع و لادة كل طفل في مدينة تزداد حاجة تلك المدينة إلى خدمات العاملين في القطاع الصحي، ومع هجرة عامل وأسرته من مدينة إلى أخرى فكلا المدينتين تتأثران بذلك. فيزداد حجم الإنفاق في مدينة الوصول بفعل هذا العامل وأسرته ويزداد معه إنفاق المدينة على الخدمات المطلوبة[1].

و قد أدى انتشار المناطق الحضرية في الوقت الحديث إلى نمو حجم النفقات الحكومية بسبب الميل المتزايد للحكومات للإنفاق على التمدن[2]. فنتيجة لانتشار التصنيع تكونت المدن والتجمعات السكانية الكبيرة، هذه المدن تحتاج إلى خدمات عامة أكثر مما تحتاجه المناطق الريفية مثل العناية الصحية والاهتمام بوسائل النقل والمواصلات ومد شبكات الماء والكهرباء والهاتف والعناية بتوفير الأمن ...إلخ، وبشكل عام كلما اتسعت رقعة المدينة كما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية، لأن سكانها أكثر طلبا للخدمات العامة من سكان الريف بسبب ارتفاع مستواهم الثقافي والحضاري[3].

وعليه فالزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي في الدول المختلفة قد تكون ناجمة من الصرف الزائد على الخدمات التحتية للمدن، بالطبع هذا التحليل قد لا يكون صائبا في حالة الدول الصناعية المتطورة حيث يفترض أن هذه الخدمات متوفرة سواء في الريف أو في المدينة، أما في البلدان النامية فما زالت تختلف هذه الخدمات من ناحية توفرها وجودتها ما بين الريف والمدينة. وقد خلصت بعض الدراسات إلى نتيجة مفادها أن عملية التحضر تلعب دورا مهما في تحقيق الاستخدام الأمثل للسلع والخدمات مما يعني انخفاضا في معدلات الإنفاق الحكومي[4].

3- معدل البطالة: يعد تخفيض معدل البطالة من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل، ويعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياستها الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة، وتعتبر النفقات الحكومية أحد أهم أدواتها في هذا المجال.

3-1- مفهوم البطالة: يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف البطال بأنه: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى" وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق

---

[1] حسين جعاز ناصر، النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق 1987-2007، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة القادسية، 2010، ص: 136.

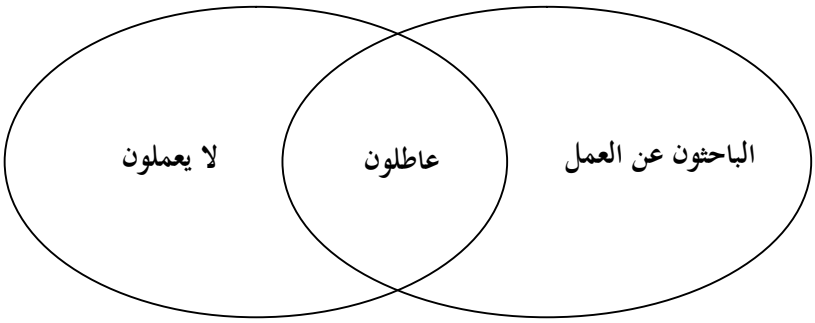
[2] Smriti chand, 11 Main causes of Growth of public expenditures - Explained!, p:01, available at: http://www.yourarticlelibrary.com/economics/11-main-causes-of-growth-of-public-expenditures-explained/26304/, visited in: 21-07-2017.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص ص: 84-85.

[4] أيمن نايف العشعوش، مرجع سابق، ص: 53.

لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب[1]. ويمكن توضيح من هم العاطلون عن العمل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-13): إيضاح من هم العاطلون عن العمل



المصدر: مناقر نور الدين وآخرون، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الابطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، أفريل 2016، ص: 33.

وتعرف البطالة على أنها: التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. وتقاس البطالة في العادة بمعدل يسمى بمعدل البطالة "Unemployment Rate" [2].

3-2- تحديد معدل البطالة: معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة[3].

بحيث يمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية:[4]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} * 100$$

3-3- علاقة معدل البطالة بالإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي الذي من خلاله يمكن للحكومة خلق مناصب شغل تمتص جزءا من البطالة، وتخفف من ارتفاع معدلاتها، وهذا يعني أن العلاقة بين النفقات الحكومية ومعدل البطالة هي علاقة عكسية، حيث كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها، انخفضت معدلات البطالة والعكس صحيح، كما أن السياسة المالية تعتبر من أهم الأدوات التي تعالج حالات الاستخدام

[1] أحمد بركات، مدخل الاقتصاد، منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص ص: 138-139.

[2] خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص: 265.

[3] خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص: 22.

[4] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص: 189.

الناقص، غير أن المدارس الاقتصادية الرائدة اختلفت في وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة من عدمها، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

3-3-1- نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها سيادة المنافسة الكاملة كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار، ويهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل[1]. حيث أن الفكر والنظر يات الكلاسيكية في مجملها كانت تدور حول فكرة أساسية ألا وهي أن أي شخص يبحث عن عمل فلابد أن يجد فرصة للعمالة تتناسب مع قدرته ومؤهلاته الوظيفية[2].

وبالتالي فإن الفكر الكلاسيكي يرى أنه ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات معالجة لمشكلة البطالة، وإن وجدت البطالة الإجبارية فهي مؤقتة سرعان ما يترتب عليه تخفيض في الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة[3].

3-3-2- نظرة كينز للعلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي: يختلف تفسير كينز لمشكلة البطالة وما ينتج عنها من اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي عن تفسيرات الاقتصاديين التقليديين إلى حد كبير[4]. فقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل[5].

وقد ركزت معظم المناقشات حول السياسة الاقتصادية في بريطانيا في ذلك الوقت على مدى الرغبة في قيام الحكومة بالإنفاق على مشروعات الأشغال العامة كعلاج للبطالة وهو ما نطلق عليه الآن بالسياسة المالية التوسعية. وقد بررت هذه الإجراءات من وجهة نظر كينز وآخرين على أساس أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج

---

[1] مناقر نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، أفريل 2016، ص: 33.

[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص ص: 221-222.

[3] محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2010، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 05.

[4] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة نشر، ص: 574.

[5] قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثيرات الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 10.

و التوظف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق الزيادة المتولدة في الدخول والإنفاق لأولئك الذين يتم توظيفهم في المشروعات العامة ومن ثم تساهم في توليد فرص ثانوية للعمالة[1].

3-3-3- نظرة نظرية الموازين الريكاردي (Ricardienne Equivalence) للعلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي: وهي النظرية التي أعيد طرحها من طرف R.Barro (1974) والتي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود أثر المزاحمة للإنفاق الخاص، وعليه يرى Alestin وآخرون (2002) أنه كلما ازداد حجم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع الحكومي وهذا سينتج عنه تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات الحكومية، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار الحكومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل. كما بينت دراسات وأبحاث كل من (Aschauer.1989) و (A.H.Manuell.1992) و (Abrams.1999) بالدور الإيجابي للنفقات الاستثمارية في التقليل من ارتفاع معدلات البطالة[2].

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن النفقات الحكومية تتقلب عند الحاجة إلى تدخل الحكومة لإعادة توازن النشاط الاقتصادي، وتستخدم السياسة المالية لمعالجة البطالة، حيث عندما ترتفع نسبة البطالة تميل الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي،ويشير كل من كامرون (Cameron.1984) و ليبيك (Lybeck.1986)، إلى أن البطالة تؤثر على الإنفاق الحكومي على المدى القصير، غير أنه من الصعب رؤية ما يجب القيام به على المدى الطويل، كما أن السياسات المعاكسة للتقلبات الدورية ستجعل الحكومات تخفض الإنفاق الحكومي في الفترات التي يكون فيها عجز الموازنة كبيرا. ووفقا لأوبين وآخرون (Aubin et al.1988)، فإن العلاقة بين البطالة والإنفاق الحكومي تعكس بعض الارتباط بين التحويلات الاجتماعية وعدد العاطلين عن العمل، أو بعض السياسات الاقتصادية الكينزية التي تهدف إلى استعادة العمالة الكاملة، وبالتالي فإن الزيادة في معدل البطالة تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي[3]. والذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل إضافية، وبالتالي يقل عدد البطالين وينخفض معدل البطالة.[4]

---

[1] أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي "النظرية-التطبيق"، ط1، شركة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 94.

[2] Chelil Abdellatif, benazza Mohammed, The role of public policies in the activation of the employment policy in Algeria, European Scientific Journal, vol 10, No 28, October 2014, p: 127.

[3] Sultan N.Abu Tayeh, Op.cit, p: 46.

[4] لموتي محمد، قياس أثر الإنفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990-2013)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، جامعة البليدة 2، 2015، ص: 230.

خلاصة:

ازداد توجه الاهتمام إلى دراسة وتفسير ظاهرة النمو المطرد في الإنفاق الحكومي، فقد لاحظ المهتمون بمجال المالية العامة أن الدول كلها باختلاف أنظمتها الاقتصادية وفلسفتها الاجتماعية، تميز ماليتها ظاهرة تتمثل في نمو نفقاتها من سنة لأخرى، وتبقى نسب الزيادة مختلفة بين هذه الدول، حيث أن هناك أسبابا لتفسير هذه الظاهرة والتي بينها علماء المالية العامة، وتجدر الإشارة إلى أن تزايد النفقات الحكومية لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة المترتبة عليها، والتي تتمثل في زيادة أنواع الخدمات التي تؤديها الدولة أو ارتفاع مستوى أدائها، فقد ترجع هذه الزيادة كلها أو بعضها إلى أسباب ظاهرية تؤدي إلى زيادة حجم النفقات الحكومية من دون أن تعود زيادة هذه المنفعة أو تحسينها على أفراد المجتمع، وقد يؤدي تزايد النفقات الحكومية بالفعل إلى زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، وفي هذه الحالة تكون زيادة النفقات الحكومية كلها أو بعضها ترجع إلى أسباب حقيقية. هذا النمو شمل جميع الدول الصناعية والنامية الأمر الذي اقتضى تطوير نظرية علمية لتفسير هذه الظاهرة والتي لفتت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا تفسيرها وإعطائها تبريرات اقتصادية وغير اقتصادية، حيث ظهرت نظريات عديدة ومهمة بقيادة مجموعة من الاقتصاديين والأساتذة الذين قاموا بوضع أسس عملت على تفسيرها، وقد كان للاقتصادي الألماني فاجنر فضل الأسبقية في هذا الصدد، حيث يعتبر أول من لفت الانتباه لهذه الظاهرة من خلال قانونه الشهير حول تزايد أنشطة الدولة والذي أرجع النمو في الإنفاق الحكومي إلى عوامل اقتصادية بحتة. غير أن النقائص التي اعترت هذا القانون أدت إلى ظهور دراسات أخرى أهمها دراسة بيكوك ووايزمان، والتي أعطت أهمية كبيرة للعوامل غير الاقتصادية في تفسيرها لنمو الإنفاق الحكومي كالاضطرابات الاجتماعية، ثم تلتها العديد من النظريات التي تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة.

وفي الأخير يمكن القول أن الإنفاق الحكومي تتحكم فيه عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، وبالتالي فإن العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي متعددة كما أنها تختلف من دولة لأخرى، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تضمين مجموعة من العوامل التفسيرية التي يمكن أن تشرح نمو الإنفاق الحكومي وتشمل بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، الإيرادات الحكومية، معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة، ومتغيرات اجتماعية أخرى كالنمو السكاني ومعدل التحضر ومعدل البطالة. حيث تناولنا الجانب النظري لهذه العوامل وكذا مختلف جوانب العلاقة التي تربطها بالإنفاق الحكومي سواء من ناحية التأثير أو التأثر، على اعتبار أن متغيرات الاقتصاد الكلي تمتاز بخاصية التأثير المتبادل فيما بينها، أما في الفصل الموالي فسنحاول تطبيق ما ورد في الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2015.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

تمهيد:

استعرضت الدراسة في الفصلين السابقين الإطار النظري للإنفاق الحكومي وكذا ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والعوامل المسببة لهذه الظاهرة، و قد توصلنا من خلال الجانب النظري إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على واقع الاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي الركيزة الأساسية في السياسة المالية التي تعتمدها الدولة الجزائرية في بلوغ أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. فقد أدت النفقات الحكومية دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الإنفاق الحكومي كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية. و ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، ووضعت بالخصوص منذ بداية الألفية الجديدة برامج تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار البترول واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد. و لا يعتبر اعتماد الجزائر على السياسة الإنفاقية اختيارا عشوائيا هكذا وإنما لما تفرضه الظروف والعوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على التدخل الحكومي في جميع الميادين في ظل غياب شبه كلي للقطاع الخاص.

وعلى هذا الأساس تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل باستعراض أهم المراحل والتطورات التي مر بها الإنفاق الحكومي في الجزائر وكذا المكانة التي تحتلها هذه النفقات في الهيكل الاقتصادي الجزائري، حيث سنتعرض لمخططات الإنفاق الحكومي أثناء مرحلة التخطيط وبرامج الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي، في محاولة لتقييم هذه البرامج في كلتا المرحلتين. لننتقل بعدها إلى عرض أهم تطورات الإنفاق الحكومي الإجمالي وكذا التطورات التي عرفها في شقيه الجاري والاستثماري عبر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، محاولين تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر على طول الفترة 1970-2015، لنتطرق في الأخير إلى تحليل التطورات التي عرفتها أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري والتعرف على حقيقة العلاقة التي تربطها بالإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على نموه.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر من مخططات التنمية إلى البرامج الاستثمارية

تبنت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي وقامت بسياسات تنموية جد طموحة، من خلال اعتماد المخططات التنموية في إطار الاقتصاد الموجه للخروج من التخلف الذي ورثته عن الاستعمار، توقفت هذه البرامج بسبب الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، لكن مع ارتفاع أسعار البترول وتزايد المؤشرات الإيجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب، تم إقرار ثلاث برامج استثمارية خصصت لها أغلفة مالية ضخمة، كان الهدف منها استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.

المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة 1967-1989

منذ بداية الاستقلال عام 1962 وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر مشتتة من دون أن تسمح لأي واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، وسميت المرحلة الممتدة بين 1962 و1966 بمرحلة الانتظار (ما بعد الاستقلال)، وكانت التدابير المتخذة فيها متأرجحة وغير محددة. ثم بعد ذلك عرفت الجزائر المستقلة أول مخطط ثلاثي (1967-1969)، أما إذا ابتدأنا من الفترة التي ركزنا عليها، فنجد أنها شملت مخططين رباعيين، الأول في الفترة (1970-1973) والثاني (1974-1977)، ومخططين خماسيين كان الأول في الفترة (1980-1984)، والثاني في الفترة (1985-1989) [1]. ويمكن إعطاء نبذة مختصرة عن المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات الخاصة بالتجربة التخطيطية للفترة 1967-1989 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة 1967-1989

الوحدة: مليار دج

المخطط / القطاع	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7.02	77.48	17.43	62.48	64.72	58.71	232.91	50.67	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	5.07	1.87	6.73	10.5	9.52	37.82	8.23	59.73	10.56
قطاع البنى الأساسية	1.58	17.43	8.54	30.77	35	31.75	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	9.06	100	27.75	100	110.22	100	459.21	100	550	100

المصدر: أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019، المجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة يحي فارس بالمدية، أفريل 2017، ص: 163.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) أعلاه ارتفاع المخصصات المالية من مخطط حكومي لآخر كما يتبين تركيز المخططات التنموية الخاصة بالفترة 1967-1979 على القطاع المنتج بنسب تجاوزت 60 %، في حين

[1] علي مكيد، عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف1، 2013، ص: 178.

أعطت المخططات التنموية الخاصة بالفترة 1980-1989 اهتمام أكثر بقطاع البنى التحتية الأساسية، ويمكن توضيح أهم ما جاءت به المخططات التنموية على النحو التالي:

1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969: جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز فيه على الصناعات القاعدية (المحروقات)[1]. بحيث يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية[2].

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973: لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمول نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية[3]. وقد أنشئت خلال هذا المخطط العديد من المؤسسات نذكر منها على سبيل المثال: مركب الحجار ومصنع أرزيو[4]. وقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [5]

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9 % من الناتج المحلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي

---

[1] جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 04، المركز الجامعي تندوف، أفريل 2017، ص: 156.

[2] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 341.

[3] وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص: 210.

[4] الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 03، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2004، ص: 134.

[5] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 210.

الأول[1].ويتميز هذا المخطط بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، وانتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.[2].

و قد اتجهت الجهود من خلال هذا المخطط إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. وتم إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل[3].

وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي: [4]

– تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛

– رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 40 % على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10 %.

4– المخطط الخماسي الأول 1980–1984: مثل هذا المخطط نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية[5].

وقد تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات ضمن المخطط الخماسي (1980-1984) ضمن مشروع إعادة الهيكلة" للتخلص من المركزية والبيروقراطية التي قضت على روح المبادرة والإبداع وقد سطر هذا المشروع مجموعة من الأهداف منها تدعيم اللامركزية لتشمل مختلف المستويات بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية وتشجيع المبادر ة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا[6].

5– المخطط الخماسي الثاني 1985–1989: يأتي المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بعد أربعة مخططات تنموية للدولة منذ دخولها عهد التخطيط سنة 1967، ويتميز هذا المخطط بأنه عبارة عن تكملة

---

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 343.

[2] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل 2004، ص: 03.

[3] كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جانفي 2005، ص: 04.

[4] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 211.

[5] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019، المجلة المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة يحي فارس بالمدية، أفريل 2017، ص: 163.

[6] حربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، جوان 2015، ص: 04.

لوظيفة المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وقد شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى:[1]

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية؛
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة.

حيث قامت الجزائر في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية، عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43 % من هذا الناتج في سنة 1986. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة* استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية جدا، إذ بلغت نسبة 9.21 % في سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28 % في سنة 1983، وهو ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل، فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع، بلغت نسبته 17.52 % سنة 1978 و 14.65 % سنة 1981[2].

6- ملاحظات على التجربة التخطيطية الجزائرية للفترة 1967- 1989: بعد هذا العرض الموجز لمخططات الإنفاق الحكومي إبان العهد الاشتراكي يمكن تسجيل بعض الملاحظات على هذه المخططات في النقاط التالية:[3]

6-1- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة ومن مرحلة إلى أخرى بصورة تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم؛

6-2- ارتفاع حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل؛

6-3- انعدام التوازنات القطاعية حيث استأثرت الصناعة بمعظم المخصصات الاستثمارية بينما كان نصيب القطاع الزراعي وباقي القطاعات ضعيفا؛

---

[1] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص: 164.

[*] - نظرية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفييتي في التصنيع: محور هذه النظرية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه النظرية "ج.د.دبرينيس"، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل.

[2] شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد12، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص: 45.

[3] صالح صالحي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، متاح على الموقع: http://eco.univ-setif.dz/uploads، تاريخ التحميل: 25-02-2017.

6-4- تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد وخاصة في القطاع الصناعي من المرحلة الأولى؛

6-5- تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بضعف كفاءة تقويم المشاريع وإعادة تقويمها؛

6-6- غياب المخططات السنوية والمحالية والطويلة الأجل رغم التأكيد عليها خلال المرحلة الثانية 1980-1989 ثم تم توقف العمل بأسلوب التخطيط؛

6-7- على الرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة وهذا نتيجة التأخر في الإنجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية.[1]

بعد تطبيق هذه المخططات فرضت على الجزائر مرحلة انتقالية، فقد كان الوقع كبيرا على الاقتصاد الجزائري من جراء الأزمة البترولية لسنة 1986، خاصة وأن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على ريع المحروقات، حيث أظهرت هذه الأزمة ضعف النظام الاقتصادي الوطني، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، ومنذ بداية التسعينيات شرعت الجزائر في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992. وبالرغم من تحسن أسعار البترول إلا أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام انخفضت ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يرجع بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بتدعيم الأسعار، غير أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام عاودت الارتفاع خلال سنتي 1992 و 1993 نظرا للرفع في الأجور وكذلك نفقات الشبكات الاجتماعية ونفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية[2].

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE[*] (2001-2004):

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي[3]. و يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة

---

[1] بن مسعود عطاالله، بوثلجة عبد الناصر، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي، المجلد 02، العدد 19، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أوت 2014، ص: 13.

[2] علي مكيد، عماد معوشي، مرجع سابق، ص ص: 179-180.

*- هي اختصار لـ Programme de soutien à la relance économique

[3] جديدي روضة، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 07.

والمتمثلة في سياسة الإنفاق الحكومي. وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية[1].

1- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية[2]، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، وقد خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري [3]، وزعت على القطاعات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع "مليار دج"	المجموع"نسبة مئوية"
1- أشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
2- تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.9
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
4- دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، ديسمبر 2012، ص: 252.

ومن أهم ما يشير إليه الجدول رقم (3-2) أعلاه ما يلي:[4]

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 03.

[2] عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص: 03.

[3] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، ديسمبر 2012، ص: 252.

[4] خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية وتقييمية-، ص: 04، متاح على الموقع: https://www.researchgate.net/publication/311512140، تاريخ التحميل: 25-02-2017.

– الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

– الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛

– التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

2- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي: [1]

2-1- الحد من الفقر؛

2-2- خلق مناصب عمل؛

2-3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية؛

2-4- زيادة الإنتاجية وزيادة دخل الفرد[2].

3- خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي:[3]

3-1- يتبنى البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب

[1] MUSTAPHA BAKLI, Essai D'évaluation des effets deux plans Triennal (2001-2004) Et Quinquennal (2005-2009) Sur L'évolution Urbaine Et Economique D'un Espace Local : Regard Sur le Cas De Quelques Communes De la Wilaya de Bejaia, les communication du colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif1, les 11 & 12 mars 2013, p : 09.

[2] بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، مرجع سابق، ص: 09.

[3] نبيل بوفليح، أحمد ضيف، فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" كسياسة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص: 04، متاح على الموقع: http://www.kantakji.com/economics/، تاريخ التحميل 22-03-2017.

الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة؛

3-2- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة؛

3-3- كما أن تنفيذ هذا البرنامج تزامن مع تطبيق إصلاحات رئيسية تضمنت إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة "المحروقات والمناجم والكهرباء" و المواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع الاقتصادي العام والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته؛

3-4- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

4- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

نتج عن تطبيق عن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:[1]

4-1- نمو مستمر يساوي في المتوسط 5.4 % خلال السنوات الأربع وهو نمو مقبول إلى حد ما؛

4-2- تراجع معدل البطالة من 29.5 % سنة 2000 إلى 17.7 % سنة 2004؛

4-3- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة؛

4-4- خلق مناصب شغل جديدة خاصة في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية؛

4-5- تنمية العمل في القطاع الثالث (الإدارة والخدمات التجارية)؛

4-6- ركود العمل في القطاع الصناعي؛

4-7- تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001 إلى سنة 2004؛

4-8- ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 45 % خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 وبالتالي خرج الاقتصاد من حالة الانكماش إلى بداية النمو.

5- تقييم مدى تنفيذ البرنامج: إن التحليل الزمني للمعطيات التي تضمنها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 تظهر وتيرة استهلاك سريعة للاعتمادات المخصصة مقارنة بمدة البرنامج المتوقعة حيث تم تنفيذ ما قيمته 2013 مليار دج في العام الأول من البرنامج، وهذا بتجسيد ما نسبته 40.5 % من الغلاف المالي للبرنامج،

[1] مصطفى بودرامة، تأثير الاستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 06.

ويعزى ذلك إلى حرص السلطات القائمة على تنفيذ البرنامج إلى تجنب التأخر في تنفيذ المشاريع وما يترتب عنه من عملية إعادة التقييم ومن ثم ارتفاع في حجم المخصصات المالية للبرنامج[1].

وتوضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ما يلي: [2]

- تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم انجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 4093 مشروع؛
- يوجد 26 % من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 1181 مشروع؛
- 1 % من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حولي 159 مشروع.

وعليه فقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار جزائري في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري في سنة 2003. لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة –الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.[3]

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC* 2005-2009:

يعتبر هذا البرنامج مكملا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فقد استفادت الجزائر من عائدات النفط المواتية بشكل كبير بميزانية إجمالية قدرها 4200 مليار دينار، وقد كان الغرض منه أساسا تحسين نوعية الحياة وتطوير البنية التحتية الأساسية (السكن، الطرق السريعة، السدود)[4]. حيث جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه

---

[1] سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 103.

[2] نفس المرجع السابق والصفحة.

[3] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جوان 2010، ص: 205.

*- هي اختصار لـ Programme complémentaire de soutien à la croissance

[4] CHOUAL Imed Eddine, Analyse rétrospective de la politique financière de l'algerie 2001-2014, revue nouvelle économie, N^0 : 15, vol 02, 2016, p : 47.

في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي[1].

ويعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى والتي تلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار ألاستخلافي للعوائد النفطية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.[2]

1- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، وخصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن سنة 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية، كما اهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والأشغال العمومية، و قد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع، تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني. كالطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية[3].

ويدور مضمون البرنامج التكميلي للنمو حول خمسة نقاط مهمة، النقطة الأولى من البرنامج تعمل على توفير كل مقومات العيش للسكان، والنقطة الثانية تسعى إلى تطوير وتحديث المنشآت القاعدية وفق متطلبات

---

[1] طبايبية سليمة، عناني ساسية، أثار ابرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 06.

[2] بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 05.

[3] محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 15.

النمو، والنقطة الثالثة تتعلق في دعم التنمية الاقتصادية، أما النقطة الرابعة فقد خصصت لتحسين الخدمات العمومية، والنقطة الخامسة والأخيرة كانت مواكبة للتطورات العالمية في مجال تكنولوجيات الاتصال والإعلام[1].

وقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2]. ويركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نتناولها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2005-2009

القطاع	حجم النفقات المخصصة له(الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.8
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة والإعلام والاتصال	50	% 1.1
دعم التنمية الاقتصادية	333.7	% 8
المجموع العام	4202.7	%100

المصدر: سعودي محمد، أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة يحي فارس-المدية، أفريل 2016، ص: 55.

من الأغلفة المالية المخصصة للقطاعات التي تضمنها البرنامج يتضح أنه لم يحدث تغيير في الأولويات بالنسبة للقطاعات التي تمولها هذه البرامج، حيث نال قطاع البناء أكبر قدر من الغلاف المالي تحت عنوان تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي بنسبة 45.5 %، أما حصة قطاع الأشغال العمومية فكانت 40.5 % أيضا تحت عنوان جديد هو تطوير المنشآت الأساسية، لتكون بذلك نسبتهما مجتمعين هي 86 %. أي غالبية البرنامج وهو ما يعكس حرص السلطات على اعتبار هذين القطاعين المحرك الرئيسي لعجلة النمو. وقد اختلف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 من حيث تحديد تفاصيله عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث لم يحتوي على تحديد دقيق للمشاريع ولا أماكن تنفيذها، كما لم يتم تحديد نسب توزيع النفقات على كل قطاع خلال كل سنة من سنوات تنفيذ البرنامج، وإنما تم التطرق إلى المشاريع المراد تنفيذها

[1] القنيعي عز الدين، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة2، ديسمبر 2014، ص: 131.

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص: 147.

بصفة عامة، وضمن كل قطاع مستهدف في إطار عام هو تنفيذ المخطط الوطني للتنمية وكذا المخططات البلدية[1].

كما تم التركيز في كل قطاع على جوانب معينة كالآتي: [2]

– في إطار تطوير قطاع الخدمات العمومية الإدارية تعطى الأولوية للهياكل المتعلقة بقطاع العدالة؛

– في إطار قطاع التنمية البشرية أكثر من 66 % من مجموع النفقات المخصصة له توجه لتمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي؛

– في إطار قطاع الهياكل القاعدية أكثر من 75 % من النفقات المخصصة له تمنح لكل من قطاع المياه والأشغال العمومية؛

– في إطار المخطط التنموي الخاص بالإسكان وتحسين ظروف معيشة الأفراد أكثر من 66 % من النفقات المخصصة له تمنح لقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية؛

– في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي فإن كل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ينال أكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع.

2-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى: [3]

2-1- تحقيق التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية؛

2-2- تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية والدعم للاحتياجات المتزايدة في مجال التعليم العالي والتدريب؛

2-3- وأخيرا تطوير وتحديث الخدمة العامة.

حيث أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من الجانب النوعي لتكون بنفس أهمية جانبها الكمي.

3- خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو: يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج بالخصائص التالية:[4]

3-1- مدته محددة من بدايته إلى نهايته؛

---

[1] سعودي محمد، أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة يحي فارس-المدية، أفريل 2016، ص ص: 55-56.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 56.

[3] Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, These de doctorat en science Economique, Université Paris1-Panthéon sorbonne, 2013, p : 31.

[4] بن أحمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد الأول، العدد 20، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر 2014، ص ص: 92-93.

3-2- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج وتصحيح الأخطاء (خمس سنوات 2005-2009)؛

3-3- يتكامل البرنامج مع البرامج المحلية والجهوية ولا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة؛

3-4- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا لاختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا وتأثيرا؛

3-5- يولي اهتمام كبير للحاجيات المستعجلة ويرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب والتطهير والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي وفك العزلة، ووسائل الاتصال والنقل إلى غير ذلك؛

3-6- جاء البرنامج وقد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات.

علما أنه خلال فترة البرنامج تم إدراج برنامجين مكملين وهما:[1]

– **برنامج تنمية جنوب الجزائر**: لقد قرر مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي 2006، زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80 % من أراضي الجزائر وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إليزي، تندوف، الوادي وغرداية. ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، منها 110 مليارات دينار لبناء المنازل و 8 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب.

– **برنامج تنمية الهضاب العليا**: برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 تضمن أيضا العديد من المشاريع، التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة منها كل من: سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة. والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق وهذا من خلال:

– توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم؛

– توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي؛

– محاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء؛

– إنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية، والنوادي الثقافية لترفيه الشباب.

[1] خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص: 14-15.

والحاصل هو أن البرنامجين العمليين اللذين اعتمدا لولايات الجنوب والهضاب العليا، يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية إلى تعزيز مساواة للمواطنين ليس من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب، بل وكذلك إلى إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار وتعزز القدرات الاقتصادية للبلاد ولفائدة الأمة برمتها[1].

4- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: وكانت نتائج تطبيق هذا البرنامج كالتالي: [2]

4-1- نمو مستمر يساوي في المتوسط حوالي 2.98 % طوال السنوات الخمس وهو نمو لا يعبر عن فاعلية المبالغ المنفقة من طرف الحكومة، ورغم ذلك لقد حقق هذا البرنامج معدلات نمو مقبولة خارج المحروقات، ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب بعد بداية الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2007 من جهة، ولانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك؛

4-2- ساهم في رفع معدلات نمو القطاع الفلاحي بين 2005-2007 بما يقارب 3.1 %، وقد سجل القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة لانخفاض المؤشرات الإنتاجية في بعض القطاعات؛

4-3- سجل القطاع الخاص معدل نمو موجب لكن دون المستوى، حيث بلغ كحد أقصى 3.2 %، وساهم البرنامج في زيادة حجم العمالة، وخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.3 % سنة 2009؛

4-4- دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ في سنة 2005؛

4-5- صعوبة تنفيذ المشاريع الضخمة نظرا للأخطاء في تقدير تكاليف المشاريع هذا من جهة، وضعف وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة والتي تجاوزت السقف الزمني التي حدد لها من جهة ثانية.

5- تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:[3]

5-1- تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

5-1-1- التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار وكذا تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.

5-1-2- ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

- النقص في نضج الدراسات؛

---

[1] مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 14.

[2] مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص ص: 07-08.

[3] بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص: 15-16.

– ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات؛

– شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دينار.

5-2- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛

5-3- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي؛

5-4- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو *PCCE 2010-2014:

في عام 2009، قدمت الحكومة البرنامج الاستثماري الثالث في ظرف دولي صعب تمثل في الأزمة المالية والاقتصادية 2008/2007، أزمة أثرت على جميع الاقتصاديات العالمية تقريبا، وأغرقت العالم في فترة ركود طويلة، وبينما عملت العديد من البلدان على فرض قيود مشددة على الميزانية أطلقت الجزائر برنامج توطيد النمو 2010-2014[1]، حيث خصصت الجزائر خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لها في واقع الأمر أن خصصت هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي، حيث أن ظروف تلك الفترة كانت ملائمة لهذا الالتزام المتميز من أجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لدعم النمو والمقدر بحوالي 286 دولار والذي من شأنه كذلك تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر[2].

1- مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014: يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001، ثم تواصلت ببرنامج فترة (2005-2009)، وبالتالي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. ويعد برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين (2010-2014) من أهم الاستراتيجيات الإنفاقية الطويلة المدى التي تتخذها الجزائر بصفتها بلد نامي يسعى لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري (286 مليار دولار) يشمل شقين هما: – استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها

*- هي اختصار لـ Programme de consolidation de la croissance économique

[1] SEDDIKI MALIKA, Investissements Publics et Gouvernance en Algérie : Quelle relation ?, les communication du colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif1, les 11 & 12 mars 2013, p : 12.

[2] عماري عمار، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 09.

ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار، – إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1]، أما فيما يخص توزيع المبالغ بالتفصيل على القطاعات يمكننا تلخيصها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2016، ص: 274.

يلاحظ من خلال توزيع الأغلفة المالية للبرنامج على مختلف القطاعات استحواذ قطاع التنمية البشرية على ما يقارب 50 % من الغلاف الإجمالي. بحيث أولى برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية[2].

2- أهداف برنامج توطيد النمو 2010-2014:

يهدف برنامج توطيد النمو 2010-2014 إلى تحقيق جملة من الأهداف نختصرها في ما يلي:[3]

2-1- تحسين التنمية البشرية؛

2-2- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

2-3- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية؛

---

[1] بوهزة محمد، براج صباح، مرجع سابق، ص ص: 06-07.

[2] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، يومي 25-28 جانفي 2015، ص:08.

[3] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية لفترة 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص:10.

2-4- تطوير اقتصاد المعرفة؛

2-5- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين[1].

3- خصائص برنامج مواصلة دعم النمو: يتوافق المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار. كما يأتيبعد سنة كاملة من التحضير الدقيق لأهم حاجيات التنمية، وقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال: [2]

3-1- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛

3-2- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع للوزارة؛

3-3- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛

3-4- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛

3-5- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛

3-6- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج تم تمويله حصريا من الموارد الوطنية و استبعدت كل استدانة خارجية وبالتالي لم يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل. إضافة إلى إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث ساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايير دولار.

4- الملاحظات الجوهرية على البرامج الاستثمارية العامة: إن التجربة الجزائرية في مجال التخطيط هامة جدا حيث شهدت المرحلة الاشتراكية تطبيق خمس خطط تنموية (1967-1989)، وعلى اختلاف مع الفترة الحالية لأن تلك الخطط كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، فإن البرامج العامة الجديدة خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة. وإن المتابعة

[1] ميسوم طالبي، دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة وتوفيرها للشغل خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي-، المجلد 01، العدد 29، جامعة زيان عاشور بالجلفة، جانفي 2017، ص: 234.

[2] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص ص: 17-18.

التقييمية للمرحلتين تؤكد لنا عدم الاستفادة من خبرة التجربة السابقة في تثمين إنجازاتها وعدم تكرار أخطائها[1].
ويمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات الجوهرية على البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2001-2014: [2]

4-1- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية: إن هذا الارتفاع الكبير أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم والتسيير العقلاني لتلك الاستثمارات وإدارتها بكفاءة. وبقدر ما يدل ذلك التزايد على تنامي الجهود الاستثمارية التنموية وتزايد آثارها الإيجابية فإنه يبرز من جهة أخرى ضعف الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية في تسيير تلك المخصصات، كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية.

4-2- ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة: إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة، وتقدير تكاليفها الحقيقية، ذلك أن العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، وضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمنية، أدى إلى المبالغة في تقدير قيمتها، وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة. فتكلفة إنجاز الكلم من الطريق السيار ذات الاتجاهين تصل إلى متوسط يتراوح بين 2 إلى 3 مليون أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي 4 إلى 6 أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش/ أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 2.7 مليون دولار، في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار وهذا يعني أنها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50 %. كما أن تفسير ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة بالمحدودية وأحيانا قلة الخبرة لا يكفي، بل يستدعي الأمر البحث عن الأسباب الأخرى.

4-3- ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية: الجارية بعد انتهاء فترة البرنامج المحددة الزمانية، وما رافقها من إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء في الدراسات الأولية، وتمديد آجال الصفقات...فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2004/2001 حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (أي 130 مليار دولار) بالنسبة للخماسي الأول 2009/2005.

4-4- تعدد البرامج الاستثمارية العامة: خلال الفترة 2001-2014، والإعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، والسكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بالشر كة الوطنية سوناطراك بفروعها خلال المرحلة 2014/2001 وخاصة المقدرة للفترة 2016/2010 والتي قد تتجاوز 70 مليار دولار. هذا الوضع جعل هناك صعوبة في معرفة المخصصات

[1] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 19.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 19-20.

الاستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المخططة، وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

4-5- عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة: يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

5- رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019: باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من (الإصلاحات والمبادرات) الرامية بشكل خاص إلى (تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية)؛ غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية. و تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 زيادة مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 220100 مليار دينار، أي 280 مليار دولار، بحيث يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات[1].

ووفقا لهذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاع السكن والصيد البحري: [2]

5-1- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019، وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لا سيما للشباب.

5-2- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تربية الأحياء المائية التي تمثل (70 %) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر "دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، فيفري 2017، ص: 40.

[2] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص ص: 174-175.

هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدوير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر واتجاهاته خلال الفترة 1970-2015

مر الإنفاق الحكومي في الجزائر بعدة مراحل خلال الفترة 1970-2015، وأهم ما ميز هذه المراحل هو تصاعد معدلات نمو الإنفاق الحكومي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وفيما يلي سنستعرض التطورات التي عرفها الإنفاق الحكومي وكذا تطور الإنفاق الحكومي بحسب طبيعته من حيث كونه إنفاق جاري (نفقات تسيير) أو من حيث كونه إنفاق استثماري (نفقات تجهيز) وذلك لمعرفة توجهات الحكومة من حيث تخصيص وتوزيع نفقاتها بين النوعين، هذا إضافة إلى تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة التخطيط (1970-1989)

عرفت هذه الفترة تطبيق الجزائر للأسلوب الاشتراكي، والذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم النفقات الحكومية خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق الإجمالي	معدل النمو %	الإنفاق الجاري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي
1970	5876	-	4253	-	72.38	1623	-	27.62
1971	6941	18.12	4687	10.20	67.53	2254	38.88	32.47
1972	8197	18.10	5365	14.47	65.45	2832	25.64	34.55
1973	9989	21.86	6270	16.87	62.77	3719	31.32	37.23
1974	13408	34.23	9406	50.02	70.15	4002	7.61	29.85
1975	19068	42.21	13656	45.18	71.62	5412	35.23	28.38
1976	20118	5.51	13170	3.56-	65.46	6948	28.38	34.54
1977	25473	26.62	15282	16.04	59.99	10191	46.68	40.01
1978	30106	18.19	17575	15.00	58.38	12531	22.96	41.62
1979	33515	11.32	20090	14.31	59.94	13425	7.13	40.06
1980	44016	31.33	26789	33.34	60.86	17227	28.32	39.14
1981	57655	30.99	34205	27.68	59.33	23450	36.12	40.67
1982	72445	25.65	37996	11.08	52.45	34449	46.90	47.55
1983	84825	17.09	44391	16.83	52.33	40434	17.37	47.67
1984	91598	7.98	50272	13.25	54.88	41326	2.21	45.12

45.25	9.33	45181	54.75	8.73	54660	9.00	99841	1985
39.94	10.00-	40663	60.06	11.88	61154	1.98	101817	1986
38.68	1.10-	40216	61.32	4.26	63761	2.12	103977	1987
36.34	8.17	43500	63.66	19.51	76200	15.12	119700	1988
35.58	1.84	44300	64.42	5.25	80200	4.01	124500	1989

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع:
http://www.ons.dz

يبين الجدول رقم (3-5) تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989 حيث يلاحظ التزايد المستمر في حجم النفقات الحكومية بمختلف مكوناتها على طول هذه الفترة:

1- الإنفاق الإجمالي: ارتفع حجم الإنفاق الإجمالي من 5876 مليون دينار جزائري في بداية الفترة إلى 124500 مليون دينار جزائري مع نهايتها، في حين عرف معدل نمو هذه النفقات تذبذبا من سنة إلى أخرى حيث سجل أعلى معدل نمو للنفقات الحكومية سنة 1975 قدر بـ 42.21 %، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية حيث تزامن ذلك مع فترة تنفيذ المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، كما سجل أدنى معدل سنة 1986 قدر بـ 1.98 %، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة باعتباره العملة التي تقيم بها صادرات الجزائر من المحروقات.

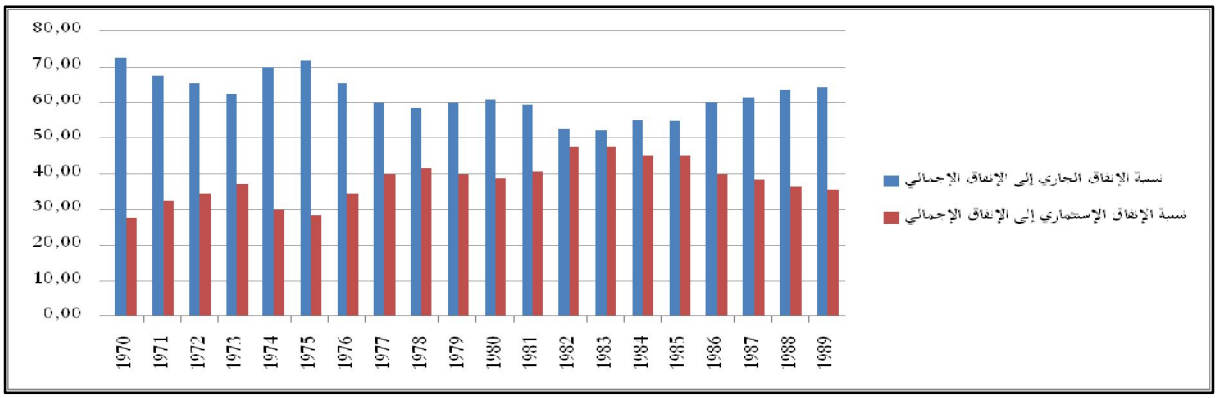
2- الإنفاق الجاري: تميزت الفترة 1970-1989 أيضا بارتفاع مستمر في حجم النفقات الجارية حيث يتبين من خلال الجدول رقم (3-5) أعلاه الارتفاع الملحوظ للإنفاق الجاري خلال هذه الفترة، والذي ارتفع من 4253 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 13656 مليون دينار جزائري سنة 1975 لينخفض سنة 1976 إلى 13170 مليون دينار جزائري بمعدل -3.56 %، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض هو الوحيد طيلة فترة الدراسة، ليعود الإنفاق الجاري للارتفاع مرة أخرى ويصل إلى 80200 مليون دينار جزائري سنة 1989. في حين عرفت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الجاري تذبذبا طيلة فترة الدراسة حيث قدر أعلى معدل نمو بـ 50.02 % سنة 1974 مقابل أدنى معدل نمو سجل سنة 1987 والذي قدر بـ 4.26 %، وهذا الانخفاض ما هو إلا انعكاس لانخفاض معدلات نمو الإنفاق الحكومي ككل بسبب انخفاض المداخيل النفطية.

3- الإنفاق الاستثماري: عرفت هذه الفترة تنفيذ الحكومة لخمسة مخططات تنموية، كان لها انعكاس إيجابي على حجم النفقات الاستثمارية، حيث يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3-5) أعلاه ارتفاعا ملحوظا في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي وصل إلى 44300 مليون دينار جزائري سنة 1989 بعد أن قدر سنة 1970 بـ 1623 مليون دينار جزائري، وعرفت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري تفاوتا من سنة إلى أخرى بلغ أقصى قيمة له سنة 1982 بـ 46.90 %، حيث تميزت هذه المرحلة بتوجه الحكومة الجزائرية نحو

التصنيع كإستراتيجية لتحقيق التنمية، تجسد هذا من خلال تكوين رأس المال الثابت باستيراد كثيف للتجهيزات ذات الطابع الاستثماري وترجم هذا على أرض الواقع بعدة استثمارات ضخمة بحكم التوجه المتبع إبان تلك الفترة. في حين عرف الإنفاق الحكومي الاستثماري نموا سلبيا سنتي 1986 و 1987 ويعود ذلك للانخفاض الكبير الذي سجلته الإيرادات النفطية مما دفع بالحكومة بتخفيض هذا النوع من النفقات.

أما الشكل الموالي فيوضح نسبة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 1970-1989:

الشكل رقم (3-1): تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 1970-1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-1) أعلاه ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي الجاري إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستثماري طيلة فترة التخطيط الاقتصادي وهذا رغم برمجة الحكومة خلال هذه الفترة لخمس مخططات تنموية،حيث يلاحظ في بداية الفترة سيطرت النفقات الجارية على مجموع النفقات بنسب كبيرة جدا فاقت 70 % في بعض السنوات. تراجعت خلال الفترة 1981-1985 إلى أقل من 60 % قابله ارتفاع في الإنفاق الاستثماري بنسب قاربت 50 % وتزامن هذا مع إطلاق الحكومة للبرنامج الخماسي الأول، بعدها عاد حجم الإنفاق الاستثماري للانخفاض مقارنة بالنفقات الجارية و يعود هذا إلى الأزمة البترولية التي دفعت بالحكومة إلى تخفيض النفقات الاستثمارية من خلال إلغاء العديد من المشاريع العامة وبالتالي بلغت الاستثمارات العمومية المسجلة في المخططات التنموية حدها الأدنى إلى أن توقف إنجازها نهائيا، وذلك على عكس النفقات الجارية حيث يصعب ضغط هذا النوع من النفقات نحو الانخفاض.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الانتقالية (1990-2000)

تميزت هذه المرحلة بارتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي مما دفع بالحكومة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات للانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرتين بهدف طلب المساعدة، الأولى في أفريل 1994 وذلك في إطار ما يسمى باتفاق الاستعداد الائتماني، والثاني في مارس 1995

وذلك في إطار ما يسمى باتفاق التصحيح الهيكلي. ولم يكن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق اختيارا سهلا لبلد كالجزائر، التي كانت تلجأ إلى تدخل الدولة في كل الميادين. ولتوضيح موقع الإنفاق الحكومي من كل هذه التحولات سنحاول فيما يلي تحليل تطوره خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (3-6): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق الإجمالي	معدل النمو %	الإنفاق الجاري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي
1990	136500	9.64	88800	10.72	65.05	47700	7.67	34.95
1991	212100	55.38	153800	73.20	72.51	58300	22.22	27.49
1992	420131	98.08	276131	79.54	65.72	144000	147.00	34.28
1993	476627	13.45	291417	5.54	61.14	185210	28.62	38.86
1994	566329	18.82	330403	13.38	58.34	235926	27.38	41.66
1995	759617	34.13	473694	43.37	62.36	285923	21.19	37.64
1996	724609	4.61-	550596	16.23	75.99	174013	39.14-	24.01
1997	845196	16.64	643555	16.88	76.14	201641	15.88	23.86
1998	875739	3.61	663855	3.15	75.81	211884	5.08	24.19
1999	961682	9.81	774695	16.70	80.56	186987	11.75-	19.44
2000	1178122	22.51	856193	10.52	72.67	321929	72.17	27.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع:
http://www.ons.dz

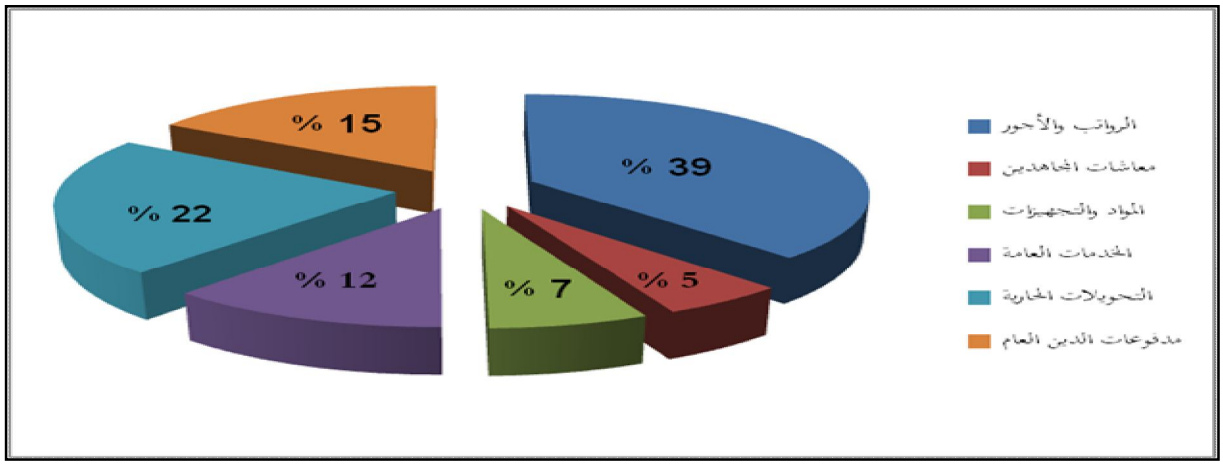
تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وعليهعرفت هذه الفترة محاولات لتقليص النفقات الحكومية، غير أن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تشير إليه وتيرة النفقات الحكومية المتزايدة:

1- الإنفاق الإجمالي: يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أعلاه الارتفاع المستمر في حجم الإنفاق الحكومي، وهذا بسبب تحسن أسعار المحروقات بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته سنة 1986، حيث ارتفع من 136500 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 759617 سنة 1995، لينخفض سنة 1996 إلى 724609 وهو ما يفسره معدل النمو السلبي الذي قدر بـ -4.61 % وهو الانخفاض الوحيد الذي سجل خلال هذه الفترة، ويفسر هذا الانخفاض بمحاولة الحكومة تقليص النفقات الحكومية حيث تزامن مع بداية مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من صندوق النقد الدولي، ليعود ويرتفع مرة أخرى إلى 845196 مليون دينار جزائري سنة 1997 بمعدل نمو بلغ 16.64 %. وبصفة عامة عرف نمو الإنفاق الحكومي معدلات مرتفعة نسبيا كان أعلاها سنتي 1991 و1992 بمعدلين قدرا بـ 55.38 % و98.08 % على التوالي وهذا راجع بالأساس إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور إضافة إلى تسديد المديونية الخارجية وكذا تخصيص مبالغ كبيرة من الإنفاق الحكومي

للتطهير المالي للمؤسسات العمومية ، حيث عرفت هذه الفترة مرور الجزائر بفترة انتقالية صعبة بسبب مرورها بأزمة ديون خارجية وتنفيذها لبرنامج تصحيح هيكلي مدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، من أهم أهدافه تخفيض النفقات الحكومية ورفع مختلف أشكال الدعم من طرف الدولة. ليسجل الإنفاق الحكومي في آخر الفترة من سنة 1999 إلى 2000 زيادة معتبرة بمعدل نمو قدر 22.51 %، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر مصدرا هاما لتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر.

2- الإنفاق الجاري: وعلى نفس المنوال شهد الإنفاق الحكومي الجاري مستويات مرتفعة في بداية هذه الفترة وسجل معدلات عالية نسبة إلى الإنفاق الإجمالي. حيث يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3-6) أعلاه الارتفاع المستمر لحجم الإنفاق الحكومي الجاري والذي ارتفع من 88800 مليون دينار جزائري سنة 1990 ليصل في نهاية فترة الدراسة إلى 856193 مليار دينار جزائري، كما سجل أعلى معدلات نمو في بداية التسعينات وقدر بـ 73.20 % و79.54 % سنتي 1991 و1992 على التوالي، في حين سجل أدنى معدل نمو سنة 1998 والذي قدر بـ 3.15 %. وتعزى هذه المعدلات المرتفعة أساسا إلى ارتفاع نفقات الرواتب والأجور وكذا مدفوعات الدين العام وهذا ما يوضحه هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000:

الشكل رقم (3-2): هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

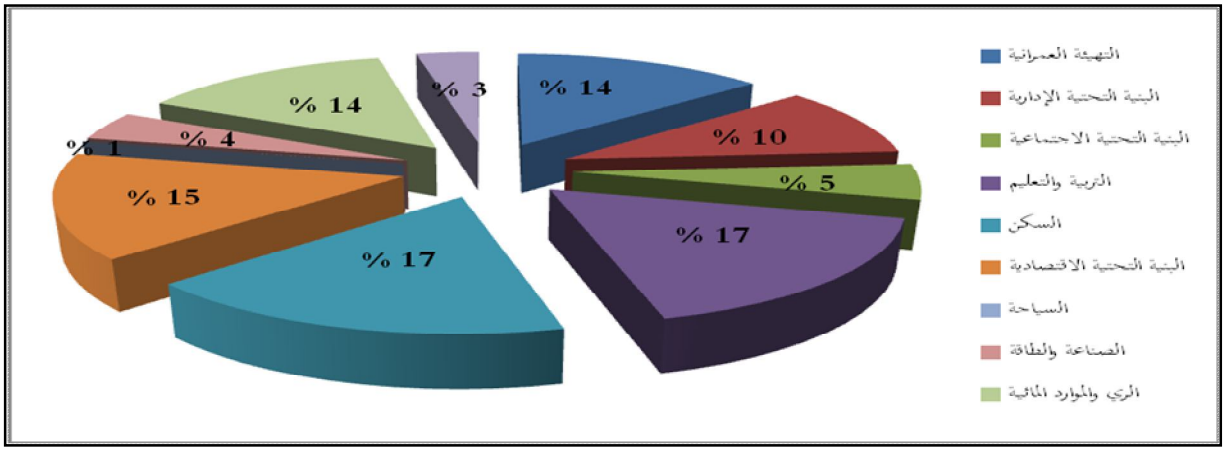


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يبين الشكل رقم (3-2) أعلاه هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000، حيث ينقسم هذا النوع من النفقات إلى ستة أبواب رئيسية، ويلاحظ أهمية باب الرواتب والأجور في هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر والذي يسيطر على 39 % من النفقات الجارية يليه باب التحويلات الجارية بـ 22 %، ثم باب مدفوعات الدين العام بـ 15 %، ثم باب الخدمات العامة بـ 12 %، ثم باب المواد والتجهيزات بـ 7 %، وأخيرا باب معاشات المجاهدين بـ 5 %.

3- الإنفاق الاستثماري: وفي المقابل عرف الإنفاق الحكومي الاستثماري تدهورا كبيرا وسجل قيما منخفضة جدا نسبة إلى الإنفاق الإجمالي، ورغم ذلك عرفت هذه الفترة ارتفاعا مستمرا في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، والذي ارتفع من 47700 مليون دينار جزائري سنة 1990 ووصل إلى 321929 مليون دينار جزائري سنة 2000، مسجلا انخفاضا وحيدا سنة 1996 حيث قدر بـ 174013 مليون دينار جزائري بعدما كان قد قدر بـ 285923 مليون دينار جزائري سنة 1995 وهذا ما يعكسه معدل النمو السلبي والبالغ -39.14 % والذي عرف في المقابل أعلى قيمة له سنة 1992 بلغت 147.00 %. ويمكن توضيح هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

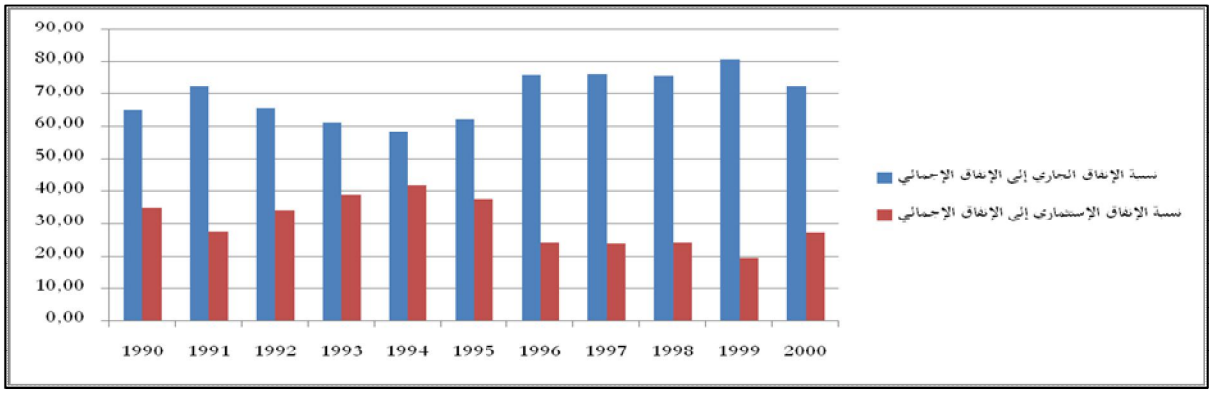


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) أعلاه توزيع هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2000 والذي يسيطر عليه قطاع التربية والتعليم وقطاع السكن بنسبة 17 % لكل منهما، يليهما قطاع البنية التحتية الاقتصادية بنسبة 15 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري، وتقاسم كل من قطاع الري والموارد المائية وقطاع التهيئة العمرانية المرتبة الثالثة بنسبة 14 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري، بينما جاء قطاع البنية التحتية الإدارية في المرتبة الرابعة بنسبة 10 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري، في حين جاءت القطاعات الأخرى والمتمثلة في قطاع البنية التحتية الاجتماعية، قطاع الصناعة والطاقة، قطاع الزراعة والصيد البحري وقطاع السياحة في المراتب الأخيرة بنسب لم تتجاوز 5 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري.

أما الشكل الموالي فيوضح حجم كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري نسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة الانتقالية 1990-2000:

الشكل رقم (3-4): تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000



المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

يتبين من خلال تحليل هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000، أن هذه الفترة عرفت اختلالا بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث يلاحظ الانخفاض الكبير الذي عرفته نسبة الإنفاق الاستثماري إلى حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي والتي لم تتجاوز طيلة الفترة المدروسة نسبة 41.66 %، قابل هذا الانخفاض ارتفاع قياسي لنسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الإجمالي والتي تجاوزت 70 % في أغلب سنوات هذه الفترة، وهذا راجع أساسا إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية و عمليات سداد الدين العام. بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة، والذي يهدف إلى تقليص الدور الاقتصادي للدولة من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري منه وفتح المجال أمام القطاع الخاص. كما تعتبر هذه النسب طبيعية بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق البرامج الاستثمارية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 % من صادرات الجزائر من جهة أخرى، بحيث يمكن تقليص هذا النوع من النفقات في ظل صعوبة تقليص النفقات الجارية.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2015)

عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على الإيرادات الحكومية في الجزائر، وهذا بدوره شجع الحكومة على تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في القنوات الاقتصادية، هذه الأوضاع كان لها بالغ الأثر على تطور الإنفاق الحكومي في شقه الجاري، ترجمه التوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام.

الجدول رقم (3-7): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق الحكومي	معدل النمو %	الإنفاق الجاري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو %	النسبة إلى الإجمالي
2001	1321028	12.13	963633	12.55	72.95	357395	11.02	27.05
2002	1550646	17.38	1097716	13.91	70.79	452930	26.73	29.21
2003	1639265	5.71	1122761	2.28	68.49	516504	14.04	31.51
2004	1888930	15.23	1250894	11.41	66.22	638036	23.53	33.78
2005	2052037	8.63	1245132	0.46-	60.68	806905	26.47	39.32
2006	2453014	19.54	1437870	15.48	58.62	1015144	25.81	41.38
2007	3108669	26.73	1674031	16.42	53.85	1434638	41.32	46.15
2008	4191053	34.82	2217775	32.48	52.92	1973278	37.55	47.08
2009	4246334	1.32	2300023	3.71	54.16	1946311	1.37-	45.84
2010	4466940	5.20	2659078	15.61	59.53	1807862	7.11-	40.47
2011	5731407	28.31	3797252	42.80	66.25	1934500	7.00	33.75
2012	6844100	19.41	4592700	20.95	67.10	2251300	16.38	32.89
2013	6092100	10.99-	4204300	8.46-	69.01	1887800	16.15-	30.99
2014	7656200	25.67	4714500	12.14	61.58	2941700	55.83	38.42
2015	8858100	15.70	4972300	5.47	56.13	3885800	32.09	43.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع: http://www.ons.dz

- تم الحصول على متغيرات الدراسة للسنوات 2012-2015 من تقارير وزارة المالية المتاحة على الموقع:
http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

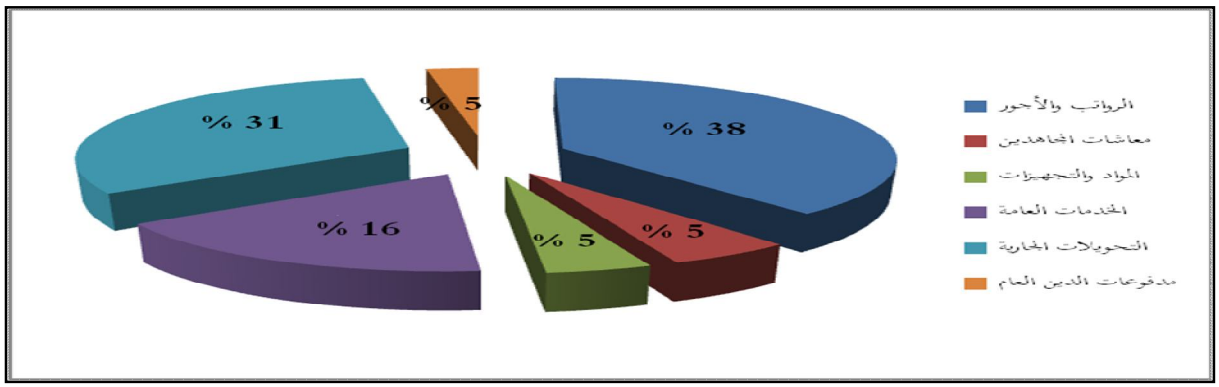
تميزت هذه المرحلة بتصاعد معدلات نمو الإنفاق الحكومي وهذا ما يصطلح عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، بحيث ترتبط هذه السياسة بالتوسع في النفقات الجارية –نفقات التسيير- (الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية وارتفاع الأجور...) إلى جانب التوسع في النفقات الاستثمارية –نفقات التجهيز-، وذلك بهدف تمويل البرامج والمخططات التنموية المسطرة، بحيث ارتبط نمو الإنفاق الحكومي وتصاعد معدلاته بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة:

1- الإنفاق الإجمالي: عرف حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال هذه الفترة نموا كبيرا، و ارتفع من 1321028 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 8858100 مليون دينار جزائري سنة 2015 بمعدل نمو بلغ 570.55 %، وسجل الانخفاض الوحيد خلال هذه الفترة سنة 2013 بمعدل قدره -10.99 %، كما سجل الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة نسبيا عدا سنة 2009 أين بلغ معدل النمو أدنى

مستوياته وقدر بـ 1.32 %، وقد يعود ذلك إلى الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، وتبعاتها على حجم الإيرادات الحكومية من الجباية البترولية ابتداء من سنة 2008، ولكن يمكن القول بأن هذه الأزمة كان تأثيرها محدود جدا بما أن الحكومة بقيت على الموقف المالي التوسعي ويعود هذا للوفرات الادخارية المتراكمة انطلاقا من سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي بسبب انخفاض حجم الديون الخارجية بداية من عام 2004، وهو ما سمح للحكومة بالحفاظ على مستويات إنفاق مرتفعة نسبيا. ويعود الارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة إلى انتهاج الدولة لسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال ثلاثة برامج حكومية ضخمة امتدت من سنة 2001 إلى سنة 2014 مستفيدة من الارتفاع الكبير لأسعار النفط قبل أن تنخفض هذه الأخيرة بداية من النصف الثاني لسنة 2014.

2- الإنفاق الجاري: عرف الإنفاق الجاري خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، و يمكن أن نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3-7) أعلاه ارتفاع حجم الإنفاق الجاري في معظم سنوات هذه الفترة، حيث ارتفع من 963633 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 1250894 مليون دينار جزائري سنة 2004 لينخفض سنة 2005 إلى 1245132 مليون دينار جزائري بمعدل -0.46 %، ويعود للارتفاع مجددا ويصل إلى 4592700 مليون دينار جزائري سنة 2012 و ينخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى 4204300 مليون دينار جزائري بمعدل -8.46 % وقد نتج هذا الانخفاض بالأساس عن الانخفاض في التحويلات الجارية بمقدار -447.2 مليار دج، وكذا انخفاض نفقات المستخدمين بمقدار -155.4 مليار دج، و يصل في نهاية فترة الدراسة إلى 4972300 مليون دينار جزائري، وفيما عدا ذلك عرفت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الجاري تفاوتا من سنة إلى أخرى حيث قدر أدنى معدل بـ 3.71 % سنة 2009 مقابل أعلى معدل سنة 2011 قدر بـ 42.80 %. ومن أسباب ارتفاع حجم النفقات الجارية خلال هذه الفترة مطالبات العمال في مختلف القطاعات برفع الأجور وهي المطالب التي غالبا ما استجابت لها الحكومة بسبب الظروف المالية المريحة التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة وهذا ما يؤكده هيكل الإنفاق الجاري الموضح في الشكل رقم (3-5) الموالي:

الشكل رقم (3-5): هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2015



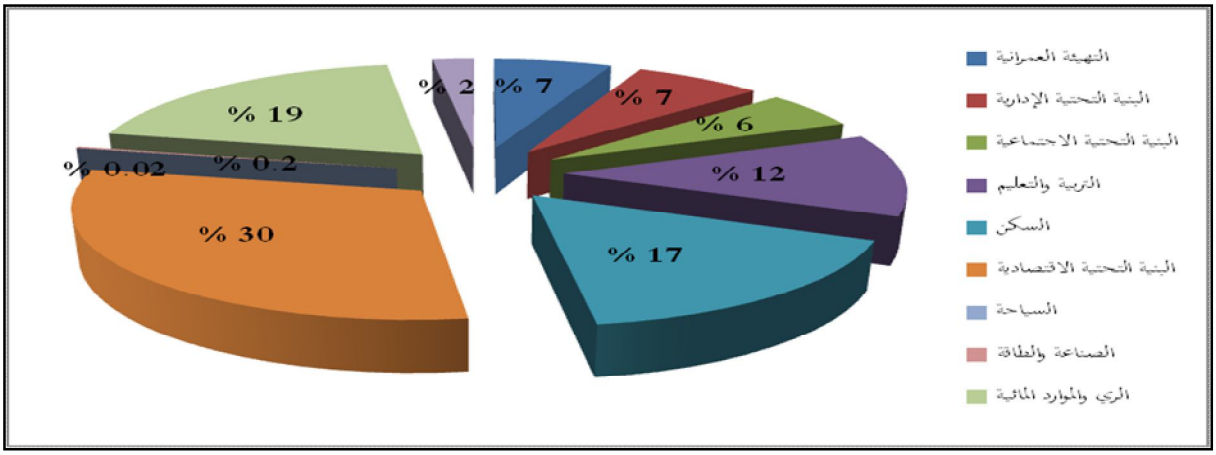
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5) أعلاه ارتفاع نسبة الرواتب والأجور والتحويلات الجارية إلى إجمالي الإنفاق الجاري خلال الفترة 2001-2015، حيث جاء باب الرواتب والأجور في المرتبة الأولى بنسبة 38 %، ويعزى هذا إلى الزيادة في حجم التوظيف، وكذا الزيادة في كتلة الأجور نتيجة الرفع في الحد الأدنى للأجور المضمونة خلال هذه الفترة. كما جاء باب التحويلات الجارية في المرتبة الثانية بنسبة 31 %، ويرجع هذا إلى الإعانات المختلفة الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهموالقضاء على السكن الهش، و كذاتحسين الرعاية الصحية والقضاء على الأمية إضافة للمنح المختلفة الموجهة للفئات المعدومة أو محدودة الدخل، حيث تنظر الحكومة إلى سياسة الدعم على أنها جزء هام من السياسة الاجتماعية. بينما جاء باب الخدمات العامة في المرتبة الثالثة بنسبة 16 %، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمة العامة و بأفضل جودة ممكنة، وذلك في إطار عمل الحكومة على تطويرها وتحديثها بما يتوافق ومتطلبات التنمية، وفي الأخير جاءت كل من معاشات المجاهدين، المواد والتجهيزات ومدفوعات الدين العام في المرتبة الأخيرة بنسبة 5 % من إجمالي الإنفاق الجاري. وبصفة عامة وباستثناء الرواتب والأجور وكذا التحويلات الجارية عرف توزيع هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر اختلافات عن الفترة السابقة 1993-2000 أهمها انخفاض مدفوعات الدين العام من 15 % إلى 5 %، حيث سجلت مدفوعات الدين العام انخفاضا ملحوظا عن الفترة السابقة وهذا راجع للتسديد المسبق للديون الخارجية، حيث أدى تحسن أسعار المحروقات إلى تحسن الإيرادات العامة من الجباية البترولية مما أدى إلى استغناء الحكومة عن الدين العام كآلية لتمويل الإنفاق الحكومي.

3- الإنفاق الاستثماري: عرفت هذه الفترة اهتمام كبير من طرف الحكومة بمشاريع البنية التحتية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى التي حوتها البرامج الاستثمارية الثلاثة التي أطلقتها الحكومة خلال الفترة 2001-2014، وقد كان لذلك أثر واضح على حجم الإنفاق الاستثماري الذي بلغ 3885800 مليون دينار جزائري سنة 2015 بعد أن قدر بـ 357395 مليون دينار جزائري سنة 2001، وعرف معدل نمو الإنفاق الاستثماري تذبذبا طيلة فترة الدراسة بلغ أقصى قيمة له 55.83 % سنة 2014، حيث تزامن ذلك مع تنفيذ برنامج دعم النمو 2010-2014، في حين سجل نموا سلبيا خلال سنوات 2009، 2010 و2013 والذي قدر بـ -1.37 %، -7.11% و-16.15 % على التوالي. وذلك نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض الجباية البترولية. ومن جهة أخرى يأتي ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري خلال بقية السنوات الأخرى تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تضمنته من برامج تنموية، كما أن هذه الزيادة في النفقات الاستثمارية تعود بالأساس إلى ارتفاع نفقات السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج في سنة 2011 إلى 611.1 مليار دج في سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في النفقات الاستثمارية انطلاقا من سنة 2000 كان السبب وراء ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

كما اختلف توزيع النفقات الاستثمارية على مختلف القطاعات عن الفترة السابقة وهذا ما يلاحظ من خلال هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة 2001-2011:

الشكل رقم (3-6): هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2011

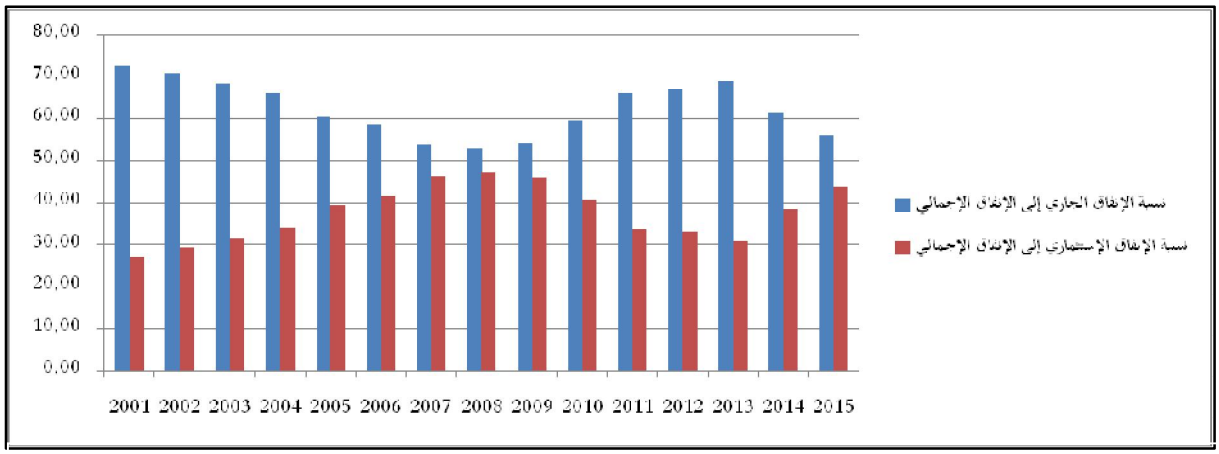


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يبين الشكل رقم (3-6) أعلاه توزيع هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 والذي ينقسم إلى 10 أقسام رئيسية، يسيطر عليها قطاع البنية التحتية الاقتصادية بنسبة 30 %، مما يثبت توجه سياسة الدولة نحو رفع حجم الإنفاق الاستثماري من أجل مواجهة التأخر في هيكل البنى التحتية الوطنية. يليه مباشرة قطاع الري والموارد المائية بنسبة 19 %، ثم قطاع السكن بنسبة 17 %، وهي نسبة معتبرة تعكس جهود الدولة لمواجهة الطلب المتزايد على السكن. ويليه قطاع التربية والتعليم بنسبة 12 %، في حين جاءت القطاعات الأخرى بنسب منخفضة لم تتجاوز 10 %. و يلاحظ من خلال هذا التوزيع أن هناك اختلاف في أوزان القطاعات نسبة إلى الإنفاق الاستثماري مقارنة بالفترة السابقة 1993-2000، حيث ارتفع الوزن النسبي لقطاع البنية التحتية الاقتصادية من 15 % إلى 30 %، وارتفع الوزن النسبي لقطاع الري والموارد المائية من 14 % إلى 19 %، في حين انخفض الوزن النسبي لقطاع التربية والتعليم من 17 % إلى 12 % وانخفض الوزن النسبي لقطاع التهيئة العمرانية من 14 % إلى 7 %، وبالمقابل حافظ قطاع السكن على نفس المكانة في الفترتين، في حين بقي الوزن النسبي للقطاعات الأخرى ضعيفا كما هو الحال في الفترة السابقة، وحدثت هذه التغييرات تماشيا مع الأهداف المسطرة من خلال البرامج الاستثمارية التي برمجت خلال هذه الفترة. والتي ركزت على تحسين البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير قطاع الري والموارد المائية.

و يبين الشكل رقم (3-7) الموالي نسبة الإنفاق الحكومي الجاري وذلك مقارنة مع نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي:

الشكل رقم (3-7): تطور حجم الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال الفترة 2001-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7)

يوضح الشكل رقم (3-7) سيطرت النفقات الجارية على إجمالي الإنفاق الحكومي مقارنة مع الإنفاق الاستثماري رغم تقاربهما في بعض السنوات وهذا خلال الفترة 2007-2009 حيث بلغت نسبة الإنفاق الجاري 53.85 %، 52.92 %، 54.16 % على التوالي كما بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري 46.15 %، 47.08 %، 45.84 % على التوالي وخلال نفس الفترة، في تحول واضح لصالح الإنفاق الاستثماري، لتعرف بعدها اتجاه ومنحى تنازلي لصالح النفقات الجارية، وهذا يبين أن فترة الإنعاش الاقتصادي ورغم البرامج الاستثمارية الضخمة التي تبنتها الحكومة غير أنها لم تعرف تغيرات كثيرة لأولويات الحكومة بالنسبة للإنفاق الحكومي، كما أن سلسلة رفع الأجور التي عرفتها بعض القطاعات قد ساهمت في ارتفاع حجم النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة الأخيرة.

المطلب الرابع: تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

إن تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي في أي دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات نحو التزايد عاما بعد عام، حيث تعتبر ظاهرة نمو النفقات الحكومية من أهم الظواهر التي استرعت انتباه الاقتصاديين في الدول المختلفة، والجزائر كغيرها من الدول عرفت النفقات الحكومية بها تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. ومن أجل تحليل هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، سنستعين ببعض المؤشرات والمتمثلة فيما يلي:

1- مؤشر الميل المتوسط للإنفاق الحكومي: لأن تحليل الإنفاق الحكومي بالقيم المطلقة لا يكفي لبيان وجود ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري من عدمها، سنقوم بنسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر من أهم مؤشرات التطور الاقتصادي للدولة، وهذا ما يصطلح عليه الميل المتوسط للإنفاق الحكومي، والملاحظ أن النفقات الحكومية في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقدر هذه النسبة في حدود الثلث، وهذا ما يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (3-8) الموالي:

الجدول رقم (3-8): تطور الميل المتوسط للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (%)			السنوات	الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (%)		
	الإجمالي	الجاري	الاستثماري		الإجمالي	الجاري	الاستثماري
1970	0.24	0.18	0.07	1994	0.38	0.22	0.16
1972	0.27	0.18	0.09	1996	0.28	0.21	0.08
1974	0.24	0.17	0.07	1998	0.31	0.23	0.07
1976	0.27	0.18	0.09	2000	0.29	0.21	0.09
1978	0.29	0.17	0.12	2002	0.34	0.24	0.10
1980	0.27	0.16	0.11	2004	0.31	0.20	0.10
1982	0.34	0.18	0.17	2006	0.29	0.17	0.12
1984	0.34	0.19	0.15	2008	0.38	0.20	0.18
1986	0.34	0.20	0.14	2010	0.37	0.22	0.15
1988	0.34	0.22	0.12	2012	0.42	0.28	0.14
1990	0.25	0.16	0.09	2014	0.44	0.27	0.17
1992	0.40	0.26	0.14	2015	0.53	0.30	0.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

يبين الجدول رقم (3-8) أعلاه تطور نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي وكذا بشقيه الجاري والاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 1970-2015، حيث يلاحظ أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا كبيرا معبرة عن زيادة مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض الإنفاق الحكومي، وارتفعت هذه النسبة من 24 % سنة 1970 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2015 والتي قدرت بـ 53 % تعود 30 % منها للإنفاق الجاري و23 %للإنفاق الاستثماري، و هذا رغم بعض التذبذبات المسجلة بين هاذين التاريخين. حيث يلاحظ من خلال نتائج الجدول تسجيل هذا المؤشر لنسب منخفضة خلال سنوات السبعينات ارتفعت خلال فترة الثمانينات وبلغت أقصى قيمة لها سنة 1984 بلغت 35 % ليسجل بعض الانخفاضات خلال سنوات التسعينات، وهذا راجع لسياسة تخفيض الإنفاق الحكومي التي انتهجتها الحكومة خلال هذه الفترة، ليعود للارتفاع مع بداية الألفية الجديدة بالتزامن مع انتهاج الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المبنية على التوسع في الإنفاق الحكومي، بحيث عرفت الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة معبرة عن الفلسفة الاقتصادية للحكومة المتمثلة في التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي في الجزائر عرف ارتفاعا ملحوظا لكن هذا الارتفاع لم يكن مستمرا بل كان متقطعا على طول الفترة 1970-2015.

2- مؤشر الميل الحدي للإنفاق الحكومي: يكشف مؤشر الميل الحدي عن معدل التغير في الإنفاق الحكومي عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدةبحيث تكون قيمته بين الصفر والواحد الصحيح و كلما ارتفعت قيمة الميل الحدي دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة، ولتحليل تطور هذا المؤشر في الجزائر نستعين بالجدول رقم (3-9) الموالي:

الجدول رقم (3-9): تطور الميل الحدي للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

الفترة	الميل الحدي للإنفاق الحكومي		
	الإنفاق الإجمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الإستثماري
1975-1971	0.57	0.33	0.25
1980-1976	0.24	0.11	0.13
1985-1981	0.48	0.22	0.26
1990-1986	0.22	0.30	0.08-
1995-1991	0.49	0.27	0.21
2000-1996	0.31	0.27	0.05
2005-2001	0.54	0.33	0.20
2010-2006	0.38	0.18	0.20
2015-2011	0.05	0.10	0.05-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3)

يبين الجدول رقم (3-9) أعلاه الميل الحدي للإنفاق الحكومي في الجزائر والذي يعبر عن نسبة التغير في الإنفاق الحكومي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة نسبيا مسجلة بعض التذبذبات، حيث سجل الميل الحدي معدلات مرتفعة عدا تلك المسجلة خلال الفترة الأخيرة 2011-2015 أين بلغ 0.05 وسجلت أعلى قيمة خلال الفترة 1971-1975 قدرت بـ 0.57، وهي نسبة كبيرة تعني أنه إذا تغير الناتج المحلي بوحدة واحدة يتغير الإنفاق الحكومي بـ 57 وحدة ويعبر هذا عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الناتج المحلي لمواجهة الحاجات المتزايدة للمواطنين كما يعكس مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة، و يلاحظ كذلك من خلال الجدول السابق تسجيل الميل الحدي للإنفاق الجاري قيما مرتفعة مقارنة بالميل الحدي للإنفاق الاستثماري الذي سجل بعض المعدلات السلبية وكان ذلك خلال الفترة 1986-1990 أين قدر بـ -0.08 وخلال الفترة الأخيرة 2011-2015 أين قدر بـ -0.05، و يدل هذا على أن الحكومة توجه مقدار الزيادة في الناتج المحلي أكثر نحو الإنفاق الجاري ما يعكس الأهمية الكبيرة للنفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة مقارنة بنظيرتها الاستثمارية، ومن خلال تحليلنا السابق نستنتج أن هناك اتجاها عاما للإنفاق الحكومي نحو التزايد رغم التذبذب خلال بعض الفترات.

3- مؤشر المرونة الداخلية للنفقات الحكومية: يقيس مؤشر المرونة الداخلية مدى استجابة النفقات الحكومية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يوضح المرونة الداخلية للإنفاق في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (3-10): تطور المرونة الداخلية للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

الفترة	المرونة الداخلية للإنفاق الحكومي		
	الإنفاق الإجمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري
1975-1971	2.28	1.87	3.35
1980-1976	0.87	0.69	1.31
1985-1981	1.54	1.22	2.03
1990-1986	0.67	1.56	0.47-
1995-1991	1.61	1.40	2.14
2000-1996	0.91	1.18	1.05
2005-2001	1.79	1.55	2.32
2010-2006	1.26	1.02	1.62
2015-2011	0.42	0.55	0.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

من خلال الجدول رقم (3-10) السابق نلاحظ أن معامل المرونة الداخلية للإنفاق الحكومي كان متذبذبا خلال الفترة 1971-2015، حيث بلغ أدنى قيمة له خلال الفترة 2011-2015 وقدر بـ 0.42 أي إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1 % تغير الإنفاق الحكومي بنسبة 42 %، وهذا يدل على حساسية منخفضة للإنفاق الحكومي تجاه التغير النسبي في الناتج المحلي. في حين بلغ أعلى قيمة له خلال الفترة 1971-1975 وقدر بـ 2.28 وهذا يدل على حساسية كبيرة للإنفاق الحكومي للتغيرات النسبية في الناتج المحلي، والملاحظ أن المرونة الداخلية للنفقات الحكومية كانت أكبر من الواحد الصحيح خلال أغلب فترة الدراسة بالنسبة للإنفاق الحكومي الإجمالي و بالنسبة لشقيه الجاري والاستثماري، وبالتالي وجود استجابة عالية من النفقات الحكومية للتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن مقياس المرونة الداخلية كان أكبر من الواحد الصحيح معظم الفترة المدروسة فهذا يعني أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبهذا فهو يرتبط بصورة منتظمة بالتغيرات الحاصلة في الناتج.

4- مؤشر نصيب الفرد من النفقات الحكومية: يشير هذا المؤشر إلى نصيب كل فرد من السكان من النفقات الحكومية، حيث أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات الحكومية ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها، والجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

الجدول رقم (3-11): تطور نصيب الفرد من النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

الوحدة: دينار لكل فرد

السنوات	نصيب الفرد من النفقات الحكومية			السنوات	نصيب الفرد من النفقات الحكومية		
	الإجمالية	الجارية	الاستثمارية		الإجمالية	الجارية	الاستثمارية
1970	403.85	292.30	111.55	1994	19967.70	11649.39	8318.31
1972	533.07	348.90	184.17	1996	24636.99	18720.49	5916.51
1974	825.25	578.93	246.32	1998	28868.23	21883.60	6984.63
1976	1170.32	766.13	404.18	2000	37780.11	27456.46	10323.64
1978	1653.06	965.01	688.05	2002	48465.19	34308.94	14156.25
1980	2276.17	1385.32	890.85	2004	57534.78	38100.89	19433.89
1982	3520.90	1846.64	1674.26	2006	72621.83	42568.35	30053.48
1984	4183.73	2296.17	1887.56	2008	120222.81	63618.17	56604.63
1986	4380.87	2631.27	1749.60	2010	123677.53	73622.70	50054.82
1988	4867.54	3098.63	1768.90	2012	182189.42	122257.33	59929.44
1990	5267.75	3426.94	1840.82	2014	195744.09	120534.41	75209.69
1992	15456.74	10158.94	5297.80	2015	222166.05	124708.04	97458.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

يلاحظ من خلال نتائج الجدول (3-11) أعلاه الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من النفقات الحكومية والتي ارتفعت من 403.85 دينار لكل فرد سنة 1970 إلى 222166.05 دينار لكل فرد سنة 2015، كما ارتفع نصيب الفرد من النفقات الجارية من 292.30 دينار لكل فرد سنة 1970 إلى 124708.04 دينار لكل فرد سنة 2015. ومن جانب آخر بلغ نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية 97458.02 دينار لكل فرد سنة 2015 بعد أن قدر بـ 111.55 دينار لكل فرد سنة 1970، وذلك رغم التذبذبات المسجلة في بعض السنوات حيث انخفض نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية سنة 1986 إلى 1749.60 دينار لكل فرد وذلك بعد أن بلغ 1887.56 دينار لكل فرد سنة 1984، وهذا نتيجة انخفاض معدلات نمو النفقات الحكومية بسبب الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، وانخفض سنة 1996 إلى 5916.51 دينار لكل فرد بعد أن بلغ 8318.31 دينار لكل فرد سنة 1994، بسبب انتهاج الحكومة لسياسة تخفيض الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري منه وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وانخفض سنة 2010 إلى 50054.825 دينار لكل فرد بعد أن بلغ 56604.63 دينار لكل فرد سنة 2008. وفي حقيقة الأمر تعتبر هذه الانخفاضات خفيفة وغير مؤثرة على الاتجاه العام وهو التزايد المستمر في نصيب الفرد من النفقات الحكومية في الجزائر على طول الفترة 1970-2015.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن حجم الإنفاق الحكومي بالقيم المطلقة قد عرف ارتفاعا مستمرا بمعدلات نمو متفاوتة غير أنها ظلت معدلات إيجابية معظم الفترة 1970-2015، ومن ناحية أخرى فقد عرفت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا لتعرف أقصى قيمة لها سنة 2015 بمعدل بلغ حدود 53 %. كما سجل مؤشر الميل الحدي للإنفاق الحكومي معدلات مرتفعة نسبيا رغم التذبذب المسجل خلال فترة الدراسة، في حين بينت المرونة الداخلية للنفقات الحكومية استجابة عالية للإنفاق الحكومي تجاه التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن نصيب الفرد من النفقات الحكومية ورغم بعض التذبذبات إلا أنه عرف تزايدا مستمرا وبلغت أعلى قيمة له حوالي 222166.05 دينار لكل فرد سنة 2015، ومن خلال العرض السابق يتضح أن الإنفاق الحكومي قد عرف اتجاها عاما نحو التزايد، ومنه يمكن القول بوجود أو تحقق ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصادالجزائر ي.

المبحث الثالث: تحليل تطور أهم المتغيرات على المستوى الكلي وعلاقتها بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

بعدما تطرقنا فيما سبق من هذا الفصل إلى تطور الإنفاق الحكومي، وكذا تحليلنا لظاهرة نمو النفقات الحكومية والتي أثبتت وجود هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، وانسجاما مع ما تم تناوله في الجانب النظري من هذا البحث، نسعى من خلال هذا المبحث إلى تحليل تطور أهم المتغيرات على المستوى الكلي، وتحليل العلاقة التي تربطها بالإنفاق الحكومي محاولين تفسير مدى تأثير هذه المتغيرات على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر.

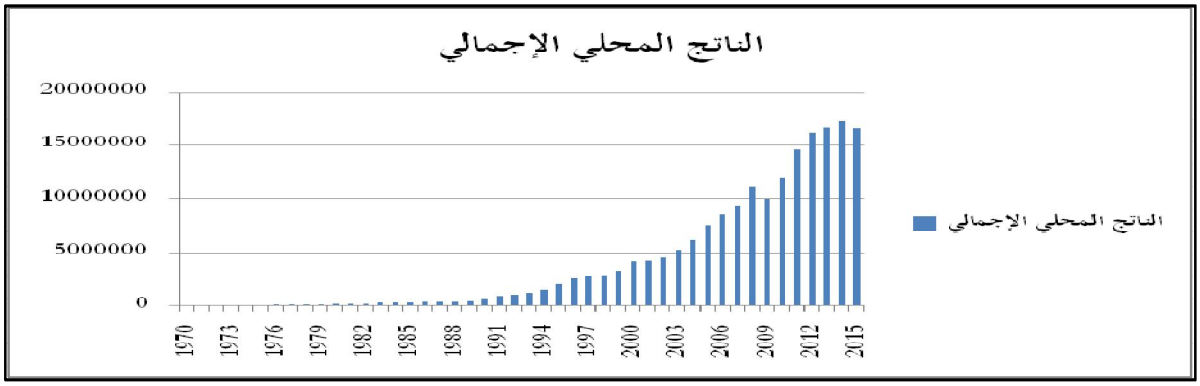
المطلب الأول: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية التي يمكن أن يكون لها تأثير على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر، وفيما يلي سنتناول بالتحليل تطور هذين المتغيرين وكذا تحليل طبيعة العلاقة التي تجمعهما بالإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970-2015.

1- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات، وقد عرف حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نموه تطورا ملحوظا من سنة لأخرى على طول فترة الدراسة، وكان لهذا التطور جملة من الأسباب تتعلق بمسار الاقتصاد الجزائري وأهم التحولات التي طرأت عليه.

1-1- تحليل تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: إن المتتبع لتطور الناتج المحلي الإجمالي يدرك تبعيته الواضحة لتطور أسعار النفط العالمية، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا في فترة السبعينات وهي الفترة التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط، لينخفض في نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986. والشكل رقم (3-8) التالي يوضح ذلك:

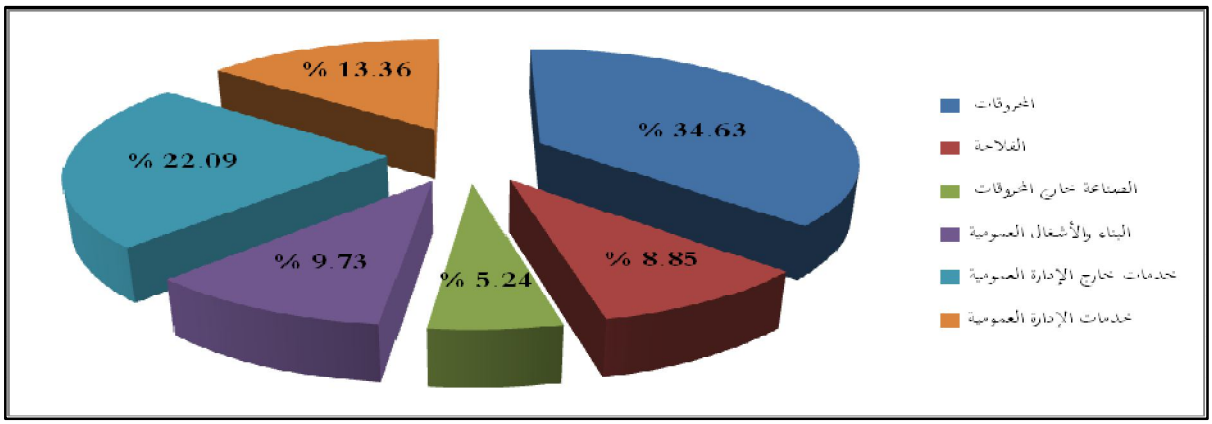
الشكل رقم (3-8): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

يبين الشكل رقم (3-8) التطورات التي عرفها الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1970-2015، حيث عرف حجم هذا الناتج ارتفاعا مستمرا رغم بعض التذبذبات الطفيفة، فقد ارتفع من 24011.52 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 11043703.5 مليون دينار جزائري سنة 2008 لينخفض سنة 2009 إلى 9968025.3 مليون دينار جزائري و يعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2010 إلى 11991563.9 مليون دينار جزائري ويستمر في الارتفاع حتى سنة 2014 أين قدر بـ 17242544.8 مليون دينار جزائري لينخفض سنة 2015 إلى 16591875.3 مليون دينار جزائري. ويعود ذلك للانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث تعتبر الإيرادات النفطية المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، والواضح أن أصل عدم الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، ولتوضيح ذلك سنحاول من خلال الشكل رقم (3-9) الموالي تبيان نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الشكل رقم (3-9): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2006

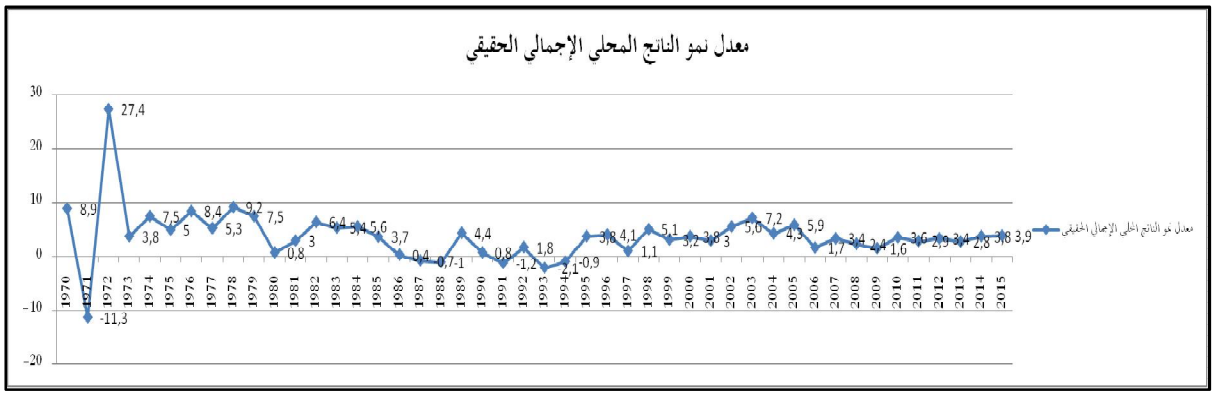


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

يتبين من خلال الشكل رقم (3-9) أعلاه الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والذي يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 34.63 %، يليه قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية بنسبة 22.09 %، ثم قطاع خدمات الإدارة العمومية بنسبة 13.36 %، في حين يتبين الضعف الكبير في مساهمة قطاعات الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت نسبا ضعيفة لم تتجاوز 10 %، حيث تبقى هذه القطاعات ضعيفة الأداء مقارنة بقطاع المحروقات.

إن دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي تقودنا إلى دراسة معدل نمو هذا الناتج، حيث عرف حجم الناتج المحلي الإجمالي قيما متزايدة كما وضحنا فيما سبق غير أن هذه الزيادة لم تتم بالوتيرة نفسها، ولمعرفة كيف تمت هذه الزيادات سننتقل إلى تحليل معدل نمو الناتج المحلي والتي يمكن ملاحظتها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-10): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-10) أعلاه أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذبا طيلة الفترة 1970-2015، حيث يمكن تحليل تطور هذا النمو من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى المراحل التالية:

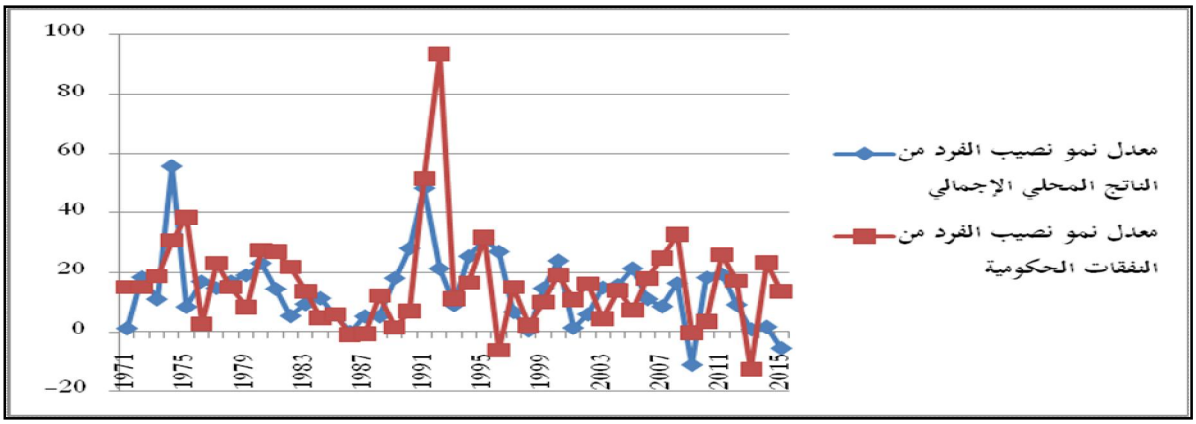
الفترة 1970-1989: عرف الناتج نموا سلبيا سنة 1971 قدر بـ -11.3 % ليشهد بعدها نموا ايجابيا طيلة سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، ساهمت فيه مجموعة من العوامل الداخلية نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة (تسطير خمس مخططات إنفاقية خلال هذه الفترة) وعوامل خارجية أهمها ارتفاع أسعار النفط، لينخفض من 3.7 % سنة 1985 إلى 0.4 % سنة 1986 ويمكن تفسير ذلك بالأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، بسبب اعتماده الكبير على إيرادات المحروقات فكان شديد التأثر للصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث بالفعل عام 1986 عندما انهار سعر البترول الخام من 35 دولار للبرميل إلى حوالي 10 دولار للبرميل، كما رمت هذه الوضعية المزرية بظلالها على السنتين المواليتين حيث سجلت سنتي 1987و 1988 نموا سلبيا قدر بـ -0.7 % و -1.0 % على التوالي.

الفترة 1990-2000: بعد النمو السلبي الذي عرفه الناتج المحلي خلال بداية التسعينات عرف هذا الأخير تحسنا مع نهاية التسعينات وبلغ أقصى قيمة له 5.1 % سنة 1998، وذلك راجع للتحسن الطفيف الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

الفترة 2001-2015: عرف الناتج المحلي نموا ايجابيا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 غير أنه لم يكن بقدر توقعات الحكومة التي انتهجت سياسة إنفاقية توسعية بغية الرفع من معدل النمو الاقتصادي حيث بلغت أقصى قيمة له 7.2 % وذلك سنة 2003. وقد تزامن ذلك مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1-2- تحليل تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات الحكومية لأي دولة، ويعتبر أدولف فاجنر أول من لفت الأنظار لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي والذي أرجعه إلى النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، ووفقا لفاجنر فإن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من السلع العامة سيكون أكبر من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبغية تحليل العلاقة التي تجمع المتغيرين في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 نستعين بمعدل نمو نصيب الفرد من النفقات ومن الناتج مثلما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-11): تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

عرفت بداية فترة الدراسةمعدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحكومية أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتجلى هذا في معدل المرونة العالي والذي بلغ 14.64، كما تجاوز معدل المرونة الواحد الصحيح وبلغ 2.29 كمتوسط للفترة 1970-1989. فقد شهدت هذه الفترة نزوح كبير للسكان نحو المدن بحثا عن فرص العمل بسبب تركيز الحكومة على سياسة التصنيع وتهميش القطاع الزراعي، وهو ما يدعم طرح فاجنر للعلاقة بين حجم الاقتصاد وحجم القطاع العام، والذي يفترض نمو هذا الأخير بوتيرة أسرع من المعدل السابق

أثناء عملية التصنيع والتحضر. حيث أن الزيادة السكانية في المدن أدت إلى ارتفاع الطلب على السلع العامة والبنية التحتية الاجتماعية، كما أن نمو القطاع الصناعي وما صاحبه من تغيرات تقنية أدت إلى ضغوط على الدولة لتتدخل أكثر في الاقتصاد وهو ما يعني حتمية توسع القطاع العام.

كما كان لتطور حجم الناتج تأثير ملحوظ على الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2000، حيث شهدت هي الأخرى حساسية عالية لمعدل نمو نصيب الفرد من النفقات اتجاه معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج وهذا ما ترجمه معدل المرونة البالغ 1.06، 4.39، 1.24 سنوات 1991، 1992، 1993 ونفس الملاحظة سجلت على السنوات 1995، 1997، 1998 أين بلغ معدل المرونة 1.02، 2.28، 6.87 على التوالي.

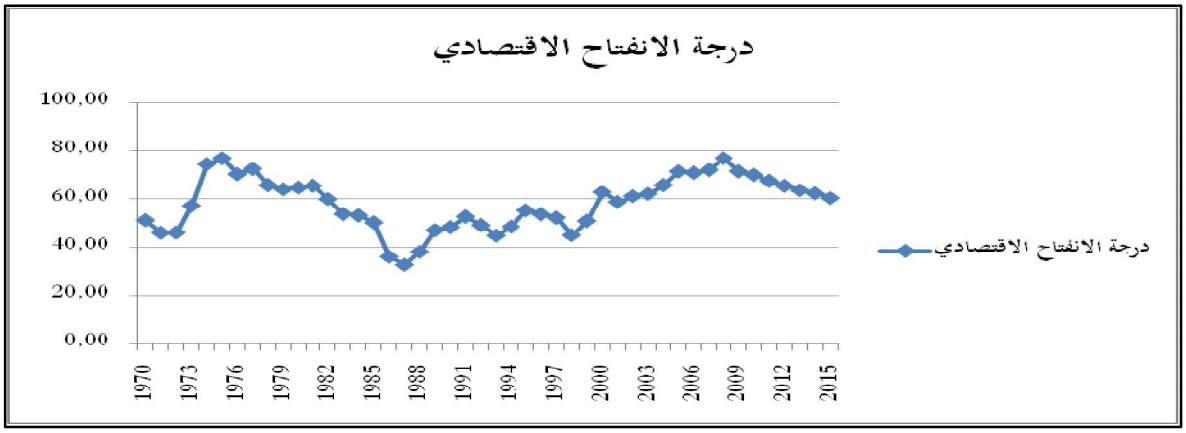
أما خلال الفترة الأخيرة فقد عرف معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحكومية استجابة عالية للتغيرات الحاصلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وهذا ما تظهره معدلات المرونة العالية التي وصلت إلى 15.39 سنة 2014، كما تجاوز متوسط معدل المرونة الواحد الصحيح وبلغ 1.20 كمتوسط للفترة 2001-2015، حيث أن زيادة الدخل نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات أدت إلى زيادة في معدل الدخل الفردي، أدى بدوره إلى تغير هيكل الطلب على السلع والخدمات، ما أدى إلى نقل الطلب إلى مجالات أخرى والتوسع في الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية كالتعليم والصحة والخدمات الثقافية وهو ما ترتب عليه آثار مالية على الميزانية أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي.

وعموما كانت هناك استجابة جيدة لنصيب الفرد من النفقات تجاه التغير النسبي في نصيب الفرد من الناتج والتي عبر عنها معدل المرونة العالي، حيث تجاوز معدل المرونة الواحد الصحيح معظم الفترة المدروسة، وبعبارة أخرى فإن النسبة المئوية لحصة الإنفاق الحكومي في الجزائر تزداد مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، لكن هل يعتبر الناتج المحلي المتغير الوحيد المفسر لنمو الإنفاق الحكومي في الجزائر؟ أم هناك متغيرات أخرى؟

2 – درجة الانفتاح الاقتصادي: يقصد بالانفتاح الاقتصادي درجة انكشاف الدولة على الخارج، وتمثل المرآة العاكسة للتجارة الخارجية، وهناك العديد من المؤشرات يمكن من خلالها قياس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدولة أهمها مؤشر الانفتاح التجاري وتقاس درجة الانفتاح التجاري بنسبة مجموع الصادرات والواردات خلال سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، و هناك بعض الدراسات اعتمدت الواردات فقط في حساب درجة الانفتاح. بحيث يعتبر هذا المؤشر جد مهم لمعرفة مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على انفتاح اقتصادي أكبر.

2-1- تحليل تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: انتهجت الجزائر خلال السنوات الأخيرة خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد تجسد ذلك من خلال توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا سعيها الجاد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشكل الموالي يوضح تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

الشكل رقم (3-12): تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

إن أهم ما يلاحظ على درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر أنها كانت منخفضة ومتذبذبة بشكل لافت خلال فترة الدراسة وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

الفترة 1970-1989: عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي معدلات متواضعة بداية السبعينات ارتفعت خلال الفترة 1974-1977 متجاوزة عتبة 70 %، وبقيت هذه النسبة فوق مستوى 50 % نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لتنخفض إلى ما دون 50 % بنهاية سنوات الثمانينات.

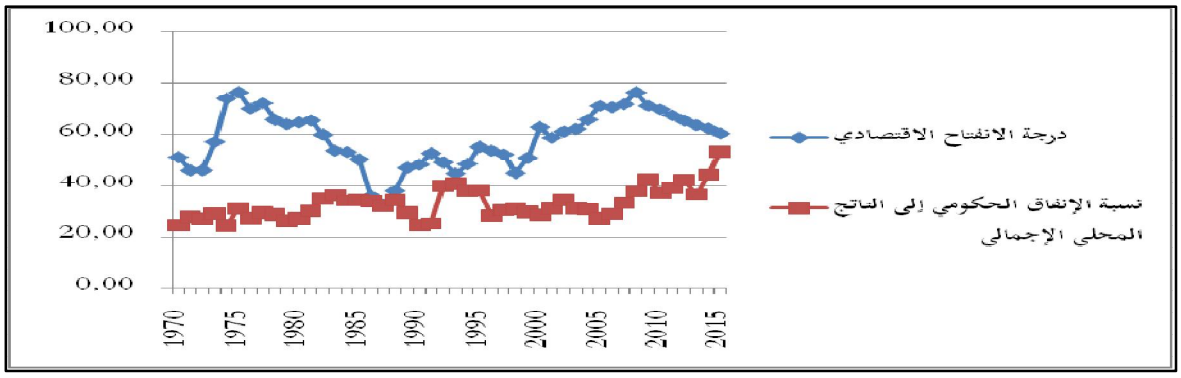
الفترة 1990-2000: سجلت درجة الانفتاح الاقتصادي معدلات متواضعة طيلة سنوات التسعينات ويعود ذلك إلى الحالة السياسية الصعبة التي عاشتها الجزائر إبان هذه الفترة، والتي أثرت بدورها على الحالة الاقتصادية والتجارة الخارجية. سجلت تحسنا طفيفا نهاية هذه الفترة ووصلت إلى حدود 63 % سنة 2000.

الفترة 2001-2015: عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة نسب مرتفعة نسبيا تجاوزت 60 % خلال معظم سنوات الفترة 2000-2015. و بلغت أقصى قيمة لها 76.68 % سنة 2008، مقابل أدنى قيمة لها سنة 2001 بلغت 58.71 %.

و على العموم فإن درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر كانت متواضعة تدل على عدم انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي والذي بقي منغلقا على نفسه طيلة الفترة 1970-2015. و ما يمكن ملاحظته مما سبق أن درجة الانفتاح الاقتصادي عرفت ارتفاعا خلال السنوات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الصادرات النفطية تستحوذ على ما يفوق 95 % من صادرات الجزائر وبالتالي ترتفع درجة الانفتاح الاقتصادي بارتفاع قيمة الصادرات النفطية وتنخفض بانخفاضها. و عليه فالجزائر لا بد أن تعمل على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فالانفتاح الاقتصادي لم يعد كخيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يجب التعامل معه من خلال بناء إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

2-2- تحليل تطور العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: يفترض (Cameron.1978) و يوافقه في ذلك (Rodrik.1998)، أن حجم الإنفاق الحكومي مرتبط بدرجة الانفتاح في الاقتصاد، حيث كلما كان البلد منفتح على الخارج كلما كان معرض أكثر للمخاطر الخارجية، مما يبرر الحاجة إلى زيادة حجم الحكومة –يقاس حجم الحكومة بنسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي- لتكون مصدرا للتأمين الاجتماعي للمواطنين. أما فيما يلي فسنحاول معرفة مدى انطباق هذه الفرضية على الاقتصاد الجزائري. وبهدف فحص و تحليل العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 نستعين بالشكل رقم (3-13) الموالي:

الشكل رقم (3-13): تطور العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

عرفت بداية الفترة 1970-1989 معدلات انفتاح اقتصادي منخفضة، قابلتها معدلات إنفاق حكومي منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 28 %، ومع نهاية السبعينات ارتفعت معدلات الانفتاح الاقتصادي لتتجاوز 60 % فيما بقيت نسب الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي منخفضة كما هو الحال في بداية الفترة. أما خلال سنوات الثمانينات فقد انخفضت درجات الانفتاح الاقتصادي تدريجيا لتصل إلى حوالي 47 % سنة 1989، قابلها ارتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي إل الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 30 %، باستثناء سنة 1989 أين انخفضت هذه النسبة إلى 29 %.

أما خلال الفترة 1990-2000 فقد عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي معدلات متواضعة بلغت في أحسن الأحوال حوالي 55 %، قابلها انخفاض تدريجي في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أين بلغت 28.57 % سنة 2000 مقابل 40.88 % سنة 1993.

في حين شهدت الفترة الأخيرة تحسنا ملحوظا في درجات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، اقترنت بتحسن في نسب الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الارتفاع في المعدلين لم يكن متوافقا في كل السنوات، حيث لما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي إلى 71.28 % سنة 2005 مقابل 65.70 % سنة

2004 انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.14 % سنة 2005 مقابل 30.72 % سنة 2004، في حين لما انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي من 62.36 % سنة 2014 إلى 60.35 % سنة 2015، قابلها ارتفاع في الإنفاق الحكومي من 44.40 % إلى 53.39 % خلال نفس الفترة.

وعليه يمكن القول أن التغيرات في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تكن متوافقة وفي نفس الاتجاه مع التغيرات الحاصلة في درجات الانفتاح الاقتصادي على طول الفترة 1970-2015، بحيث تميزت العلاقة بين المتغيرين بالعشوائية طيلة الفترة المدروسة، و منه لا يمكن الجزم بوجود تأثير لدرجة الانفتاح الاقتصادي على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر من عدمه.

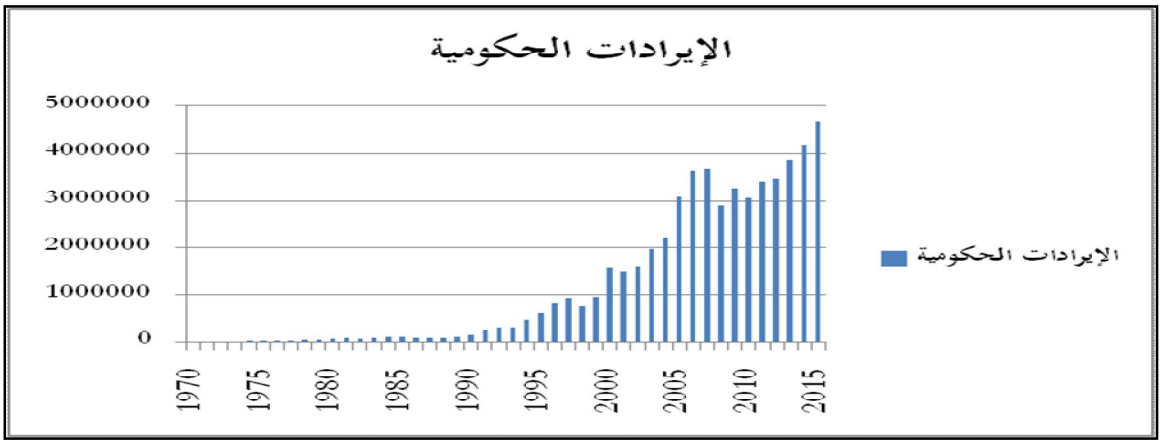
المطلب الثاني: تحليل تطور المتغيرات المالية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

تعتبر المتغيرات المالية من أهم محددات الإنفاق الحكومي، فحجم الإنفاق الحكومي يتوقف على قدرة الدولة على تحقيق مداخيل مالية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل علاقة الإنفاق الحكومي في الجزائر بهذه المتغيرات المتمثلة الإيرادات الحكومية والديون الخارجية.

1- الإيرادات الحكومية: تحصل الحكومة على الإيرادات قصد تمويل إنفاقها، من خلال ثلاث مصادر رئيسية: فرض ضرائب بمختلف أنواعها، التمويل من خلال الدين العام، وخلق النقود، وفي حالة الجزائر هناك مصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، ونقصد به الإيرادات النفطية. حيث تقسم الإيرادات الجبائية في الجزائر كما هو معلوم إلى جباية عادية وجباية بترولية، بالنظر للمكانة الهامة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

1-1- تحليل تطور الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: عرف حجم النفقات الحكومية في الجزائر بالأسعار الجارية ارتفاعا مستمرا بمعدلات نمو ارتبطت بالأساس بتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم (3-14) الآتي:

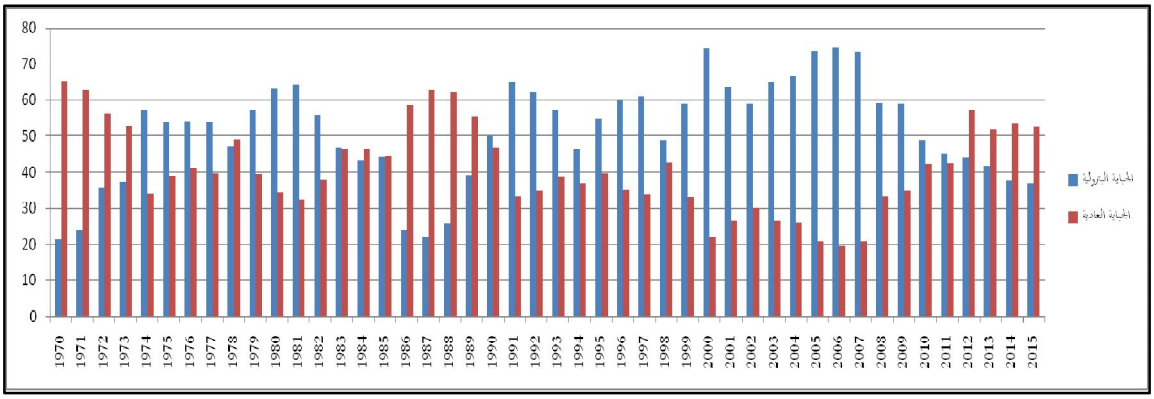
الشكل رقم (3-14): تطور الإيرادات الحكومية الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07)

أما من خلال الشكل رقم (3-15) الموالي فسنحاول توضيح هيكل الإيرادات الحكومية –الإيرادات الجبائية- في الجزائر والذي تتحكم فيه هو الآخر أسعار المحروقات في الأسواق العالمية فبارتفاعها ترتفع نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الحكومية الإجمالية مقارنة بالجباية العادية والعكس.

الشكل رقم (3-15):تطور الجباية البترولية والجباية العادية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

يمكن تحليل تطور الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 من خلال تقسيمها إلى ثلاث فترات جزئية كما يلي:

الفترة 1970-1989: تميزت بداية هذه الفترة بارتفاع في الإيرادات الحكومية من 6306 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 79384 مليون دينار جزائري سنة 1981، وهذا نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية من 21.41 % من إجمالي الإيرادات الحكومية إلى 64.19 % من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال نفس الفترة، وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1974 والذي انتقل من 12.52 $ للبرميل سنة 1974 إلى 37.10 $ للبرميل سنة 1981، مقابل ذلك عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض حيث انتقلت من 65.11 % من إجمالي الإيرادات الحكومية سنة 1970 إلى 32.45 % سنة 1981، ليساهم بعدها انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 1982 في تراجع مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الحكومية حيث انخفضت بحوالي 8 % سنة 1982 وتراجعت من 64.19 % سنة 1981 إلى 55.84 % سنة 1982، وقد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض حتى وصلت إلى 44.20 % سنة 1985، وبظهور أزمة البترول سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 13.93 $ للبرميل، انخفضت إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20 % خلال هذه السنة، حيث تراجعت من 44.20 % سنة 1985 إلى 23.90 % سنة 1986، وهذا ما كان له أثر سلبي كبير على إجمالي الإيرادات الحكومية والتي انخفضت من 105850 مليون دينار جزائري 89690 مليون دينار جزائري، لتعرف بعدها تحسنا تدريجيا وصل إلى 116400 مليون دينار جزائري مع نهاية الفترة، بالمقابل عرفت الجباية العادية خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 1982، حيث ارتفعت من 37.7 % من

إجمالي الإيرادات الحكومية إلى 62.14 % سنة 1988. وذلك لأن تدهور المداخيل البترولية إبان هذه الفترة طرح مشاكل جديدة لتمويل النفقات الحكومية واتجهت الأنظار نحو الجباية العادية بهدف تحقيق التوازن في الميزانية العامة. حيث حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من الجباية العادية برفع الضرائب المباشرة بنسبة 20 %و كذا الضرائب على الشركات بنسبة 19.4 %، إضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة بنسبة 28.5 %.

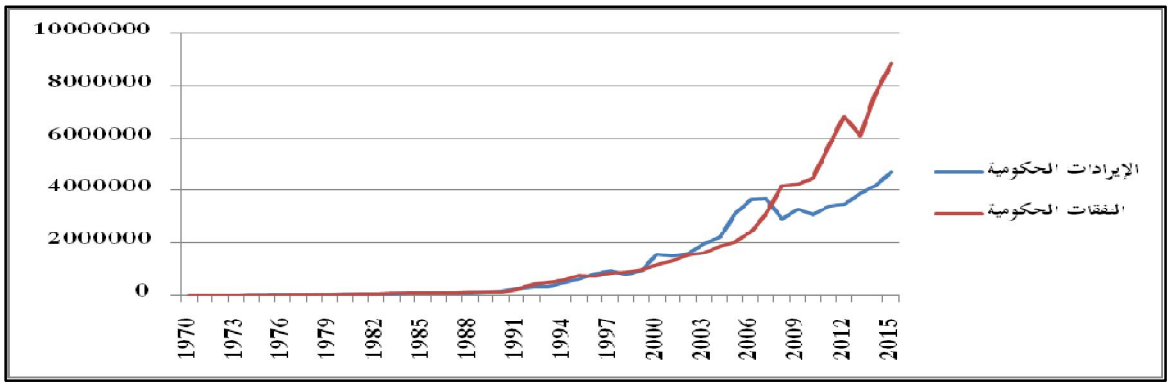
الفترة 1990-2000: نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع في حصيلة الإيرادات الحكومية من 152500 سنة 1990 إلى 248900 سنة 1991، ويعود هذا إلى ارتفاع الجباية البترولية التي انتقلت حصتها من إجمالي الإيرادات الحكومية من 49.97 % إلى 64.89 % خلال نفس الفترة، وفي المقابل تم تسجيل انخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في مجموع الإيرادات الحكومية والتي تراجعت من 46.62 % سنة 1990 إلى 33.23 % سنة 1991، لتعرف بعدها الإيرادات الحكومية ارتفاعا مستمرا وصل إلى 1578161 مليون دينار جزائري سنة 2000 مسجلة انخفاضا وحيدا سنة 1998 حيث قدرت بـ 774511 مليون دينار جزائري مقابل 926668 مليون دينار جزائري سنة 1997، حيث نلاحظ هيمنة الجباية البترولية على مجموع الإيرادات الحكومية والتي وصلت إلى 74.34 % من إجمالي الإيرادات، في المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الحكومية والتي وصلت إلى 22.15 %. حيث تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لميزانية الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي فتقديرات هذا المورد الهام رهينة عوامل خارجية تتمثل بالأساس في تغيرات أسعار المحروقات الخاضعة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

الفترة 2001-2015: شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في حصيلة الإيرادات الحكومية والتي ارتفعت من 1505526 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 3687900 مليون دينار جزائري سنة 2007، وقد نتج هذا التحسن في الإيرادات عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد عرفت هذه الفترة سيطرة واضحة للجباية البترولية على إجمالي الإيرادات الحكومية والتي تجاوزت حوالي 60 % طيلة سنوات هذه الفترة، وهذا مقابل تراجع كبير في نسبة مساهمة الجباية العادية والتي وصلت إلى 19.80 % سنة 2006. وبعد تراجعها إلى 2902448 مليون دينار جزائري سنة 2008 عرفت الإيرادات الحكومية ارتفاعا مستمرا إلى غاية نهاية فترة الدراسة حيث بلغت 4684600 مليون دينار جزائري سنة 2015. بحيث عرفت نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الحكومية تحسنا ملحوظا وصل إلى 52.63 % سنة 2015 وهذا مقابل تراجع كبير في نسبة مساهمة الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى 36.78 % من إجمالي الإيرادات الحكومية، وهذا راجع إلى انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014.

1-2- تحليل تطور العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: ترجع النظرية الاقتصادية ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الدول المختلفة إلى الفائض المحقق في

الإيرادات الحكومية. وهو ما ذهب إليه Colum حين فسر الزيادة في النفقات الحكومية بالزيادة الحاصلة في الإيرادات. ولجأ إلى معدل مرونة النفقات إلى الإيرادات لمعرفة تحقق الظاهرة. وللتحقق من مدى تأثير الإيرادات الحكومية على النفقات الحكومية في الجزائر. نحاول استقراء تطور المتغيرين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): تطور العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07)

شهدت الفترة 1970-1989 ارتفاعا مستمرا في حجم الإيرادات الحكومية حيث ارتفعت من 6306 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 105850 مليون دينار جزائري سنة 1985، قابله ارتفاع مستمر في حجم النفقات الحكومية والذي ارتفع بدوره من 5876 مليون دينار جزائري إلى 99841 مليون دينار جزائري خلال نفس الفترة وسجل معدل المرونة نسبا مرتفعة في معظم هذه الفترة معبرة عن الاستجابة العالية للإنفاق الحكومي للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الحكومية. لكن مع تسجيل الإيرادات الحكومية انخفاضا بمعدل 15.27- % سنة 1986، سجلت النفقات الحكومية ارتفاعا بمعدل 1.98 %، لتشهد الفترة 1987-1989 ارتفاعا في كلا المتغيرين غير أن الملاحظ هو أن مبالغ النفقات الحكومية تجاوزت مبالغ الإيرادات الحكومية معبرة عن عجز في الميزانية العامة للدولة.

كما شهدت الفترة 1990-2000 هي الأخرى ارتفاعا مستمرا في الإيرادات الحكومية والتي ارتفعت من 152500 مليون دينار جزائري سنة 1990 لتصل إلى 1578161 سنة 2000، مسجلة انخفاضا وحيدا بمعدل – 16.42 % سنة 1998، وبالمقابل عرفت النفقات الحكومية ارتفاعا متواصلا حيث ارتفعت من 136500 سنة 1990 لتبلغ 1178122 سنة 2000 مسجلة انخفاضا وحيد بمعدل – 4.61 % سنة 1996 مع تسجيل عجز في الميزانية العامة خلال الفترة 1990- 1995 عدا سنة 1994، وعجزا خلال الفترة 1998-1999.

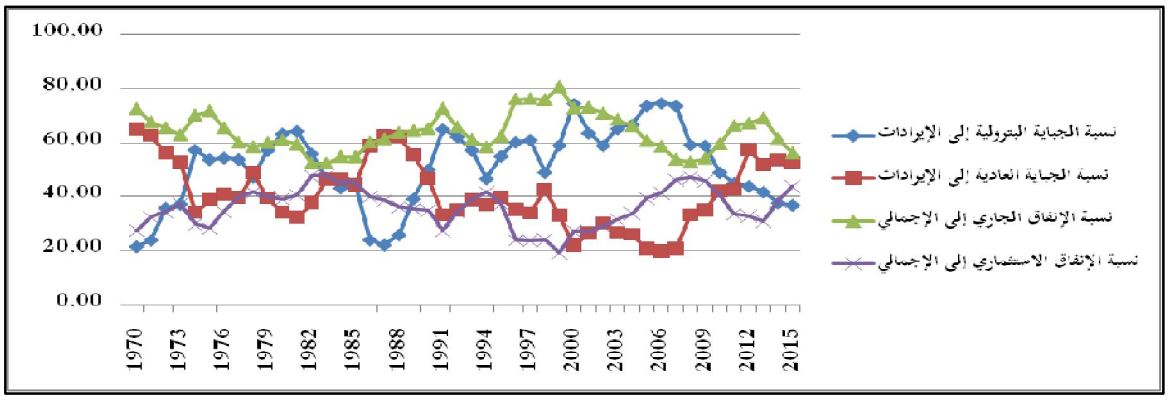
لتشهد الفترة الأخيرةارتفاعا كبيرا في حجم الإيرادات الحكومية التي ارتفعت من 1505526 مليون دينار جزائري سنة 2001 لتبلغ 4684600 مليون دينار جزائري سنة 2015 مسجلة انخفاضا وحيدا سنة 2008، في حين عرفت النفقات الحكومية هي الأخرى ارتفاعا مستمرا وارتفعت من 1321028 مليون دينار جزائري سنة 2001 وتصل إلى 8858100 مليون دينار جزائري سنة 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ 14.99 %كمتوسط للفترة

وهو أكبر من متوسط معدل نمو الإيرادات الذي بلغ 8.35 %، مسجلة انخفاضا وحيدا وكان ذلك سنة 2013، ومن ناحية أخرى فقد سجل معدل المرونة نسبا مرتفعة تجاوزت الواحد الصحيح وبلغ 2.3 كمتوسط للفترة 2001-2015 معبرا عن حساسية كبيرة لتغيرات الإنفاق نسبة إلى التغيرات الحاصلة في الإيرادات كما يدل على تجاوز مبالغ النفقات الحكومية لمبالغ الإيرادات الحكومية، ما يعني أن الإيرادات لا تهدف إلى تغطية الإنفاق ولا الإنفاق محدد في ضوء الإيراداتالأمر الذي خلق عجزا كبيرا في الميزانية العامة، وهو ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-16) أعلاه حيث ارتفع منحنى النفقات الحكومية فوق منحنى الإيرادات بشكل كبير.

ويلاحظ من خلال التحليل السابق بين مركبتي الميزانية العامة في الجزائر أن النفقات تتبع الإيرادات في كل ارتفاع وبمعدلات نمو أكبر من النمو المسجل في الإيرادات وهذا ما عبرت عنه معدلات المرونة المرتفعة، فالفائض المسجل في الإيراداتخلال السنوات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط كانت بمثابة إغراء للحكومة ومشجعا لها على إيجاد أبواب جديدة للإنفاق بالشكل الذي أدى إلى ضعف درجة الرشد في الإنفاق، ولكن مع انخفاض هذه الأخيرة فإنه يصعب التحكم في نمو النفقات ويتعذر ضغطها لاحقا بسبب مرونة الإنفاق ارتفاعا وعدم مرونته انخفاضا، وهذا ما يبرز التزايد فيالإيرادات كمفسر لنمو الإنفاق الحكومي في الجزائر.

ونظرا لكون الجزائر من الدول النفطية، حيث مما لا شك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد اقتصادي للجزائر وتلعب دورا فعالا في تمويل الاقتصاد الوطني. كما أن الإيرادات النفطية تشكل أهم مورد للميزانية العامة للدولة. وعليه سنحاول تحليل تأثير ذلك على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال التعمق أكثر في مكونات الميزانية العامة في الجزائر وذلك بتحليل العلاقة بين مكونات الإيرادات الحكومية –الجبائية- (الجباية البترولية- الجباية العادية) والإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري-الاستثماري) وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (3-17): تطور العلاقة بين مكونات الإيرادات الحكومية ومكونات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

بناء على الملحق رقم (08) و من خلال الشكل رقم (3-17) أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي (جاري واستثماري) وكل من الجباية العادية و الجباية البترولية قد مرت بعدة مراحل ارتبطت أساسا

بحصيلة الجباية البترولية، فمع ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أين تجاوزت عتبة 50 %. عرف الإنفاق الاستثماري ارتفاعا نسبة إلى إجمالي الإنفاق بمعدلات فاقت 40 %. بحيث مثل ارتفاع حصيلة الجباية البترولية إيرادات إضافية للخزينة العمومية وهو ما ولد فائضا في رصيد الموازنة العامة، هذا الأمر حفز الحكومة للرفع من حجم الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الموجه للاستثمار من خلال استحداث أوجه جديدة للإنفاق وتوسيع في حجم الأوجه القائمة ترجم على أرض الواقع من خلال المخططات الاستثمارية التنموية المطروحة إبان هذه الفترة.

ومع الانخفاض الكبير الذي شهدته نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الحكومية نهاية الثمانينات أين وصلت إلى 22.02 % سنة 1987.أجبر ت الحكومة على تخفيض الإنفاق الاستثماري من خلال إلغاء عدد من المشاريع الاستثمارية غير الضرورية وتأجيل البعض الآخر بحيث لم يتم تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي 1985-1989 بسبب انخفاض أسعار البترول ومحدودية الموارد المالية و عادت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الإجمالي للانخفاض بنسب لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 41.66 %. مقابل ارتفاع في نسبة الإنفاق الجاري وصلت إلى 80.56 % سنة 1999 فمع صعوبة ضغط الإنفاق الجاري إلى مستويات منخفضة، لجأت الحكومة إلى البحث عن موارد أخرى لتغطيته كالعمل على الرفع من حصيلة الجباية العادية وهو ما يفسره الإصلاح الضريبي لسنة 1992. الذي نتج عنه ارتفاع محسوس في نسب الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات.

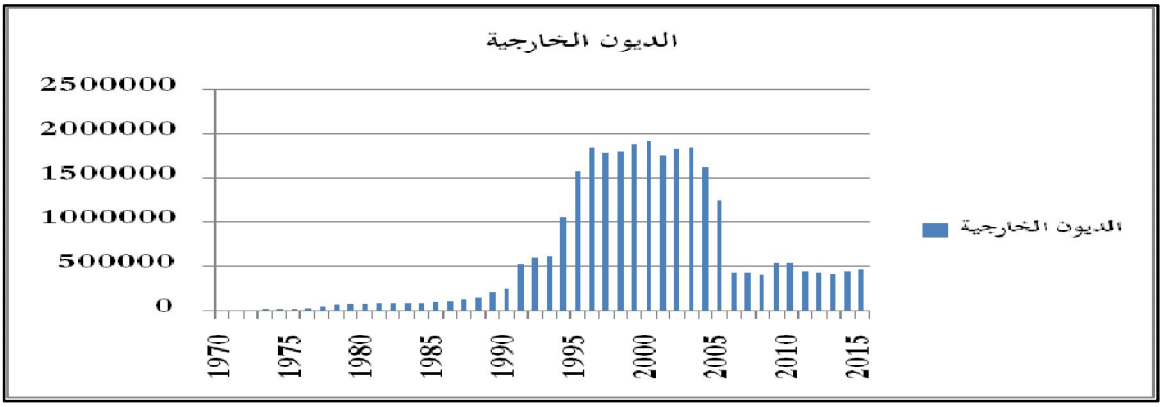
كما شهدت بداية العشرية الجديدة ارتفاعا في نسب الجباية البترولية إلى الإيرادات الحكومية قابلها ارتفاع تدريجي لنسب الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الإجمالي. فالارتفاع الكبير لحصيلة الجباية البترولية خلال هذه الفترة شجع الحكومة على انتهاج سياسة مالية توسعية مبنية على الرفع من حجم الإنفاق الاستثماري ترجمتها البرامج الاستثمارية العامة المطروحة، هذا الأخير ما لبث أن عاد للانخفاض بسبب إلغاء أو تأجيل العديد من المشاريع الحكومية نتيجة تسجيل انخفاض في نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات إلى مستويات متدنية وصلت إلى حدود 37 % سنة 2015. ارتفعت على إثره نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي. لجأت الحكومة لتغطيته باتخاذ إجراءات احترازية وحلول ظرفية ترقيعية جاهزة لمحاولة الرفع من حصيلة الجباية العادية من خلال إقدامها على توسيع قاعدة الوعاء الضريبي بإقرار تدابير جبائية جديدة، ارتفعت على إثرها نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات متجاوزة عتبة 50 %. لكن عدم كفاية هذه التدابير لتغطية حجم الإنفاق المتزايد نجم عنه عجز كبير في الميزانية العامة لجأت الدولة بهدف تغطيته تجنبا للديون الخارجية إلى الإصدار النقدي الجديد كملجأ أخير وهو ما حدث مؤخرا من خلال قانون المالية لسنة 2018.

2- الديون الخارجية: تعود جذور المديونية الخارجية في الجزائر، إلى السياسة الاقتصادية المتبعة منذ عام 1970، قصد تنفيذ نموذج التنمية المتبع خلال تلك الفترة، ورغم أن الأمر لم يكن مصدر قلق آنذاك، إلا أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 حتم على الجزائر اللجوء مرة أخرى إلى الاستدانة ارتفع على إثرها حجم الديون الخارجية إلى

مستويات قياسية، غير أن مؤشرات المديونية تحسنت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. بعد أن شكلت مشكلا عويصا بالنسبة للجزائر منذ منتصف الثمانينات، وتواصلت طوال فترة التسعينات.

2-1- تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: أهم ما يمكن ملاحظته على تطور الديون الخارجية في الجزائر هو ارتباطها بالأزمات المالية التي عرفتها البلاد، نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية. ويمكن استعراض تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 فيما يلي:

الشكل رقم (3-18): تطور الديون الخارجية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09)

يوضح الشكل رقم (3-18) أعلاه تطور حجم الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970-2015، حيث يمكن تقسيم هذا التطور إلى الفترات التالية:

الفترة 1970-1989: عرف حجم الديون الخارجية ارتفاعا مستمرا في بداية فترة الدراسة وبلغ 91811.32 مليون دينار جزائري سنة 1985 وذلك مقابل 4638.65 مليون دينار جزائري سنة 1970، بمعدلات نمو متفاوتة سجل أقصاها سنة 1977 حين بلغ 72.63 % وأدناها سنة 1982 حين بلغ 2.17 %. مسجلا انخفاضا وحيدا خلال هذه الفترة وكان ذلك سنة 1983 بمعدل -3.23 %، حيث أدى الارتفاع المتزايد لحجم وأهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم لتغطية هذه الاستثمارات، فقد ارتبطت المديونية الخارجية خلال هذه الفترة بالاستثمارات المخططة، غير أن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج فقد كانت تسدد في أوقاتها المحددة، واستمر ارتفاع حجم الديون الخارجية حتى نهاية هذه الفترة و بلغ 207321.86 مليون دينار جزائري سنة 1989.

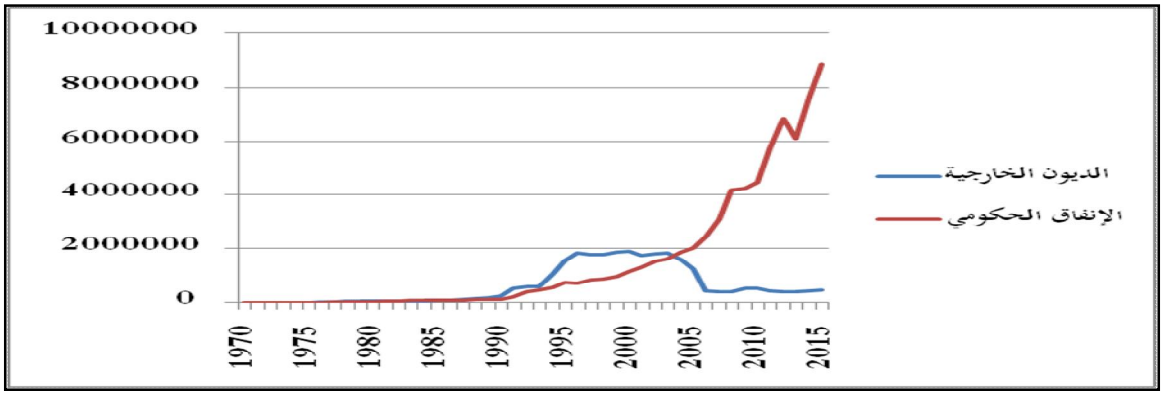
الفترة 1990-2000: شهدت هذه الفترة هي الأخرى ارتفاعا مستمرا للديون الخارجية وارتفعت من 252188.87 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 1917388.75 مليون دينار جزائري سنة 2000 وسجل معدلات نمو موجبة في أغلب السنوات سجل أقصاها سنة 1991 حيث بلغ 108.68 % وذلك باستثناء معدل سالب قدر بـ -3.21 % سنة 1997. ولم تكن الجزائر هذه المرة مخيرة بل كانت مجبرة على اللجوء للديون

الخارجية، بحيث مثلت المديونية الخارجية في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الميزانية العامة، فمع انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 انخفضت عائدات الجزائر، ووجدت نفسها تتخبط في مشكل استمرار سداد ما عليها من خدمة المديونية الخارجية.

الفترة 2001-2015: شهدت بداية هذه الفترة ارتفاعا في حجم الديون الخارجية باستثناء انخفاض وحيد سنة 2001 بمعدل -8.32 %. في حين شهدت الفترة 2004-2008 انخفاضا مستمرا في حجم الديون الخارجية و انخفضت من 1616079 مليون دينار جزائري سنة 2004 إلى 403409.49 مليون دينار جزائري سنة 2008 وهذا ما تعكسه معدلات النمو السالبة المسجلة خلال هذه الفترة، ويعود هذا الانخفاض في حجم الديون الخارجية بسبب قيام الجزائر بالتسديد المسبق لديونها الخارجية بعد الراحة المالية التي عرفتها البلاد، حيث قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق لديونها، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية التي بلغت آجال استحقاقها،و هو ما أدى إل انخفاض حجم المديونية بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة، و بطبيعة الحال يعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول، إذ قدرت المديونية الخارجية في نهاية 2003 بحوالي 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع ناديي باريس ولندن. واستطاعت الحكومة الجزائرية ما بين سنتي 2004 و 2005 تسديد 3.3 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض في حجم الديون إلى غاية سنة 2013 أين بلغت 416333.53 مليون دينار جزائري عدا الارتفاع الذي عرفته سنة 2009 بمعدل 33.63 % والارتفاع الطفيف المسجل سنة 2010 بمعدل 0.17 % غير أن حجم الديون الخارجية عاد للارتفاع خلال السنتين الأخيرتين و وصل سنة 2015 إلى 470933.03 مليون دينار جزائري.

2-2- تحليل تطور العلاقة بين الديون الخارجية و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: لإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الديون الخارجية والإنفاق الحكومي في الجزائر نستعين بالشكل رقم (3-19) الموالي:

الشكل رقم (3-19): تطور العلاقة بين الديون الخارجية و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (09)

شهدت الفترة 1970-1989 ارتفاعا مستمرا في حجم الديون الخارجية قابلها ارتفاع مستمر في حجم الإنفاق الحكومي، غير أن هذا الارتفاع كان بمعدلات نمو متفاوتة بين المتغيرين، حيث لما ارتفع معدل نمو الدين الخارجي من 12.10 % سنة 1972 إلى 70.70 % سنة 1973، سجل معدل نمو الإنفاق الحكومي ارتفاعا هو الآخر من 18.09 % إلى 21.86 % خلال نفس الفترة، في حين لما انخفض معدل نمو الدين الخارجي إلى 18.72 % سنة 1974 ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى 34.22 % . بحيث أمام ضغط الحاجة إلى مثل هذه القروض لجأت الجزائر في سنوات الثمانينات إلى الديون الخارجية لتمويل مخططات الإنفاق الحكومي نظرا للمبالغ الضخمة المستثمرة و عدم كفاية الموارد الداخلية، وعليه فقد أدت سهولة الاقتراض وتوسع الدولة فيه نتيجة تغير النظرة نحو الدين العام إلى تضخم حجمه، وبالتالي زيادة النفقات اللازمة لخدمته واستهلاكه.

وقد عرفت فترة التسعينات ارتفاعا مستمرا في حجم الديون الخارجية باستثناء الانخفاض الوحيد المسجل سنة 1997 بمعدل -3.21 %، شهد حجم الإنفاق الحكومي ارتفاعا مستمرا هو الآخر باستثناء انخفاض وحيد سجل سنة 1996 بمعدل 4.60- %، حيث تبرز زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات، فقد مثلت مدفوعات خدمة الدين العام سنوات التسعينات جزءا مهما من النفقات الحكومية في الجزائر، ما أدى إلى حلو ث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة الديون الخارجية على نحو ضغط على الإنفاق الحكومي نحو الارتفاع وسبب إرهاقا ماليا كبيرا للدولة.

في حين سجل الدين الخارجي خلال الفترة 2001-2015 و انطلاقا من سنة 2004 معدلات نمو سلبية، مقابل تسجيل الإنفاق الحكومي معدلات نمو إيجابية، حيث يلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين كانت عكسية طول سنوات هذه الفترة، وذلك رغم ارتفاع معدل نمو المتغيرين خلال السنتين الأخيرتين. وتفسر العلاقة العكسية بين المتغيرين بتحقيق فائض في الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع العوائد النفطية ما أدى بالحكومة إلى التخلي نهائيا عن الديون الخارجية كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي.

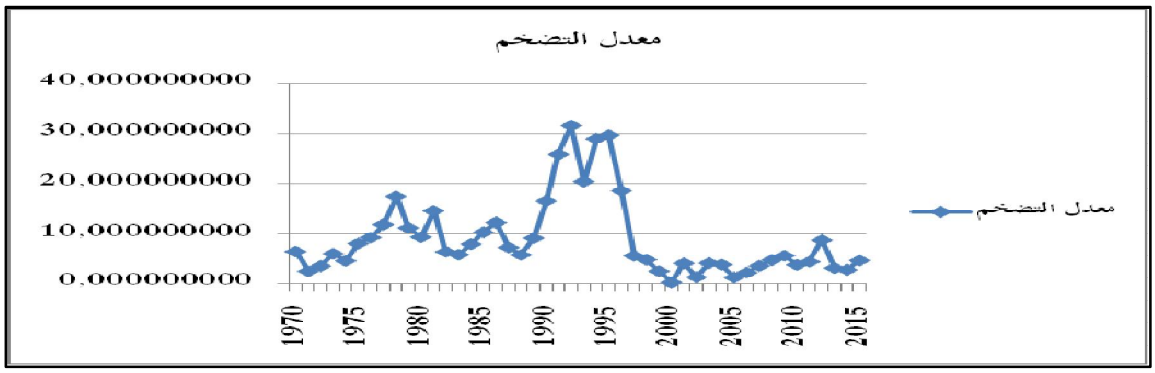
المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات النقدية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور المتغيرات النقدية المتمثلة في معدل التضخم ومعدل سعر الصرف خلال الفترة 1970-2015 وكذا تحليل العلاقة التي تجمعها بالإنفاق الحكومي في الجزائر.

1- معدل التضخم: يرى المحللين الاقتصاديين أن أسباب التضخم في الاقتصادالجزائر ي ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسساتية وهيكلية كذلك، فالأسباب التي تسهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية متعددة، ومن أبرز خصائص التضخم في الاقتصادالجزائر ي الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي بالمقارنة مع ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يدفع مؤشر أسعار الاستهلاك نحو الارتفاع بأخذه منحنى تصاعدي.

1-2- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: عرف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 معدلات متذبذبة من سنة لأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-20) الموالي:

الشكل رقم (3-20): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

من خلال استقراء الشكل رقم (3-20) أعلاه، يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري قد عرف ضغوطات تضخمية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، ومن أجل تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر يمكن تقسيمه إلى الفترات أو المراحل التالية:

الفترة 1970-1989: من خلال ملاحظتنا لحركية معدل التضخم خلال هذه الفترة يتبين لنا أن معدل التضخم قد عرف تذبذبات مستمرة بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغ 11.9 % سنة 1977 وهي المرة الأولى التي يتجاوز فيها معدل التضخم عتبة 10 %، ليرتفع ويبلغ أقصى قيمة له سنة 1978 حين قدر بـ 17.5 %، في حين بلغت أدنى قيمة له خلال هذه الفترة 2.6 % وكان ذلك سنة 1971.

الفترة 1990-2000: ازداد الأمر سوءا في بداية هذه الفترة حيث عرفت معدلات التضخم ارتفاعات كبيرة بلغت أقصى قيمة لها 31.7 % سنة 1992 ليأخذ معدل التضخم اتجاها نحو الارتفاع بصورة غير مسبوقة وبشكل مستمر، هذا التضخم كان نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الحكومة، كالسياسة المالية والنقدية وسياسة الأسعار والأجور. لتعود إلى الانخفاض مع نهاية التسعينات وتستقر عند 0.3 % سنة 2000 وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة في إطار ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات النقدية الدولية والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو الحال عند الشركاء التجاريين. أهمها تخفيض النفقات الحكومية، وكذا الصرامة في تسيير الكتلة النقدية بالإضافة إلى تحرير الأسعار، بحيث بقي أقل من 15 %من المواد المكونة لمؤشر أسعار المستهلك خاضعة لنظام التوجيه بداية من سنة 1996، هذا إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب ارتفاع معدل البطالة والذي بلغ مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة وبلغ حوالي 29 % سنة 1996.

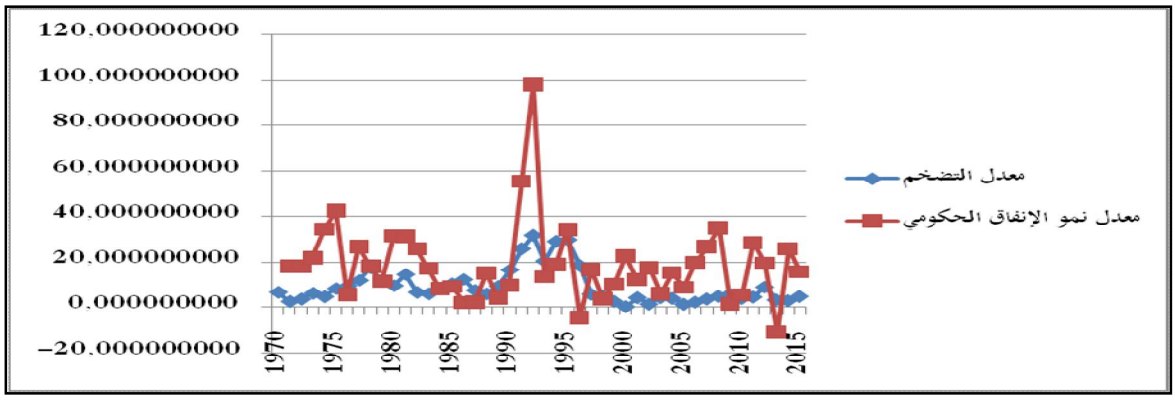
الفترة 2001-2015: تميزت بداية هذه الفترة بعودة الحياة الاقتصادية للبلد بسبب الراحة المالية الناتجة عن ارتفاع الطلب على المحروقات وتسجيل خزينة الدولة لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء كبير منها في قنوات الإنتاج والاستثمار، حيث تراوح معدل التضخم بين 1.4 % و5.7 % خلال الفترة 2001-2011 ليسجل أقصى قيمة

له خلال هذه الفترة ويبلغ 8.9 % سنة 2012،أي أنه تجاوز المعدل المستهدف من طرف السلطات النقدية في الجزائر والمقدر بـ 3 %، ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية، نتيجة برامج الإنفاق الحكومي التي سطرتها الدولة إبان هذه الفترة، وارتفاع كتلة الأجور في العديد من القطاعات العمومية دون أن يقابل هذا الارتفاع زيادة في الإنتاجية، حيث ساعدت هذه العوامل على ارتفاع معدل التضخم. ليعود للانخفاض خلال السنتين المواليتين ويتوقف سنة 2015 عند حدود 4.8 %.

1-2- تحليل العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

سنقوم فيما يلي بتحليل تأثير التطور الحاصل في معدلات التضخم على نمو النفقات الحكومية، حيث يوضح الشكل رقم (3-21) الموالي تطور كل من معدلات التضخم ومعدل نمو النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

الشكل رقم (3-21): تطور العلاقة بين معدل التضخم والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-21) السابق أن التغيرات في كل من معدل التضخم والإنفاق الحكومي متوافقة ومتناسقة في نفس الاتجاه وهو ما يعكس العلاقة الطردية والقوية بين الأسباب التضخمية والأسباب الإنفاقية في الاقتصاد الجزائري، بحيث شهد معدل التضخم خلال الفترة 1970-1976 معدلات نمو منخفضة نسبيا لم تتجاوز 10 % وعرف معدل نمو الإنفاق الحكومي هو الآخر معدلات نمو منخفضة نسبيا عدا سنة 1975 أين بلغ معدل نمو إنفاق حكومي 42.21 %. ولما ارتفع معدل التضخم من 9.4 % سنة 1976 إلى 11.98 % سنة 1977 ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي من 5.50 % إلى 26.61 % خلال نفس الفترة. حيث شكل تضخم الأسعار وارتفاعاتها سببا كبيرا وحافزا قويا للتوسع في الإنفاق النقدي الحكومي، وذلك تعويضا لما طرأ على النقود المحلية من انخفاض في قوتها الشرائية والذي كان سببه تضخم الأسعار.

كما شهدت الفترة 1990-2000 ارتباطا وثيقا بين مستوى الإنفاق الحكومي ومستويات التضخم، حيث سجل معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنتي 1991 و1992 إلى 25.9 % و 31.7 % على التوالي قابله ارتفاع

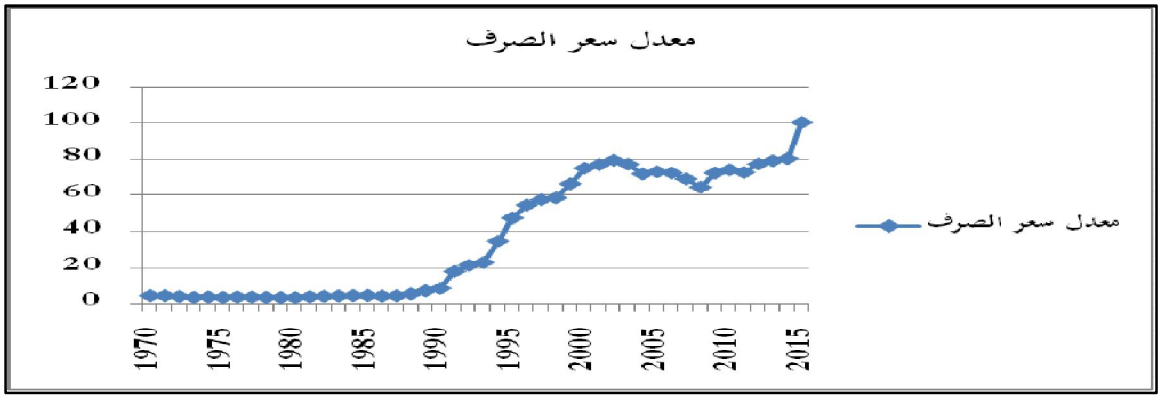
قياسي في معدل نمو الإنفاق الحكومي ليبلغ أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة وبلغ 55.38 % و98.08 % خلال نفس السنتين على التوالي، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي لم يستجب لها العرض الكلي نتيجة ضعف الإنتاج أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار، أثر ذلك على النفقات الحكومية المخصصة لشراء السلع والخدمات وكذلك مرتبات وأجور الموظفون والعمال التي تدفعها الدولة وبالتالي ازداد مقدارها.

أما خلال الفترة الأخيرة فيلاحظ أن معدل نمو الإنفاق الحكومي يعرف ارتفاعا لما يسجل معدل التضخم ارتفاعا والعكس في معظم سنوات هذه الفترة، حيث لما ارتفع معدل التضخم من 1.4 % سنة 2005 إلى 2.3 % سنة 2006 ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي من 8.63 % إلى 19.54 % خلال نفس الفترة ولما ارتفع معدل التضخم سنة 2007 إلى 3.7 % ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى 26.72 %، في المقابل لما انخفض معدل التضخم من 8.9 % سنة 2012 إلى 3.3 % سنة 2013 انخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي من 19.41 % إلى -10.98 % خلال نفس الفترة، فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال الفترة الأخيرة، نجم عنه تزايد في تكلفة شراء المستلزمات السلعية التي تحتاجها الدولة ما رفع من تكلفة الاستثمارات العامة، كما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية ما جعل النقابات العمالية تطالب برفع الأجور في مختلف القطاعات الحكومية وهي المطالب التي غالباما كانت ترضخ لها الحكومة نتيجة الراحة المالية التي مرت بها البلاد، أدت إلى تزايد كبير في بند الرواتب والأجور، وعليه دفع التضخم من خلال هذه العوامل إلى تضخم في مبالغ النفقات الحكومية.

2- سعر الصرف: بعد إنشاء بنك الجزائر المركزي في عام 1962، تم الإعلان عن ميلاد "الدينار الجزائري" عام 1964 حيث استعادت الجزائر استقلالها النقدي. ومنذ ذلك التاريخ بقي سعر صرف الدينار الجزائري أحد اهتمامات الدولة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية في الدولة. وقد شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، كان لها ارتباط وثيق بكل مرحلة من مراحل التنمية التي مرت بها البلاد، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم المدار.

2-1- تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2015: عرف الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي تحولات هامة أدت إلى تدهوره التدريجي والمستمر. فقد قامت السلطات النقدية في البلاد باتخاذ العديد من الإصلاحات في هذا الشأن، التي مست سعر صرف الدينار بداية من سنة 1987، واعتبرت هذه الإصلاحات كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ثم بعد ذلك تلتها جملة من التخفيضات انتهت في الأخير إلى التخلي عن نظام الربط في أفريل 1994 معطية بذلك نوع من المرونة لقيمة الدينار الجزائري، من خلال مجلس إدارة العملة والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لتبني نظام التعويم المدار، الذي تبنته الجزائر بداية من جانفي 1996 من خلال إنشاء سوق ما بين البنوك، وعليه عرف سعر صرف الدينار عدة تطورات نختصرها في الشكل رقم (3-22) الموالي:

الشكل رقم (3-22): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

بملاحظة التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يلاحظ التدهور الكبير لقيمة الدينار، حيث يظهر جليا أن أسعار الصرف قد تراجعت على مدار سنوات الفترة 1970-2015 والتي يمكن تقسيمها إلى الفترات الأساسية التالية:

الفترة 1970-1989: يلاحظ من خلال القيم المسجلة خلال هذه الفترة أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار عرف نوعا من الاستقرار خلال سنوات السبعينات و بداية الثمانينات، حيث تراوح بين 3.84 دينار/دولار و 5.03 دينار/دولار. ولم تلقى سياسة الصرف في الجزائر اهتماما كبيرا خلال هذه الفترة. فكان سعر الصرف يحدد ويثبت ليلائم الإستراتيجية التنموية التي تتبعها الدولة، فقد ثبت سعر صرف الدينار ابتداء من سنة 1974 على أساس سلة من 14 عملة دولية. وبالتالي ظل الدينار الجزائري أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى. ليعرف الدينار الجزائري نهاية الثمانينات انخفاضات متواصلة بسبب انخفاض السيولة النقدية الناتج عن انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار باعتباره الأداة الأساسية لتسوية المعاملات مع الخارج.

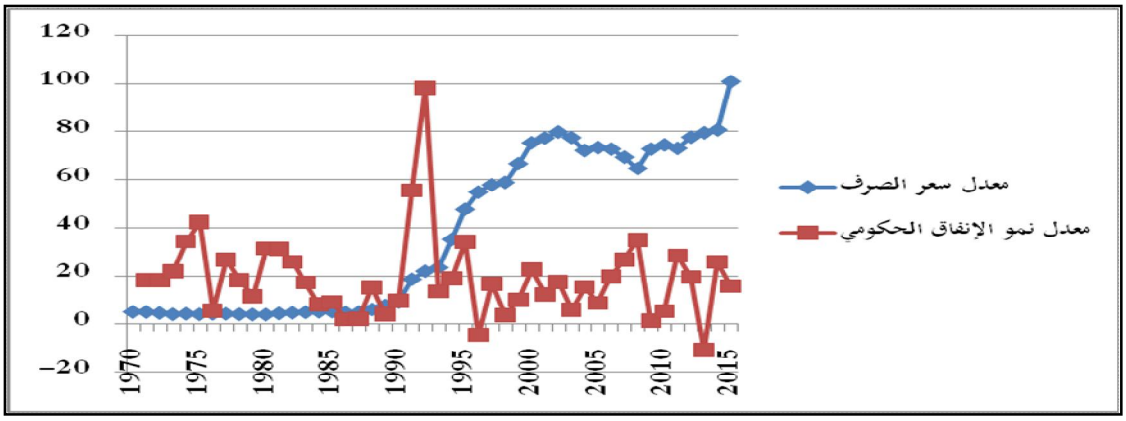
الفترة 1990-2000: سجل سعر صرف الدينار ارتفاعا محسوسا خلال سنوات التسعينات و ارتفع من 8.96 دينار/دولار سنة 1990 إلى 66.57 دينار/دولار سنة 1999، ويعود ذلك إلى لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار قصد التكيف مع الظروف التي خلفتها الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات، واستجابة للشروط التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية على الجزائر، في ظل سعيها إلى حل معضلة مديونيتها الخارجية، فاتخذ مجلس النقد والقرض في سبتمبر 1991 قرار تخفيض العملة الوطنية بنسبة 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، واستقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس 1994 حيث تم تخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بنسبة 40.17 %.

الفترة 2001-2015: عرف سعر صرف الدينار خلال الفترة 2001-2014 نوعا من التذبذب بين ارتفاع وانخفاض، و تراوح بين 64.58 دينار/دولار و80.58 دينار/دولار ليرتفع ويبلغ أقصى قيمة له طوال فترة الدراسة سنة 2015 حيث قدر بـ 100.69 دينار/دولار، و يرجع هذا لعديد الأسباب أهمها النمو الكبير للواردات في

الجزائر والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي نتج عنه عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما تسبب في انخفاض قيمته. إضافة إلى استعمال السلطات الجزائرية لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل الدولة البترولية المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات تهاوي أسعار النفط. مثلما حصل مؤخرا عندما قامت الحكومة بإجراء تخفيض كبير في سعر صرف الدينار في أوت 2015.

2-2- تحليل تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: لوحظ من خلال التحليل السابق تدهورا كبيرا ومستمرا في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ولتحليل تأثير ذلك على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-23): تطور العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (10)

عرف سعر صرف الدينار الجزائري بداية السبعينات نوعا من الاستقرار و سجل معدلات منخفضة وتكاد تكون ثابتة تراوحت بين 3.83 دينار/دولار و 7.60 دينار/دولار، وفي المقابل عرف معدل نمو الإنفاق الحكومي معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى تراوحت بين 1.97 % و 42.21 %. غير أن الانخفاضات المتتالية في قيمة الدينار نهاية الثمانينات انعكس على تزايد حجم النفقات الحكومية بسبب الدور الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تبني نظام التخطيط الاقتصادي و اعتمادها على الخارج للتموين بالمستلزمات الأساسية للقيام بهذا الدور، يضاف إلى ذلك سياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية المستوردة والتي ترتفع أسعارها نتيجة انخفاض قيمة الدينار أثر بشكل كبير على بند التحويلات الاجتماعية وهو ما جعل الميزانية العامة تتحمل أعباء إضافية.

أما بداية الفترة الانتقالية فقد شهدت تناسقا في تطورات سعر صرف الدينار و معدلات نمو الإنفاق الحكومي، فلما تدهورت قيمة الدينار مقابل الدولار خلال سنتي 1991 و 1992 حيث بلغ سعر صرف الدينار

18.47 دينار/دولار و 21.83 دينار/دولار على التوالي ارتفع معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى أعلى مستوياته وبلغ 55.38 % و 98.08 % على التوالي وخلال نفس الفترة، واستمر تدهور قيمة الدينار حتى نهاية هذه الفترة، في حين سجل الإنفاق الحكومي معدلات نمو إيجابية على العموم. حيث أن تخفيض قيمة الدينار خلال هذه الفترة الصعبة بالذات أضاف عبئا إضافيا لخدمة الدين الخارجي المتراكم، أدى إلى توسع وهمي في حجم النفقات الحكومية وتضخم في أرقام الميزانية العامة.

لتعرف الفترة الأخيرة هي الأخرى تدهور رهيب في قيمة الدينار الجزائري حيث وصل إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار الأمريكي ووصل إلى 100.69 دينار/دولار، عرف الإنفاق الحكومي في هذه الأثناء معدلات نمو غير مستقرة ولكن على العموم كانت معدلات نمو إيجابية عدا سنة 2013أين سجل الإنفاق الحكومي معدل نمو سلبي قدر بـ -10.98 %. وقد لعب التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترةدورا كبيرا في نمو حجم النفقات الحكومية بصورة ظاهرية لعدة اعتبارات، ففي ظل جمود الجهاز الإنتاجي واعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي وبالنظر إلى الانخفاض الكبير لقيمة الدينار فإن ذلك قد شكل ضغطا كبيرا على الميزانية العامة، إضافة إلى أن اعتماد الدولة الجزائرية على البرامج الاستثمارية العامة استلزم استيراد جزء هام من المواد والتجهيزات الغير متوفرة في السوق المحلية وبالنظر إلى القيمة المتدهورة للدينار فإن ذلك قد استهلك جزء كبير من حجم الإنفاق الاستثماري، كما أن انخفاض القوة الشرائية للدينار أثر على المستوى العام للأسعار ودفعه نحو الارتفاع ما حتم على الحكومة رفع الأجور لرفع القدرة الشرائية لعمال القطاع العمومي لغاية السيطرة على الإضرابات المتكررة وشراء السلم الاجتماعي، ولما كنت الأجور والمرتبات تشكل أهم بند في الميزانية العامة فقد كان لذلك بالغ الأثر على شق الإنفاق الجاري. وإضافة إلى كل ما سبق فإن تقييم معظم الواردات الجزائرية باليورو والذي تعرف قيمته ارتفاعا مقابل الدولار الذي تقيم به الصادرات الجزائرية من النفط قد زاد الطين بلة وجعل الميزانية العامة تتكبد خسائر مضاعفة.

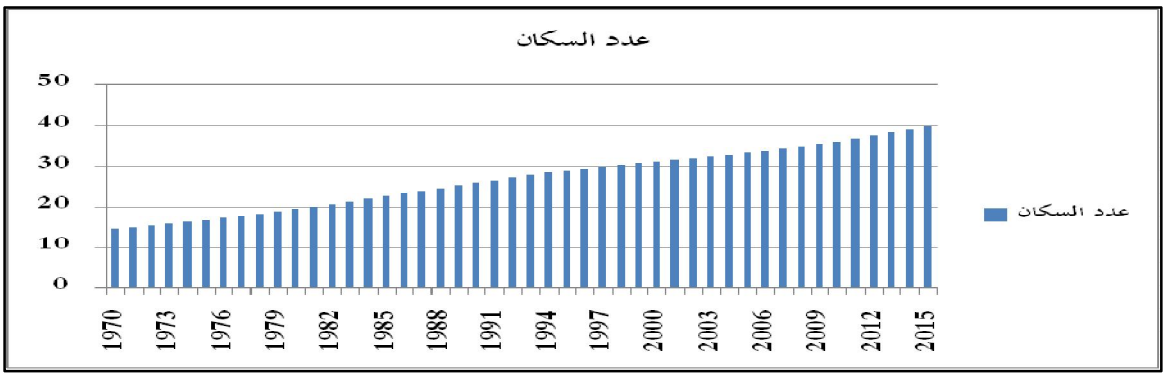
المطلب الرابع: تطور المتغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي

إن تضاعف مهام الدولة وكذا نمو حجم نفقاتها يجد مبررات على المستوى الاجتماعي نظرا لاتساع رقعة النشاط الاجتماعي العمومي الناتج عن عدة عوامل تتمثل أهمها في تزايد عدد السكان خاصة سكان المناطق الحضرية إضافة إلى تفشي مشكل البطالة وسط عدد كبير من السكان.

1- النمو السكاني: تعد مسألة النمو الديمغرافي أمرا مهما للغاية، وقد مرت الجزائر بمراحل مختلفة في نموها الديمغرافي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، عكستها معدلات النمو السكاني المسجلة خلال كل مرحلة من المراحل.

1-2- تحليل تطور عدد السكان الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: عرف حجم السكان في الجزائر ارتفاعا مستمرا، تميز بالزيادة السريعة والكبيرة وهذا ما يعرف بالانفجار الديمغرافي. غير أنها تراجعت في السنوات الأخيرة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-24) الموالي:

الشكل رقم (3-24): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-24) أعلاه أن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر غير أنه كان بمعدلات نمو متفاوتة من فترة إلى أخرى نظرا للظروف التي شهدتها البلاد خلال كل فترة كما يلي:

الفترة 1970-1989: شهدت الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال نموا مرتفعا في عدد السكان الإجمالي، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فقد ارتفع عدد السكان من 14.550034 مليون نسمة سنة 1970، إلى 25.257672 مليون نسمة سنة 1989، بالمقابل عرف النمو السكاني خلال هذه الفترة نموا مرتفعا تجاوز 3 % نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث عانت الجزائر خلال هذه الفترة من النمو الديمغرافي السريع، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالراحة المالية التي شهدتها البلاد إبان هذه الفترة والتي أدت إلى تحسن ملحوظ في الخدمات الاجتماعية منها الخدمات الصحية على الخصوص كمجانية الطب الوقائي والعلاجي والعناية بالأسرة.

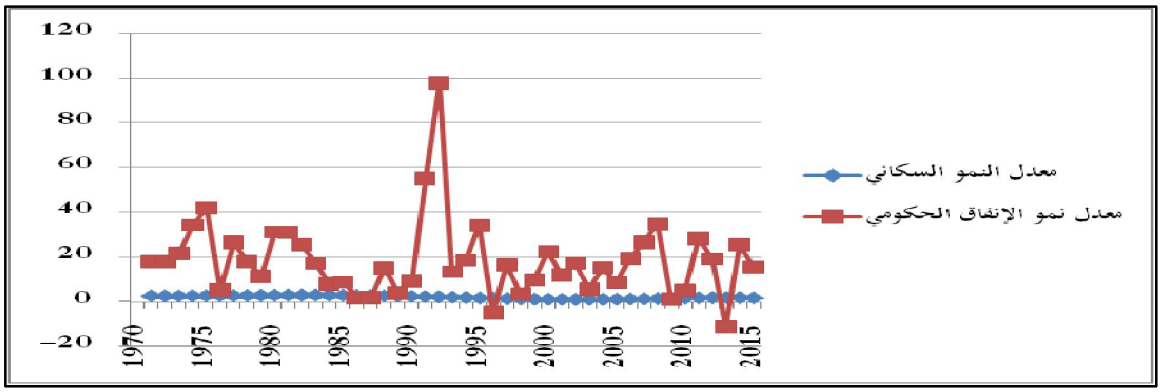
الفترة 1990-2000: ارتفع إجمالي عدد السكان خلال هذه الفترة من 25.912367 مليون نسمة سنة 1990 إلى 31.183660 مليون نسمة سنة 2000، وقد شهدت هذه الفترة تراجعا في وتيرة النمو السكاني مقارنة بما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث سجلت معدلات النمو السكاني انخفاضا تدريجيا وصل إلى 1.35 % سنة 2000 بعدما تجاوز 2 % بداية التسعينات، وذلك نتيجة صعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الفترة، وكذا تدهور القدرة الشرائية والانخفاض المحسوس في المستوى المعيشي للمواطنين، إضافة إلى تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية بسبب عدم الاستقرار الأمني و السياسي الذي أثر على نواحي الحياة عامة.

الفترة 2001-2015: ارتفع عدد سكان الجزائر ليلامس حدود 40 مليون نسمة سنة 2015، بعد أن بلغ 31.592153 نسمة سنة 2001. بمعدلات نمو منخفضة نسبيا كان أقصاها 1.94 % سنة 2011 فيما عدا الفترة 2012-2014 أين تجاوز معدل النمو السكاني 2 %. ويعود هذا الانخفاض في وتيرة النمو السكاني إلى اهتمام السلطات الجزائرية بالتحكم في نموها الديمغرافي، من خلال تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي،

إضافة إلى تراجع الأمية وزيادة الوعي ونسبة التعليم مما أدى إلى انتشار ثقافة تنظيم النسل في المجتمع الجزائري، إضافة إلى عوامل أخرى منها تأخر سن الزواج بسبب الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطن، منها أزمة السكن والبطالة.

1-2- تحليل تطور العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: إن الهدف من الإنفاق الحكومي هو تلبية حاجيات السكان المتزايدة، ولتحليل العلاقة التي تجمع عدد السكان بالإنفاق الحكومي في الجزائر نستعين بمعدل النمو السكاني وكذا معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال الفترة المدروسة مثلما يوضحه الشكل رقم (3-25) الموالي:

الشكل رقم (3-25): تطور العلاقة بين النمو السكاني و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1971-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

عرفت الفترة 1970-2015 ارتفاعا مستمرا في عدد السكان اقترن هذا مع ارتفاع مستمر في حجم النفقات الحكومية، كما عرف النمو السكاني خلال هذه الفترة معدلات مرتفعة تجاوزت 3 % في بعض السنوات قابلها معدل نمو إنفاق حكومي مرتفع في أغلب سنوات هذه الفترة تعدى 40 % سنة 1975 عدا نهاية الثمانينات التي سجلت معدلات منخفضة نتيجة شح الموارد المالية. فقد وجدت الجزائر بعد الاستقلال نفسها أمام تحديات كبيرة تهدف إلى معالجة مشكلة الفقر، الجهل و تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للمواطنين الذين هم في تزايد مستمر، ومن هنا اقتضت الضرورة حقن الاقتصاد بالمزيد من النفقات لتمويل البرامج الاجتماعية التي تمس بصفة خاصة شريحة السكان ذوي الدخول المحدودة أو المعدومة، بتوفيرها لخدمات من شأنها تحسين ظروفهم المعيشية، من خلال توفير المؤسسات التعليمية والاستشفائية المجانية، إضافة إلى تقديم إعانات ومنح متعددة، دفعت حجم النفقات الحكومية نحو التزايد.

وعرفت الفترة 1990-2000 هي الأخرى ارتفاعا مستمرا في حجم السكان مقابل ارتفاع مستمر في حجم النفقات الحكومية، كما يلاحظ تسجيل معدلات نمو سكاني مرتفعة في بداية التسعينات (حوالي 2 %) قابلتها معدلات نمو إنفاق حكومي مرتفعة تعدت 90 % سنة 1992، حيث من الطبيعي أن تؤدي هذه الزيادة

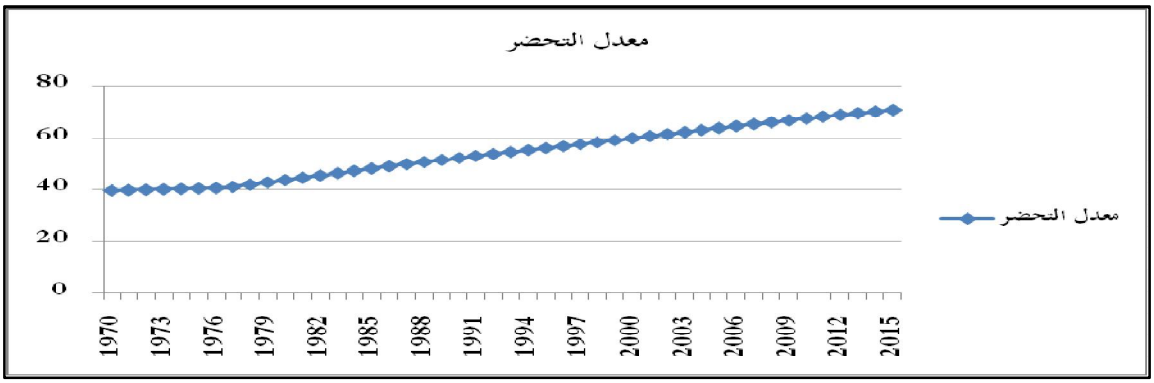
في عدد السكان إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة توسع الدولة في خدماتها لمواجهة مطالب السكان الجدد ، أي تقديم الخدمات السابقة نفسها ولكن لعدد أكبر من السكان وهذا يحتاج إلى وسائل فنية وإدارية أكبر انجر عنه تزايد في النفقات الحكومية.

كما تواصل التزايد السكاني خلال الفترة 2001-2015 رافقه تزايد في حجم النفقات الحكومية. و سجل النمو السكاني انخفاضا محسوسا ارتفع مع نهاية فترة الدراسة إلى حدود 2 %، قابلته معدلات نمو إنفاق حكومي مرتفعة نسبيا تجاوزت 15 % عدا بعض السنوات. و تجدر الإشارة إلى أن التركيبة السكانية في الجزائر أغلبها فئات شابة مما تطلب إنفاق حكومي كبير تتطلبه عملية تكوينهم وتأهيلهم من خلال توفير الخدمات التعليمية سواء في المراحل الأساسية أو مراحل التعليم العالي، إضافة إلى مراكز تكوين وهياكل رياضية وثقافية وغيرها. ومن هنا كانت الزيادة السكانية حافزا قويا لنمو النفقات الحكومية في الجزائر.

2- معدل التحضر: التحضر هو ظاهرة عالمية تعني الاتجاه المتزايد لدى سكان الريف للإقامة في المدن، و يعبر معدل التحضر عن نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان حيث ارتفعت هذه النسبة في الجزائر من 40 % في بداية السبعينات إلى حدود 70 % في الوقت الحالي.

2-1- تطور معدل التحضر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: يعتبر النزوح الريفي ظاهرة ليست جديدة في الجزائر بل موروثة عن النظام الاستعماري الفرنسي، غير أن الجديد الذي ميز ظاهرة التحضر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو النمو المتسارع للمدن الجزائرية، والأهمية المتزايدة التي أصبحت تحتلها المدينة في الحياة الاقتصادية للبلاد. حيث يعرف سكان المناطق الحضرية في الجزائر ارتفاعا مستمرا ومعدلات مرتفعة نسبة إلى إجمالي عدد السكان وفيما يلي توضيح لذلك:

الشكل رقم (3-26): تطور معدل التحضر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

يبين الشكل أعلاه تطور معدل التحضر في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، حيث يلاحظ أن حجم سكان المناطق الحضرية في الجزائر عرف تزايدا مستمرا طيلة هذه فترة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

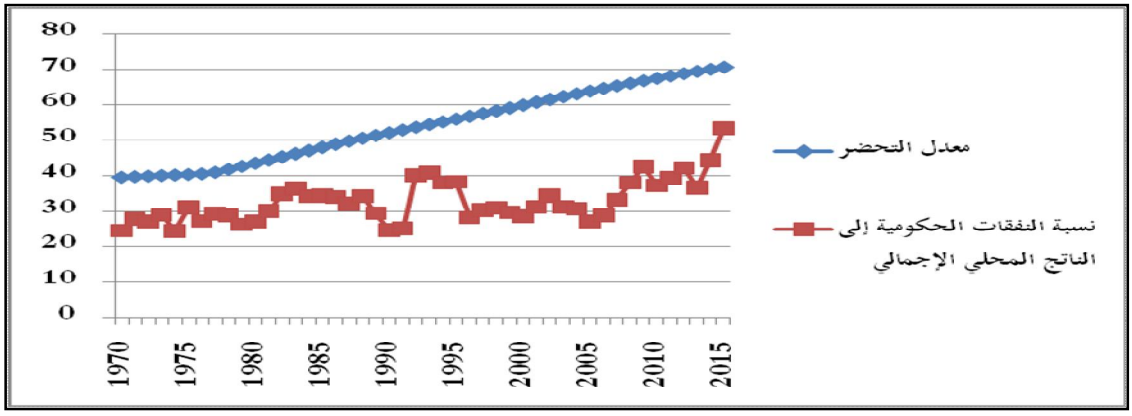
الفترة 1970-1989: في بداية هذه الفترة بلغ معدل التحضر حوالي 40 % من عدد السكان الإجمالي، وهي المرحلة المعروفة بالتركيز على سياسة التصنيع المصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية، كل ذلك أدى إلى تحريك عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدن بحثا عن العمل وظروف أفضل للحياة، لتبقى هذه النسبة ثابتة حتى سنة 1977، وتعرف ارتفاعا تدريجيا ابتداء من سنة 1978، ووصلت هذه النسبة إلى حوالي 50 % سنة 1987 أين تساوى عدد سكان المناطق الحضرية مع عدد سكان المناطق الريفية لأول مرة منذ الاستقلال.

الفترة 1990-2000: ارتفع معدل التحضر من حوالي 52 % من إجمالي عدد السكان سنة 1990 إلى حوالي 60 % سنة 2000، فقد شهدت هذه المرحلة تشبع المدن بالسكان وكثرة الأزمات الاجتماعية بسبب تراجع الدولة عن الاستثمار في القطاع الصناعي ووقف الدعم الحكومي لعديد القطاعات وعدم قدرة الهياكل الحضرية على تغطية حاجيات سكان المدن المتزايدة.

الفترة 2001-2015: ارتفع معدل التحضر خلال هذه الفترة من حوالي 61 % من إجمالي عدد السكان لتتجاوز هذه النسبة عتبة 70 % سنة 2015. وقد أدى معدل التحضر المتزايد والسريع إلى عدة مشاكل أهمها أزمة السكن، وانتشار البطالة، إضافة إلى تدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق العامة، وذلك لعدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري الكبير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة وسائل المراقبة في بعض الأحيان أو انعدامها في أحيان أخرى.

2-2- تحليل تطور العلاقة بين معدل التحضر والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: إن أهم ما يمكن ملاحظته عند تحليل العلاقة بين معدل التحضر والإنفاق الحكومي في الجزائر هو المعدلات المتزايدة لمعدل التحضر مقابل تزايد مستمر في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يبينه الشكل رقم (3-27) الموالي:

الشكل رقم (3-27): تطور العلاقة بين معدل التحضر و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

عرفت بداية الفترة 1970-2015 معدلات تحضر منخفضة لم تتجاوز 40 %، قابلها انخفاض في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتجاوز معدل 30 %، عرف بعدها معدل التحضر ارتفاعا تدريجيا وصل إلى حوالي 51 % سنة 1989، حيث عرفت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى ارتفاعا تدريجيا وصل إلى حوالي 34 % سنة 1988 قبل أن ينخفض سنة 1989 إلى حوالي 29 %. فالتركيز على القطاع الصناعي خلال هذه الفترة أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية وهذا بدوره أدى إلى نمو الوعي الاجتماعي والثقافي لدى المواطنين،نجم عنه طلب أكثر على الخدمات الأساسية التحتية كالتعليم والصحة والإسكان والنقل وغيرها، رافق هذه الزيادة في الطلب زيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري على الخصوص الناجم من الصرف الزائد على الخدمات التحتية للمدن.

و شهدت الفترة 1990-2000 هي الأخرى ارتفاعا تدريجيا في معدل التحضر الذي ارتفع من 52 % في بداية الفترة ووصل إلى حوالي 60 % في نهايتها، كما شهدت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبا مرتفعة تجاوزت 30 % في أغلب سنوات هذه الفترة، ووصلت إلى 40 % سنتي 1992 و1993، فزيادة السكان الحضر أنفسهم نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني أو نتيجة للنزوح الريفي الكبير نحو المدن، بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، هذه العوامل أدت إلى ازدياد عدد المدن وتكدسها بالسكان وهو ما استدعى بذل كثير من الجهود وتكبد كثير من النفقات المالية بغرض المحافظة على الأمن واستقرار حياة سكان المدن والعناية بهم.

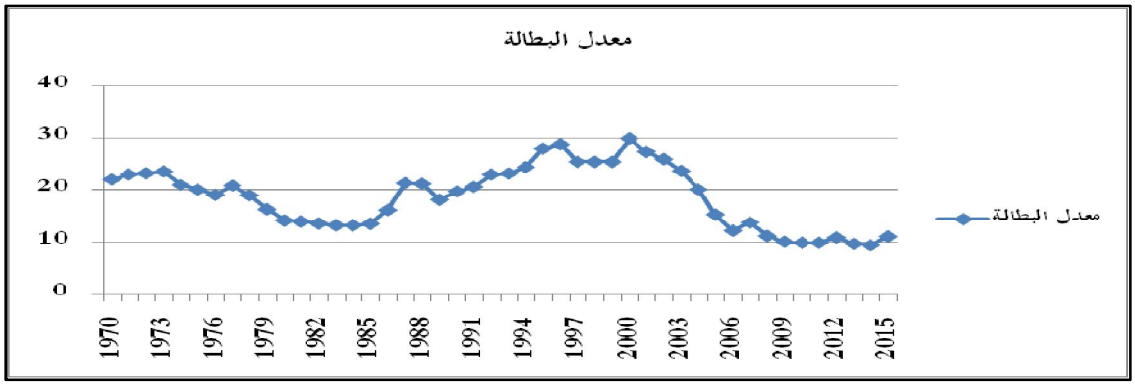
في حين شهدت الفترة الأخيرة بلوغ معدل التحضر مستويات قياسية وصلت إلى حوالي 70 % من عدد السكان الإجمالي رافقها ارتفاع مستمر في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم تذبذبه في بعض السنوات ووصل إلى أعلى نسبة له خلال فترة الدراسة سنة 2015 أين بلغ حوالي 53 % ، هذا الارتفاع الكبير في عدد سكان المناطق الحضرية أدى إلى خلق أزمة سكن وانتشار كبير للأحياء القصديرية إضافة إلى استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها، وسعيا منها للقضاء على هذه المظاهر قامت الحكومة بضخ مبالغ ضخمة ترجمتها البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة الأخيرة ما أدى إلى توسع في حجم النفقات الحكومية خاصة في شقها الاستثماري.

3- معدل البطالة: تعاني الجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية من مشكلة البطالة، وبفضل الجهود المبذولة والسياسات المعتمدة من أجل توفير واستحداث مناصب شغل، عرفت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة تراجعا ملحوظا في معدلات البطالة التي أخذت تتراجع من سنة لأخرى.

3-1- تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015: عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث عرفت معدلات منخفضة نسبيا

خلال فترة التخطيط الاقتصادي ارتفعت خلال الفترة الانتقالية لتعود وتسجل معدلات منخفضة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم (3-28) الموالي:

الشكل رقم (3-28): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

إن تتبع منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 يبين أن سوق العمل في الجزائر مرت بثلاث مراحل أساسية على النحو الآتي:

الفترة 1970-1989: عرف معدل البطالة خلال هذه الفترة معدلات مرتفعة بداية السبعينات، انخفضت إلى أقل من 20 % ابتداء من سنة 1976، واستمر هذا الانخفاض حتى بداية الثمانينات حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1983 أين قدر بـ 13.29 %. وقد تميزت هذه الفترة بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تحسن مداخيل البلاد النفطية، حيث تم خلق أكثر من 561000 منصب شغل سنويا وهذا ما أدى إلى الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة. ليعود للارتفاع مرة أخرى فوق عتبة 20 % بداية من سنة 1987. وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل.

الفترة 1990-2000: يلاحظ أن معدلات البطالة قد شهدت معدلات كبيرة خلال السنوات 1990-2000، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، واهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه المؤسسات، غير أنها لم تمس التشغيل، و بذلك تدهورت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة سواء من قبل المؤسسات الحكومية أو الخاصة، و بالتالي أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة بصورة مزمنة، نتجت عن هذه الحالة الاقتصادية المزريةتسر يحات جماعية لعمال القطاع العمومي الهدف الأساسي منها تقليص نفقات الدولة. وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية بلغت 29.8 % سنة 2000.

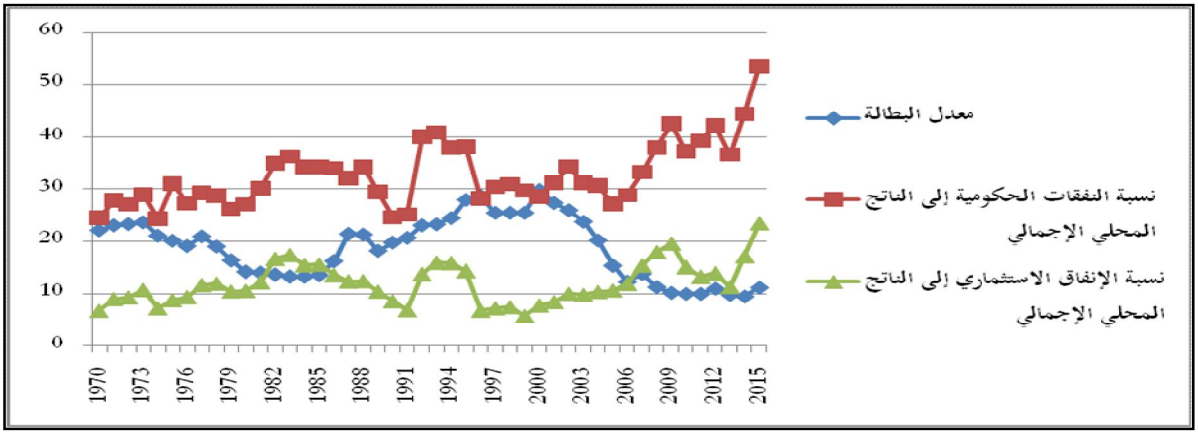
الفترة 2001-2015: في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا، حيث انخفض معدل البطالة بداية من سنة 2005 حتى 2015 تحت سقف 15 % و سجلت أدنى قيمة سنة 2014 بمعدل قدر بـ 9.5 %

ويعود ذلك لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل الدائمة وحتى المؤقتة، فتحسن المداخيل جعل الحكومة تقوم بعدة برامج إنفاقية استثمارية، أعطيت الأولوية فيها لمكافحة البطالة فقد سطر في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) خلق 626380 منصب عمل دائم، و 186850 منصب عمل مؤقت. وهذا ما ساهم بشكل كبير في خفض معدلات البطالة.

3-2- تحليل تطور علاقة معدل البطالة بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015:

يلاحظ من خلال التحليل السابق أن الانخفاضات المسجلة في معدل البطالة ارتبطت بالبرامج الاستثمارية العامة ما يؤكد الارتباط الوثيق بين معدل البطالة والإنفاق الاستثماري في الجزائر. ولتحليل العلاقة التي تجمع المتغيرين في الجزائر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-29): تطور العلاقة بين معدل البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11)

بعد أن سجل معدل البطالة خلال بداية الفترة 1970-1989 معدلات مرتفعة فاقت 20 % بدأ في الانخفاض وذلك بداية من سنة 1976 ووصل إلى حدود 19 %، وتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع نسبة كل من الإنفاق الإجمالي والإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوزت نسبة الإنفاق الحكومي حدود 30 %، في حين تجاوزت نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري حدود 10 %، بحيث لعب ارتفاع الإنفاق الاستثماري الموجه للمخططات التنموية خلال هذه الفترة دورا إيجابيا في تخفيض معدلات البطالة.

أما خلال الفترة 1990-2000 فقد عرفت البطالة معدلات مرتفعة فاقت 20 % ، أين انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري وسجلت معدلات دون 10 % خلال أغلب سنوات هذه الفترة، حيث غاب الاستثمار الحكومي الذي يعول عليه في خلق مناصب الشغل في ظل محدودية الاستثمار الخاص.

في حين شهدت الفترة الأخيرة 2001-2015 انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة وصلت إلى 9.5 % سنة 2014 ليسجل ارتفاعا طفيفا ويبلغ 11.2 % سنة 2015. وتزامن هذا الانخفاض مع تسجيل ارتفاع في نسبة كل من الإنفاق الحكومي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري إلى الناتج المحلي. حيث وصل الأول إلى

حدود 53 % سنة 2015، في حين وصلت نسبة الثاني إلى حدود 23 %. نتيجة تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية كينزية عن طريق رفع الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة أدت إلى زيادة نسبة التوظف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الزيادة المتولدة في دخول وفي إنفاق أولئك الذين تم توظيفهم في المشروعات العامة مما ساهم في توليد فرص ثانوية للتشغيل.

و من خلال التحليل السابق يمكن القول أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني مما يستدعي الحكومة إيجاد حلول لذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي عندما تكون الظروف المالية مواتية-ترتبط هذه الظروف في الجزائر بارتفاع أسعار المحروقات- من أجل رفع مستوى التشغيل وإعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي، حيث ومع الارتفاع في معدلات الإنفاق الحكومي تعود معدلات البطالة إلى الانخفاض، وبالتالي فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي (الإنفاق الاستثماري بصفة خاصة) و معدل البطالة في الجزائر هي علاقة عكسية.

إضافة إلى العرض السابق فقد كان لتطور الفكر السياسي في الجزائر انعكاسات عديدة من خلال انتشار المبادئ الإشتراكية في مرحلة أولى ثم التوجه نحو النظم الديمقراطية في مرحلة تالية، هذا الوضع أدى إلى زيادة مجال تدخل الهيئات العمومية، ما يترتب عنه ضرورة توسيع وظائفها وبالتالي حدوث زيادة في حجم النفقات الحكومية هذا من ناحية، والعمل بتلك النظم يعني وجود أحزاب عديدة في الساحة السياسية، بالإضافة إلى المنافسة الانتخابية التي تجعل كل حزب يسعى لجلب رضا أكبر قدر ممكن من المنتخبين، فيميل إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي وبالأخص المتعلق بالجانب الاجتماعي من ناحية أخرى، هذا مع التأكيد على أهمية انتشار القيم الأخلاقية بين الأفراد المكونين للهيئات العمومية، حيث ساهم تغييب هذا العامل في الرفع من حجم النفقات الحكومية في الجزائر بالنظر إلى تفشي ظواهر أخلاقية مثل الرشوة واختلاس المال العام. كما يعتبر ازدياد حجم الإنفاق العسكري من الأسباب الهامة والرئيسية التي أدت إلى تسجيل ذلك النمو المطرد في حجم النفقات الحكومية، وخصوصا بالنظر إلى الوضع الأمني الذي ساد الجزائر منذ 1992 واستدعى إعلان حالة الطوارئ في البلاد. فضلا عن الوضع الأمني المضطرب الذي تعيشه الجزائر على مستوى حدودها الخارجية والتي أسفرت عن ضرورة إنشاء أجهزة ومؤسسات عسكرية ضخمة، وتنويع مصادر السلاح الذي يستخدمه أفراد الجيش الوطني الشعبي من أجل التصدي لهذه التحديات، وهو ما انعكس بشكل مباشر على قيمة وحجم أعباء الدفاع الوطني حيث أدت إلى تسجيلها لمعدلات نمو كبيرة ومتسارعة.[1]

[1] براق عيسى، بركان أنيسة، مرجع سابق، ص ص: 118-119.

خلاصة:

مر الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1970-2015 بعدة تطورات تحاكي المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، بداية من مرحلة التخطيط أين انتهجت الجزائر التوجه الاشتراكي، الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وكان لذلك الأثر الواضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات الحكومية، و خلال تلك الفترة برمجت الحكومة خمس مخططات تنموية تمثلت في المخطط الثلاثي الأول 1967-1970، المخططين الرباعيين الأول والثاني خلال الفترة 1970-1973/1974-1977 والمخططين الخماسيين الأول والثاني خلال الفترة 1980-1984/1985-1989، مرورا بالمرحلة الانتقالية التي فرضت على الجزائر بسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986، والأزمة الأمنية في التسعينات وبالتالي تأثرت النفقات الحكومية بصورة واضحة عكستها سياسات التقشف المنتهجة والتي مست الإنفاق الاستثماري بالدرجة الأولى، وصولا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي حيث عادت معدلات الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع سطرت الحكومة خلالها ثلاث برامج إنفاقية ضخمة و إن كان الأول تمهيديا بقيمة إجمالية قاربت 10 ملايير دولار خلال الفترة 2001-2004 و جاء تحت اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث اعتمد مقاربة كينزية أريد من خلالها تحفيز المؤسسات الوطنية و تنشيط الطلب الكلي، فإن البرنامج الثاني أضحى خماسيا وخصص له قيمة تقارب 200 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009 جاء أساسا لتوسيع البنى التحتية والمنشآت القاعدية، أما البرنامج الأخير فقد بلغت قيمته الإجمالية 286 مليار دولار خلال الفترة 2010-2014 والذي كان هدفه الأساسي تنويع اقتصاد البلاد وتحفيز الإنتاج الوطني، حيث عرف حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري ارتفاعا متواصلا بمعدلات نمو ظلت إيجابية معظم السنوات. مع سيطرة شبه مطلقة للإنفاق الجاري على مجموع النفقات الحكومية والذي تجاوزت نسبته إلى الإنفاق الإجمالي 50 % طيلة فترة الدراسة.

وأوضح تحليل ظاهر ة نمو الإنفاق الحكومي وجود هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري سواء من حيث تحليل تطوره بالقيم المطلقة أو من خلال نسبه للناتج المحلي. و يعتبر الناتج المحلي-المرتبط بقطاع المحروقات- والإيرادات الحكومية -والتي تسيطر الجباية البترولية على جزء هام منها- من أهم العوامل المحددة لهذا النمو، الذي لا يعد حقيقيا في مجمله حيث يعود جزء منه إلى ارتفاع معدلات التضخم وكذا التدهور الكبير الذي تعرفه قيمة الدينار الجزائري بالإضافة إلى تزايد عدد السكان و بصفة خاصة سكان المناطق الحضرية. كما كشفت نتائج الدراسة التحليلية عن وجود علاقة عكسية لمعدل البطالة مع الإنفاق الحكومي الاستثماري، و وجود تأثير محدود للديون الخارجية. في حين لم تتضح لنا طبيعة العلاقة التي تجمع درجة الانفتاح الاقتصادي بالإنفاق الحكومي والتي تميزت بالعشوائية طيلة الفترة المدروسة. و تبقى هذه النتائج غير دقيقة وغير نهائية، وللتوصل إلى نتائج أكثر دقة سنحاول في الفصل الموالي نمذجة العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، من خلال استعمال وسائل وأدوات إحصائية قياسية أكثر دقة وفعالية لتأكيد صحة هذه النتائج أو نفيها.

الفصل الرابع

دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1970–2015

تمهيد:

بعد التحليل النظري لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي، وتحليلواقعها و خصائصها في الاقتصاد الجزائري، نحاول من خلال هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي للظاهرة فالأمر يستوجب تحليلا اقتصاديا وتفسيرات إحصائية وفقا لمنهج الاقتصاد القياسي. حيث نهدف إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر والتي تم التعرض لها في الجانب النظري من هذا البحث. وذلك بنمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وأهم المتغيرات على المستوى الكلي في الاقتصاد الجزائري. باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي من خلال بناء نموذج قياسي متعدد. محاولين تفسير آلية التقلبات في معدلات الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970-2015 من خلال البحث عن العوامل التي لها تأثير فعلي على نمو هذا الإنفاق، وتحديد العلاقة الكمية والاتجاهية التي تربطه بهذه المتغيرات، إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة. وتشمل هذه العوامل بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، متغيرات مالية متمثلة في الجباية البترولية، الجباية العادية والديون الخارجية، متغيرات نقدية تمثلت في معدل التضخم ومعدل سعر الصرف، بالإضافة إلى متغيرات اجتماعية متمثلة في النمو السكاني، معدل التحضر ومعدل البطالة.

وبناء على ذلك، يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى منهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة في الدراسة من خلال التطرق إلى مفاهيم الاقتصاد القياسي، نموذج الانحدار البسيط و المتعدد وكذا أهم المشاكل القياسية، بينما سنتعرض من خلال المبحث الثاني إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي، وفي هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر وصياغة النموذج وتقديره ثم دراسته من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية. في حين خصص المبحث الثالث إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي بشقيه (الجاري و الاستثماري) بإتباع نفس المنهجية.

المبحث الأول: منهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة

يعتبر الاقتصاد القياسي Econometrics، أحد أساليب التحليل الاقتصادي التي تهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية Economic Theory، الرياضيات Mathematic، و الإحصاء Statistics، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي Ragner Frisch عام 1926، وهو مصطلح مترجم عن الكلمة الإنجليزية Econometrics والفرنسية Econométrie، غير أن هناك من يفضل استخدام مصطلح القياس الاقتصادي كترجمة للمصطلح الإنجليزي.

1- تعريف الاقتصاد القياسي: إن مصطلح الاقتصاد القياسي ينقسم إلى كلمتين "اقتصاد" وهو الكلمة الأولى ويمثل جذر هذا المصطلح لأن ميدان استعماله هو معالجة الظواهر الاقتصادية، والكلمة الثانية "القياسي" أي التقدير الكمي، ويمكن تعريف الاقتصاد القياسي على أنه: " تطبيق مجموعة من التقنيات الاقتصادية، الرياضية والإحصائية في دراسات المجال الاقتصادي، كأداة للتحقق من النماذج النظرية وتحليل الظواهر الاقتصادية"[1].

كما يعرف على أنه: " مجموعة من الطرق الإحصائية التي تهدف إلى قياس العلاقات بين المتغيرات، وخصوصا تلك التي تقترحها النظرية الاقتصادية"[2].

ويعرف أيضا بأنه: "التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية التي تستند إلى معارف نظرية أو ملاحظات واقعية واستخدام ذلك للتنبؤ"[3].

أما البروفسور (لانج Lange) فقد عرفه بأنه: " العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية"[4]

كما قام بعض الكتاب العرب بمحاولة لتعريفه مثل: (عصام عزيز شريف) حيث يعرفه بأنه:" فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا لذلك أساليب استقراء ملائمة"[5].

---

[1] Jérôme Héricourt, Julien Reynaud, ECONOMETRIE " 70 % Applications 30 % cours, Dunod, paris, 2007, p : 01.

[2] Bernard Lejeune, Econométrie, p: 01, http://www.microeco.ulg.ac.be/lejeune/Syllabus.pdf, 02-03-2017.

[3] كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص: 11.

[4] وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي "نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى"، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 23.

[5] نفس المرجع السابق و الصفحة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف علم الاقتصاد القياسي بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية وانطلاقا من بيانات واقعية بهدف اختبار مدى اتفاقها مع الواقع أو تفسير بعض الظواهر أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل أو اتخاذ القرارات الاقتصادية[1]. وعلى العكس، فقد يكون عدم توافق النظرية الاقتصادية مع الواقع فرصة لإعادة توجيه التفكير النظري[2].

2- أهداف الاقتصاد القياسي The Goals of Econometrics: تتمثل أهداف الاقتصاد القياسي – وبالتالي مجالات عمله- في الآتي:[3]

2-1- تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة: إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفا رئيسا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2-2- رسم السياسات واتخاذ القرارات: يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك.

2-3- التنبؤ: يمكن استخدام الطرق القياسية وفي ضوء التقديرات المتحصل عليها لمعالم العلاقات الاقتصادية، في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في المستقبل بالاعتماد على البيانات الواقعية المجمعة عن هذه المتغيرات، ويساعد مثل هذا التنبؤ في رسم السياسة الاقتصادية وانتهاج الخطط الملائمة، كما يمكن صناع القرار من اتخاذ الخطوات المبكرة اللازمة لإنجاح السياسة أو الخطة الاقتصادية في المستقبل[4].

3- علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى: تربط الاقتصاد القياسي علاقة وثيقة بكل من النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي، الإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي، حيث أن هذه الفروع تتكامل فيما بينها لتوفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، غير أن أيا من هذه الفروع لا يعد بديلا عن الاقتصاد القياسي، لذا يمكن النظر إلى علم القياس الاقتصادي على أنه نقطة التقاء ثلاث علوم أساسية هي الاقتصاد والرياضيات والإحصاء كما هو مبين في الشكل التالي:

---

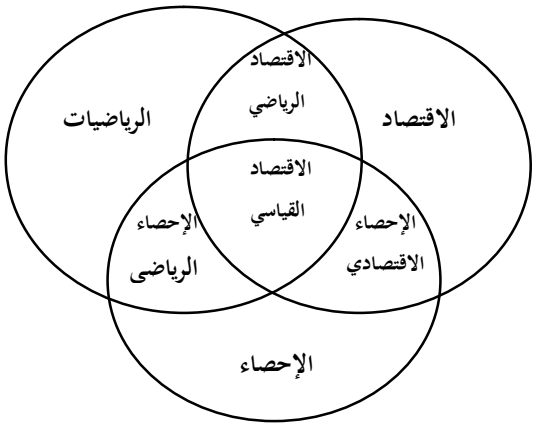
[1] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي "مدخل في اتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 26.

[2] Michele Cohen, Jacqueline pradel, Econométrie « théorie et techniques de base- méthode d'utilisation- exercices » , Editions litec, paris, 1993, p : 01.

[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص ص: 19-20.

[4] حسام علي دواد، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي"بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص: 20.

الشكل رقم (4-1): علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى



المصدر: حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص: 14.

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: [1]

3-1- تقوم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فتنص النظرية الاقتصادية الجزئية مثلا على أن زيادة سعر سلعة ما تسبب انخفاضا في الطلب عليها، فتفترض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة، ولكنها لم تعط أي قياس عددي للعلاقة بين هذين المتغيرين فلم تبين مقدار الانخفاض للكمية المطلوبة المصاحب لتغير معين في السعر فتصبح هذه المهمة من مهمات الاقتصاد القياسي بعد توصيفه رياضيا.

3-2- يهتم الاقتصاد الرياضي بإعادة صياغة العلاقة التي تم تحديدها بالاعتماد على النظرية الاقتصادية رياضيا أي على هيئة معادلات ورموز رياضية بدون قياس أو برهنة عددية لتلك الصياغات، فالقياسات والبرهنة العددية هي من مهمات القياس الاقتصادي.

3-3- الإحصاء الاقتصادي يقتصر دوره على تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية التي تتكون منها العلاقات المحددة في (3-1/3-2) أعلاه وتسجيلها وجدولتها أو رسمها وينصب دور القياس الاقتصادي على تحليل واختبار نوع العلاقة بين المتغيرات بهدف معرفة مدى مطابقة النتائج و النظرية الاقتصادية.

3-4- الإحصاء الرياضي لما يوفره من طرق وأدوات للاستدلال الإحصائي لقياس العلاقات الاقتصادية، كما يمكننا من جمع البيانات الاقتصادية وتسجيلها وتبويبها وأيضا عرضها في صور عدة مثل الجدول، المنحنيات والأشكال وهذه البيانات تمثل الأساس الأولي الذي يعتمد ويقوم عليه الاقتصاد القياسي.[2]

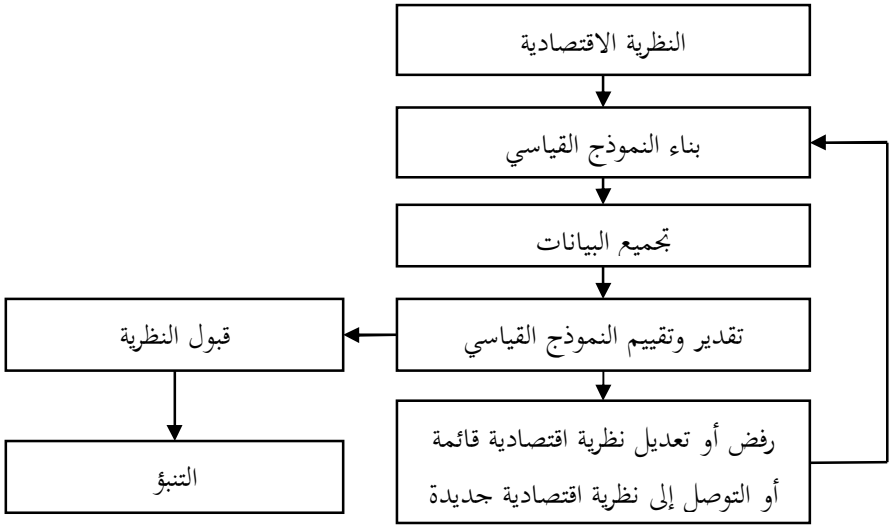
---

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص ص: 20-21.

[2] دحماني محمد دريوش، مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، ص: 17، متاح على الموقع: https://docs.google.com/viewer? ، تاريخ التحميل: 01-03-2017.

4- منهج البحث في الاقتصاد القياسي: يعنى الاقتصاد القياسي بقياس معاملات Coefficients النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية، و يتطلب هذا إتباع منهجية بحث معينة، على اعتبار أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية Causal، بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى، ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي في الشكل رقم (4-2) التالي:

الشكل رقم (4-2): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر:حسين علي بخيت،سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص: 30.

ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:[1]

4-1- مرحلة التوصيف Specification Stage: تعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة المذكورة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

4-2- مرحلة التقدير Estimation Stage: في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) قيد الدراسة، ومن ثم يتم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة الأولى، كما يجب في هذه المرحلة تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

4-3- مرحلة الاختبار Testing Stage: يتم في هذه المرحلة اختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ، وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق ، ص ص:28-30.

مشكلة تغاير الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي وغيرها من المشاكل، وعلى الباحث هنا أن يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.

4-4- مرحلة التنبؤ Prediction Stage: لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقا قبل قدومه وعلى مختلف المستويات-الكلية والجزئية- وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، وعليه يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة، ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، وبعدئذ يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار البسيط:

هو النموذج المكون من متغير مستقل واحد، يكون خطي إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى).

1- تقديم نموذج الانحدار البسيط: هو نموذج يبحث في العلاقة الخطية التبعية التي تربط بين المتغير Y و X، حيث Y هو المتغير الذي نحاول تفسيره (أو التنبؤ به)، ويسمى المتغير المفسر (التابع)، و Xهو المتغير التفسيري (التنبؤي) ويسمى المتغير الخارجي (المستقل)[1]. إذا كان لدينا عينة من n مشاهدات لكل من X و Y[2].وتكتب معادلة النموذج الخطي البسيط، باعتبار أيضا جملة العناصر الأخرى u_i التي تؤثر على Y_i، على النحو التالي:[3]

$$Y_i = \alpha + \beta x_i + u_i \dots\dots\dots i = 1, \dots, N$$

حيث: Y_i: المتغير التابع(المفسَر)، X_i: المتغير المستقل(المفسِر)، U_i: حد الخطأ (المتغير العشوائي)، N: عدد المشاهدات.

2- تقدير المعالم باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية: تهدف هذه الطريقة إلى تحديد تقديرات لمعلمتي الخط المستقيم $\hat{\alpha}, \hat{\beta}$ واللتان تجعلان هذا الخط أفضل خط يمثل هذه البيانات، ويتطلب ذلك أن يكون مجموع الأخطاء العشوائية أو الانحرافات بين القيم الفعلية y_i والمقدرة $\hat{y}_i$ تساوي الصفر أي: $\sum(y_i - \hat{y}_i) = 0$ ، هذا الشرط ضروري ولكنه غي كاف لأنه يمكن أن يتوفر عدد لا نهائي من الخطوط المستقيمة وتحقق هذا الشرط، ولذلك الشرط الضروري والكاف هو الحصول على مجموع مربعات الأخطاء (الانحرافات) حول خط انحدار أقل ما يمكن أي $\text{Min}\sum(y_i - \hat{y}_i)^2$ وهو ما يمكن الحصول عليه بواسطة المربعات الصغرى العادية من بيانات

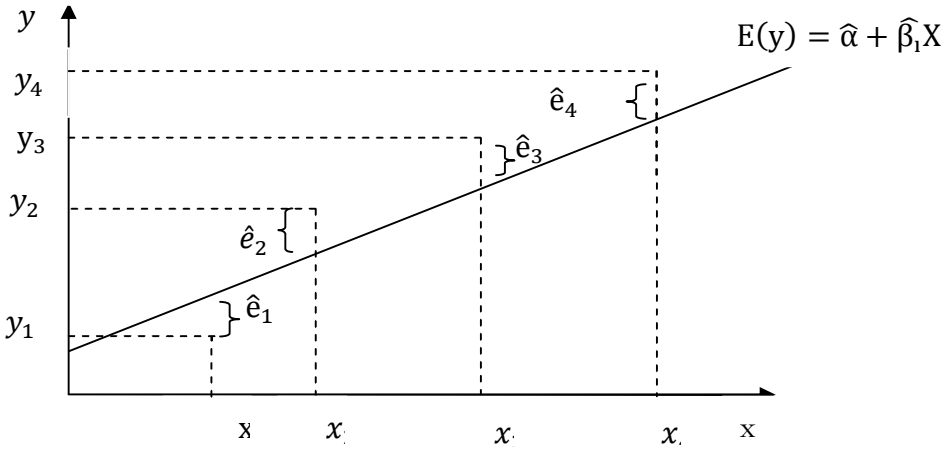
[1] Ricco Rakotomalala, Econométrie : la régression linéaire simple et multiple p : 03, http://eric.univ-lyon2.fr/~ricco/cours/cours/econometrie_regression.pdf, 02-03-2017.

[2] Rachid BENDIB, ECONOMETRIE Théorie et Applications, Office des publications universitaires, Alger, 2001, p : 32.

[3] Isabelle Cadort et autres, Econométrie appliquée « Méthodes, Applications, Corrigés », 1re édition, de boeck, paris, 2004, p : 11.

العينة، وبناء على هذا الشرط سميت هذه الطريقة بطريقة المربعات الصغرى[1]، حيث تحقق طريقة المربعات الصغرى العادية أفضل مقدرات خطية غير متحيزة (BLUE) حسب نظرية Gauss-Markov[2]. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-3): تقدير المعلمات باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية



Source : Claudio Araujo, Introduction à l'économétrie, p :04 , http://cerdi.org/uploads/sfCmsBlog/html/63/L3_M1%20Econometrie/2_regression%20simple%20L3%202013.pdf, 02-03-2017.

وتتم الخطوات الرياضية لإيجاد مجموع مربعات الأخطاء كالتالي:[3]

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i$$

$$U_i = Y_i - (\alpha + \beta X_i)$$

$$S(\alpha, \beta) = \sum_{i=1}^{n} (Y_i - (\alpha + \beta X_i))^2$$

ويمكن إيجاد المقدرات $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ بتدنية المقدار $S(\hat{\alpha}, \hat{\beta})$ وذلك عبر الاشتقاق الجزئي ومعادلته بالصفر

$$\frac{\partial S}{\partial \hat{\alpha}} = -2 \sum (Y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_i) = 0$$

$$\frac{\partial S}{\partial \beta} = -2 \sum X_i (Y_i - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_i) = 0$$

والتي يتم ترتيبها إلى

$$-\sum Y_i + n\hat{\alpha} + \hat{\beta} \sum X_i = 0$$

[1] عماري زهير، اقتصاد قياسي مالي "محاضرات مدعمة بأمثلة محلولة باستخدام برنامج EVIEWS.4، ص: 16، متاح على الموقع: https://abdoualg.blogspot.com/2016/12/pdf_24.html، تاريخ التحميل: 01-03-2017.

[2] KHEDHIRI Sami, Cours d'économétrie : Méthodes et application, Lavoisier, Paris, 2007, p : 22.

[3] بلقاسم العباس، الاقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد 51، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2006، ص: 06.

$$-\sum_i XY_i + \hat{\alpha}\sum X_i + \hat{\beta}\sum X_i^2 = 0$$

وأخيرا

$$n\hat{\alpha} + \hat{\beta}\sum X_i = Y_i$$
$$\hat{\alpha}\sum X_i + \beta\sum X_i^2 = \sum X_i Y_i$$

والتي تعطي قيم المقدرات

$$\hat{\beta} = \frac{n\sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i}{n\sum X_i^2 - (\sum X_i)^2}$$
$$\hat{\alpha} = \overline{Y} - \hat{\beta}\overline{X}$$

3- تقييم نموذج الانحدار البسيط: لتقييم جودة وفعالية تمثيل معادلة الانحدار المقترحة للعلاقة بين المتغير المستقل x_i والمتغير التابع y_i نجري اختبارات المعنوية الإحصائية المتمثلة في الاختبارات التالية:

3-1- معامل الارتباط البسيط: إن هذا المعامل يقيس قوة العلاقة مابين المتغير المستقل والمتغير التابع وهو أيضا نسبة مئوية كما هو الحال في معامل التحديد وقوة العلاقة تعتمد على مدى قرب أو بعد النقاط المشتركة ما بين المتغيرين المستقل والتابع من خط الانحدار فإذا بلغت قوة العلاقة بنسبة عالية كانت جميع النقاط المشتركة قريبة من خط الانحدار والعكس صحيح وهذا المعامل إحصائي صرف لا يبرر نوع العلاقة وفقا لتوجهات النظرية الاقتصادية أو أي اتجاه آخر بل في إيجاد أرقام تبين قوة العلاقة ما بينهما فحسب[1]. قد يكون متغيرين اثنين لهما ارتباط إيجابي أو ارتباط سلبي أو ربما ليس لهما ارتباط (Uncorrelated)[2]. وهو أيضا يمكن الحصول عليه من الصيغة الآتية: [3]

$$r_{x_i, y_i} = \frac{\sum x_i y_i}{\sqrt{\sum x_i^2 * \sum y_i^2}}$$
$$= \frac{\sum x_i y_i - n(\overline{X})(\overline{Y})}{\sqrt{\sum x_i^2 - n(\overline{X}) * \sum y_i^2 - n(\overline{Y})}}$$

أو من الصيغة التالية: [4]

$$r_{x_i, y_i} = \sqrt{R^2}$$

[1] عدنان داود العذاري، الاقتصاد القياسي "نظرية وحلول"، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 44.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الوراق لنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص: 41.

[3] عدنان داود العذاري، مرجع سابق، ص: 45.

[4] نفس المرجع السابق والصفحة.

3-2- معامل التحديد البسيط R^2، Determinant Coefficient: يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (Y) التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة) المدرج بالدالة محل القياس (X).[1] ويحسب معامل التحديد من العلاقة التالية:[2]

$$R_{xy}^2 = (r_{xy})^2, \qquad R^2 = \frac{\sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum(y_i - \bar{y})^2}$$

مجال تعيينه هو: $[0, +1]$. ويستخدم في قياس قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فإذا كانت قيمة (R^2) تقترب من الواحد، فإن ذلك يدلنا على قوة العلاقة بين (X) و(Y) أما إذا كانت (R^2) تقترب من الصفر، فإن ذلك يدلنا على ضعف العلاقة بين (X) و (Y).[3]

3-3- اختبار إحصائية F، F-Statistics: وهو اختبار إحصائي يختبر جوهرية معامل التحديد R^2 وأيضا يختبر معنوية المعادلة ككل مما يظهر كفاءة المعادلة في تمثيل العلاقة الاقتصادية أو الظاهرة المدروسة وتبين على أثرها جودة وتوفيق الباحث في اختيار متغيراته لتمثيل هذه الظاهرة، وهو أيضا له قيمتين إحداهما تحتسب من نتائج تقدير النموذج والثانية جدولية تعتمد على عدد المتغيرات ودر جة الحرية فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية كانت المعادلة معنوية على مستوى المعنوية المختبرة به والعكس صحيح[4]. ويمكن أن يحتسب قيمة هذا الاختبار من الصيغة الآتية: [5]

$$F = \frac{\frac{R^2}{M}}{\frac{1 - R^2}{N - M - 1}}$$

في حين تستخرج قيمة اختبار فيشر الجدولية من الجدول الإحصائي للقيم الحرجة لفيشر

3-4- اختبار قيمة t، t-Value Test: يستعمل هذا المقياس لدراسة المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة للنموذج، وفي نموذج الانحدار الخطي البسيط يبنى الاختبار كما يلي:[6]

بالنسبة للحد الثابت α نختبر الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \alpha = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \alpha \neq 0$

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 129.

[2] مكيد علي، الاقتصاد القياسي"دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 48.

[3] محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي "قياس العلاقات الاقتصادية"، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، بدون سنة نشر، ص: 78.

[4] عدنان داود العذاري، مرجع سابق، ص: 45.

[5] نفس المرجع السابق والصفحة.

[6] مكيد علي، مرجع سابق، ص: 53.

نحسب t_α بالصيغة التالية:

$$t_\alpha = \frac{\alpha}{\sqrt{\frac{\sum(y_i - \hat{y}_i)^2}{n-m-1} \cdot \frac{\sum x_i^2}{n\sum(x_i - \bar{x})^2}}}$$

بالنسبة لمعامل المتغير المستقل b:

فرضية العدم: $H_0: b = 0$

الفرض البديل: $H_1: b \neq 0$

نحسب t_b بالصيغة التالية:

$$t_b = \frac{b}{\sqrt{\frac{\sum(y_i - \hat{y}_i)^2/(n-m-1)}{\sum(x_i - \bar{x})^2}}}$$

وبعد احتساب قيمة (t) تقارن قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية $(n-m-1)$ ومستوى المعنوية المطلوب (5 %، 1 %) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم. فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية. وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة[1].

4- التنبؤ بواسطة النموذج الخطي البسيط: يعتبر التنبؤ من بين أهم أهداف استخدام النمذجة القياسية و ذلك بعد تقدير النموذج الخطي البسيط ودراسة ملائمته[2]، بحيث يصبح بالإمكان التنبؤ بقيمة المتغير التابع $(\hat{y}_p)$، وذلك من خلال تعويض المتغير المستقل بقيمة معينة خارج سلسلة القيم المعتمد عليها في تكوين النموذج (مثلا x_p)، ومن المهم معرفة المجال الذي تتراوح فيه هذه القيمة $(\hat{y}_p)$، عند مستوى معنوية (α)، أو مجال ثقة $[1-\alpha]$ ولمعرفة المجال للقيمة المتوقعة في أفق فترة p مثلا تعطى الصيغة الرياضية الآتية:[3]

$$y_p = \hat{y}_p \mp t_{n-2}^{\alpha/2}\hat{\sigma}_\varepsilon\sqrt{\frac{1}{n} + \frac{(x_p - \bar{x})^2}{\sum_t(x_t - \bar{x})^2}}$$

يتم هذا بعد تقدير الانحراف المعياري للأخطاء الذي يمكن الحصول عليه من خلال العلاقة الرياضية التالية:[4]

---

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص: 84.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 46.

[3] مكيد علي، مرجع سابق، ص: 56.

[4] BOURBONNAIS Régis , Econométrie, DUNOD, 6éme édition, Paris, 2005, p : 26.

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon} = \sqrt{\frac{\sum_i (y_i - \hat{y})^2}{n - m - 1}}$$

5- النموذج اللاخطي البسيط: يكون النموذج البسيط خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى). ينقسم نموذج الانحدار البسيط غير الخطي إلى نوعين:[1]

5-1- نموذج بسيط غير خطي بالنسبة للمتغيرات المستقلة التي يتكون منها ولكنه خطي بالنسبة لمعاملات المتغيرات المستقلة التي يتكون منها هذا النموذج. مثال نماذج الانحدار البسيطة غير الخطية بالنظر للمتغيرات المستقلة التي تتكون منها وخطية بالنسبة لمعاملات هذه المتغيرات:

الدوال أو المعادلات من الدرجة الثانية وأكثر:

$$y = a + b_1 x + b_2 x^2 + b_3 x^3 + \varepsilon$$

المعادلات الممثلة للقطع الزائد: $y = a + \frac{b}{x} + \varepsilon$ وغيرها.

5-2- نموذج بسيط غير خطي سواء بالنسبة للمتغيرات المستقلة أو لمعاملات هذه المتغيرات. مثال نماذج الانحدار البسيطة غير الخطية بالنظر لمعاملات المتغيرات المستقلة التي يتكون منها النموذج:

الدالة الصماء: $y = a.X^b.\varepsilon$

الدالة من النوع: $y = a.b^x.\varepsilon$

الدالة الأسية وغيرها: $y = e^{a+b.x}.\varepsilon$

المطلب الثالث: نموذج الانحدار المتعدد

نموذج الانحدار المتعدد، هو النموذج الذي يتكون من متغير تابع ومتغيرين مستقلين أو أكثر مثلما سنوضحه من خلال ما يلي:

1- تقديم نموذج الانحدار المتعدد: نموذج الانحدار المتعدد هو تعميم لنموذج الانحدار البسيط، وهو يتضمن العديد من المتغيرات التفسيرية[2]. أي أن النموذج الخطي المتعدد يدرس العلاقة بين المتغير التابع واثنان أو أكثر من المتغيرات المستقلة[3]، ولا يمكن للمتغيرات المستقلة (x_i) أن تفسر المتغير التابع (y_i) بشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على (y_i). وهناك بعض الظواهر غير القابلة للتكميم. وبذلك يتضمن حد الخطأ (ε_i) كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المستقلة (x_i) . ونفترض عادة بأن المتغيرات المستقلة

[1] مكيد علي، مرجع سابق، ص: 17.

[2] Hélène Hamisultane, ECONOMETRIE, p : 09, https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261163/document, 02-03-2017.

[3] William Greene, économétrie, 5°édition, pearson Education, France, 2005, p : 07.

المؤثرة على المتغير التابع (y_i) كلها أخذت بعين الاعتبار ومن ثم فإن الحد العشوائي (الخطأ) ليس له أثر ذو معنى وتعتبر المعلومات التي يقدمها مهملة[1]. فإذا افترضنا مثلا أن هناك متغيرين تفسيريين Explanatory variables هما (X_1)، (X_2) ومتغير تابع (Y) فإن العلاقة بينهم يمكن صياغتها كما يلي:[2]

$$Y_i = \alpha + \beta X_{1i} + \beta X_{2i} + u_i \dots\dots\dots i = 1, \dots n$$

2- تقدير المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية: من الطرق الشائعة الاستخدام في تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية. ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع[3]. حيث تهدف إلى إيجاد تقدير α وβ الذي يصغر مجموع مربعات الأخطاء e_i بين القيمة المقدرة $\hat{y}$ والقيمة الحقيقية للمتغير التابعy[4] . وتتصف طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بأنها غير متحيزة ولها أقل تباين، لذلك يطلق على مقدرات هذه الطريقة بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيز Best Linear Estimations.[5]

أي تهدف طريقة المربعات الصغرى العادية إلى تصغير مجموع مربعات الأخطاء حيث:[6]

$$e_1^2 + e_2^2 + \cdots + e_j^2 + \cdots + e_n^2 = \sum e_j^2 = [e]'[e]$$

مع:

$[e]' = [e_1, e_2, e_3, \dots, e_j, \dots, e_n]$: اتجاه خط الأخطاء (le vecteur ligne des résidus)

$[e]$: اتجاه عمود الأخطاء (le vecteur colonne des résidus)

3- تقييم نموذج الانحدار المتعدد: بعد تكوين نموذج الانحدار المتعدد وتقدير معاملاته سوف نحصل على معادلة محددة لتمثيل العلاقة محل الدراسة بين الظاهرة المفسرة (y_i) ومجموعة العوامل المؤثرة فيها (x_i). ننتقل الآن إلى مرحلة تحليل الآداء العام لنموذج الانحدار المختار وتقييم جودة وفعالية تمثيله للعلاقة المدروسة.

3-1- معامل الارتباط المتعدد $(R_{yx1,x2,\dots,xn})$: من أجل حساب معامل ارتباط المتغير التابع (y_i) بالمتغيرات المستقلة (x_i) التي يتكون منها النموذج محل الدراسة نستعين بجدول معاملات الارتباط الزوجية ونكون محددين كما هو موضح فيما يلي:

---

[1] فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 51.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 254.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 256

[4] فروخي جمال، مرجع سابق، ص: 52.

[5] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، الجامعة المستنصرية، 2012، ص: 157.

[6] لأكثر تفاصيل أنظر: GUY ANSION, Econométrie pour L'entreprise, Editions EROLLES, paris, 1988, p : 176.

المحدد A: يحتوي على كل عناصر جدول معاملات الارتباط الزوجية.

المحدد B: يحتوي على كل عناصر هذا الجدول ماعدا الصف والعمود الأولين اللذان يشكلان قيم معاملات الارتباط الزوجي لـ (y_i) بكل من (x_i).

في حالة نموذج الانحدار المتعدد الخطي (حالة وجود علاقة خطية بين (x_i) و (y_i))فإن معامل الارتباط المتعدد (R) يمكن حسابه كالتالي:

$$R_{yx1,x2,\dots,xn} = \sqrt{1 - \frac{A}{B}}$$

حيث أن:

$$A = \begin{vmatrix} 1 & r_{yx_1} & r_{yx_2} & \dots & r_{yx_n} \\ r_{x_1.y} & 1 & r_{x_1x_2} & \dots & r_{x_1x_n} \\ r_{x_2.y} & r_{x_2x_1} & 1 & \dots & r_{x_2x_n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{x_n.y} & r_{x_nx_1} & r_{x_nx_2} & \dots & 1 \end{vmatrix} ; B = \begin{vmatrix} 1 & r_{x_1x_2} & r_{x_1x_3} & \dots & r_{x_1x_n} \\ r_{x_2x_1} & 1 & r_{x_2x_3} & \dots & r_{x_2x_n} \\ r_{x_3x_1} & r_{x_3x_2} & 1 & \dots & r_{x_3x_n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{x_nx_1} & r_{x_nx_2} & r_{x_nx_3} & \dots & 1 \end{vmatrix}$$

قيمة معامل الارتباط (R) تتراوح في المجال [0,1] ويجب أن لا تكون أقل من أكبر قيمة لمعاملات الارتباط الزوجي (r_{yx_i})، أي: $R_{yx_1x_2,\dots,x_n} \geq \max \; r_{yx_i}$.[1]

كما يمكن احتساب معامل الارتباط المتعدد بالاعتماد على قيمة معامل التحديد المتعدد بأخذ الجذر التربيعي لها.[2]

3-2- معامل التحديد المتعدد: أما معامل التحديد المتعدد multiple determined coefficient فإن صيغته الرياضية تصبح أكثر توسعا لزيادة عدد المعالم وبالتالي ستكون صيغته العامة كما يأتي:[3]

$$R^2 = \frac{\hat{b}1 \sum x_{1i}y_i + \hat{b}2 \sum x_{2i}y_i + \hat{b}3 \sum x_{3i}y_i \dots\dots\dots\dots + \hat{b}n \sum x_{ki}y_i}{\sum y_i^2}$$

نلاحظ أن البسط من الصيغة أعلاه تتوسع كلما يضاف متغير إلى النموذج أي هناك معلمة إضافية أخرى وهذا حسابيا سيؤدي أن يجعل القيمة عالية وبالتالي قد يعطي معامل التحديد المتعدد قيمة مضللة نتيجة هذه العملية ولذلك يجب تصحيح هذا المعامل بما يسمى بمعامل التحديد المصحح Adjusted Determine coefficient $\overline{R^2}$ وتكون صيغته الرياضية كما يأتي:[4]

$$\overline{R^2} = 1 - (1 - R^2)\frac{n-1}{n-m-1}$$

[1] مكيد علي، مرجع سابق، ص ص: 156-157.

[2] عدنان داود العذاري، مرجع سابق، ص: 64.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 63.

[4] نفس المرجع السابق والصفحة.

3-3- اختبار فيشر: اختبار موضوعية معامل التحديد ومعامل الارتباط وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة تتم بواسطة مقياس فيشر كما رأينا ذلك في نموذج الانحدار البسيط، لذلك فإن المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج القياسي المقترحة تقاس هنا أيضا باستخدام نفس العبارة المستخدمة سابقا لمقياس فيشر:

$$F_{reel} = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-m-1}{m}$$

أما (F_{tab}) فتستخرج من الجدول الإحصائي للقيم الحرجة لفيشر.[1]

3-4- اختبار ستيودنت (t-test) : يجرى هذا الاختبار بنفس المنهجية السابقة كما هو الحال في النموذج الخطي البسيط، فقط الاختلاف في التباين و الذي يعد الأساس في هذا الاختبار، لهذا سنذكر الحالة العامة لاختبار ستيودنت دون تخصيص لعدد المتغيرات المستقلةالداخلة في تكوين النموذج المتعدد كما يلي:[2]

$$t_{b_j} = \frac{b_j}{S.E_{b_j}}$$

وفي حقيقة الأمر البسط من الشكل $(b_j - 0)$ ، ويعود الصفر إلى أننا نختبر معنوية اختلاف المعلمة المقدرة عن الصفر، انطلاقا من بناء فرضية عدمية. و $S.E_{b_j}$ تمثل الخطأ المعياري للمعلمة المعنية بالاختبار.

4- التنبؤ بواسطة نموذج الانحدار المتعدد: نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة (المستقلة) (x_h) التي نريد معرفة تأثيرها على المتغير المفسَر (التابع) من خلال النموذج القياسي المتحصل عليه حيث نحصل على القيمة المتوقعةللمتغير المفسَر $(\hat{y}_h)$، ولمعرفة مجال الثقة عند $(1-\alpha)$ فإنالقيمة المتوقعة للمتغير المفسَر $(\hat{y}_h)$ تقع في الأفق (h) نستعمل العلاقة الرياضية التالية:[3]

$$y_h = \hat{y}_h \pm t_{v_2}^{\alpha/2} S.E_{\hat{y}_h}$$

حيث:

y_h: تمثل القيمة الفعليةالمتوقعة للمتغير المفسَر عند (h)

$\hat{y}_h$: تمثل القيمةالتقديرية للمتغير المفسَر عند (h)

$t_{v_2}^{\alpha/2}$: تمثل قيمة ستيودنت عند مستوى معنوية $(\alpha/2)$ وعدد درجات حرية $v_2 = n-m-1$

$S.E_{\hat{y}_p}$: يمثل الخطأ المعياري للقيمةالمتوقعة للمتغير المفسَر عند (h) حيث:

$$s.E_{\hat{y}_p} = \sqrt{\hat{\sigma}_\varepsilon^2 \left[\frac{1}{n} + x_h'(x'x)^{-1}X_h\right]}$$

[1] مكيد علي، مرجع سابق، ص: 158.

[2] DOMINICK Salvatore , Traduit par : GEORGES Loudiere, Econométrie et Statistique Appliquées : Cours et problèmes , McGraw-Hill , France, 1985, p : 189.

[3] BOURBONNAIS Régis , Op.Cit, pp : 80-81.

وذلك مع ملاحظة أن (X_h) متجه عمودي واحد متبوع بقيم المتغيرات المفسرة المتضمنة في النموذج لغرض التنبؤ) و X'_h منقول المتجه السابق (متجه صفي)، في حين $\{(X'X)^{-1}\}$ هي مصفوفة مربعة بعدها هو عدد المتغيرات المفسرة زائد واحد، وبعد احتساب $\{X'_{t+h}(X'X)^{-1}X_{t+h}\}$ بتطبيق جبر المصفوفات نتحصل على عدد (قيمة).

أما بالنسبة لتباين الأخطاء المقدر فيمكن الحصول عليه من خلال العلاقة الرياضية التالية:[1]

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{\sum_i (y_i - \hat{y}_i)^2}{n - m - 1}$$

5- النماذج اللاخطية المتعددة: نموذج الانحدار المتعدد غير الخطي يأخذ عدة أشكال نذكر منها:[2]

$$y_i = a.X_1^{b_1}.X_2^{b_2}.X_3^{b_3} \dots .X_n^{b_n}.\varepsilon$$

$$y_i = a.e^{b_1x_1}.e^{b_2x_2} \dots .e^{b_nx_n}.\varepsilon$$

$$y_i = \frac{1}{a + b_1x_1 + b_2x_2 + \cdots + b_nx_n}.\varepsilon$$

من أجل تقدير مثل هذه النماذج الانحدارية وحساب معاملاتها، نحول شكل هذه المعادلات إلى الشكل الخطي وذلك بتحويل متغيراتها الأصلية إلى متغيرات لوغاريتمية ثم نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية لإيجاد قيم معاملاتها. وكمثال:

$$y = ax_1^{b_1}x_2^{b_2} \dots x_n^{b_n}\varepsilon \rightarrow \log(y) = \log a + b_1 \log x_1 + \cdots + b_n \log(x_n) + \log(\varepsilon)$$

المطلب الرابع: مشاكل الاقتصاد القياسي

تنبع المشاكل القياسية نتيجة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وسببها هو عدم الالتزام أو التحقق أو مخالفة أحد أو أكثر في الفروض الأساسية الخاصة بهذه الطريقة.

1- مشكلة الارتباط الذاتي: مضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة معينة (U_t) ترتبط بقيم المتغير العشوائي الذي تسبقها أو تلحقها. وهذا يعني أيضا أن سلوك المتغير العشوائي خلال فترة زمنية معينة (U_t) يعتمد على سلوك نفس المتغير في الفترات السابقة ويتأثر به. مما يؤدي إلى أن يكون: $\text{cov}(U_tU_{t-1}) \neq 0$ ويلاحظ أن ظاهرة الارتباط الذاتي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنية Time Series أكثر منها في بيانات المقطع Cross-Section ولهذا يطلق عليه أحيانا بالارتباط الخطي المتسلسل Serial Autocorrelation.[3]

[1] BOURBONNAIS Régis, Op.Cit, p : 58.

[2] مكيد علي، مرجع سابق، ص ص: 152-153.

[3] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص: 132.

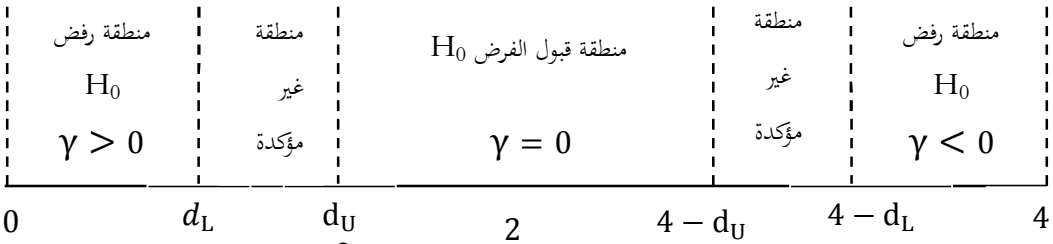
توجد العديد من الطرق للكشف عن ظاهرة الارتباط الذاتي للأخطاء ومن أهم هذه الطرق نعرض الاختبارات التالية:

1-1- اختبار داربن –واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي: لا نعلم بوجود الارتباط الذاتي قبل إجراء عملية التقدير. فقد يوجد الارتباط الذاتي وقد لا يوجد، ولذلك يمكن أن نفترض عدم وجوده في البداية، ونقوم بتقدير العلاقة بالطريقة العادية، دون أن نعدل بياناتنا، ثم نختبر الفرض القائل بوجود الارتباط الذاتي أو عدمه. ويوجد مقياس موضوع لهذا الغرض هو مقياس (D.W) نسبة إلى (Durbin) و (Watson) اللذان قاما باكتشافه[1]. ويعتبر اختبار داربن–واطسون أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما بين الاقتصاديين القياسيين، وتقوم فكرة هذا الاختبار على استخدام البواقي Residuals وتحليل الانحدار[2]، ويجري الاختبار كما يلي: [3]

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{T}(\hat{u}_t - \hat{u}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_t^2}$$

والشكل البياني التالي يعطي صورة موضحة لاختبار داربن–واطسون كما يلي:

الشكل رقم (4-4): توضيح المناطق التي تقبل فيها فرضية الارتباط الذاتي



المصدر: محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي "قياس العلاقات الاقتصادية"، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، بدون سنة نشر، ص: 139.

ونلاحظ من الشكل رقم (4-5) أن الفترة التي توجد فيها قيمة (d) يمكن تقسيمها إلى خمسة مناطق: [4]

المنطقة الأولى: $0 < d \leq d_l$ و هي منطقة رفض (H_0) أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

المنطقة الثانية: $d_l < d \leq d_u$ وهي منطقة غير مؤكدة ولا يمكن الحكم على وجود الارتباط الذاتي أو عدمه.

المنطقة الثالثة: $d_u < d \leq 4 - d_u$ وهي منطقة قبول (H_0) وذلك لعدم وجود الارتباط الذاتي.

المنطقة الرابعة: $4 - d_u < d \leq 4 - d_l$ وهي منطقة غير مؤكدة.

المنطقة الخامسة: $4 - d_l < d \leq 4$، وهي منطقة رفض (H_0) ، أي وجود ارتباط ذاتي سالب.

---

[1] محمد لطفي فرحات، مرجع سابق، ص: 137.

[2] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص: 157.

[3] Philippe Casin, Exercices d'économétrie et d'analyse de données, Editions TECHNIP, paris, 2013, p : 78.

[4] KHEDHIRI Sami, Op.Cit, p : 82.

ولتحديد قيمة (d_L) وقيمة (d_U) من الجدول الإحصائي المناسب، الذي يعطي هذه القيم، لابد من معرفة عدد المتغيرات المستقلة، وحجم العينة، ومستوى المعنوية، وتحديد نوع الاختبار: هل هو من طرف واحد أو من طرفين[1].

2-1- اختبار Breusch-Goldfrey: يشتق هذا الاختبار من أساسيات مضاعفات لاغرانج. ويطلق عليه بعض الكتاب، أمثال K.F.Wallis اختبار داربين الموسع، حيث أن الطرق المستعملة لحد الآن تختبر المعنوية الفردية لمعامل الارتباط الذاتي. ومنه جاء الاختبار المطور من طرف Breusch-Goldfrey 1978.[2] والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد. نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:[3]

$$\varepsilon_t = \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \rho_p\varepsilon_{t-p} + u_t$$

ليكن النموذج العام حيث أن الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \cdots + \beta_k X_{tk} + \rho_1\varepsilon_{t-1} + \rho_2\varepsilon_{t-p} + \cdots + \rho_p\varepsilon_{t-p} + u_t$$

هناك ثلاث طرق لإجراء هذا الاختبار:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$
- تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \cdots + \beta_k X_{tk} + \rho_1\hat{\varepsilon}_{t-1} + \rho_2\hat{\varepsilon}_{t-2} + \cdots + \rho_p\hat{\varepsilon}_{t-p} + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2. نذكر أن باستعمال هذه المعادلة، سنفقد p مشاهدة.

- فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية p. إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من $\chi^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

2- مشكلة التعدد الخطي Multicollinerity Problem: إن مشكلة التعدد الخطي تظهر فقط عندما تكون هناك علاقة خطية بين بعض المتغيرات أو كل المتغيرات التوضيحية وأن الارتباطات بين هذه المتغيرات يعرف بالتعدد الخطي[4]. ويشير تعدد العلاقات الخطية إلى الحالة التي يكون فيها بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار ارتباط قوي، مما يجعل من الصعب أو المستحيل عزل تأثيراتها الفردية عن المتغير التابع. ففي

[1] محمد لطفي فرحات، مرجع سابق، ص: 140.

[2] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين"، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 61.

[3] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 100.

[4] مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980-2000، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 8، جامعة تكريت، 2007، ص: 172.

وجود هذا التعدد، فإن معاملات OLS المقدرة قد تكون غير معنوية إحصائيا (وقد تأخذ الإشارة الخطأ) بالرغم من أن R^2 قد تكون "عالية"[1].

هناك عدة اختبارات لاكتشاف وجود الازدواج الخطي وفيما يأتي عرض لأهم الاختبارات الخاصة بالكشف عن هذه العلاقة:

2-1- طريقة فارار-كلاوبير للاختبار the Farrar Glauber Test: يتمثل هذا الاختبار في حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $(\det R = |r_{xi.xj}|)$. إذا كانت المؤشرات المستقلة x_i للنموذج غير مرتبطة تماما فيما بينها فإن محدد معاملات الارتباط الزوجي يساوي "1"، ذلك لأن كل عناصر (r_{xixj}) الغير واقعة على القطر تساوي الصفر.

$$\det |R| = \begin{vmatrix} r_{x_1,x_1} & r_{x_1,x_2} & r_{x_1,x_2} \\ r_{x_2,x_1} & r_{x_2,x_2} & r_{x_2,x_3} \\ r_{x_3,x_1} & r_{x_3,x_2} & r_{x_3,x_3} \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{vmatrix} = 1$$

لأن: $r_{x_1x_1} = r_{x_2x_2} = r_{x_3x_3} = 1 \; ; \; r_{x_1x_2} = r_{x_2x_3} = r_{x_1x_3} = 0$

أما إذا كانت المؤشرات (x_i) بالعكس توجد فيما بينها في حالة ارتباط تام (كل عناصر $r_{x_ix_j}$ تساوي "1" فإن محدد مصفوفة $r_{x_ix_j}$ في هذه الحالة يساوي صفر.

$$\det = |R| = \begin{vmatrix} 1 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 \end{vmatrix} = 0$$

إذن كلما كان محدد مصفوفة معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات أقرب إلى الصفر كلما كان الازدواج الخطي أقوى وهذا يؤدي إلى أن نتائج نموذج الانحدار تكون غير موضوعية ولا تتمتع بالمصداقية.وبالعكس كلما كانت قيمة المحدد $(|R|)$ أقرب إلى الواحد كلما كان الازدواج الخطي للنموذج أقل. من أجل اكتشاف الازدواج الخطي وقياس درجته نجري اختبار H_0 المتمثل في حساب قيمة (χ^2) كالتالي:

$$\chi^2 = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}(2.m + 5)\right] \log. \det R$$

حيث أن:

n : عدد المشاهدات.

m : عدد المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار.

$\log \det R$: لوغاريتم قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي.

[1] دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 210.

القيم المحسوبة لـ (χ^2) نقارنها بالقيمة الجدولية لـ (χ^2) المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ (χ^2) عند درجات حرية عددها $V = {}^1/_2\, m.(m-1)$ ومستوى معنوية (α) محدد. إذا كانت قيمة (χ^2) المحسوبة أكبر من قيمة (χ^2) الجدولية، فإن هذا يدل على وجود ازدواج خطي في نموذج الانحدار المقترح. وبالعكس عندما تكون قيمة (χ^2) الجدولية فإن هذا يدل على عدم وجود ازدواج خطي في النموذج المذكور.[1]

2-2- اختبار كلاين: يذكر كلاين أن وجود الامتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة صعبة فقط إذا تحقق الشرط التالي: [2]

$$r^2x_ix_j \geq r^2yx_ix_j$$

حيث:

$r^2x_ix_j$: حيث معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين.

$r^2yx_ix_j$: معامل التحديد المتعدد لمعادلة الانحدار.

وفقا لهذا الاختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات المستقلة mفإن مشكلة الارتباط الخطي تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار. أما إذا كان R^2أكبر من مربع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود تعدد خطي وإن كان موجودا فهذا لا يؤثر أو يكون غير مؤثر في النموذج.[3]

3- مشكلة تجانس التباين Hetroscedasticity Problem: من الافتراضات المهمة المتعلقة بالمتغير العشوائي (u) هو أن احتمالية التوزيع للمتغير العشوائي تبقى نفسها عبر كل مشاهدات (n) وبخاصة فإن تباين كل (u_i) نفسه لكل قيم المتغير المستقل، وبالرموز لدينا:[4]

$$var(u) = E\{(u_i - E(u))\}^2$$

$$= E(u_i)^2 = \delta_u^2 \qquad \text{ثابت}$$

إن هذا الافتراض يعرف بوصفه افتراض الثبات أو التجانس أو افتراض ثبات تباين الـ (u_s)، فإذا لم يتحقق في أية حالة خاصة فإننا نقول أ(u_s')ن هي غير متجانسة (Hestroscedasticity):

$$Var(u_i) = \delta_{u_i}^2$$

و لاكتشاف ظاهرة عدم تجانس تباينات الأخطاء يستعمل باحثوا القياس الاقتصادي عدة طرق مختلفة من أهمها ما يلي:

---

[1] مكيد علي، مرجع سابق، ص ص: 141-143.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 478.

[3] حسين علي بخيت، مرجع سابق، ص: 252.

[4] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 249.

1-3 اختبار وايت White test: يتضمن انحدار مربعات البواقي على المتغيرات المستقلة ومربعاتها $X^2, X^3 ..$

$$U_i{}^2 = \alpha + \beta_i X_1 + \beta_2 X_i{}^2$$

يعتمد على مقارنة تباين العينة لمقدرات المربعات الصغرى العادية تحت ثبات التباين واختلاف التباين عندما يكون فرض العدم صحيح تكون المقدرات في العينات الكبيرة مختلفة. يعتبر اختبار وايت تعديل لبروس حيث لا يستلزم الفرض الطبيعي حيث إذا كان العشوائي لا يتوزع طبيعيا يمكن تطبيق اختبار وايت.[1]

الإحصائي المحسوب يمكن التوصل إليه من خلال الخطوات التالية:[2]

1- قدر الانحدار التالي: $Y = \alpha + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \beta_3 X_{t3} + u_t$

2- يحسب مربع البواقي ويجري الانحدار المساعد $u^2 = \gamma_0 + \gamma_1 X_{t2} + \gamma_2 X_{t3} + \gamma_3 X_{t2}^2 + \gamma_4 X_{t3}^2$

3- ويحسب معامل التحديد للانحدار المساعد والذي يسمى nR_W^2

4- نقوم بحساب القيمة المحسوبة للاختبار والتي تساوي $nR_w^2 \sim x_p^2$ حيث n عدد المشاهدات في انحدار وايت.

إذا كان النموذج يمتلك ثبات التباين معنى ذلك ليس هناك تأثير من المتغيرات X على التباين وإن لم يكن هناك تأثير من ناحية متغيرات X على التباين نتوقع جمع المتغيرات X لا تلعب أي دور أو تلعب دورا قليل جدا في تفسير التباين الذي يحصل عليه من u نفس المنطق السابق إن R_w^2 لا بد أن يكون قليل لأن معامل التحديد قليل معناه الإحصاء المحسوب قليل مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم.

2-3- اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH-LM: تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت. يعتمد إذن هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM. خطوات الاختبار كالتالي:[3]

- تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.
- تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_1^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \cdots \theta_q \theta_{t-q}^2 + u_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 . نفقد في هذه الحالة n مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0 = \theta_0 = \theta_1 = \cdots \theta_n = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = (n-m) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q . إذا كان $(n-m) \times R^2$ أكبر من $\chi^2 \times (q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 أيإذا

---

[1] عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، ص: 55، متاح على الموقع: https://www.fichier-pdf.fr/2015/10/05/fichier-sans-nom/، تاريخ التحميل: 02-03-2017.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 55-56.

[3] شيخي محمد، مرجع سابق، ص: 116.

كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

المبحث الثاني: تقدير العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي الإجمالي

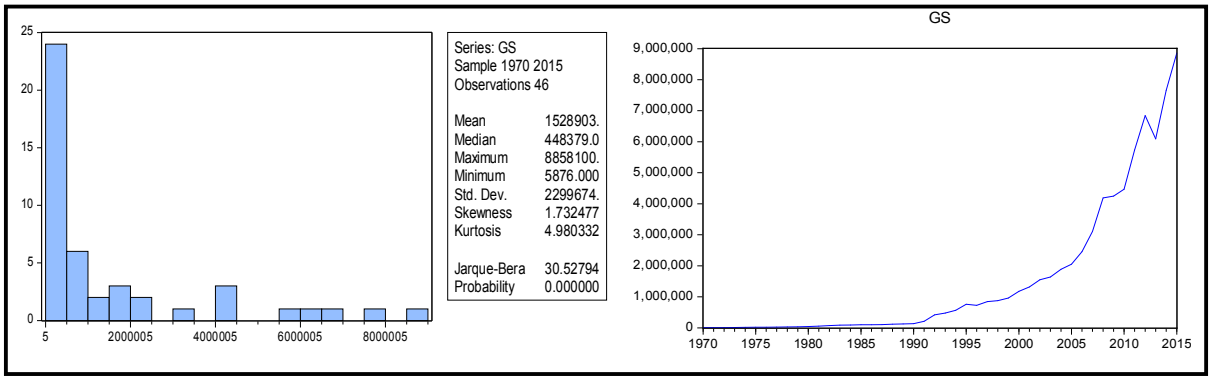
سنحاول في هذا المبحث تحديد أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر، بداية بدراسة أهم الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وكذا دراسة اتجاه السببية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة، ثم تقدير نموذج نمو الإنفاق الحكومي ودراسته من الناحية الاقتصادية والإحصائية و من الناحية القياسية.

المطلب الأول: بعض المقاييس الوصفية للبيانات الأساسية

تتم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي، لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن متغيرات الدراسة، ومن بين المقاييس، نكتفي بالوسط الحسابي (لوصف النزعة المركزية)، الانحراف المعياري (لوصف التشتت)، القيمة الدنيا، والقيمة العظمى وهذا لكل متغيرة، بالإضافة إلى المعاملين Skewess[1] و Kurtosis[2]، وكذلك إحصائية Jarque Bera لاختبار فرضية التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

1- تحليل سلسلة الإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (4-5): الخصائص الإحصائية لسلسلة الإنفاق الحكومي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

يتبين من قيم الإنفاق الحكومي أنها محصورة بين أقل قيمة (5876 مليون دج)و أعلى قيمة (8858100 مليون دج) في مدى يبلغ (8852224 مليون دج) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، ويبلغ متوسط الإنفاق (1528903 مليون دج) وقدرت القيمة الوسطية بـ (448379.0 مليون دج) في حين يعبر عن

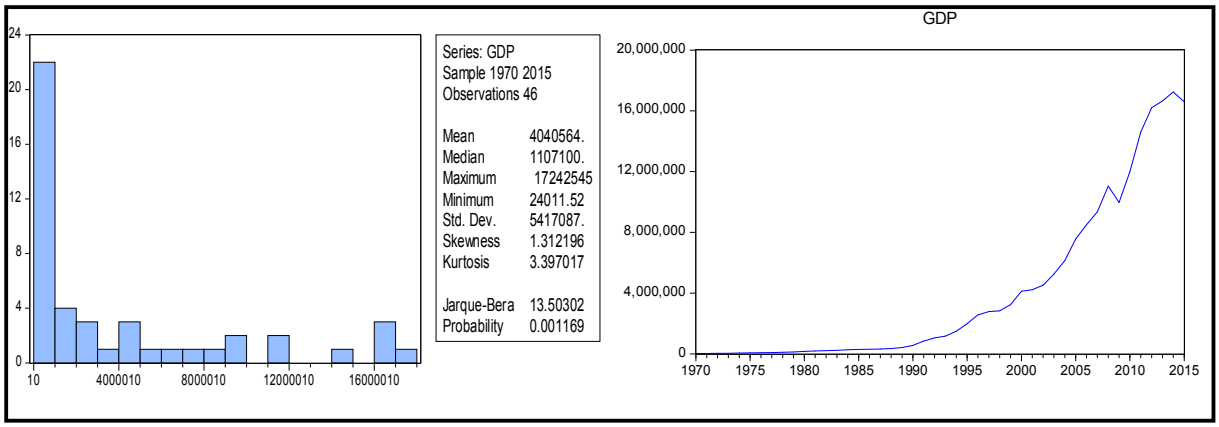
[1] معامل الالتواء skewness: يتم مقارنة هذا المعامل مع القيمة (0)، بحيث يكون بيان القيم ملتوي يمينا إذا كان المعامل أكبر من الصفر، ويكون التوزيع متناظر إذا كان معامل الالتواء يساوي الصفر، ويكون بيان القيم ملتوي يسارا إذا كان معامل التناظر أقل من الصفر.

[2] معامل التفلطح kurtosis: يتم مقارنة هذا المعامل مع القيمة (3.00000)، فإذا كان معامل التفلطح أكبر من (3.0000) يكون التوزيع متطاول، وإذا كان يساوي القيمة (3.0000) يكون التوزيع معتدل، أما إذا كان أقل من القيمة (3.0000) فإن التوزيع منبسط.

تشتت المشاهدات عن متوسطها الانحراف المعياري المقدر بـ (2299674 مليون دج) أي بمعامل اختلاف[1] (150.41 %) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط[2] (512.89 %)، كما يلاحظ أن معامل الالتواء يختلف عن الصفر (1.73) وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وكذلك معامل التفلطح يفوق القيمة (3.00000) مما يعني أن التوزيع متطاول، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-bera ذات القيمة المرتفعة والاحتمال الضعيف 0.000> 0.05 ومنه سلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2- تحليل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (4-6): الخصائص الإحصائية لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

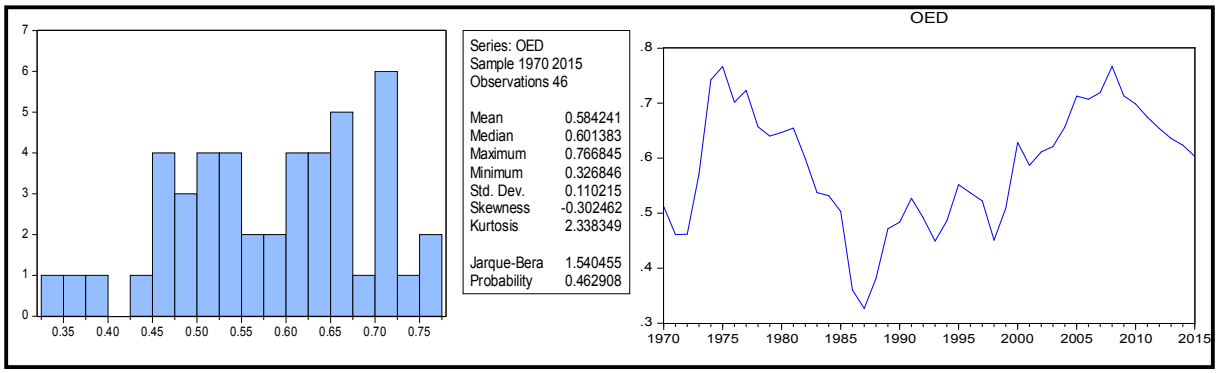
نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن قيم الناتج المحلي الإجمالي محصورة بين أدنى قيمة (24011.52 مليون دج) وأعلى قيمة بلغت (17242545 مليون دج) في مدى يبلغ (17218533.48 مليون دج) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط الناتج (4040564 مليون دج) في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (1107100 مليون دج) وقدر الانحراف المعياري الذي يعبر عن تشتت المشاهدات عن متوسطها بـ (5417087 مليون دج) أي بمعامل اختلاف (134.07 %) الذي يعكس تذبذب قيم الناتج، وهذا ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (489.30 %)، أما معامل الالتواء فهو أكبر من الصفر (1.31) أي أن بيان القيم ملتوي يمينا، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو يفوق القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع متطاول، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المرتفعة والاحتمال الضعيف 0.001 < 0.05 ومنه سلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

[1] معامل الاختلاف (COEFF DE VARIATION) = (الانحراف المعياري/المتوسط الحسابي)*100 وكلما قلت قيمته عن 15 % كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة.

[2] معامل اختلاف الوسيط = (الانحراف المعياري/الوسيط الحسابي)*100، ويؤكد نتيجة معامل اختلاف المتوسط.

3- تحليل سلسلة درجة الانفتاح الاقتصادي:

الشكل رقم (4-7): الخصائص الإحصائية لسلسلة درجة الانفتاح الاقتصادي

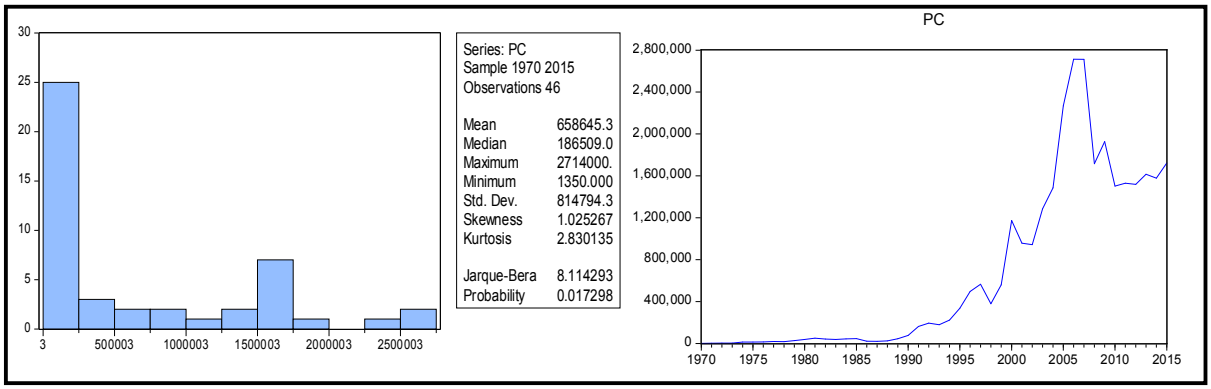


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تبين النتائج أعلاه أن درجة الانفتاح الاقتصادي وخلال الفترة 1970-2015 محصورة بين أدنى درجة بلغت (32.68 %)، وأعلى درجة بلغت (76.68 %) في مدى يبلغ (44 %) ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط درجة الانفتاح الاقتصادي (58.42 %)، في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (60.13 %). وقدر الانحراف المعياري بـ (11.02 %) أي بمعامل اختلاف (18.86 %) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط (18.33 %)، أما معامل الالتواء فهو يقترب من الصفر (-0.30) وهو دليل على تناظر التوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المنخفضة ومستوى المعنوية المرتفع 0.05<0.46 ومنه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

4- تحليل سلسلة الجباية البترولية:

الشكل رقم (4-8): الخصائص الإحصائية لسلسلة الجباية البترولية



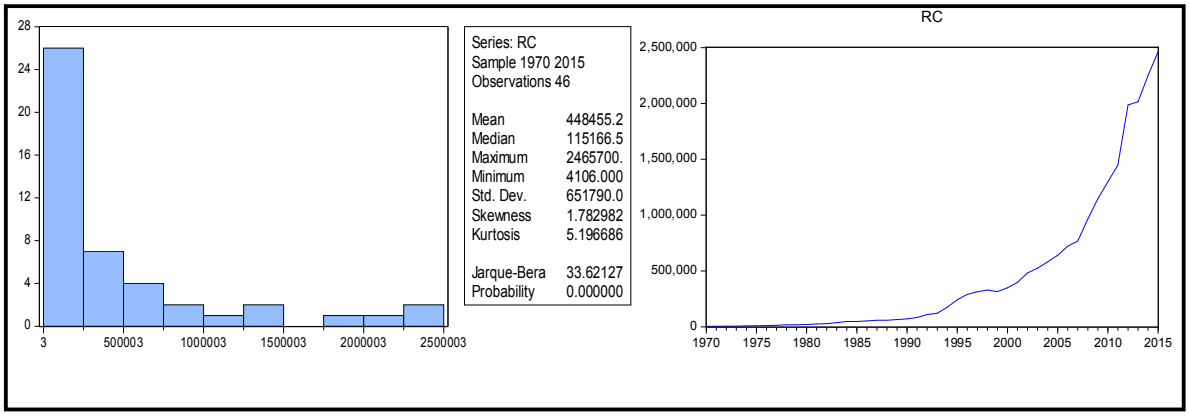
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تبين النتائج أعلاه أن أدنى قيمة للجباية البترولية بلغت (1350.00 مليون دج) بينما أعلى قيمة فقد بلغت (2714000 مليون دج) أي محصورة في مدى يبلغ (2712650 مليون دج)ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين

الحديتين، وبلغ متوسط الجباية البترولية (658645.3 مليون دج) في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (186509.0 مليون دج) وقدر الانحراف المعياري بـ (814794.3 مليون دج) أي بمعامل اختلاف بلغ (123.71 %) ما يبين تذبذب قيم المتغير وهو ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط (436.87 %)، أما معامل الالتواء فهو يختلف عن الصفر (1.02) وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المرتفعة والاحتمال الضعيف 0.02 < 0.05 ما يعني أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

5- تحليل سلسلة الجباية العادية:

الشكل رقم (4-9): الخصائص الإحصائية لسلسلة الجباية العادية

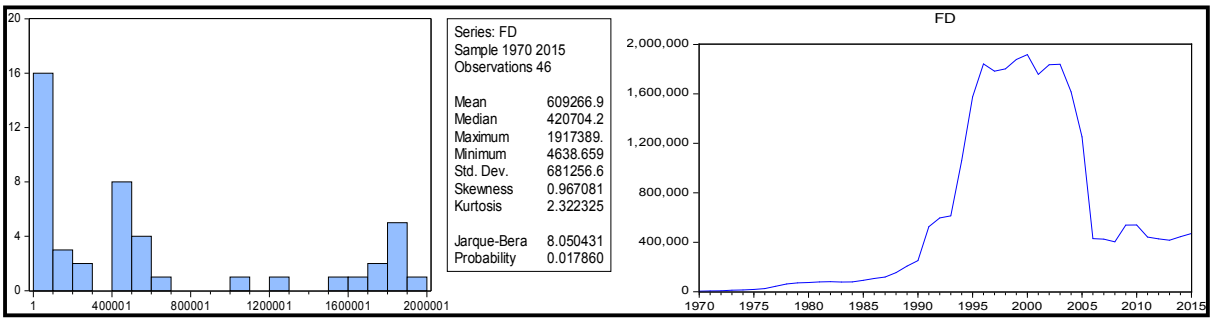


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

نجد من خلال النتائج أعلاه أن قيم الجباية العادية سجلت أدنى قيمة بلغت (4106 مليون دج) بينما سجلت أعلى قيمة والتي بلغت (2465700 مليون دج) فهي محصورة في مدى يبلغ (2461594 مليون دج)، بينما بلغ متوسط الجباية العادية (448455.2 مليون دج) في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (115166.5 مليون دج) و قد قدر الانحراف المعياري بـ (651790.0 مليون دج) أي بمعامل اختلاف بلغ (145.34 %) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط (565.95 %) أما معامل الالتواء فهو يختلف عن الصفر (1.78) وهو دليل على عدم تناظر التوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أكبر من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع متطاول، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المرتفعة ومستوى المعنوية المنخفض 0.00 < 0.05، أي أن سلسلة الجباية العادية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

6- تحليل سلسلة الديون الخارجية:

الشكل رقم (4-10): الخصائص الإحصائية لسلسلة الديون الخارجية

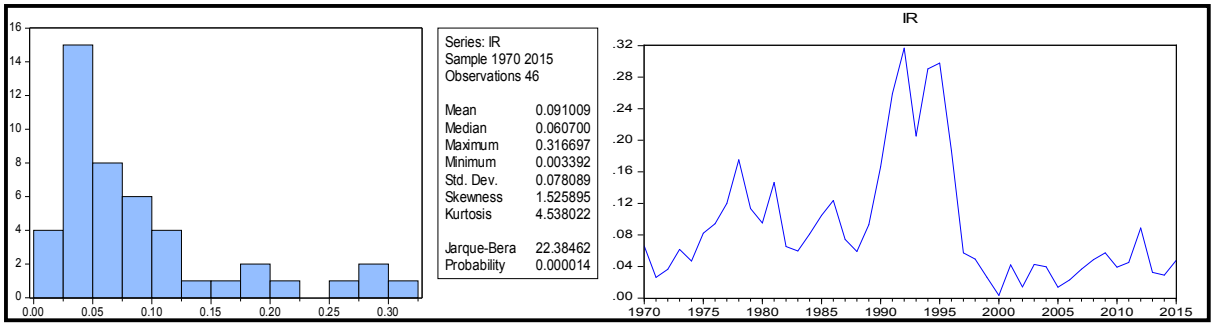


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

نجد من خلال النتائج أعلاه أن الديون الخارجية محصورة بين أدنى قيمة بلغت (4638.66 مليون دج) وأعلى قيمة بلغت (1917389 مليون دج) في مدى يبلغ (1912750.34 مليون دج) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، بينما بلغ متوسط الديون الخارجية (609266.9 مليون دج) في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (420704.2 مليون دج) ، وقد قدر الانحراف المعياري بـ (681256.6 مليون دج) أي بمعامل اختلاف (111.82 %) مما يوحي بأن السلسلة غير متجانسة، وهذا ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (161.93 %)، كما يلاحظ عدم تناظر التوزيع من خلال معامل الالتواء الذي يختلف عن الصفر (0.97)، وبالنسبة لمعامل التفطح فهو أقل من القيمة (3.0000) ما يعني أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المرتفعة ومستوى المعنوية الضعيف 0.02 < 0.05 ما يعني السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

7- تحليل سلسلة معدل التضخم:

الشكل رقم (4-11): الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل التضخم



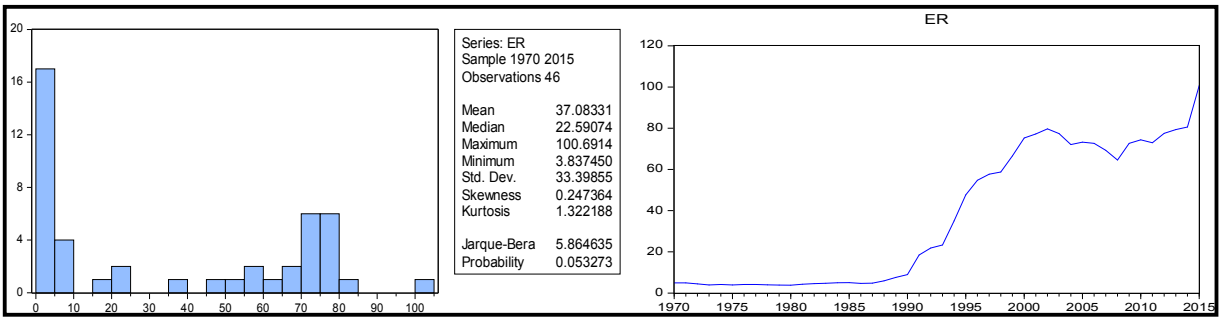
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه أن أدنى قيمة لمعدل التضخم بلغت (0.33 %) بينما أعلى قيمة فقد بلغت (31.66 %) وهي محصورة في مدى يبلغ (31.33 %) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط معدل التضخم (9.10 %)، في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (6.07 %). وقدر الانحراف المعياري بـ (7.80 %) أي بمعامل اختلاف (85.71 %) الذي يعكس التقلب الكبير لقيم التضخم وهو ما

يؤكده معامل اختلاف الوسيط (128.50 %)، أما معامل الالتواء فهو يختلف عن الصفر (1.52) وهو دليل على عدم تناظرالتوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو يفوق القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع متطاول، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المرتفعة والاحتمال الضعيف 0.000 < 0.05 ما يؤكد أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

8- تحليل سلسلة معدل سعر الصرف:

الشكل رقم (4-12): الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل سعر الصرف

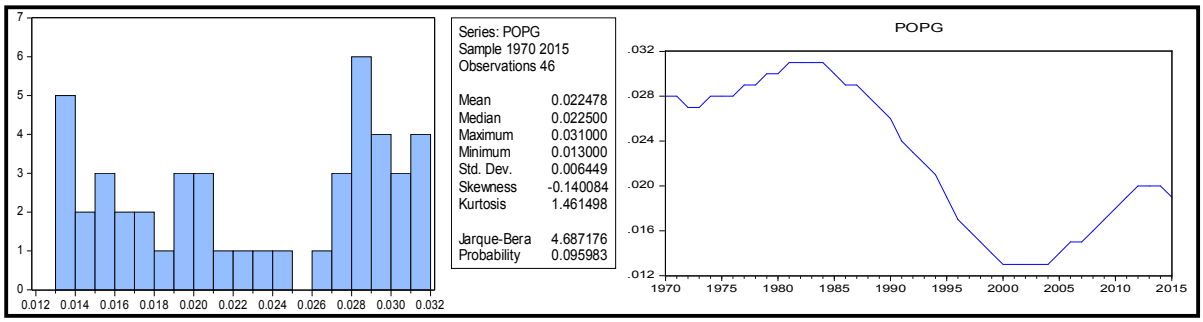


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تبين النتائج أعلاه أن قيمة معدل سعر الصرف محصورة بين أدنى قيمة بلغت (3.83 دج/$) و أعلى قيمة بلغت (100.69 دج/$) في مدى يبلغ (96.86 دج/$) ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط سعر الصرف (37.08 دج/$)، في حين قدرت القيمة الوسطية لسعر الصرف بـ (22.59 دج/$). وقدر الانحراف المعياري بـ (33.39 دج/$) أي بمعامل اختلاف (90.05 دج/$)، مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة وهو ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (147.81 دج/$)، ، كما يلاحظ أن معامل الالتواء أكبر من الصفر (0.24) وهو دليل على أن بيان القيم ملتوي يمينا، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المتوسطة والاحتمال المرتفع 0.053 > 0.05 مما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة معدل سعر الصرف.

09- تحليل سلسلة النمو السكاني:

الشكل رقم (4-13): الخصائص الإحصائية لسلسلة النمو السكاني

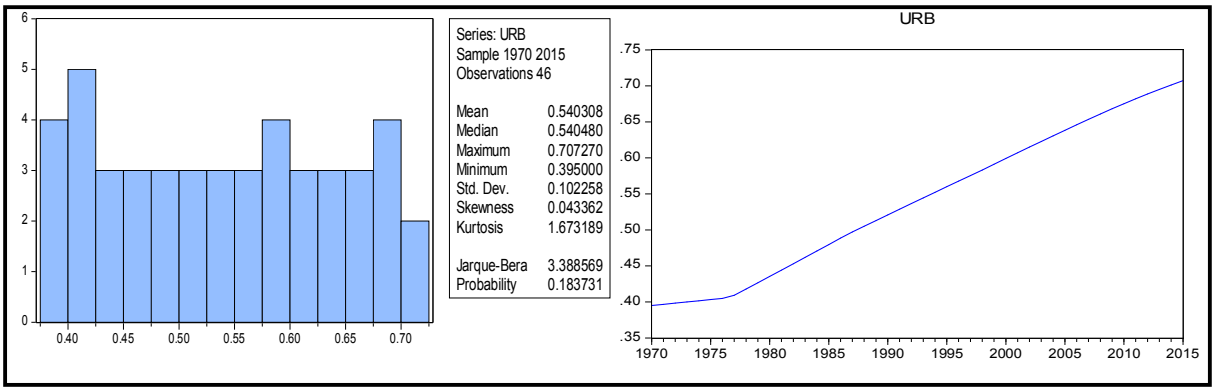


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

يتبين من خلال النتائج أعلاه أن أدنى قيمة للنمو السكاني بلغت (1.30 %)، بينما أعلى قيمة فقد بلغت (3.10 %)، في مدى يبلغ (1.08 %)، وبلغ متوسط النمو السكاني (2.24 %)، في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (2.25 %). وقدر الانحراف المعياري بـ (0.64 %) أي بمعامل اختلاف (28.57 %) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة وهو ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (28.44 %)، أما معامل الالتواء فهو يقترب من الصفر (-0.14) وهو دليل على تناظر التوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المنخفضةو المعنوية المرتفعة 0.09 > 0.05 وعليه فالسلسلة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي.

10- تحليل سلسلة معدل التحضر:

الشكل رقم (4-14): الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل التحضر

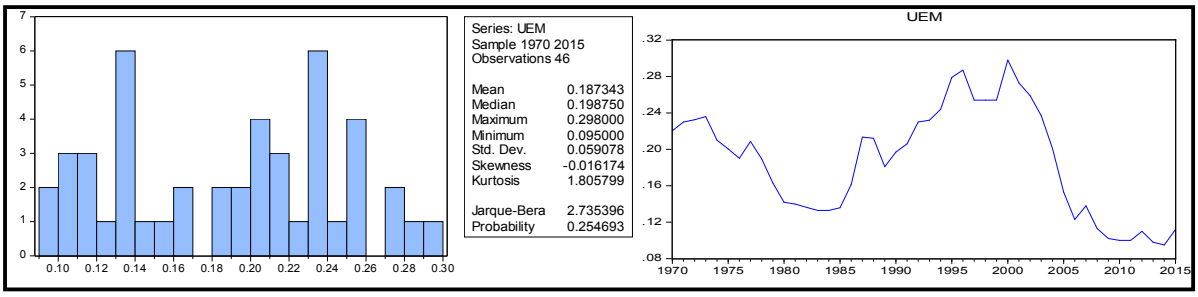


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

نجد من خلال النتائج أعلاه أن قيم معدل التحضر محصورة بين أدنى قيمة بلغت (39.50 %)، وأعلى قيمة بلغت (70.72 %) في مدى يبلغ (31.22 %) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط معدل التحضر (54.03 %)، في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (54.04 %). وقدر الانحراف المعياري بـ (10.22 %) أي بمعامل اختلاف (18.92 %) وهو ما يعكس تذبذب قيم معدل التحضر وهو ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (18.91 %)، أما معامل الالتواء فهو يقترب من الصفر (0.04) وهو دليل على تناظر التوزيع، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المنخفضةو المعنوية المرتفعة 0.18>0.05 ومنه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

11- تحليل سلسلة معدل البطالة:

الشكل رقم (4-15): الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل البطالة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

يتبين من خلال النتائج أعلاه أن أدنى قيمة لمعدل البطالة بلغت (9.50 %) بينما أعلى قيمة فقد بلغت (29.80 %)، في مدى يبلغ (20.3 %) وهو ما يعكس الفارق الكبير بين القيمتين الحديتين، وبلغ متوسط معدل البطالة (18.73 %)، في حين قدرت القيمة الوسطية بـ (19.87 %). وقدر الانحراف المعياري بـ (5.90) أي بمعامل اختلاف (31.50 %) مما يوحي أن السلسلة غير متجانسة، وهو ما يؤكده معامل اختلاف الوسيط (29.69 %) كما يلاحظ تناظر التوزيع من خلال معامل الالتواء الذي يقترب من الصفر (-0.01)، وبالنسبة لمعامل التفلطح فهو أقل من القيمة (3.0000) مما يوحي أن التوزيع منبسط، أما فيما يخص إحصائية Jarque-Bera ذات القيمة المنخفضة والمعنوية المرتفعة 0.254 > 0.05 ومنه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار غرانجر[1] لتحديد أي المتغيرات هو السبب وأيها هو المستجيب، وفيما يلي دراسة للعلاقة السببية بين المتغير التابع (الإنفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، الجباية البترولية، الجباية العادية، الديون الخارجية، معدل التضخم، معدل سعر الصرف، النمو السكاني، معدل التحضر ومعدل البطالة).

الجدول رقم (4-1): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي

الفرضيات	Ficher (F_{cal})	Probabilité
الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب الإنفاق الحكومي	2.88840	0.0676
الإنفاق الحكومي لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي	4.38017	0.0192

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.07 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الحكومي، في حين نرفض الفرضية

[1] يعتبر نموذج غرانجر من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا لهذا الاختبار هناك أربع احتمالات لاتجاه السببية: 1- الاتجاه الاعتيادي $y \rightarrow x$ 2- الاتجاه المعاكس $y \leftarrow x$ 3- التغذية العكسية (السببية الثنائية) $y \leftrightarrow x$ 4- انعدام السببية $y - x$.

الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي (أي احتمال الفرضية الثانية 0.02 < 0.05) وبالتالي توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي، وكخلاصة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين، من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي.

الجدول رقم (4-2): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
0.9153	0.08872	**درجة الانفتاح الاقتصادي لا تسبب الإنفاق الحكومي**
0.8135	0.20751	**الإنفاق الحكومي لا يسبب درجة الانفتاح الاقتصادي**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال نتائج الجدول نقبل الفرضية الأولى (حيث أن احتمال هذه الفرضية هو 0.92 > 0.05)، يعني هذا أن درجة الانفتاح الاقتصادي لا تفسر الإنفاق الحكومي، إذن لا توجد سببية بمفهوم قرانجر بين المتغيرين، كما نقبل أيضا الفرضية الثانية لأن قيمة فيشر المحسوبة أقل من المجدولة ($F_{cal} < F_{tab}$)، وبالتالي لا توجد سببية في مفهوم قرانجر بين الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وفي الأخير يمكن القول بأنه لا توجد سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والجباية البترولية

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
0.1929	1.71727	**الجباية البترولية لا تسبب الإنفاق الحكومي**
0.7132	0.34090	**الإنفاق الحكومي لا يسبب الجباية البترولية**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أوعن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.19 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أن الجباية البترولية لا تفسر الإنفاق الحكومي، كما نقبل الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يفسر الجباية البترولية (أي أن احتمال الفرضية الثانية 0.71 > 0.05) وبالتالي لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو الجباية البترولية. وكخلاصة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والجباية العادية

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
2.E-13	69.0910	**الجباية العادية لا تسبب الإنفاق الحكومي**
5.E-10	38.7530	**الإنفاق الحكومي لا يسبب الجباية العادية**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 2.E-13 < 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الجباية العادية نحو الإنفاق الحكومي، و نقبل أيضا الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب الجباية العادية (أي احتمال الفرضية الثانية 5.E-10 < 0.05) وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو الجباية العادية، وكخلاصة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين.

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والديون الخارجية

الفرضيات	Ficher (F_{cal})	Probabilité
الديون الخارجية لا تسبب الإنفاق الحكومي	0.45453	0.6381
الإنفاق الحكومي لا يسبب الديون الخارجية	0.24007	0.7877

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.64 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الديون الخارجية نحو الإنفاق الحكومي، كما نقبل أيضا الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب الديون الخارجية (أي احتمال الفرضية الثانية 0.79 > 0.05) وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو الديون الخارجية، وكخلاصة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين.

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم

الفرضيات	Ficher (F_{cal})	Probabilité
معدل التضخم لا يسبب الإنفاق الحكومي	0.17010	0.8442
الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل التضخم	0.68060	0.5122

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.84 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من معدل التضخم نحوالإنفاق الحكومي، كما نقبل أيضا الفر ضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل التضخم (أي احتمال الفرضية الثانية 0.51 > 0.05) وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو معدل التضخم، وكنتيجة لهذا الاختبار يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين.

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل سعر الصرف

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
0.3160	1.18664	**معدل سعر الصرف لا يسبب الإنفاق الحكومي**
0.0045	6.23542	**الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل سعر الصرف**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.32 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من معدل سعر الصرف نحو الإنفاق الحكومي، في حين نرفض الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل سعر الصرف (أي احتمال الفرضية الثانية 0.005 < 0.05) وبالتالي توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو معدل سعر الصرف. أي توجد علاقة سببية بين المتغيرين في اتجاه واحد.

جدول رقم (4-8): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
0.8269	0.19102	**النمو السكاني لا يسبب الإنفاق الحكومي**
0.7721	0.26033	**الإنفاق الحكومي لا يسبب النمو السكاني**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.83 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من النمو السكاني نحو الإنفاق الحكومي، كما نقبل أيضا الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب النمو السكاني (أي احتمال الفرضية الثانية 0.77 > 0.05) وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو النمو السكاني، وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التحضر

Probabilité	Ficher (F_{cal})	الفرضيات
0.6317	0.46487	**معدل التحضر لا يسبب الإنفاق الحكومي**
0.9968	0.00320	**الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل التحضر**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.63> 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من معدل التحضر نحو الإنفاق الحكومي، كما نقبل أيضا الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل التحضر (حيث أن احتمال الفرضية الثانية 0.99> 0.05)

وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو معدل التحضر، ومنه لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين.

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة

الفرضيات	Ficher (F_{cal})	Probabilité
معدل البطالة لا يسبب الإنفاق الحكومي	0.18262	0.8338
الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل البطالة	0.60340	0.5520

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (13)

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.83 > 0.05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من معدل البطالة نحو الإنفاق الحكومي، كما نقبل الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي لا يسبب معدل البطالة (احتمال الفرضية الثانية 0.55 > 0.05) وبالتالي لا توجد سببية بمفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو معدل البطالة، وعليه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج وتقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي، وبالاستناد إلى ما تم دراسته في الإطار النظري للعوامل المفسرة لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي سيتم تقدير نموذج نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر على النحو الآتي:

1- صياغة النموذج القياسي: تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز ومصادر مختلف المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج وهي كالآتي:

المتغير التابع:

- الإنفاق الحكومي: تم استخدام حجم الإنفاق الحكومي بالمليون دينار جزائري كمؤشر لنمو (تزايد) الإنفاق الحكومي في الجزائر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، والتقارير الصادرة عن وزارة المالية. ويرمز له بـ GS.

المتغيرات المفسرة: وتتمثل في:

- الناتج المحلي الإجمالي: تم استخدام حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار جزائري كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر انطلاقا من موقع البنك الدولي، ويرمز له بـ GDP.

– **درجة الانفتاح الاقتصادي**: تم استخدام نسبة كل من الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على درجة الانفتاح الاقتصادي، وقد تم حساب هذه النسبة من طرف الطالبة انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها من موقع البنك الدولي، ويرمز لها بـ OED.

– **الجباية البترولية**: تم استخدام حجم الجباية البترولية بالمليون دينار جزائري كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة المالية، ويرمز لها بـ PC

– **الجباية العادية**: تم استخدام حجم الجباية العادية بالمليون دينار جزائري كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير الصادرة عن وزارة المالية. ويرمز لها بـ RC.

– **الديون الخارجية**: تم استخدام حجم الديون الخارجيةبالمليون دينار جزائري كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك الدولي، ويرمز لها بـ FD.

– **معدل التضخم**: تم استخدام معدل الأسعار التي يدفعها المستهلكون كمؤشر على معدل التضخم، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر انطلاقا من موقع البنك الدولي، ويرمز له بـ IR.

– **معدل سعر الصرف**: تم استخدام الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتوسط سنوي كمؤشر لمعدل سعر صرف الدينار الجزائري، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك الدولي، ويرمز له بـ ER.

– **معدل النمو السكاني**: تم استخدام النسبة المئوية للزيادة السكانية كمؤشر للنمو السكاني، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر انطلاقا من موقع البنك الدولي، ويرمز له بـ POPG.

– **معدل التحضر**: تم استخدام سكان المناطق الحضرية كنسبة من إجمالي عدد السكان كمؤشر لمعدل التحضر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المؤشر انطلاقا من موقع البنك الدولي. ويرمز له بـ URB.

– **معدل البطالة**: تم استخدام نسبة البطالين إلى إجمالي القوى العاملة كمؤشر عن معدل البطالة، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، ويرمز له بـ UEM.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$GS = f(GDP, OED, PC, RC, FD, IR, ER, POPG, URB, UEM)$$

حيث سيتم استخدام أسلوب الانحدار في تقدير النموذج القياسي الخاص بالإنفاق الحكومي ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره، سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج وهي الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية ، وهما الصيغتان الأكثر استخداما. والصيغ الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

النموذج الأول: النموذج الخطي وصيغته كما يلي:

$$GS = \alpha + \beta_1 GDP + \beta_2 OED + \beta_3 PC + \beta_4 RC + \beta_5 FD + \beta_6 IR + \beta_7 ER + \beta_8 POPG + \beta_9 URB + \beta_{10} UEM + u_i$$

النموذج الثاني: النموذج غير الخطي وصيغته كما يلي:

$$GS = \alpha . GDP^{\beta_1} . OED^{\beta_2} . PC^{\beta_3} . FD^{\beta_5} . IR^{\beta_6} . ER^{\beta_7} . POPG^{\beta_8} . URB^{\beta_9} . UEM^{\beta_{10}} . u_i$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية وهي على النحو التالي:

$$\ln GS = \alpha + \beta_1 \ln GDP + \beta_2 \ln OED + \beta_3 \ln PC + \beta_4 \ln RC + \beta_5 \ln FD + \beta_6 \ln IR + \beta_7 \ln ER + \beta_8 \ln POPG + \beta_9 \ln URB + \beta_{10} \ln UEM + u_i$$

بعد أن قمنا بتحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج القياسي المراد دراسته وجب علينا دراسة هذا النموذج لتبيان العوامل التي لها أثر فعلي على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر.

2- تقدير النموذج القياسي: سيتم تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج القياسية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق توضيحه في المبحث الأول، وسنعتمد على مستوى معنوية 5 % فيما يخص المعنوية الإحصائية لمختلف الاختبارات، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.8).

2-1- تقدير النموذج الخطي الأولي للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي: سيتم تقدير النموذج الأولي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، و وفقا للملحق رقم (14) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لنمو الإنفاق الحكومي على النحو التالي:

$$GS = -1164 + 0.0489\ GDP + 271735.3\ OED - 0.4169\ PC + 2.4147\ RC - 0.8705\ FD + 553619.1\ IR + 25620.1\ ER - 15717762\ POPG + 716291\ URB - 123080\ UEM$$

$$\overline{R^2} = 0.9913 \qquad F_{tab} = 514.9375 \qquad DW = 2.0714 \quad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية: يتم تقييم النموذج القياسي المقدر من الناحية الاقتصادية على أساس إشارة المعالم، حيث نجري عملية مقارنة بين إشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية، بحيث يجب أن لا تناقض إشارات المعالم النظرية الاقتصادية، رغم أنه يمكن أن تكون هذه الإشارات غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية نظرا لوجود عدة اعتبارات، وعليه لابد من إيجاد تفسير لها يكون متوافقا مع الواقع المدروس.

وبالرجوع إلى معادلة الانحدار السابقة يمكن ملاحظة أن نموذج الإنفاق الحكومي مبدئيا غير مقبول من الناحية الاقتصادية كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ولمعرفة صلاحية النموذج والعلاقة المفترضة بين المتغيرات ننتقل إلى الدراسة الإحصائية.

الدراسة الإحصائية: لاختبار معنوية المعالم المقدرة يتطلب إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية، جزء يخبر المعالم جملة واحدة، وجزء آخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى، ومن ثم الحكم على جودة النموذج القياسي المعتمد على النحو الآتي:

معامل الارتباط المتعدد[1]: بداية يجب تقييم العلاقة الإرتباطية عن طريق معامل الارتباط المتعدد، حيث بلغ هذا الأخير R=0.99. وهي نسبة كبيرة تدل على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح جيد أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وذلك مقابل (1 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ العشوائي، وبذلك فإن للنموذج معنوية إحصائية كلية.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =514.93) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي الإجمالي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	-0.0560	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9556
GDP	b_1	0.8046	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4264
OED	b_2	0.4851	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6306
PC	b_3	-2.3264	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0259
RC	b_4	5.0210	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
FD	b_5	-3.5454	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0011
IR	B_6	0.9087	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.3697
ER	B_7	2.1836	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0358
POPG	B_8	-0.4136	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6817
URB	B_9	0.3507	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.7279
UEM	B_{10}	-0.0637	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9495

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

[*] تم الحصول على معامل الارتباط المتعدد عن طريق جذر معامل التحديد المتحصل عليه من خلال النموذج.

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية للجباية البترولية، الجباية العادية، الديون الخارجية ومعدل سعر الصرف في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، وعدم المعنوية الإحصائية لمعلمات المتغيرات الأخرى، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03) هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر درجات حرية 35 درجة، بل أخذنا متوسط درجات حرية 30-40 درجة، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أكبر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدا عدا معلمة الجباية البترولية، الجباية العادية، الديون الخارجية ومعدل سعر الصرف.

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول يظهر عدد كبير من المتغيرات غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط جيد بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (99 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. لمعالجة هذه المشكلة نستخدم الانحدار التدريجي Stepwise Regression والذي يسميه البعض (خطوة خطوة).

ففي كثير من المجالات التطبيقية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، يرغب الباحث في تحديد أهم المتغيرات المستقلة، والتي تحسن القدرة التنبؤية للنموذج، وفي المقابل إزالة المتغيرات المستقلة الأخرى التي تكون إضافة أحدها أو بعضها للنموذج غير مؤثر معنويا في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج، ومن ثم يمكن تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي، ويستند على إدخال المتغيرات واحد تلو الآخر حسب نسبة الجزء الذي يعزى إليه في تفسير الاختلافات الكلية في المتغير التابع، وتظهر أهمية تطبيق أسلوب الانحدار التدريجي في كونه أحد طرق علاج مشكلة الارتباط الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، إضافة إلى ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع[1].

2-2- تقدير أفضل نموذج خطي لنمو الإنفاق الحكومي في الجزائر: من خلال إعادة التقدير باستخدام تقنية الانحدار التدريجي توصلنا إلى النموذج النهائي والذي كان فيه ثلاث متغيرات تفسيرية فقط لها معنوية إحصائية، و بناء على الملحق رقم (14) يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد بالصيغة التالية:

$$GS = 3.0494\ RC + 12482.57\ ER - 0.4651\ FD$$
$$\overline{R^2} = 0.9911 \quad F^{*}_{tab} = 1641.4944 \quad DW = 1.7797 \quad n = 46$$

*- تم حساب إحصائية فيشر من طرف الطالبة باستعمال الصيغة التالية: $\left(\mathbf{F_{cal} = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-m-1}{m}}\right)$

[1] محمود الدريني، أسلوب الانحدار التدريجي Stepwise، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ص: 61، متاح على الموقع: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:-Rk59EnPP0oJ:www.bsofian-ksu.com/agec613/Lecture7.pdf+&cd=2&hl=fr&ct=clnk&gl=dz، تاريخ التحميل: 01-03-2018.

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث جاءت كل من معلمة الجباية العادية ومعدل سعر الصرف بالقيمة الموجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين جاءت معلمة الديون الخارجية بالقيمة السالبة وهذا ما يعارض مبدئيا مع النظرية الاقتصادية ولكن ذلك يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، فقد اعتمدت الدولة الجزائرية على الديون الخارجية كأسلوب لتمويل الإنفاق الحكومي لفترة محددة وتخلت عن ذلك نهائيا خاصة مع بداية الفترة الأخيرة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين المتغيرين.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بلغ معامل الارتباط المتعدد R=0.99. وهي نسبة كبيرة تدل على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر معامل التحديد المصحح جيد أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف والديون الخارجية كمتغيرات مستقلة، وهذا ما يبين القوة التفسيرية الجيدة للنموذج.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =1641.49) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.82)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الإجمالي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
RC	b_1	21.3304	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
ER	b_2	3.4770	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0012
FD	b_3	-4.0028	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية ، معدل سعر الصرف والديون الخارجية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

2-3- تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي: من خلال الملحق رقم (14) نكتب العلاقة التالية:

$$\ln GS = -0.26 + 0.57\ \ln GDP - 0.17\ \ln OED + 0.09\ \ln PC + 0.46\ \ln RC - 0.04\ \ln FD + 0.02\ \ln IR + 0.14\ \ln ER + 0.43\ \ln POPG - 0.38 \ln URB + 0.01\ \ln UEM$$
$$\overline{R^2} = 0.9971 \quad F_{cal} = 1572.14 \quad DW = 1.4302 \quad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج غير مقبول مبدئيا كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة بما فيها الثابت جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية ولتأكيد هذه النتيجة أو نفيها ننتقل إلى الدراسة الإحصائية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بلغ R=0.99. وهي نسبة كبيرة تدل على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =1572.14) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الإجمالي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	-0.0794	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9371
LnGDP	b_1	1.8936	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.0666
LnOED	b_2	-0.7323	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4688
LnPC	b_3	0.9073	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.3704
LnRC	b_4	2.5709	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0146
LnFD	b_5	-0.6731	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.5053
LnIR	B_6	0.6833	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4989
LnER	B_7	1.3991	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1706
LnPOPG	B_8	1.3939	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1721
LnURB	B_9	-0.2511	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.8032
LnUEM	B_{10}	0.0756	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9402

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية للجباية العادية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، وعدم المعنوية الإحصائية لمعلمات المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لمعلمة الجباية العادية، وأكبر من معلمات المتغيرات المستقلة الأخرى لكل معلمة على حدى.

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول يظهر عدد كبير من المتغيرات غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (99 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. لمعالجة هذه المشكلة نستخدم الانحدار التدريجي Stepwise Regression وذلك للتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار. والحصول على أفضل نموذج لوغاريتمي ممكن لتفسير نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر.

2-4- تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي لنمو الإنفاق الحكومي

بناء على الملحق رقم (14) يمكن كتابة العلاقة التالية:

$$\ln GS = 0.3676 \ln RC + 0.0997 \ln ER + 0.7044 \ln GDP + 0.4305 \ln POPG$$
$$\overline{R^2} = 0.9975 \quad F^*_{cal} = 4402.1478 \quad DW = 1.2990 \quad n = 46$$

* – تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة جاءت بالقيمة الموجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بداية تظهر قيمة معامل الارتباط المتعدد كبيرة جدا % R=99، وهو ما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي وكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السكاني.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديدالمصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني كمتغيرات مستقلة. وهي قيمة قريبة من الواحد، وهذا ما يدل على دقة ومعنوية الارتباط، وبالتالي جودة التوفيق في نموذج الانحدار.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =4402.15) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.60)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: تستخدم إحصائية ستيودنت لاختبار معنوية معالم النموذج، بحيث يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الإجمالي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
lnRC	b_1	2.9202	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0056
LnER	b_2	4.5223	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnGDP	b_3	5.6714	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnPOPG	b_4	5.5904	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-14) أعلاه يلاحظ المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01) هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر درجات حرية 41 درجة، بل أخذنا متوسط درجات حرية 40-60 درجة، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

3- المفاضلة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي: يلاحظ مما سبق أن النموذج الخطي واللوغريتمي مقبولين من الناحية الاقتصادية والإحصائية، إلا أنه يمكن المفاضلة بينهما على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المصحح بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، ومعيار Akaike و Schwarz اللذان يعبران عن الخطأ وبالتالي المفاضلة بين النموذجين باختيار أقل قيمة للمعيارين ، إضافة إلى مجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار والتي تعبر عن الخطأ على أساس أقل قيمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): المفاضلة بين النموذج الخطي واللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الإجمالي

النماذج	معيار Akaike	معيار Schwarz	S.E of REGRESSION	S OF RESID	معيار $\overline{R^2}$
النموذج الخطي	27.47622	27.59548	217004.9	2.02E+12	0.9910
النموذج اللوغاريتمي	-1.508597	-1.349585	0.109185	0.500701	0.9975

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (14)

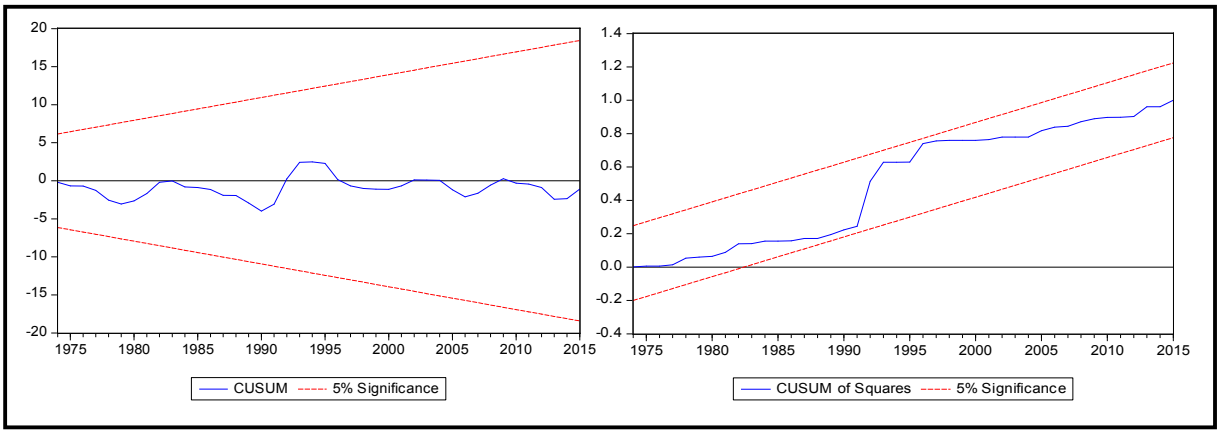
من خلال الجدول رقم (4-15) أعلاه، وبناءا على المعايير السابقة الذكر، نختار النموذج اللوغاريتمي حيث له معامل تحديد مصحح أكبر ومعيار Akaike و Schwarz أصغر. إضافة إلى أقل قيمة بالنسبة إلى مجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار.

المطلب الرابع: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي:

بعد انتقاء النموذج الأفضل (النموذج اللوغاريتمي) والتأكد من صلاحيته من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم بتشخيصه من الناحية القياسية، حيث توجد عدة اختبارات لتشخيص صلاحية النموذج ميدانيا، فاختيار النموذج في المرحلة الأولى عمليا يكون غير مضمون النتائج، أي أنه في هذه المرحلة سنقوم بالتأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية على النحو الآتي:

1- اختبار استقرارية النموذج (Stability test): إن النموذج اللوغاريتمي المختار لا يمكن اعتباره صالح للاستعمال ما لم نتأكد من مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة 1970-2015، وعليه يجب التأكد من عدم وجود تغير هيكلي (Structural change) في بيانات النموذج وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار الاستقرارية، بحيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن وفي هذا الإطار يتم الاستعانة بأحد الاختبارات المناسبة لذلك منها: مجموع التراكمي للبواقي (Cusum test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Squares). فإذا وقع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال إنحرافين معياريين (± 2 S)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

الشكل رقم (4-16): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الشكل رقم (4-16)، نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum test) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة أي يقع ضمن مجال فترة الثقة، مشيرا إلى استقرار بيانات النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum

(of Squares هو عبارة كذلك عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج، وبالتالي سيتم إجراء الدراسة لكامل الفترة (1970-2015) كفترة موحدة دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات جزئية.

ولتأكيد نتائج هذا الاختبار نقوم بإجراء اختبار آخر هو اختبار Chow والذي يعبر على مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، أي مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة (1970-2015). ولدراسة استقرارية النموذج لابد من تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين عند نقطة أو سنة فاصلة حدثت فيها تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وفي حالتنا هذه يمكن اعتبار سنة 1986 وسنة 2000 هي السنة الفاصلة أو نقطة الانعطاف.

بالنسبة لسنة 1986: (وهي السنة التي شهدت انهيارا في أسعار النفط)

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار CHOW لسنة 1986 لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGS LNRC LNER LNGDP LNPOPG
Test predictions for observations from 1986 to 2015

	Value	df	Probability
F-statistic	2.162853	(30, 12)	0.0789
Likelihood ratio	85.44094	30	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول، وحسب النتائج المتحصل عليها يتضح أن القيمة المحسوبة 2.1629 عند نقطة الانعطاف لسنة 1986 أقل من قيمتها الجدولية المقدرة بـ 2.625 وبدرجة حرية n-2m و m، وعند مستوى معنوية 5 %، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فإن معالم النموذج مستقرة، كما أن قيمة الاحتمال (Prob F(30,12 تساوي 0.0789 وبالتالي النموذج مستقر إلى غاية سنة 1986. وهي لا تعتبر نقطة انعطاف.

بالنسبة لسنة 2000: (وهي السنة التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط)

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار CHOW لسنة 2000 لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGS LNRC LNER LNGDP LNPOPG
Test predictions for observations from 2000 to 2015

	Value	df	Probability
F-statistic	0.513738	(16, 26)	0.9162
Likelihood ratio	12.63658	16	0.6991

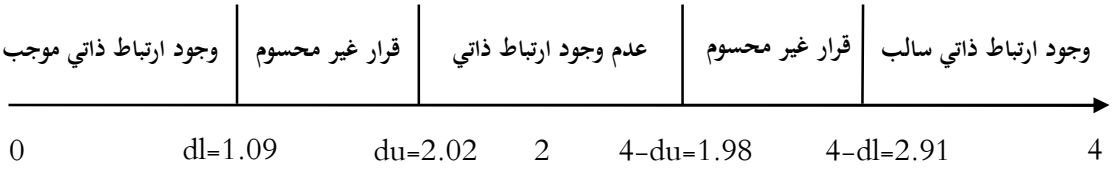
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-17) أعلاه، وحسب النتائج المتحصل عليها يتضح أن القيمة المحسوبة 0.5137 عند نقطة الانعطاف لسنة 2000 أقل من قيمتها الجدولية المقدرة بـ 2.625 وبدرجة حرية n-2m و m، وعند مستوى معنوية 5 %، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فإن معالم النموذج مستقرة، كما أن قيمة الاحتمال Prob F(16,26) تساوي 0.9162 وبالتالي النموذج مستقر إلى غاية سنة 2000. وهي لا تعتبر نقطة انعطاف.

2- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء: لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى هناك طرق كثيرة، نستعمل من بينها كل من اختبار درابين واتسون و اختبار Breusch-Goldfrey كالآتي:

2-1- اختبار داربن واتسون: بلغت إحصائية داربين-واتسون $D\text{-}W_{cal}=1.29$ وهي بالرجوع إلى جدول ديربن واتسون أقل من du=2.02 وأكبر من dl=1.09 أي في منطقة الشك، وعليه لا يمكن اتخاذ قرار حول وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-17): نتائج اختبار داربن واتسون لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة

ولاتخاذ قرار حول وجود الارتباط الذاتي ننتقل إلى اختبار أكثر دقة والمتمثل في اختبار مضاعف لاغرانج وهو اختبار بديل لاختبار داربين-واتسون الذي عادة ما يعطي نتائج غير حاسمة إذا وقعت نتائج القيم المحسوبة داخل منطقة الحسم، وبالتالي لا يمكن اتخاذ قرار لوجود أو عدم وجود ارتبط ذاتي، كما أن من شروط استخدام هذا الاختبار احتواء معادلة الانحدار في النموذج على الحد الثابت وهو مالا يتوفر بنموذجنا، ولهذا فإن اختبار Breusch-godfrey يعتبر بديل جيد ويتلافى عيوب داربين واتسون.

2-2- اختبار Breusch-Goldfrey: نتائج اختبار Breusch-Goldfrey، من الدرجة الأولى موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الحكومي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.240034	Prob. F(1,41)	0.0273
Obs*R-squared	5.212751	Prob. Chi-Square(1)	0.0224

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

بما أن $F_{cal}=5.240>F_{(41,4)_{tab}}=2.60$ عند مستوى المعنوية 5 % و كذلك لدينا إحصائية LM حيث $N^*R^2=5.212>\chi^2_{p=1}=3.841$ عند مستوى معنوية 5 % وذلك ما يؤكد وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

وعليه سنقوم فيما يلي بمعالجة مشكل الارتباط الذاتي، وذلك باستخدام طريقة **الفرق العام**[1] على النحو الآتي:

3- تقدير النموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي: من خلال الملحق رقم (14) نكتب العلاقة التالية:

$$\ln GS = 0.4606\ \ln RC + 0.1020\ \ln ER + 0.6146\ \ln GDP + 0.3934\ \ln POPG$$
$$\overline{R^2} = 0.9943 \qquad F^*_{cal} = 1933.2464 \qquad DW = 1.7031 \quad n = 46$$

* – تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث أن :

– بالنسبة لمعلمة الجباية العادية فقيمتها موجبة وتساوي (0.46)، وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين الجباية العادية والإنفاق الحكومي، أي أن الزيادة في الجباية العادية بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي بـ (46 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون أن الزيادة في الجباية العادية يوفر فائضا في الإيرادات العامة للدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي؛

– بالنسبة لمعلمة معدل سعر الصرف فقيمتها موجبة وتساوي (0.10)، أي أن العلاقة بين معدل سعر الصرف والإنفاق الحكومي هي علاقة طردية، فالزيادة في معدل سعر الصرف بـ (1 %) يؤدي إلى نمو اسمي في الإنفاق الحكومي بـ (10 %)، وهو ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية؛

– بالنسبة لمعلمة الناتج المحلي الإجمالي فقيمتها موجبة وتساوي (0.61)، أي هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي بـ (61 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ؛

– بالنسبة لمعلمة النمو السكاني فقد جاءت موجبة وتساوي (0.39)، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين النمو السكاني و الإنفاق الحكومي، أي أن الزيادة في عدد السكان بـ (1%) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي بـ (39 %) وهذا لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية.

[1] يتم معالجة الارتباط الذاتي وفقا لهذه الطريقة بتقدير معامل الارتباط الذاتي باستخدام العلاقة التالية: $\rho = 1 - \frac{dw}{2}$، ثم يتم إيجاد الفرق الأول للمتغير التابع y_t وذلك وفقا لمعادلة الفرق العام الآتية: $y^* = y - \rho * y(-1)$ وبغرض عدم إهمال المشاهدة الأولى في عملية إيجاد الفرق، فيتم إيجاد تقدير لها كما يلي: $y_t^* = y_t\sqrt{1-\rho^2}$، وبنفس الطريقة نكمل مع المتغيرات المستقلة ويعاد تقدير النموذج باستخدام المتغيرات الجديدة.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: تظهر قيمة معامل الارتباط المتعدد كبيرة جدا % 99=R، وهو ما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي وكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي ومعدل النمو السكاني.

معامل التحديد المصحح: جاء معامل التحديدالمصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وعدل النمو السكاني كمتغيرات مستقلة.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =1933.25) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.60)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: تستخدم إحصائية ستيودنت لاختبار معنوية معالم النموذج، بحيث يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي بعد معالجة الارتباط الذاتي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
lnRC	b_1	3.2570	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0022
LnER	b_2	3.2889	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0020
LnGDP	b_3	4.3896	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0001
LnPOPG	b_4	4.1251	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-19) أعلاه يلاحظ المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01) هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر درجات حرية 41 درجة، بل أخذنا متوسط درجات حرية 40-60 درجة، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

4- الدراسة القياسية بعد معالجة الارتباط الذاتي: ننتقل فيما يلي إلى الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية، بداية بالتأكد من خلوه من مشكل الارتباط الذاتي بعد المعالجة.

4-1- اختبار الارتباط الذاتي: سنعيد إجراء اختبار مضاعف لاغرانج للتأكد من خلو النموذج من هذا المشكل بعد معالجته ولتأكيد نتائج هذا الاختبار نستعين باختبار آخر وهو اختبار دالة الارتباط الذاتي كما يلي:

4-1-1- اختبار Breusch-Goldfrey: نعيد اختبار Breusch-Goldfrey، من الدرجة الأولى كما يلي:

الجدول رقم (4-20): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى بعد معالجة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.685731	Prob. F(1,41)	0.4124
Obs*R-squared	0.752046	Prob. Chi-Square(1)	0.3858

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

بما أن $F_{cal}=0.69<F_{(41,4)tab}=2.60$ عند مستوى المعنوية 5 % و كذلك لدينا إحصائية LM حيث $N^*R^2=0.75<\chi^2_{p-1}=3.841$ عند مستوى معنوية 5 % وذلك ما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

4-1-2- اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج: لتأكيد نتائج اختبار مضاعف لاغرانج باستخدام اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج ويكون ذلك بمقارنة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الأصلية مع تلك المتولدة عن النموذج المقدر، وبمقارنة دالتي الشكل رقم (4-21) أدناه يلاحظ التشابه الكبير بينهما، كما يلاحظ أيضا من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة ($P>0.05$) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الإنفاق الحكومي المقدر. كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-21): نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

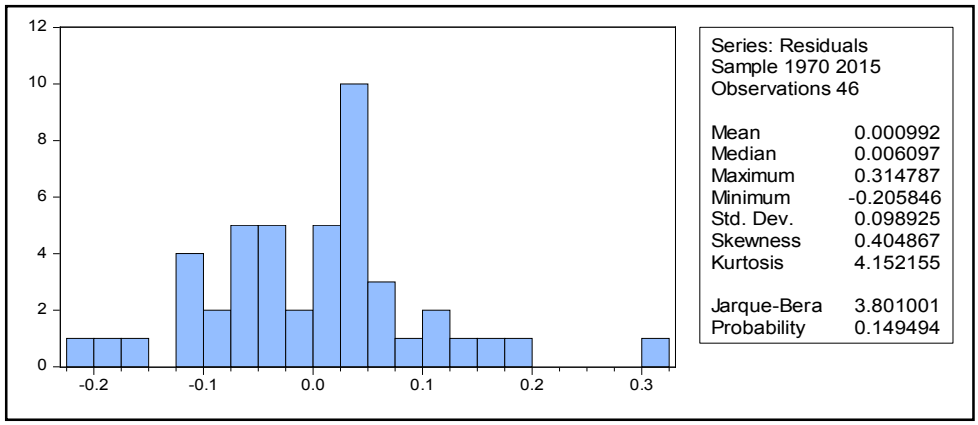
Date: 03/15/18 Time: 21:45
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.147	0.147	1.0587	0.304
		2	0.093	0.073	1.4936	0.474
		3	0.131	0.110	2.3710	0.499
		4	0.130	0.095	3.2604	0.515
		5	-0.12...	-0.17...	4.0669	0.540
		6	-0.07...	-0.07...	4.3669	0.627
		7	-0.12...	-0.11...	5.1916	0.637
		8	-0.10...	-0.05...	5.8298	0.666
		9	-0.13...	-0.05...	6.9014	0.647
		1...	-0.04...	0.018	7.0065	0.725
		1...	-0.13...	-0.09...	8.0898	0.705
		1...	-0.13...	-0.11...	9.2826	0.679
		1...	-0.08...	-0.06...	9.7307	0.716
		1...	-0.05...	-0.05...	9.9331	0.767
		1...	-0.03...	0.015	10.000	0.820
		1...	-0.07...	-0.08...	10.434	0.843
		1...	0.080	0.076	10.926	0.860
		1...	-0.01...	-0.08...	10.938	0.897
		1...	-0.13...	-0.20...	12.331	0.871
		2...	-0.07...	-0.12...	12.857	0.883

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews8

4-2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality): من بين فرضيات الانحدار هو أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي، وقد تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J=3.80) بمستوى دلالة محسوب (P-value= 0.15)، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-18): نتائج اختبار Jarque-Bera لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews8

4-3- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي): تم اختبار هذا الشرط من خلال اختبار Breusch-Godefrey وهو ما أكد عدم وجود ارتباط للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك سنقوم باختبار وجود ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية اعتمادا كذلك على نفس الاختبار:

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الثانية لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.066249	Prob. F(2,40)	0.3539
Obs*R-squared	2.323754	Prob. Chi-Square(2)	0.3129

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

بما أن $F_{cal}=1.07 < F_{tab}(41,4)=2.60$ عند مستوى المعنوية 5 %، وكذلك لدينا من خلال الجدول إحصائية LM تساوي: $LM=N^*R^2=2.32$ وبمقارنة إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية p=2 والتي تساوي من خلال جدول كاي تربيع (5.991) ومنه نقبل فرضية العدم التي تنفي مشكلة ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية.

4-4- الكشف عن وجود تجانس التباين: من بين افتراضات نموذج الانحدار الخطي تجانس تباين الخطأ، وفيما يلي سنحاول اختبار وجود تجانس التباين بالنموذج المتحصل عليه بحيث يعتبر اختبار White و اختبار ARCH من أشهر الاختبارات في هذا المجال:

4-4-1- اختبار White:

الجدول رقم (4-23): نتائج اختبار White لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.684401	Prob. F(10,35)	0.1239
Obs*R-squared	14.94530	Prob. Chi-Square(10)	0.1341
Scaled explained SS	19.73739	Prob. Chi-Square(10)	0.0318

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

من خلال نتائج اختبار White نجد أن القيمة المحسوبة تقدر بـ wh=14.95، باحتمال يقدر بـ (p-value=0.13)، ويلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار wh=14.95 أقل من القيمة المجدولة لإحصائية كي تربيع عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية p=10 والتي تساوي $\chi^2_{p=14}$=18.307، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ.

4-4-2- اختبار ARCH

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار ARCH لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.948341	Prob. F(1,43)	0.3356
Obs*R-squared	0.971035	Prob. Chi-Square(1)	0.3244

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تشير نتائج اختبار ARCH لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت N*R-squared=0.97 بمستوى دلالة محسوب (p-value=0.32) وهي غير معنوية إحصائيا، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

4-5- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: من بين أهم شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساويا للصفر أو لا يختلف جوهريا عنه، وهذا بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي، وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفرا، وقد كانت نتائج اختبار t غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5 %

حيث بلغت قيم الاختبار المحسوبة (t-statistic=0.07) وبلغت قيمة الدلالة المحسوبة (p-value= 0.95) و بالتالي نستنتج قبول الفرض العدمي القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفرا. وهذا ما يتبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار T-test لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Hypothesis Testing for RESID
Date: 03/19/18 Time: 21:31
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 0.000992
Sample Std. Dev. = 0.098925

Method	Value	Probability
t-statistic	0.068045	0.9461

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

4-6- اختبار الشكل الدالي للنموذج: نعتمد في اختبار مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج باستعمال Ramsey RESET Test كما يلي:

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGSSTAR LNRCSTAR LNERSTAR LNGDPSTAR LNPOPGSTAR
Omitted Variables: Squares of fitted values

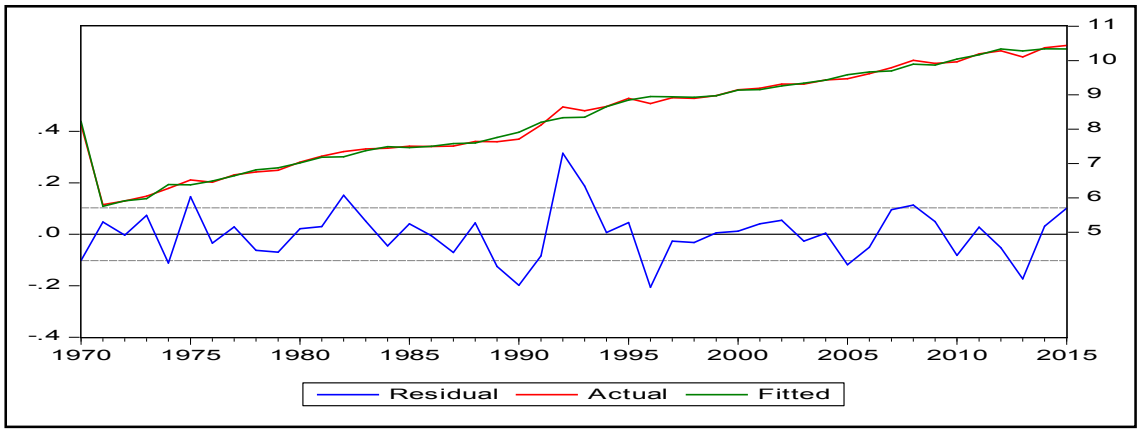
	Value	df	Probability
t-statistic	1.167213	41	0.2499
F-statistic	1.362387	(1, 41)	0.2499
Likelihood ratio	1.503685	1	0.2201

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

نجد من خلال الشكل أعلاه أن قيمة F المحسوبة (1.36) وهي غير معنوية إحصائيا (P=0.25)، مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم.

4-7- مقارنة القيم الفعلية والقيم التقديرية: لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-19): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: تقدير العوامل المؤثرة على الإنفاق الجاري و الاستثماري

بعد معرفة أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي سنحاول في هذا المبحث، تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري، من خلال بناء نموذج قياسي خاص بالإنفاق الجاري ونموذج قياسي خاص بالإنفاق الاستثماري.

المطلب الأول: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الجاري

عرف الإنفاق الجاري خلال فترة الدراسة 1970-2015 تزايدا مستمرا وسجل معدلات مرتفعة نسبة إلى الإنفاق الإجمالي، بحيث يسيطر على أكثر من 50 % من الحجم الإجمالي للإنفاق الحكومي، ولتحديد العوامل المفسرة لذلك سنقوم بتقدير نموذجين للإنفاق الجاري (نموذج خطي ونموذج لوغاريتمي)، ثم نقوم بالمفاضلة بينها لتحديد أفضل نموذج ممثل للإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر. كما هو موضح فيما يلي:

1- تقدير النموذج الخطي للإنفاق الحكومي الجاري: سنقوم بداية بتقدير النموذج الأولي بإدخال جميع المتغيرات في النموذج، ثم نقوم بعدها بفرز هذه المتغيرات لتحديد أفضل نموذج ممثل للإنفاق الجاري في الجزائر.

1-1- تقدير النموذج الخطي الأولي الخاص بالإنفاق الحكومي الجاري:

وفقا للملحق رقم (15)كانت نتائج تقدير النموذج الخطي الأولي لنمو الإنفاق الجاري على النحو التالي:

$$GCS = -963006.2 + 0.1877\ GDP - 39603.18\ OED - 0.2744\ PC + 0.7763\ RC - 0.0731\ FD + 99488.74\ IR + 8705.796\ ER + 27875305\ POPG - 227314.0\ URB + 1203983\ UEM$$

$$\overline{R^2} = 0.9956 \qquad F_{cal} = 1027.687 \qquad DW = 2.3705 \qquad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج غير مقبول كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية من الناحية المبدئية ولتأكيد هذه النتيجة أو نفيها ننتقل إلى الدراسة الإحصائية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد كبير % R=99 وهو ما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الجاري والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح جيد أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي الجاري كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. مقابل (1 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي الجاري تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =1027.68) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: : يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-27): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي الجاري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	-1.0648	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.2943
GDP	b_1	7.0921	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
OED	b_2	-0.1624	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.8720
PC	b_3	-3.5160	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0012
RC	b_4	3.7065	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0007
FD	b_5	-0.6837	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4987
IR	B_6	0.3750	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.7099
ER	B_7	1.7038	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.0973
POPG	B_8	1.6845	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1010
URB	B_9	-0.2556	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.7998
UEM	B_{10}	1.4315	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1612

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي، الجباية البترولية و الجباية العادية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي الجاري، وعدم المعنوية الإحصائية لمعلمات المتغيرات الأخرى، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03) هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر درجات حرية 35 درجة، بل أخذنا متوسط درجات حرية 30-40 درجة.

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول يظهر عدد كبير من المتغيرات غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط كبير بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (99 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. لمعالجة هذه المشكلة نستخدم الانحدار التدريجي Stepwise Regression على النحو الآتي :

1-2- تقدير أفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الجاري:

وفقا للملحق رقم (15) كانت نتائج تقدير أفضل نموذج خطي لنمو الإنفاق الجاري على النحو التالي:

$$GCS = 1.0834\ RC + 0.1602\ GDP — 0.2583\ PC$$
$$\overline{R^2} = 0.9956 \qquad F^*_{cal} = 3312.2057 \qquad DW = 1.9851 \quad n = 46$$

* – تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيثجاءت معلمة كل من الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الموجبة وهو ما يدل على العلاقة الطردية التي تجمع المتغيرين بالإنفاق الجاري وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، في حين جاءت معلمة متغير الجباية البترولية بالقيمة السالبة وهو ما يدل على العلاقة العكسية بين الجباية البترولية والإنفاق الجاري وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية غير أنه يمكن تفسير ذلك كون أن الإنفاق الجاري في الجزائر لا يتأثر بالتغيرات الحاصلة في حصيلة الجباية البترولية، بل تلجأ الحكومة لتعويض الانخفاض الحاصل في هذه الأخيرة وتمويل هذا النوع من الإنفاق باستعمال أحد المصادر الأخرى (محاولة الرفع من حصيلة الجباية العادية، اللجوء إلى الديون العامة....).

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بلغ معامل الارتباط المتعدد % R=99، وهي نسبة جيدة تدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الجاري وكل من الجباية العادية، الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد كبير أي أن (99 %) من التغيرات فيالإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية كمتغيرات مستقلة.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =3312.21) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.82)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-28): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الجاري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
RC	b_1	7.5121	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
GDP	b_2	7.5579	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
PC	b_3	-6.1792	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تبين إحصاءات ستيودنت المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

ومن وجهة نظر الاحتمال المقابل (P-value)، نجدها صغيرة جدا P=0.0000 وهي احتمال أن تكون القيمة المحسوبة أقل من نظيرتها المجدولة أو الحرجة، وبمقارنتها بمستوى المعنوية (α=0.05)، ومنه نرفض الفرض H_0، الدال على عدم المعنوية براحة تامة.

2- تقدير النموذج اللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الجاري: سنقدر النموذج اللوغاريتمي الأولي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، ثم سنعمل على تحديد المتغيرات التي لها أثر فعلي على نمو الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر من خلال استخدام الانحدار التدريجي، كما هو موضح في الآتي:

2-1- تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الجاري:

من خلال الملحق رقم (15) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي على النحو الآتي:

$$\ln GCS = -2.12 + 0.92\ln GDP - 0.02\ln OED - 0.06\ln PC + 0.32\ln RC - 0.02\ln FD - 0.008\ln IR + 0.19\ln ER + 0.57\ln POPG - 1.36\ln URB + 0.25\ln UEM$$

$$\overline{R^2} = 0.9980 \quad F_{cal} = 2267.69 \quad DW = 1.5406 \quad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج غير مقبول مبدئيا كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة بما فيها الثابت جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية وفي ما يلي ننتقل إلى الدراسة الإحصائية، لتأكيد صحة هذه النتيجة أو نفيها.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بداية يظهر معامل الارتباط المتعدد كبير جدا % 99=R، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الجاري والمتغيرات المفسرة التي يحتويها النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الجاري كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. مقابل (1%) فقط من التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =2267.69) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (T_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الجاري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	-0.7653	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4492
LnGDP	b_1	3.6568	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0008
LnOED	b_2	-0.0910	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9280
LnPC	b_3	-0.7241	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4738
LnRC	b_4	2.1779	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0362
LnFD	b_5	-0.4665	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6438
LnIR	B_6	-0.3294	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.7438
LnER	B_7	2.4470	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0196
LnPOPG	B_8	2.2439	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0313
LnURB	B_9	-1.0717	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.2912
LnUEM	B_{10}	1.6439	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1092

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية للناتج المحلي، الجباية العادية، سعر الصرف ومعدل النمو السكاني في تفسير نمو الإنفاق الجاري، وعدم المعنوية الإحصائية لمعلمات المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لمعلمة

الناتج المحلي، الجباية العادية، معدل سعر الصرف ومعدل النمو السكاني وأكبر من معلمات المتغيرات المستقلة الأخرى لكل معلمة على حدى.

و من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الأول يظهر عدد كبير من المتغيرات غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (99 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. لمعالجة هذه المشكلة نستخدم الانحدار التدريجي Stepwise Regression وذلك للتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار.

2-2- تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الجاري:

من الملحق رقم (15) يمكن كتابة العلاقة التالية:

$$\ln GCS = 0.4140\ \ln RC + 0.1673\ \ln ER + 0.1604\ \ln UEM + 0.3965 \ln POPG + 0.6284 \ln GDP$$

$$\overline{R^2} = 0.9981 \quad F^*_{cal} = 4742.5938 \quad DW = 1.3683 \quad n = 46$$

- تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث جاءت جميع معاملات المتغيرات المفسرة بالقيمة الموجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين الإنفاق الجاري والمتغيرات المفسرة له وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: تظهر قيمة معامل الارتباط R=99 %، وهي قيمة كبيرة جدا تدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الجاري والمتغيرات المفسرة له.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي الجاري كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، معدل البطالة، النمو السكانيوالناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

إختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =4742.59) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.45)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

إختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-30): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الجاري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
LnRC	b_1	3.8126	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0005
LnER	b_2	5.5425	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnUEM	b_3	2.4839	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0172
LnPOPG	b_4	5.4596	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnGDP	b_5	5.7885	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، معدل البطالة، معدل النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.02)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى

3- المفاضلة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي:

يلاحظ مما سبق أن النموذج الخطي واللوغريتمي مقبولين من الناحية الاقتصادية والاحصائية، إلا أنه يمكن المفاضلة بينهما على أساس عدة معايير، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-31): المفاضلة بين النموذج الخطي واللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الجاري

النماذج	معيار Akaike	معيار Schwarz	S.E of Rergression	Sum Squared Resid	معيار $\overline{R^2}$
النموذج الخطي	25.79743	25.91669	93740.17	3.78E+11	0.995595
النموذج اللوغاريتمي	-1.786333	-1.587568	0.094112	0.363142	0.998152

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (15)

من خلال الجدول رقم (4-31) أعلاه، نختار النموذج اللوغاريتمي حيث له معامل تحديد مصحح أكبر ومعياري Akaike و Schwarz أصغر. إضافة إلى أقل قيمة لمجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار.

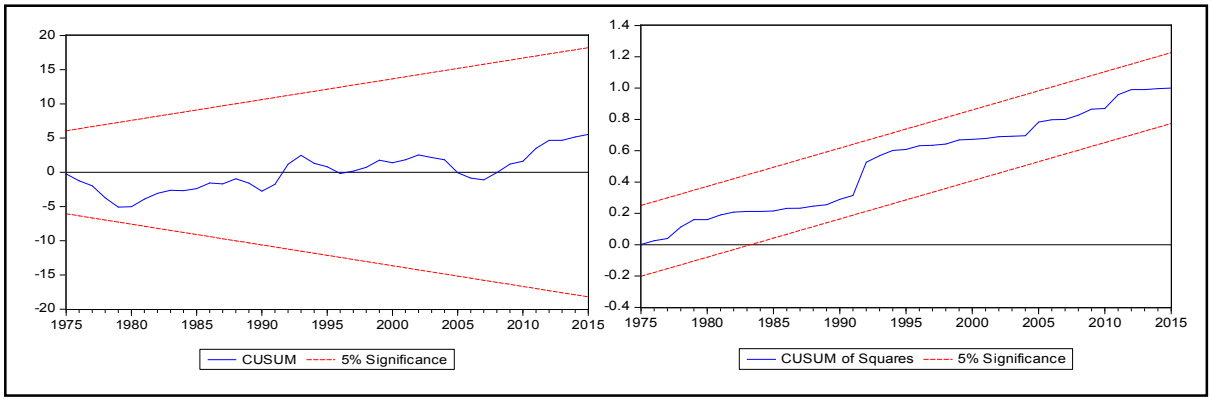
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري

بعد انتقاء أفضل نموذج ممثل لنمو الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر (النموذج اللوغاريتمي) والتأكد من صلاحيته من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم بتشخيصه من الناحية القياسية للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية.

1- اختبار استقرارية النموذج (Stability test): من خلال ملاحظة الشكل رقم (4-20)، نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum test) بالنسبة لهذا النموذج يقع ضمن مجال فترة الثقة مشيرا إلى

استقرار بيانات النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Squares) هو عبارة كذلك عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج، وبالتالي سيتم إجراء الدراسة لكامل الفترة (1970-2015) كفترة موحدة دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات جزئية.

الشكل رقم (4-20): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج الإنفاق الجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء: للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار Breusch-Goldfrey، والذي يعرف أيضا باختبار داربين الموسع من الدرجة الأولى كما يلي:

الجدول رقم (4-32): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	4.666472	Prob. F(1,40)	0.0368
Obs*R-squared	4.805107	Prob. Chi-Square(1)	0.0284

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

بما أن $F_{cal}=4.67>F(40.5)_{tab}=2.45$ عند مستوى المعنوية 5 % و كذلك لدينا إحصائية LM حيث $n*R^2=4.80>\chi^2_{p=1}=3.841$ عند مستوى معنوية 5 % وذلك ما يؤكد وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

وعليه سنعمل فيما يلي على معالجة النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء (اعتمادا على طريقة الفرق العام)، على النحو التالي:

3- تقدير نموذج الإنفاق الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي: من خلال الملحق رقم (15) تم الحصول على نتائج تقدير النموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي بحيث يلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها عدم معنوية متغيرة معدل البطالة، وعليه تم حذف المتغير من النموذج وقد تم الحصول على نتائج التقدير النهائي لنموذج الإنفاق الجاري على النحو التالي:

$$\ln GCS = 0.4099\ \ln RC + 0.2244\ \ln ER + 0.3260 \ln POPG + 0.5797 \ln GDP$$
$$\overline{R^2} = 0.9959 \qquad F^*_{cal} = 2668.0881 \qquad DW = 1.6693 \quad n = 46$$

* – تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث أن :

– بالنسبة لمعلمة الجباية العادية فقيمتها موجبة وتساوي (0.41)، ومنه وجود علاقة طردية بين كل من الجباية العادية والإنفاق الجاري، أي أن الزيادة في الجباية العادية بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي الجاري بـ (41 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون أن الزيادة في الجباية العادية يوفر فائضا في الإيرادات العامة للدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الجاري؛

– بالنسبة لمعلمة سعر الصرف فقيمتها موجبة وتساوي (0.22)، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين معدل سعر الصرف والإنفاق الجاري، أي أن الزيادة في سعر الصرف بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الجاري بـ (22 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فانخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ما يحتم على الدولة زيادة إنفاقها الحكومي لإشباع نفس الحاجات قبل انخفاض قيمة العملة مما يعني زيادة ظاهرية في الإنفاق الجاري.

– بالنسبة لمعلمة معدل النمو السكاني فقيمتها موجبة وتساوي (0.33)، أي أن العلاقة بين النمو السكاني ونمو الإنفاق الجاري هي علاقة طردية، كما أن الزيادة في عدد السكان بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الجاري بـ (33 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون زيادة عدد السكان يترتب عليها زيادة الحاجات العامة للسكان؛

– بالنسبة لمعلمة الناتج المحلي الإجمالي فقيمتها موجبة وتساوي (0.58)، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الناتج والإنفاق الجاري، وعليه فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي الجاري بـ (58 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث توجه الحكومة جزء من الناتج المحلي للإنفاق الجاري.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: تظهر قيمة معامل الارتباط المتعدد كبيرة جدا % R=99، وهو ما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الحكومي وكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، معدل النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي.

معامل التحديد المصحح: جاء معامل التحديدالمصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، معدل النمو السكاني و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =2668.09) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.60)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: تستخدم إحصائية ستيودنت لاختبار معنوية معالم النموذج، بحيث يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-33): نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
lnRC	b_1	3.2616	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0022
LnER	b_2	8.4142	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnPOPG	b_3	3.9045	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0003
LnGDP	b_4	4.6613	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-33) أعلاه يلاحظ المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، معدل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01) والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

4- الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي: ننتقل فيما يلي إلى الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الجاري للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية، بداية بالتأكد من خلوه من مشكل الارتباط الذاتي بعد المعالجة.

4-1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يتوضح من خلال الجدول رقم (4-34) الموالي بما أن F_{cal}=1.03<$F(41.4)_{tab}$=2.60 عند مستوى المعنوية 5 % و كذلك لدينا إحصائية LM حيث $n*R^2$=1.12<$\chi^2_{p=1}$=3.841 عند مستوى معنوية 5 % وذلك ما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-34): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى بعد معالجة الارتباط الذاتي

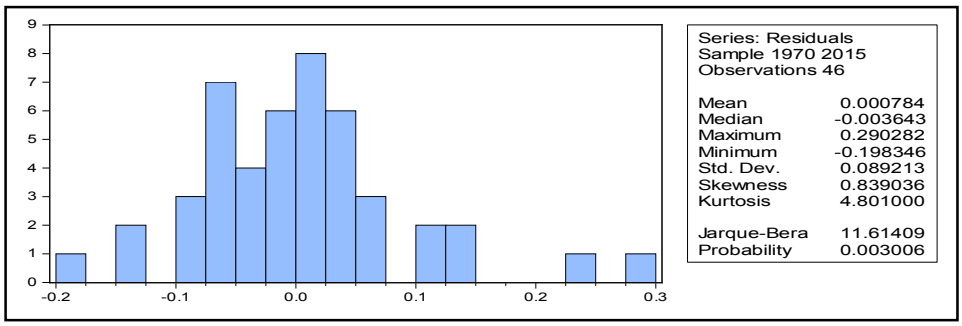
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.025696	Prob. F(1,41)	0.3171
Obs*R-squared	1.119153	Prob. Chi-Square(1)	0.2901

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

4-2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality): يمكن توضيح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-21): نتائج اختبار Jarque-Bera لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews8

للتحقق من شرط إتباع بواقي نموذج الإنفاق الجاري للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera)، وأثبتت النتائج أن قيمة الاختبار تساوي (J=11.61)، باحتمال بلغ (p-value= 0.003)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (46 مشاهدة)مما يقلل من هذه النتيجة بناء على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

4-3- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي):تم اختبار هذا الشرط من خلال اختبار Breusch-Godefrey من الدرجة الثانية وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم (4-35): نتائج اختبار Breusch-Goldfrey من الدرجة الثانية لنموذج الإنفاق الجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.304177	Prob. F(2,40)	0.2827
Obs*R-squared	2.812573	Prob. Chi-Square(2)	0.2451

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

بما أن $F_{tab}(41,4)=2.60 > F_{cal}=1.30$ عند مستوى المعنوية 5 %، وكذلك لدينا من خلال الجدول إحصائية LM تساوي: $LM=N*R^2=2.81$ وبمقارنة إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية p=2 والتي تساوي من خلال جدول كاي تربيع (5.991) ومنه نقبل فرضية العدم التي تنفي مشكلة ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية.

4-4- اختبار وجود تجانس التباين: سنعتمد في الكشف عن وجود تجانس التباين على اختبار White كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (4-36): نتائج اختبار White لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.879857	Prob. F(10,35)	0.5602
Obs*R-squared	9.240809	Prob. Chi-Square(10)	0.5094
Scaled explained SS	14.75439	Prob. Chi-Square(10)	0.1413

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

من خلال نتائج اختبار White نجد أن القيمة المحسوبة تقدر بـ wh=9.24، باحتمال يقدر بـ (p-value=0.51)، ويلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار wh=9.24 أقل من القيمة المجدولة لإحصائية كي تربيع عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية p=10 والتي تساوي $\chi^2_{p=10}$=18.307، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ.

4-5- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (t-statistic=0.05) وأن قيمة الاحتمال (p-value= 0.95) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر. وهذا ما يتبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-37): نتائج اختبار T-test لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري

Hypothesis Testing for RESID
Date: 03/18/18 Time: 18:23
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 0.000784
Sample Std. Dev. = 0.089213

Method	Value	Probability
t-statistic	0.059589	0.9527

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

4-6- اختبار الشكل الدالي للنموذج: نعتمد في اختبار مدى ملاءمة الشكل الدالي للنموذج باستعمال Ramsey RESET Test كما يلي:

الجدول رقم (4-38): نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الإنفاق الحكومي الجاري

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGCSSTAR LNRCSTAR LNERSTAR LNPOPGSTAR LNGDPSTAR
Omitted Variables: Squares of fitted values

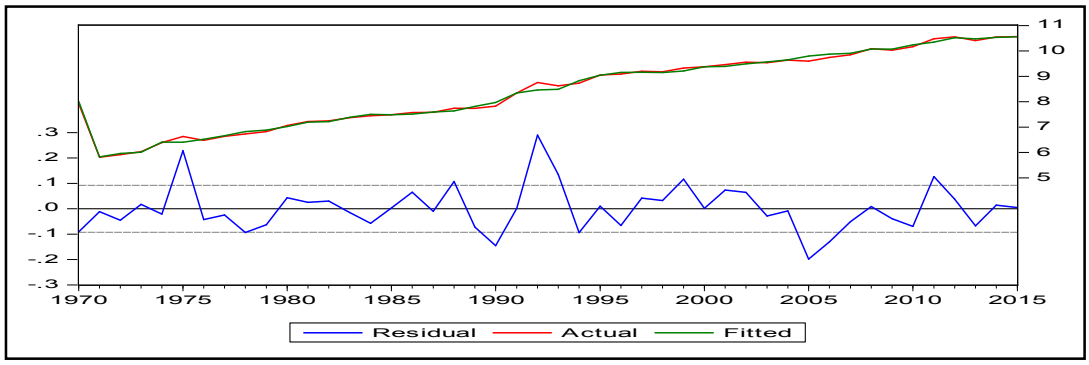
	Value	df	Probability
t-statistic	1.558322	41	0.1268
F-statistic	2.428367	(1, 41)	0.1268
Likelihood ratio	2.646876	1	0.1038

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

نجد من خلال الشكل أعلاه أن قيمة F المحسوبة (2.43) وهي غير معنوية إحصائيا (P=0.13)، مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم.

4-7- مقارنة القيم الفعلية والقيم التقديرية: لمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم (4-22): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج الإنفاق الحكومي الجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.8

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري

للإنفاق الاستثماري أهمية كبيرة في ميزانية الدولة الجزائرية، بحيث يعتمد على هذا النوع من الإنفاق في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، و يعرف الإنفاق الاستثماري في الجزائر نموا ملحوظا خاصة خلال السنوات الأخيرة، ولتحديد العوامل المؤثرة على هذا النمو سنعمل على تكوين نموذج خاص بنمو الإنفاق الاستثماري بإدخال نفس المتغيرات التفسيرية السابقة.

1- تقدير النموذج الخطي للإنفاق الحكومي الاستثماري: لتحديد أفضل نموذج ممثل لنمو الإنفاق الاستثماري في الجزائر، سنعمل على تقدير نموذج خطي وآخر لوغاريتمي ودراسة صلاحيتهما من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، ثم نختار النموذج الأفضل والذي سيتم دراسة صلاحيته من الناحية القياسية لاحقا.

1-1-تقدير النموذج الخطي الأولي الخاص بالإنفاق الاستثماري:

وفقا للملحق رقم (16) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لنمو الإنفاق الاستثماري على النحو التالي:

$$GIS = 846386.8 - 0.1387\ GDP + 311242.3\ OED - 0.1426\ PC + 1.6380\ RC - 0.7975\ FD + 454201.9\ IR + 16918.85\ ER - 43582443\ POPG + 943428.9\ URB - 1326998\ UEM$$

$$\overline{R^2} = 0.9584 \qquad F_{cal} = 104.6057 \qquad DW = 1.5650 \quad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج غير مقبول مبدئيا كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية ولتأكيد هذه النتيجة أو نفيها ننتقل إلى الدراسة الإحصائية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد جيد R=99 %، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر معامل التحديد المصحح كبير أي أن (96 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي الجاري كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. مقابل (04 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي الاستثماري تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =104.65) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، ومنه وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الناتج المحلي الإجمالي، الجباية العادية والديون الخارجية في تفسير نمو الإنفاق الاستثماري، وعدم المعنوية الإحصائية لمعلمات المتغيرات الأخرى، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03) هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر درجات حرية 35درجة، بل أخذنا متوسط درجات حرية 30-40 درجة. ويمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-39): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي الاستثماري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	0.4706	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6408
GDP	b_1	-2.6365	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0124
OED	b_2	0.6417	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.5252
PC	b_3	-0.9189	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.3644
RC	b_4	3.9333	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0004
FD	b_5	-3.7507	2.0317	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0006
IR	B_6	0.8609	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.3951
ER	B_7	1.6652	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1048
POPG	B_8	-1.3245	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.1939
URB	B_9	0.5334	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.5971
UEM	B_{10}	-0.7934	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4329

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج الخطي الأولي يظهر عدد كبير من المتغيرات غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط مقبول بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (96 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على إمكانية وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. ولمعالجة هذه المشكلة تم استخدام الانحدار التدريجيStepwise Regression كما يلي:

1-2-تقدير أفضل نموذج خطي للإنفاق الاستثماري:

وفقا للملحق رقم (16) كانت نتائج تقدير أفضل نموذج خطي لنمو الإنفاق الاستثماري كالآتي:

$$GIS = 1.3346\ RC - 0.6301\ FD + 19104.61\ ER - 0.0835\ GDP$$
$$\overline{R^2} = 0.9582 \quad F^*_{cal} = 252.6649 \quad DW = 1.2929 \quad n = 46$$

* - تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث، أن معلمتي كل الجباية العادية ومعدل سعر الصرف جاءتا بالقيمة الموجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ورغم أن معلمتي الديون الخارجية والناتج المحلي قد جاءتا بالقيمة السالبة وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية غير أن هذا يتوافق مع خصوصية الإنفاق الاستثماري في الجزائر والذي يعتمد على الجباية البترولية بالدرجة الأولى وبالتالي يتأثر

عكسيا بالديون الخارجية، أما بالنسبة للناتج المحلي فإن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي لغرض النفقات الحكومية يوجه أساسا للإنفاق الجاري، وبالتالي لا يتأثر الإنفاق الاستثماري بالناتج.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد جيد (98 %)، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري و كل من الجباية العادية، الديون الخارجية معدل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد كبير أي أن (96 %) من التغيرات فيالإنفاق الاستثماري كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، الديون الخارجية، معدل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =252.66) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.60)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-40): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي الاستثماري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
RC	b_1	6.0358	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
FD	b_2	-4.7241	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
ER	b_3	4.0708	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0002
GDP	b_4	-2.1433	2.0107	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0379

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، الديون الخارجية، معدل سعر الصرف والناتج المحلي في تفسير نمو الإنفاق الاستثماري، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.01)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

2- تقدير النموذج اللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الاستثماري: بعد تقدير النموذج الخطي الممثل لنمو الإنفاق الاستثماري في الجزائر سنقوم فيما يلي بتقدير النموذج اللوغاريتمي واختيار النموذج الأفضل منهما.

2-1- تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الاستثماري: من الملحق رقم (16) نكتب العلاقة التالية:

$$\ln GIS = 3.29 - 0.08\ln GDP - 0.32\ln OED + 0.37\ln PC + 0.69\ln RC - 0.09\ln FD - 0.08\ln IR - 0.02\ln ER + 0.26\ln POPG + 2.32\ln URB - 0.29\ln UEM$$

$$\overline{R^2} = 0.9882 \quad F_{cal} = 376.70 \quad DW = 1.3096 \quad n = 46$$

الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية النموذج غير مقبول مبدئيا، كون أن هناك العديد من معلمات المتغيرات المستقلة جاءت بالقيمة السالبة وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية ولتأكيد هذه النتيجة أو نفيها ننتقل إلى الدراسة الإحصائية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: بداية يظهر معامل الارتباط المتعدد كبير جدا % R=99، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري والمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد المصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. مقابل (1 %) فقط من التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =376.70) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.13)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وهو ما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-41): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الحكومي الاستثماري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
الثابت	a	0.4843	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6312
LnGDP	b_1	-0.1214	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9040
LnOED	b_2	-0.6553	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.5165
LnPC	b_3	1.7621	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.0868
LnRC	b_4	1.8890	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.0672
LnFD	b_5	-0.7284	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4712
LnIR	B_6	1.2639	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.2146
LnER	B_7	-0.1116	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.9118
LnPOPG	B_8	0.4098	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.6845
LnURB	B_9	0.7474	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4598
LnUEM	B_{10}	-0.7792	2.0317	$t_{cal} < t_{tab}$	0.4411

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين عدم معنوية جميع المتغيرات المستقلة في تفسير نمو الإنفاق الحكومي، حيث أن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.03)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أكبر من تلك المحسوبة لجميع معلمات المتغيرات المستقلة لكل معلمة على حدى.

ونلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية للنموذج اللوغاريتمي الأولي أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائيا مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له (99 %)، وأن النموذج ككل له معنوية إحصائية وليس ذو طبيعة عشوائية، مما يدل على وجود مشكل تعدد خطي بين المتغيرات. و لذا سنلجأ إلى استخدام الانحدار التدريجي Stepwise Regression وذلك لمعالجة مشكل التعدد الخطي والتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار، بحيث يتم الإبقاء على أهم المتغيرات المفسرة . كما هو موضح فيما يلي:

2-2- تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الاستثماري

من خلال الملحق رقم (16) نكتب العلاقة التالية:

$$\ln GIS = 0.8048\ \ln RC + 0.0859\ \ln IR + 0.1886\ \ln PC - 0.4849\ \ln UEM + 1.0510 \ln URB$$
$$\overline{R^2} = 0.9893 \quad F^*_{cal} = 1013.1226 \quad DW = 1.2054 \quad n = 46$$

* - تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث جاءت جميع المتغيرات المفسرة بالقيمة الموجبة عدا معدل البطالة مما يوحي بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والإنفاق الاستثماري وهذا لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد كبير جدا R=99 %، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري والمتغيرات المفسرة له.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديدالمصحح كبير جدا أي أن (99 %) من التغيرات في الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، معدل التضخم، الجباية البترولية، معدل البطالة و معدلالتحضر كمتغيرات مستقلة.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =1013.12) هي أكبر بكثير من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.45)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-42): نتائج اختبار ستيودنت لأفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي الاستثماري

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
LnRC	b_1	11.7401	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnIR	b_2	2.1331	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0389
LnPC	b_3	3.1033	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0035
lnUEM	b_4	-4.3007	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0001
LnURB	b_5	7.8443	2.0211	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، معدل التضخم، الجباية البترولية، معدل البطالة ومعدل التحضر في تفسير نمو الإنفاق الاستثماري، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.02)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

3- المفاضلة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي:

يلاحظ مما سبق أن النموذج الخطي واللوغريتمي مقبولين من الناحية الاقتصادية والإحصائية، إلا أنه يمكن المفاضلة بينهما على أساسعدة معايير، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-43): المفاضلة بين النموذج الخطي واللوغاريتمي للإنفاق الحكومي الاستثماري

النماذج	معيار Akaike	معيار Schwarz	SE of Regression	Sum Squared Resid	معيار $\overline{R^2}$
النموذج الخطي	27.18626	27.34527	185854.4	$1.45E^{+}12$	0.9582
النموذج اللوغاريتمي	-0.021749	0.177016	0.227416	2.120440	0.9893

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (16)

من خلال الجدول رقم (4-43) أعلاه، وبناءا على المعايير السابقة الذكر، نختار النموذج اللوغاريتمي حيث له معامل تحديد مصحح أكبر ومعياري Akaike و Schwarz أصغر. وأقل قيمة بالنسبة لمجموع مربعات البواقي ومجموع الأخطاء للانحدار.

المطلب الرابع: الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري

بعد انتقاء النموذج الأفضل والتأكد من صلاحيته من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم بدراسته من الناحية القياسية لمعرفة مدى توافقه وانسجامه مع الفرضيات الخاصة به، لكن قبل ذلك لا بد من دراسة استقرارية النموذج خلال فترة الدراسة.

1- اختبار استقرارية النموذج (Stability test): إن النموذج اللوغاريتمي المختار لا يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح للاستعمال ما لم نتأكد من مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة (1970-2015)، لهذا لابد من إجراء اختبار آخر وهو اختبار Chow لمعرفة مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، حيث يساعد هذا

الاختبار على الكشف عن نقطة الانعطاف وهي نقطة زمنية حدثت فيها تغيرات اقتصادية، سياسية واجتماعية، وحسب واقع الاقتصاد الجزائري يمكن أن نفترض وجود نقطتي انعطاف للنموذج المتحصل عليه، حيث تمثلت النقطة الأولى في سنة 1986 وهي السنة التي تزامنت وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وسنة 2000 والتي تزامنت وارتفاع أسعار النفط وتحسن مداخيل الدولة و من ثم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي تجسدت من خلال مشاريع استثمارية تنموية ضخمة على النحو التالي:

بالنسبة لسنة 1986:

الجدول رقم (4-44): نتائج اختبار CHOW لسنة 1986 لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGIS LNRC LNIR LNPC LNUEM LNURB
Test predictions for observations from 1986 to 2015

	Value	df	Probability
F-statistic	2.581977	(30, 11)	0.0492
Likelihood ratio	95.89377	30	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-44) أعلاه، وحسب النتائج المتحصل عليها يتضح أن القيمة المحسوبة 2.582 عند نقطة الانعطاف لسنة 1986 أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ 2.465 وبدرجة حرية n-2m و m، وعند مستوى معنوية 5 %، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن معالم النموذج غير مستقرة، كما أن قيمة الاحتمال Prob F(30,11) تساوي 0.0492 وبالتالي النموذج غير مستقر إلى غاية سنة 1986. وهي تعتبر نقطة انعطاف.

وعليه سيتم تقدير نموذجين للإنفاق الاستثماري الأول خاص بالفترة 1970-1986، والثاني خاص بالفترة 1987-2015 على النحو التالي:

2- النموذج الخاص بالفترة الأولى 1970-1986: بعد إعادة تقدير نموذج الإنفاق الاستثماري قبل نقطة الانعطاف تبين عدم معنوية متغير معدل التضخم ومتغير معدل البطالة كما هو موضح في الملحق رقم (16) وبعد استخدام الانحدار التدريجي تم الحصول على النموذج التالي:

$$\ln GIS = 0.9500\ln RC + 0.1691\ln PC + 1.7395\ln URB$$
$$\overline{R^2} = 0.9819 \quad F^{*}_{cal} = 269.5473 \quad DW = 1.6075 \quad n = 17$$

* - تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث:

– بالنسبة لمعلمة الجباية العادية فقيمتها موجبة وتساوي (0.95)، وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين الجباية العادية والإنفاق الاستثماري، و أن الزيادة في الجباية العادية بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الاستثماري بـ (95 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون أن الزيادة في الجباية العادية يوفر فائضا في الإيرادات العامة للدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستثماري.

– بالنسبة لمعلمة الجباية البترولية فقد جاءت موجبة وتساوي (0.17)، وهو ما يؤكد على العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والإنفاق الاستثماري، أي أن الزيادة في الجباية البترولية بـ (1%) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ (17 %) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وواقع الاقتصاد الجزائري بحيث تعتمد الحكومة الجزائرية بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل الاستثمار الحكومي.

– بالنسبة لمعلمة معدل التحضر فقيمتها موجبة وتساوي (1.74)، وعليه وجود علاقة طردية بين معدل التحضر والإنفاق الاستثماري، بحيث أن الزيادة في معدل التحضر بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ (174 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد جيد (99 %)، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري وكل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل التحضر.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد كبير أي أن (98 %)من التغيرات في الإنفاق الاستثماري كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل التحضر.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =269.55) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=3.41)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-45): نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
LnRC	b_1	12.1965	2.1604	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnPC	b_2	2.4366	2.1604	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0288
LnURB	b_3	6.5831	2.1604	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل التحضر، في تفسير نمو الإنفاق الاستثماري، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.16)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

3- الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986: بعد دراسة نموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة الأولى 1970-1986 من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم فيما يلي بدراسة النموذج من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه مع بعض الفرضيات الخاصة به من خلال بعض الاختبارات الملائمة لذلك:

الجدول رقم (4-46): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986

نوع الاختبار	الاختبار المستخدم	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية
الكشف عن وجود الارتباط الذاتي	اختبار breusch-Goldfrey من الدرجة الأولى	Obs*R-squared= 0.36	0.54
اختبار شرط استقلال حدود الخطأ	اختبار Breusch-goldfrey من الدرجة الثانية	Obs*R-squared= 1.42	0.49
الكشف عن وجود تجانس التباين	اختبار ARCH	Obs*R-squared= 0.18	0.68
اختبار ملائمة الشكل الدالي	اختبار Ramsy test	F_{cal}= 0.74	0.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17)

من خلال الجدول رقم (4-46) أعلاه جاءت نتائج الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986 على النحو الآتي:

- فيما يخص اختبار مضاعف لاغرانج من الدرجة الأولى لدينا إحصائية LM حيث $n^*R^2=0.36<\chi^2_{p=1}=3.841$ عند مستوى معنوية 5 % وذلك ما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأو لى.

- باستعمال اختبار مضاعف لاغرانج لدينا من خلال الجدول إحصائية LM تساوي: $LM=N^*R^2=1.42$ وبمقارنة إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية p=2 والتي تساوي من خلال جدول كاي تربيع (5.991) ومنه نقبل فرضية العدم التي تنفي مشكلة ارتباط الأخطاء من الدرجة الثانية.

- تبين قيمة اختبار ARCH أن N*R-squared=0.18 باحتمال قدره (p-value=0.68)، وعليه نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل الفرض العدم H_0 الذي ينص على تجانس حد الخطأ.

– نجد من خلال نتائج اختبار Ramsey test أعلاه أن قيمة F المحسوبة (0.74) وهي غير معنوية إحصائيا (P=0.41)، مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم.

4- تقدير النموذج الخاص بالفترة الثانية 1987-2015: وضحت نتائج تقدير نموذج الإنفاق الاستثماري بعد نقطة الانعطاف عدم معنوية كل من متغير معدل التضخم ومتغير معدل التحضر وبعد استخدام الانحدار التدريجي تم الحصول على نتائج التقدير المتحصل عليها من خلال الملحق رقم (16) التالية:

$$\ln GIS = 0.6148\ln RC + 0.2771\ln PC - 0.7782\ln UEM$$
$$\overline{R^2} = 0.9575 \quad F^*_{cal} = 202.5614 \quad DW = 0.9525 \quad n = 29$$

* – تم حسابها من طرف الطالبة

الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية حيث:

– بالنسبة لمعلمة الجباية العادية فقيمتها موجبة وتساوي (0.61)، وهو ما يدل على العلاقة الطردية بين الجباية العادية والإنفاق الاستثماري، و أن الزيادة في الجباية العادية بـ (1 %) يؤدي إلى نمو الإنفاق الاستثماري بـ (61 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية كون أن الزيادة في الجباية العادية يوفر فائضا في الإيرادات العامة للدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستثماري.

– بالنسبة لمعلمة الجباية البترولية فقد جاءت موجبة وتساوي (0.28)، وهو ما يؤكد على العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والإنفاق الاستثماري، أي أن الزيادة في الجباية البترولية بـ (1%) يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ (28 %) وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وواقع الاقتصاد الجزائري.

– بالنسبة لمعلمة معدل البطالة فقيمتها سالبة وتساوي (-0.78)، وهو ما يدل على العلاقة العكسية بين معدل البطالة والإنفاق الاستثماري، أي أن الزيادة في معدل البطالة بـ (1 %) يؤدي إلى تناقص الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ (0.78 %)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد نتائج الدراسة التحليلية التي بينت وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والإنفاق الاستثماري في الجزائر؛

الدراسة الإحصائية:

معامل الارتباط المتعدد: يظهر معامل الارتباط المتعدد جيد (98 %)، مما يدل على علاقة ارتباطية طردية قوية بين الإنفاق الاستثماري وكل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل البطالة.

معامل التحديد المصحح: يظهر لنا معامل التحديد كبير أي أن (96 %) من التغيرات في الإنفاقالاستثماري كمتغير تابع تفسرها التغيرات في كل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل البطالة.

اختبار فيشر: إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal} =202.56) هي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث (F_{tab}=2.99)، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

اختبار ستيودنت: يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_{cal} والقيم المجدولة t_{tab} عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (n-m-1) كما يلي:

الجدول رقم (4-47): نتائج اختبار ستيودنت لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة t_{cal}	القيم الجدولية t_{tab}	الملاحظة	مستوى المعنوية Prob
LnRC	b_1	5.4880	2.0595	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0000
LnPC	b_2	2.8651	2.0595	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0081
LnUEM	b_3	-4.0645	2.0595	$t_{cal} > t_{tab}$	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من الجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل البطالة، في تفسير نمو الإنفاق الاستثماري، حيث إن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ (t_{tab}=2.06)، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

5- الدراسة القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015: بعد قبول نموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة الثانية 1987-2015 من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنحاول الكشف عن مدى قبوله من الناحية القياسية وانسجامه مع بعض الفرضيات الخاصة بنموذج الانحدار المتعدد، باستعمال بعض الاختبارات التي وضعت لهذا الغرض:

5-1- دراسة استقرارية النموذج: بعد دراسة استقرارية النموذج سنة 1986 والتي أثبتت النتائج أنها نقطة انعطاف بالنسبة لنموذج الإنفاق الاستثماري، سنقوم من خلال ما يلي بدراسة الاستقرارية بالنسبة لسنة 2000:

الجدول رقم (4-48): نتائج اختبار CHOW لسنة 2000 لنموذج الإنفاق الحكومي الاستثماري

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGIS LNRC LNPC LNUEM
Test predictions for observations from 2000 to 2015

	Value	df	Probability
F-statistic	0.365934	(16, 10)	0.9645
Likelihood ratio	13.36598	16	0.6458

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة 0.37 عند نقطة الانعطاف لسنة 2000 أقل من قيمتها الجدولية المقدرة بـ 3.03 وبدرجة حرية n-2m و m، وعند مستوى معنوية 5 %، وعليه نرفض فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن معالم النموذج غير مستقرة، كما أن قيمة الاحتمال Prob F(16,10) تساوي 0.9645 وبالتالي النموذج مستقر إلى غاية سنة 2000. وهي لا تعتبر نقطة انعطاف. وبالتالي فإن النموذج مستقر على طول الفترة 1987-2015.

أما فيما يخص بقية الاختبارات القياسية الخاصة بنموذج الإنفاق الاستثماري بعد نقطة الانعطاف (1986) والخاص بالفترة الثانية (1987-2015) فيمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-49): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015

نوع الاختبار	الاختبار المستخدم	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	اختبار Jarque-bera	J=0.67	0.72
اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	اختبار T-test	t-statistic= -0.1435	0.89
الكشف عن وجود التعدد الخطي	اختبار Klein	LNRC LNPC LNUEM LNRC 1.000000 0.900867 -0.696257 LNPC 0.900867 1.000000 -0.481518 LNUEM -0.696257 -0.481518 1.000000	
اختبار ملائمة الشكل الدالي	اختبار Ramsy test	F_{cal}= 3.49	0.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18)

من خلال الجدول رقم (4-49) جاءت نتائج الاختبارات القياسية على النحو التالي:

– من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، أثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J=0.67) بمستوى دلالة محسوب (P-value= 0.72)، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

– بعد استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (t-statistic=-0.1435) وأن قيمة الاحتمال (p-value= 0.89) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

– بالنسبة لاختبار klein ومن خلال مقارنة بين معامل التحديد R^2 ومربع معاملات مصفوفة الارتباط $(r_{xixj})^2$ نجد أن R^2=0.96 وهي أكبر من مربع معاملات مصفوفة الارتباط، مما يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج.

– نجد من خلال نتائج اختبار Ramsey test أعلاه أن قيمة F المحسوبة (3.49) وهي غير معنوية إحصائيا (P=0.07)، مما يدل على صحة الشكل الدالي المستخدم.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل بناء نموذج قياسي مفسر لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر، وذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8. حيث تم تحديد متغيرات النموذج وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء نموذجين قياسيين (خطي-لوغاريتمي)، وتمت معالجة النموذجين باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية ثم انتقاء أفضل نموذج (النموذج اللوغاريتمي) على أساس أكبر معامل تحديد مصحح وأصغر معياري Akiak و Schwarz إضافة إلى أصغر قيمة بالنسبة لمجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار ، والذي تم اختبار استقرار معالمه باستخدام اختبار test cusum إضافة إلى اختبار CHOW والذين أثبتا استقرار النموذج على طول فترة الدراسة، ثم تم اختباره باختبارات قياسية لهدف إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعة وقد أثبتت نتائج الاختبارات القياسية خلو النموذج من المشاكل القياسية وذلك بعد معالجة مشكل الارتباط الذاتي كما تم إجراء اختبار الفحص التشخيصي باستخدام اختبار Ramsey test والذي أوضح أن النموذج القياسي يأخذ الشكل الدالي المناسب، وبإتباع نفس المنهجية تم بناء نموذج خاص بالإنفاق الحكومي الجاري ونموذج خاص بالإنفاق الحكومي الاستثماري بهدف معرفة العوامل المؤثرة على كل نوع من الإنفاق على حدا.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– تتمثل العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر في الجباية العادية، معدل سعر الصرف، النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي، بحيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل المؤثر الرئيسي (61 % من التغيرات في الإنفاق الحكومي يفسرها الناتج المحلي).

– تتمثل العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الجاري في الجباية العادية، الناتج المحلي، معدل سعر الصرف، ومعدل النمو السكاني؛ ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل المؤثر الأساسي (58 % من التغيرات في الإنفاق الجاري يفسرها الناتج المحلي الإجمالي).

– تتمثل العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجباية العادية، معدل التضخم، الجباية البترولية، معدل التحضر بعلاقة طردية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية وهذا خلال فترة الدراسة 1970-2015، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف (1986) تبين لنا أن المتغيرات المفسرة لنمو الإنفاق الاستثماري قبل نقطة الانعطاف (الفترة 1970-1986) تتمثل في الجباية البترولية، الجباية العادية، معدل التحضر وهو العامل المؤثر الأساسي، وبعد نقطة الانعطاف (الفترة 1987-2015) تمثلت في الجباية العادية، الجباية البترولية بعلاقة طردية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية والذي يعتبر المتغير المؤثر الأساسي.

خاتـمـــة

خاتـمـــة:

من خلال هذا البحث المتكون من فصوله الأربعة، حاولنا تحديد أهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، حيث تناولنا في الفصلين الأول والثاني الجانب النظري، والذي تم من خلاله استعراض وتقديم الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي و كذا تسليط الضوء على ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي من خلال تناول أسبابها وأهم النظريات المفسرة لها، أما في الفصلين الأخيرين فقد حاولنا تطبيق ما ورد في الجانب النظري على الحالة الجزائرية، من خلال تتبع مسار تطور الإنفاق الحكومي واتجاهاته و تبيان خصائصه في الاقتصاد الجزائري، وختمنا هذا الجانب ببناء نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي، وذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8، ومن أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا البحث نذكر ما يلي:

النـتـائـج:

مما تقدم توصلنا إلى مجموعة من النتائج (نظرية وتطبيقية) نوجزها فيما يلي:

– تعكس النفقات الحكومية مختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، وفي هذا الإطار لم يعطي الفكر الكلاسيكي في ظل الدولة الحارسة أهمية لدراسة النفقات الحكومية باعتبارها نفقات غير منتجة، بينما أولى الفكر الكينزي في ظل الدولة المتدخلة أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي في تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو نفس الهدف الذي سعى إليه الفكر الاشتراكي في ظل الدولة المنتجة، أما الفكر الإسلامي فقد كانت لديه رؤية واسعة لدور الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات التقدم والتنمية تحكمه الضوابط الشرعية، وهو ما يجعلها فريدة من نوعها محققة لأهدافها دونما ضرر ولا ضرار؛

– للإنفاق الحكومي آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الوطني، آثار مباشرة على متغيرات النشاط الاقتصادي أهمها تلك الآثار التي يحدثها على الإنتاج والاستهلاك، وآثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل وآثار أخرى ناتجة عن طريقة تمويله (ضرائب–ديون عامة–إصدار نقدي جديد)، ودور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتضمنة فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور Kaldor والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، رفع مستوى التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي. مما يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي كأداة في يد الدولة تستعملها لتحقيق أهدافها الاقتصادية؛

– تعتبر ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي ظاهرة عالمية مست جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ولو بدرجات متفاوتة، وكان للاقتصادي الألماني أدولف فاجنر دور بارز في لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة ومحاولة

تفسيرها من خلال قانونه الشهير "تزايد أنشطة الدولة"، غير أن الانتقادات التي وجهت له بسبب غموضه وعدم إلمامه بجميع العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي و الذي أرجعه إلى عوامل اقتصادية بحتة أدت إلى ظهور عدة نظريات أخرى كان لها دور هام في تفسير الظاهرة؛

– شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطبيق خمس مخططات إنفاقية (1967-1989)والتي كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي، وثلاثة برامج إنفاقية (2001-2014) خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة. حيث أن المتابعة التقييمية لمخططات وبرامج الإنفاق الحكومي للمرحلتين تؤكد عدم استفادة متخذ القرار في الجزائر من خبرات التجربة الأولى في تثمين الإنجازات المحققة وعدم تكرار الأخطاء السابقة؛

– عرفت النفقات الحكومية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وانتقلت من 24.27 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى 53.38 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، فمن خلال تتبع تطور الإنفاق الحكومي عبر المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، يلاحظ النمو المستمر للنفقات الحكومية خلال مرحلة التخطيط ترجم هذا على أرض الواقع من خلال استثمارات ضخمة شملت تركيز الدولة على القطاع الصناعي بحكم التوجه المتبع إبان تلك المرحلة، كما عرفت النفقات الحكومية تزايدا خلال المرحلة الانتقالية تم تخصيص مبالغ كبيرة من هذه النفقات للتطهير المالي للمؤسسات العمومية بالإضافة إلى تسديد مدفوعات فوائد الدين العام، وتميزت مرحلة الإنعاش الاقتصادي بنمو الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلاته ويعود هذا إلى التوسع في الخدمات الاجتماعية، وكذا التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع التنموية المبرمجة؛

– هناك سيطرة واضحة للإنفاق الجاري على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر مقارنة بالإنفاق الاستثماري والذي تجاوز 50 % طيلة فترة الدراسة. ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات الرواتب والأجور والتي تستحوذ على حوالي 38 % من هيكل النفقات الجارية، ونفقات التحويلات الجارية والتي تستحوذ على حوالي 31 %. نتيجة ارتفاع كتلة الأجور وسياسة الدعم الاجتماعي التي تنتهجها الحكومة. وذلك رغم التوجهات نحو زيادة الإنفاق الاستثماري خلال الفترة الأخيرة عبر البرامج الاستثمارية المطروحة؛

– يمكن تأكيد وجود أو تحقق ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال نتائج تحليل تطور حجمه المتزايد ومعدلات نموه الإيجابية وإن كانت متذبذبة، خلال الفترة (1970-2015) وكذا تحليل بعض المؤشرات المتمثلة في الميل المتوسط، الميل الحدي، المرونة الداخلية ومعدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحكومية، والتي أثبتت وجود اتجاه عام للإنفاق الحكومي نحو التزايد، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**؛

– من خلال الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، تبين أن النموذج القياسي الملائم لنمذجة ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي هو النموذج اللوغاريتمي والمفسر بواسطة

المتغيرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الجباية العادية، معدل سعر الصرف و معدل النمو السكاني حيث فسرت هذه المتغيرات حوالي 99 % من التقلبات التي تحدث في الإنفاق الحكومي وهذا يبين القوة التفسيرية الجيدة للنموذج؛

– يعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل الرئيسي المؤثر على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر (61 % من التغيرات في الإنفاق الحكومي يفسرها الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يوجه ويحدد حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر، وبالتالي فإن نمو النفقات الحكومية في الجزائر ما هو إلا نتيجة لارتفاع الناتج المحلي المرتبط هو الآخر بتذبذات أسعار النفط، هذا إلى جانب ظهور متغيرات أخرى مفسرة في النموذج كان لها تأثير بدرجات متفاوتة. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛**

– يعتبر معدل سعر الصرف من المتغيرات الأساسية المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر (10 % من التغيرات في الإنفاق الحكومي يفسرها معدل سعر الصرف)، فالتدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، وازداد معها الاعتماد على الخارج للتموين بمعظم مستلزماتها لتأدية وظائفها المترتبة عن هذا التدخل، انعكس هذا الواقع في ارتفاع النفقات الحكومية بعد كل تخفيض لقيمة عملتها، وهذا يعني أن جزء من النمو الذي يشهده الإنفاق الحكومي في الجزائر هو نمو صوري راجع إلى التدهور الكبير في قيمة الدينار الجزائري. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛**

– للنمو السكاني تأثير كبير ومعنوي على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر (39 % من التغيرات في الإنفاق الحكومي يفسرها تزايد عدد السكان)، ما يعني أن نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر له مبررات على المستوى الاجتماعي، لتلبية الاحتياجات الإضافية من السلع والخدمات الضرورية الناجمة عن الزيادة المطردة في عدد السكان، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛**

– بينت نتائج الدراسة التحليلية وجود تأثير لكل من الجباية البترولية، معدل التضخم ومعدل التحضر على نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي، في حين نفت الدراسة القياسية صحة هذه النتائج، و رغم أن ذلك لا يعني عدم وجود تأثير لهذه المتغيرات، لكن يبدو أن ظهورها مع مجموعة من المتغيرات ذات التأثير المعنوي في نموذج الإنفاق الحكومي، والموضحة في صياغة نموذج الانحدار المتعدد أظهر ضعف أهميتها أو تأثيرهاالمحدود و الهامشي في تفسير الظاهرة؛

– أما بالنسبة إلى عدم ظهور كل من درجة الانفتاح الاقتصادي والديون الخارجية كمتغيرات مفسرة في النموذج، فيمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين المتغيرين والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، فقد تبين من خلال الدراسة التحليلية أن العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي تميزت بالعشوائية طيلة

فترة الدراسة، أما التغيرات في الديون الخارجية فقد توافقت مع تغيرات الإنفاق الحكومي لفترة معينة، وبالتالي كان لها تأثير محدود على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015؛

– تتمثل العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الجاري في الجباية العادية، معدل سعر الصرف، النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي، و يعتبر الناتج المحلي الإجمالي العامل المؤثر الأساسي، بحيث يلاحظ أن هذه المتغيرات هي نفسها المتغيرات المفسرة لنمو الإنفاق الإجمالي، ويرجع ذلك إلى الوزن الكبير للإنفاق الجاري نسبة إلى الإنفاق الإجمالي والذي قدر بحوالي 65 % كمتوسط للفترة 1970-2015؛

– تتمثل العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجباية العادية، معدل التضخم، الجباية البترولية، معدل التحضر بعلاقة طردية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية وهذا خلال فترة الدراسة 1970-2015، لكن وبعد إجراء نقطة الانعطاف (1986) تبين أن المتغيرات المفسرة لنمو الإنفاق الاستثماري قبل نقطة الانعطاف (الفترة 1970-1986) تتمثل في الجباية البترولية، الجباية العادية، معدل التحضر وهو العامل المؤثر الرئيسي، وبعد نقطة الانعطاف (الفترة 1987-2015) تمثلت في الجباية العادية، الجباية البترولية بعلاقة طردية ومعدل البطالة بعلاقة عكسية والذي يعتبر المتغير المؤثر الرئيسي؛

– تبين من خلال دراسة استقرارية النماذج الخاصة بالإنفاق الحكومي خلال الفترة 1970-2015، أن نموذج الإنفاق الاستثماري غير مستقر إذ وجدنا أن سنة 1986 تمثل نقطة انعطاف بالنسبة للنموذج، بحيث يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري في الجزائر هو أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، ويعزى تقلب حجم الإنفاق الاستثماري إلى التقلبات في حصيلة الجباية البترولية، الراجعة للتقلبات في أسعار المحروقات في أسواق الطاقة العالمية، وما يدعم هذه النتيجة هو ظهور الجباية البترولية من المتغيرات الرئيسية المفسرة لنمو الإنفاق الاستثماري في حين لم تظهر كمتغير مفسر في نموذج الإنفاق الجاري، وهو ما يعكس الحساسية الكبيرة للإنفاق الاستثماري تجاه التغيرات في الجباية البترولية، **وهذا ما يبين صحة الفرضية الخامسة؛**

– لا تقتصر العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر على المتغيرات الكمية السابقة الذكر، فقد كان للعوامل الإدارية والسياسية والأمنية...إضافة إلى استمرار انتشار الفساد واختلاس المال العام، فضلا عن مظاهر تبذير المال العام وعدم تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذه، أثر بالغ الأهمية على نمو حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر، وقد تعذر إدراج هذه المتغيرات في النموذج نظرا لطبيعتها الكيفية أو لعدم توفر المعطيات المطلوبة لغرض التحليل والاختبار الإحصائي على طول فترة الدراسة (1970-2015).

التوصيات:

على ضوء جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث سوف نقوم بتقديم بعض التوصيات ذات الصلة بتلك النتائج، تتمثل فيما يلي:

– إن كانت أسباب ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر متعددة ومتغيرة، إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات لتقليص الفجوة بين الإنفاق المطلوب والموارد المتاحة، من خلال تقديم الأهم من النفقات على المهم منها، فبالنسبة للنفقات الجارية فإنه يجب ضغطها إلى الحد الأمثل أما النفقات الاستثمارية فلابد من تحقيق أفضل استخدام لها من خلال القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الحكومية خاصة الضخمة منها، بالإضافة إلى محاربة كل أشكال التبذير والفساد المتعلق بالمال العام تجنبا للهدر في الإيرادات الحكومية وكذا التخفيف من العجز المتنامي في الميزانية العامة؛

– ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق الحكومي، وضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءته، من خلال تحسين طرق تسييره المبنية على معايير حديثة لتقييم الأداء وتفعيل عنصر الرقابة، لأنه أصبح الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من الاهتمام بحجم الموارد المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية الرائدة في استخدام الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق الحكومي؛

– ضرورة تقليص الفجوة بين الإنفاق الجاري والاستثماري، من خلال الحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور وذلك بترشيد سياسة التوظيف في الجهاز الإداري الحكومي وفقا لمعيار الكفاءة والفعالية. وكذا مراجعة النفقات الحكومية المخصصة للدعم بكافة أشكاله والذي يستهلك جزءا كبيرا من النفقات الجارية، حيث يقدم الدعم في معظم أشكاله لجميع المستهلكين بغض النظر درجة استحقاقهم للدعم، وذلك باستحداث نظام يميز المواطنين أصحاب الدخول المعدومة والمنخفضة ويحصيها ويقدم الدعم الحكومي على هذا الأساس في إطار نظام رقابي فعال؛

– يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فهو يساهم بحوالي 35 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما تسيطر الجباية البترولية على جزء هام من الإيرادات العامة للميزانية، فضلا عن أن الصادرات الجزائرية تتكون في معظمها من النفط الخام ومشتقاته. وهو ما جعله رهينا لعوامل خارجية وبالتحديد العرض والطلب على الطاقة، وعليه فمن الضروري الإسراع في تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والعمل على تحسين وتطوير أداء القطاعات الأخرى، وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للاقتصاد الجزائري لمعرفة القطاعات المؤهلة لتوليد المداخيل، وفي هذا الإطار يمكن أن تولي الحكومة اهتماما أكبر بتنشيط قطاع السياحة مع وضع إستراتيجية بناءة للدفع بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الفلاحي الذي يرى فيه الكثير من الخبراء والمحللين الاقتصاديين البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط؛

– ضرورة إصلاح النظام الضريبي و رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات الحكومية، وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، مع ضرورة إيجاد مستوى عادل لها بما

يتماشى مع الظروف الاجتماعية للمجتمع الجزائري، إضافة إلى العمل على محاربة الغش والتهرب الضريبيين من خلال جميع الوسائل الممكنة، لضمان إيرادات مالية دائمة ومنتظمة للميزانية العامة واستجابة لمتطلبات المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري؛

– ضرورة المحافظة على استقرار قيمة الدينار الجزائري والتي لعب تدهورها دورا كبيرا في تضخيم مبالغ النفقات الحكومية دون زيادة في المنافع المترتبة عنها، وهذا مرتبط بضرورة تفعيل الجهاز الإنتاجي، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فضلا عن احتواء حالة الإغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات، وكذا إتباع سياسات نقدية أكثر تضييقا بهدف التحكم في نمو الكتلة النقدية واحتواء الضغوط التضخمية؛

– عدم الإفراط في مصادر التمويل التضخمي المعتمد عليه مؤخرا لما له من آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي، وفي حالة الضرورة لابد من ربط عملية الإصدار النقدي بإقامة المشاريع الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الإنتاج تعادل زيادة الطلب الناتجة عن الإصدار النقدي، والتي من شأنها تحقيق عائد يخفف من عجز الميزانية العامة للدولة، وعدم توجيه الإصدار النقدي الجديد للاستهلاك وذلك للحيلولة دون حدوث التضخم وارتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة الوطنية؛

– البحث عن بدائل تمويلية للإنفاق الحكومي في شقه الجاري، وفي هذا الإطار يمكن طرح أموال الزكاة كبديل تمويلي للنفقات التحويلية الاجتماعية، وهذا يتطلب إعادة النظر في وضعية صندوق الزكاة بالشكل الذي يرفع من دوره في تمويل جزء من النفقات الحكومية، من حيث قنوات جمع الزكاة وطريقة صرفها، إضافة إلى التشريعات فيما يخص إلزامية دفع الزكاة لدى الصندوق الوطني للزكاة وتعزيز الثقة في الصندوق بالتسيير الفعال للأموال المودعة فيه والحرص على وصولها لمستحقيها، وهذا الوضع سيساهم بنسبة معتبرة في تخفيض النفقات الحكومية وتخفيف العبء المالي للدولة فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية؛

– البحث عن بدائل تمويلية للإنفاق الحكومي في شقه الاستثماري، وفي هذا المجال يمكن تقديم الصكوك الإسلامية السيادية (الحكومية)كبديل لمصادر التمويل التقليدية والتي تسيطر عليه عادة الجباية البترولية، حيث تتميز هذه الصكوك باستجابتها للاحتياجات الرسمية بطريقة مرنة وبقدرتها على تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تتطلب عملية إقامتها رؤوس أموال ضخمة، فضلا عن تماشيها مع المعتقدات الدينية للمجتمع الجزائري، وهذا يتطلب من الهيئات المالية المعنية في البلاد وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم إصدار وتداول وإطفاء هذه الصكوك، وتذليل العقبات التي تحول دون إمكانية الاستفادة منها؛

– الاستعانة بالقطاع الخاص من خلال اعتماد الدولة على القطاع الخاص لإنجاز بعض المشاريع خاصة مشاريع البنية التحتية ذات الطابع الاقتصادي التي يمكن أن تشكل فرصة لهذا القطاع، ويتخذ هذا الأمر عدة صيغ من أهمها الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشاريع البنى التحتية بنظام BOT (البناء–التشغيل–

التحويل) أي مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإدارتها وتشغيلها، بحيث يتميز هذا النظام بتقديم خدمات البنى التحتية ذات النفع العام وإزاحة العبء الإداري عن كاهل الدولة وتحميله للقطاع الخاص الذي يقوم بتشغيل المشروع على أسس تجارية، وهذا من شأنه التخفيف من العبء المالي على الدولة بالتقليل من الإنفاق الحكومي والاستفادة من الموارد المالية للدولة لتوظيفها في مجالات أكثر إلحاحا خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها الميزانية العامة.

آفاق البحث:

على الرغم من المساهمة التي قدمت في هذا البحث والنتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة للمزيد من البحث في هذا المجال، ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وإثراء لهذا البحث هي:

- أثر الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية–
- أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنمية المستدامة –دراسة تحليلية قياسية–
- أثر الفساد على نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر –دراسة قياسية–
- العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الجزائر
- دراسة قياسية للعلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري ومعدل البطالة في الجزائر
- الصكوك الإسلامية السيادية كبديل لتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن:

1. سورة آل عمران.
2. سورة البقرة.
3. سورة النساء.

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
2. أحمد بركات، مدخل الاقتصاد، منشورات دار بلقيس، الجزائر، 2014.
3. أحمد حافظ الجعويني، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1974.
4. أحمد حسين الرفاعي، خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
5. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة "المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الأردن، 2012.
6. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
7. إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد "الاقتصاد الكلي"، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
8. أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي "النظرية-التطبيق"، ط1، شركة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
9. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. أوجست سوانينبيرج، ترجمة: خالد العامري، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
11. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
12. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
13. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات-نماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
14. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
15. بن طود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2010.
16. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي "دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين"، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
17. جلال جويدة القصاص، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010.
18. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2005.
19. حسام علي دواد، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي"بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
20. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
21. حسين عوضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
22. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
23. حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1995.
24. خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.
25. خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
26. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
27. دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

28. رانيا محمود عمارة، المالية العامة "الإيرادات العامة"، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
29. روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين، دروس مبسطة في الاقتصاد، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2013.
30. الزعبي حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
31. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006.
32. سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة:"مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، مصر، 2011.
33. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
34. سلام عبد الكريم مهدي سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
35. سمير شاعر، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011.
36. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي "مدخل في اتخاذ القرارات"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
37. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة "النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
38. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
39. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
40. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
41. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
42. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
43. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
44. طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.
45. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1996.
46. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة نشر.
47. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء1، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
48. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
49. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون سنة نشر.
50. عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
51. عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات"، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010.
52. عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2003.
53. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2000.
54. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
55. عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
56. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة نشر.
57. عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد"دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983.
58. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
59. عدلي البابلي، المالية العامة والنظم الضريبية "تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.
60. عدنان داود العذاري، الاقتصاد القياسي "نظرية وحلول"، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
61. علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
62. علي العربي، عبد المعيطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار نشر، الكويت، بدون سنة نشر.

63. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد "مفاهيم-مصطلحات-أسئلة"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
64. علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، الأردن، 2012.
65. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
66. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي "الاقتصاد الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
67. غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
68. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار البيارق، الأردن، 1998.
69. فاطمة السويسي، المالية العامة "موازنة-ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
70. فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
71. فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
72. فوزت فرحات، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
73. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2000.
74. كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
75. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
76. محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
77. محمد طاقة، هدى العزاوي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
78. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة:"النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
79. محمد عزة غزلان، الاقتصاد الكلي "الحسابات-النظرية-السياسة"، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
80. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
81. محمد لطفي فرحات، مبادئ الاقتصاد القياسي "قياس العلاقات الاقتصادية"، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، بدون سنة نشر.
82. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
83. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
84. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
85. مكيد علي، الاقتصاد القياسي"دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
86. مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، بدون دار نشر، الأردن، 2002.
87. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
88. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار اليازوري، الأردن، بدون سنة نشر .
89. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006.
90. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2010.
91. وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي "نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى"، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
92. وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
93. يمامة محمد حسن كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها (دراسة مقارنة)، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2015.

الأطروحات والمذكرات الجامعية

أطروحات الدكتوراه:

1. إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015.
2. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنظباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقياد-تلمسان، 2015.
3. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
4. خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
5. دنان راضية، ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية "دراسة حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016.
6. ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية "حالة الاستثمار الخاص-دراسة قياسية:1970-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.
7. سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.
8. سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
9. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحةدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
10. شلال زهير، آفاق نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 2014.
11. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
12. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016.
13. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2014.
14. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2011.
15. غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية –عرض تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2017.
16. فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2015.
17. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية "حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

18. قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
19. كردودي صبرينة، تشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014.
20. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015.
21. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

مذكرات الماجستير

1. بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) "مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.
2. عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2014.
3. قميتي عفاف، الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي-الأغواط، 2015.
4. كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

المجلات والمقالات والدوريات

1. أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر3، 2016.
2. أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة يحي فارس بالمدية، أفريل 2017.
3. أحمد علو، الإنفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي، مجلة الجيش، العدد 304، لبنان، 2010.
4. أحمد علي الحوتة، اختبار فرضية واغنر في الاقتصاد الليبي 1975-2000، مجلة إدارة الأعمال، العدد 119، مصر، 2007.
5. أحمد ماهر عز، تطور الإنفاق العام خلال الثلاثين عام 1952-1982، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 01، العدد 03، مصر، 1985.
6. أحمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية، المجلد 24، العدد 92، جامعة الكويت، 1999.
7. إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012.
8. أيمن نايف العشعوش، محددات الإنفاق الحكومي في سورية للفترة 1970-2005، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32، العدد 01، جامعة تشرين، 2010.
9. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحرير الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة القادسية، 2014.
10. براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، جامعة البليدة2، ديسمبر 2017.
11. بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي"دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة أم البواقي، جوان 2017.

12. بشني يوسف، مكي عمارية، تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 15، جامعة البليدة2، ديسمبر 2016.
13. بشير عبد الرزاق، بشير الزعبي، تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق الحكومي في الأردن "دراسة قياسية 1980-2001"، مجلة المنارة، المجلد 11، العدد 02، 2005.
14. البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة الشلف، 2013.
15. بلقاسم العباس، الاقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد 51، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2006.
16. بلوافي محمد، يماني ليلى، أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 03، جامعة مستغانم، 2013.
17. بن أحمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد 01، العدد 20، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر 2014.
18. بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة، أثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 2000-2014، المجلة المغاربية للاقتصاد والمنجمنت، المجلد 04، العدد 01، جامعة معسكر، مارس 2017.
19. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 06، العدد 06، جامعة زيان عاشور-الجلفة، مارس 2013.
20. بن مسعود عطاالله، بوثلجة عبد الناصر، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 02، العدد 19، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أوت 2014.
21. بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016.
22. تماضر جابر البشير حسن، علي فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، المجلد 01، عمادة البحث العلمي، 2013.
23. تمتان موراد، جلول شويرب، محددات الإنفاق لحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 11، جامعة يحي فارس بالمدية، جوان 2017.
24. جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي-، العدد 21، جامعة زيان عاشور بالجلفة، فيفري 2015.
25. جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 04، العدد 04، المركز الجامعي تندوف، أفريل 2017.
26. حداب محي الدين، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة زيان عاشور -الجلفة، 2017.
27. حربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، جوان 2015.
28. حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2007.
29. حسين جعاز ناصر، النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق 1987-2007، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة القادسية، 2010.
30. حسين علي العمر، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الملك فيصل، 2010.

31. حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاقنر، شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الملك سعود، 2002.

32. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، جوان 2006.

33. حميد عبيد عبد وآخرون، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 2012، العدد 18، جامعة بابل، 2016.

34. خلواتي صحراوي، مفتاح فاطمة، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2015.

35. خليل إسماعيل إبراهيم، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 04، العدد 01، جامعة بغداد، 2012.

36. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة أبوبكر بلقايد، 2012.

37. دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ديسمبر 2013.

38. دغمان زوبير، حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد19، جوان 2015.

39. دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر –أسباب وحلول-، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 18، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2012.

40. ر.أبحاث اقدم، هيفاء نجيب مهدور، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23، جامعة البصرة، 2012.

41. رزاق ذياب شعيب الناشي، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، جامعة المثنى، 2014.

42. رضا صاحب أبو حمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد 01، جامعة كربلاء، 2010.

43. رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977-2007)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 04، جامعة بابل، 2011.

44. رياض المومني، السيد محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (1967-1987)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 04، جامعة مؤتة، 1992.

45. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جوان 2010.

46. زكرياء مسعودي، تقييم أدء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري "دراسة للفترة 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، جوان 2017.

47. سعودي محمد، أثر الإنفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة يحي فارس-المدية، أفريل 2016.

48. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق الحكومي، مجلة معارف، العدد 11، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، ديسمبر 2011.

49. شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 14، جامعة قطر، 1996.

50. شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد12، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

51. صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013.

52. صبحي حسون الساعدي، أياد أحمد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الأنبار، 2011.

53. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–دراسة تطبيقية للفترة (1990–2014)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، ديسمبر 2016.

54. طلال محمود كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1980–2006، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 77، جامعة الموصل، 2005.

55. طهراوي فريد، بن البار محمد، قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة 1980–2012، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04، جامعة يحي فارس بالمدية، سبتمبر 2015.

56. الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 03، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2004.

57. عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 80–96، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03، العدد 11، جامعة كربلاء، 2015.

58. عبد الحميد أحمد إبراهيم، تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (الحالة المصرية من 1990–2005)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 18، العدد 01، جامعة سوهاج، 2004.

59. عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل نموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 10، جامعة كركوك، 2014.

60. عبد القادر قداوي، مبادئ وآليات الترشيد الإسلامي للنفقات العامة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 46، مارس 2016.

61. عبد الكريم عبد الله محمد، قيس أنيس حجيل، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج VAR، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 106، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016.

62. عبد الكريم كامل أبو هات، توجيه الإنفاق الحكومي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة القادسية، 2005.

63. عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، جامعة ورقلة، 2016.

64. عبد علي سلمان، عبد الله المالكي، نمو السكان والبناء الاجتماعي– دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي–، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، جامعة القادسية، 2008.

65. علي سيف علي المزروعي، سيف نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، 2012.

66. علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 28، العراق، أيار 2011.

67. علي كنعان وآخرون، دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 04، جامعة تشرين، 2011.

68. علي مكيد، عماد معوشي، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف1، 2013.

69. عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995–2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، جامعة القدس المفتوحة، حزيران 2015.

70. العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2016.

71. القنيعي عز الدين، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة2، ديسمبر 2014.

72. كاظم جابر عبد، محمد علي جاسم، النفقات التحويلية العامة ودورها في إعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصة إلى تجارب منتخبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 82، جامعة بغداد، 2015.

73. كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر–بسكرة، جانفي 2005.

74. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف–القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2013.

75. كردودي صبرينة، وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، جامعة الجزائر 03، 2016.

76. كماسي محمد أمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية "حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1970–2000"، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.

77.كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت، المجلد1، العدد 15، جامعة أهل البيت، 2014.

78. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، الجامعة المستنصرية، 2012.

79. لموتي محمد، قياس أثر الإنفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990–2013)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، جامعة البليدة 2، 2015.

80. ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996–2014)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72–73، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2015، شتاء 2016.

81. محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، ديسمبر 2015.

82. محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965–2013)، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد 03، العدد 11، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، جويلية 2015.

83. محمد صالح سلمان الكبيسي، نضال قادر حسن، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990–2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، جامعة بغداد، 2014.

84. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014–، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16،جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2016.

85. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

86. محمد ناجي التوني، الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على النمو والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي،العدد 100، قطر، مارس 2012.

87. محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2010.

88. مرابط فوزي، نادية شطاب، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997–2011 "دراسة قياسية وفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، جامعة القدس المفتوحة، تشرين الأول 2015.

89. مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة 1980-2000، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 8،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2007.
90. مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر "دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، فيفري 2017.
91. مفتاح فاطمة، خلواتي صحراوي، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 40، سبتمبر 2015.
92. مناقر نور الدين وآخرون، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الابطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، أفريل 2016.
93. مهدي سحر الجبوري، سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 08، جامعة كربلاء، 2015.
94. ميسوم طالبي، دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة وتوفيرها للشغل خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، المجلد 01، العدد 29، جامعة زيان عاشور بالجلفة، جانفي 2017.
95. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 12، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، ديسمبر 2012.
96. نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، جامعة بغداد، 2012.
97. هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي واحتواء الدين العام -للمدة (1990-2004)، حالة دراسية لبعض البلدان العربية (مصر، الأردن، تونس، المغرب)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة تكريت، 2009.
98. هاشم محمد العركوب، محمد سامي، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980-2002، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 82، جامعة الموصل، 2006.
99. هيثم عبد القادر الجنابي، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، جامعة بغداد، 2013.
100. وجيدة سمير، أولويات الإنفاق العام في مصر والدول العربية، مجلة النهضة، المجلد 11، العدد 03، جويلية 2010.
101. ونادي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جوان 2011.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. إسماعيل علوي، عادل مياح، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
2. بضياف عبد المالك، سلايمية ظريفة، الإنفاق العام بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: الضوابط والآثار، ملتقى دولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، يومي 13-14 مارس 2018.
3. بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
4. بن عزة محمد، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

5. بن عيسى كمال الدين، مراس محمد، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 "مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك"، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
6. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
7. بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
8. جديدي روضة، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
9. حدة أوضايفية، خلف الله فهيمة، تراجع دور الدولة في ظل العولمة: وهم أم حقيقة؟، الملتقى الدولي الثاني حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، يومي 13-14 مارس 2018.
10. خير الدين معطى الله، سامية بزازي، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
11. زرواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مؤتمر دولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس-سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.
12. السعيد قاسمي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
13. سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية لفترة 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
14. صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
15. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20-21 أفريل 2004.
16. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، ، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
17. صرارمة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.
18. طبايبية سليمة، عناني ساسية، أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي 2001-2014، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

19. عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة، مؤتمر حول: تحديد أولويات الإنفاق العام بالموازنات العربية، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، يومي 23-24 ديسمبر 2009.
20. عبد النور غريس، أحمد نصير، مدى فعالية سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
21. عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
22. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، يومي 25-28 جانفي 2015.
23. عماري عمار، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
24. غول فرحات، وظائف الدولة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
25. قحطان السيوفي، أدوات السياسة المالية في سورية (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، يوم 24 فيفري 2009.
26. قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثيرات الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
27. لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011.
28. محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
29. محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2010، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
30. مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
31. مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
32. مصطفى بودرامة، تأثير الاستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية، مؤتمر دولي حول: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.
33. المعز لله صالح أحمد البلاع، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي23-24 فيفري 2011.
34. منصور منال، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي-واقع ورهانات-، جامعة غرداية، يومي 23-24- فيفري 2011.

35. هزرشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ملتقى دولي حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ..والرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري 2011.

القوانين والمراسيم:

1. المادة 06 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10-07-1984.
2. المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10-07-1984.
3. المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10-07-1984.
4. المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10-07-1984.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد السيد كردي، الإيرادات العامة –مفهومها وأنواعها–، قسم التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، متاح على الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/852510، تاريخ التحميل: 25-03-2017.
2. أديس أبابا اوطو اكونجديت، التمويل بالعجز بين الانتعاش الاقتصادي والتضخم النقدي، متاح على الموقع: https://draddisababaothow.wordpress.com، تاريخ التحميل: 12-04-2017.
3. بوابة القانون، المالية العامة، متاح على الموقع: https://gatelaw.blogspot.com/2015/12/general-expenses.html، تاريخ التحميل: 29-03-2017.
4. توفيق الطيب، بعض قضايا الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، موسوعة التوثيق الشامل، متاح على الموقع: http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=8482، تاريخ التحميل: 10-08-2017.
5. حامد عباس محمد المرزوك، الإيرادات العامة، كلية القانون، شبكة جامعة بابل، متاح على الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&depid=1&lcid=22912، تاريخ التحميل: 25-03-2017.
6. حامد عباس محمد المرزوك، ظاهرة زيادة النفقات العامة، كلية القانون، شبكة جامعة بابل، العراق، 2011، متاح على الموقع: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_file.aspx?fid=7&lcid=23151، تاريخ التحميل: 20-07-2017.
7. حراق مصباح، دروس في المالية العامة، المكتبة القانونية العربية، متاح على الموقع: https://www.bibliotdroit.com/2018/03/pdf_59.html، تاريخ التحميل: 31-03-2017.
8. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، متاح على الموقع: https://books.google.dz/books?id، تاريخ التحميل: 03-08-2017.
9. خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية وتقييمية-، متاح على الموقع: https://www.researchgate.net/publication/311512140، تاريخ التحميل: 25-02-2017.
10. دحماني محمد دريوش، مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، متاح على الموقع: https://docs.google.com/viewer?، تاريخ التحميل: 01-03-2017.

11. رجـــاء خضـــير عبـــود موســـى الربيعـــي، التحليـــل الفكـــري للـــدورات الاقتصـــادية، متـــاح علـــى الموقـــع: http://webcache.googleusercontent.com، تاريخ التحميل: 06-07-2017.

12. رشـيد بـن عيـاش، تـدبير الإنفـاق العـام، مجلـة الحـوار المتمـدن، محـور الإدارة والاقتصـاد، العـدد 2940، 2010، متـاح علـى الموقـع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099، تاريخ التحميل: 13-09-2017.

13. ريـاض حمـودة، الفكـر الاقتصـادي الإسـلامي..نظـرة عامـة، مجلـة النبـأ، العـدد 41، جـانفي 2000، متـاح علـى الموقـع: https://annabaa.org/nba41/fikr.htm، تاريخ التحميل: 01-07-2017.

14. سارة علي أحمد محمد وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، نوفمبر 2016، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=40237، 04-04-2017.

15. شريف حجازي، المالية العامة، مكتبة الصفوة، متاح على الموقع: http://www.alsafwabooks.com/dbook.php?id=535، تاريخ التحميل: 13-04-2017.

16. صالح صالحي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، متاح على الموقع: http://eco.univ-setif.dz/uploads، تاريخ التحميل: 25-02-2017.

17. صونيا عابد، المالية العامة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، متاح على الموقع: http://www.univ-emir.dz/faceco/pdf/mt-b/s3-eco/finance-g.pdf، تاريخ التحميل: 12-04-2017.

18. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، متاح على الموقع: https://fr.scribd.com/document/، تاريخ التحميل: 01-10-2017.

19. عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، شركاء التنمية "بحوث، استشارات وتدريب"، متاح على الموقع: http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Abdalla%20shehata.pdf، تاريخ التحميل: 02-04-2017.

20. عـــدنان الصـــنوي، محاضـــرات في الاقتصـــاد القياســـي، جامعـــة صـــنعاء، متـــاح علـــى الموقـــع: https://www.fichier-pdf.fr/2015/10/05/fichier-sans-nom/، تاريخ التحميل: 02-03-2017.

21. العـربي مجيـدي، محاضـرات الماليـة العامـة الإسـلامية، جامعـة المسـيلة، متـاح علـى الموقـع: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/wp-content/uploads/2016، تاريخ التحميل: 10-08-2017.

22. علـي كنعـان، مبـدأ عجـز الموازنـة، الموسـوعة العربيـة "الموسـوعة القانونيـة المتخصصـة"، متـاح علـى الموقـع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164577، تاريخ التحميل: 11-04-2017.

23. عمـاري زهـير، اقتصـاد قياسـي مـالي "محاضـرات مدعمـة بأمثلـة محلولـة باسـتخدام برنـامج EVIEWS.4، متـاح علـى الموقـع: https://abdoualg.blogspot.com/2016/12/pdf_24.html، تاريخ التحميل: 01-03-2017.

24. عمـرو عبـد المـؤمن هاشـم محمـد، العـالم يبحـث عـن نظـام اقتصـادي جديـد بعـد فشـل النظـام الاشـتراكي والرأسـمالي، متـاح علـى الموقـع: https://malgendy.wordpress.com، تاريخ التحميل: 09-04-2017.

25. عيســى خليفــي، النفقــات العامــة في الاقتصــاد الإســلامي، مجلــة الاقتصــاد الإســلامي العالميــة، متــاح علــى الموقــع: http://giem.kantakji.com/article/details/ID/180#.WN6s3OGVx_k، تاريخ التحميل: 31-03-2017.

26. فـارس النفيعـي، دوافـع عمليـة ترشـيد الإنفـاق الحكـومي، المنتـدى العـربي لإدارة المـوارد البشـرية، متـاح علـى الموقـع: https://hrdiscussion.com/hr16962.html، تاريخ التحميل: 12-12-2014.

27. فـارس النفيعـي، مفهـوم ترشـيد الإنفـاق الحكـومي وعلاقتـه بالموازنـة العامـة، المنتـدى العـربي لإدارة المـوارد البشـرية، متـاح علـى الموقـع: https://hrdiscussion.com/hr16936.html، تاريخ التحميل: 12-12-2014.

28. كمال عبد حامد آل زيارة، محاضرات المالية العامة والتشريع المالي العام، جامعة أهل البيت، متاح على الموقع: http://abu.edu.iq/law/courses/2/public-finance-financial-legislation/2، تاريخ التحميل: 04-04-2017.

29. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، يونيو 2012، متاح على الموقع: http://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabic%20PSA%20Report%202012.pdf، تاريخ التحميل: 05-10-2017.

30. لونيسي نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، متاح على الموقع: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/522/1/01-%20Finance%20%20Publique.pdf، تاريخ التحميل: 31-07-2017.

31. محمد حسن، الإنفاق العام أنواعه وأقسامه، المكتبة الإلكترونية السودانية، متاح على الموقع: http://pata.yoo7.com/t138-topic، تاريخ التحميل: 02-08-2017.

32. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، المكتبة القانونية الجزائرية، متاح على الموقع: https://drive.google.com/file/d/0B6EdFk_RP3nTWTlqcXBJWWVVeFU/view، تاريخ التحميل: 24-04-2017.

33. محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، متاح على الموقع: http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000166.25.3.2014.pdf، تاريخ التحميل: 29-03-2017.

34. محمد خير العكام، السياسة المالية والضريبية، الموسوعة العربية "الموسوعة القانونية المتخصصة"، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164926، تاريخ التحميل: 12-04-2017.

35. محمد خير العكام، النفقات العامة، الموسوعة العربية، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164141، تاريخ التحميل: 23-03-2017.

36. محمد نبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة الوطنية متى يكون مطلوبا، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2556، 2009، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701، تاريخ التحميل: 03-10-2017.

37. محمود الدريني، أسلوب الانحدار التدريجي Stepwise، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، متاح على الموقع: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:-Rk59EnPP0oJ:www.bsofian-ksu.com/agec613/Lecture7.pdf+&cd=2&hl=fr&ct=clnk&gl=dz، تاريخ التحميل: 01-03-2018.

38. مديحة الدغيدي، النفقات العامة، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، متاح على الموقع: http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=10&PageNo=1&BookID=83&cntrlId=1، تاريخ التحميل: 31-03-2017.

39. معلم يوسف، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة1، متاح على الموقع: http://fac.umc.edu.dz/droit/affichage/cours، تاريخ التحميل: 31-07-2017.

40. مها العلويط، النفقات العامة، متاح على الموقع: http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lfsl_lthny_23.pdf، تاريخ التحميل: 13-12-2015.

41. الموسوعة العربية، التحضر، متاح على الموقع: https://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D8%B1، تاريخ التحميل: 19-07-2017.

42. نبيل بوفليح، أحمد ضيف، فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" كسياسة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، متاح على الموقع: http://www.kantakji.com/economics/، تاريخ التحميل 22-03-2017.

43. نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الاقتصاد العراقي، مجلة الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 3718، 2012، متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306352، تاريخ التحميل: 02-04-2017.

44. يسري محمد أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، متاح على الموقع: http://olc.bu.edu.eg/olc/images/313.pdf، تاريخ التحميل: 01-10-2017.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

Ouvrages :

1. BOURBONNAIS Régis, Econométrie, 6éme édition, DUNOD, Paris, 2005.
2. DOMINICK Salvatore, Traduit par : GEORGES Loudiere, Econométrie et Statistique Appliquées : Cours et problèmes, McGraw-Hill , France, 1985.
3. François Seurot, Inflation et emploi dans les payes Socialistes, 1er édition, Presses Universitaire de France, Paris, 1983.
4. GUY ANSION, Econométrie pour L'entreprise, Editions EROLLES, paris, 1988.
5. Isabelle Cadort et autres, Econométrie appliquée « Méthodes, Applications, Corrigés », 1reédition, de boeck, paris, 2004.
6. Jérôme Héricourt, Julien Reynaud, ECONOMETRIE " 70 % Applications 30 % cours, Dunod, paris, 2007.
7. KHEDHIRI Sami, Cours d'économétrie : Méthodes et application, Lavoisier, Paris, 2007.
8. Med Chérif Ilmane, dictionnaire d'économie et de sciences sociales, BERTI Edition, Alger, 2009.
9. Michele Cohen, Jacqueline pradel, Econométrie « théorie et techniques de base- méthode d'utilisation- exercices » , Editions litec, paris, 1993.
10. Philippe Casin, Exercices d'économétrie et d'analyse de données, Editions TECHNIP, paris, 2013.
11. Rachid BENDIB, ECONOMETRIE Théorie et Applications, Office des publications universitaires, Alger, 2001.
12. William Greene, économétrie, 5eédition, pearson Education, France, 2005.

Thèses & Mémoires:

1. KHEDDACHE Nahla dina, Dépenses Publiques et Croissance Economique : Impacts et limites « cas de l'algerie », Mémoire de Magistère, Faculté des sciences Economique, Université d'alger, 2009.
2. Yamna Achour Tani, Analyse de la politique économique algérienne, These de doctorat en science Economique, Université Paris1-Panthéon sorbonne, 2013.

Périodiques , Revue et études :

1. Abdulla S. AL-Khulaifi, The Relationship between Government Revenue and Expenditure in Qatar: A Cointegration and Causality Investigation, International Journal of Economics and Finance, VOL 04, No 09, 2012.
2. Ammar Ben Zaed, Increasing Public Expenditure, International journal of scientific & technology research, vol 06, issue 04, April 2017.

3. Arthur B. Laffer, The Laffer Curve: Past, Present, and Future, The Heritage Foundation, No 1765, June 2004.
4. Asuman Oktayer, Nagihan Oktayer, Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence From A Trivariate Causality Analysis, Prague Economic Papers, VOL 02, 2013.
5. BigBen Chukwuma Ogbonna, Inflation dynamics and government size in Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, vol II, Issue 12, United Kingdom, 2014.
6. Bigben Chukwuma Ogbonna, Testing For Wagner's Law on Greek Economy, International Journal of Development and Economic Sustainability, Vol 03, No 05, October 2015.
7. Burak Sencer Atasoy, Timur Han Gur, Does the Wagner's Hypothesis Hold for China? Evidence From Static and Dynamic Analyses, PANOECONOMICUS, Vol 63, Issue 01, 2016.
8. Chelil Abdellatif, benazza Mohammed, The role of public policies in the activation of the employment policy in Algeria, European Scientific Journal, vol 10, No 28, October 2014.
9. CHOUAL Imed Eddine, Analyse rétrospective de la politique financière de l'algerie 2001-2014, revue nouvelle économie, N^0 : 15, vol 02, 2016.
10. CLEMENT A.U.IGHODARO, DICKSON E. ORIAKHI, Does The Relationship Between Government Expenditure and Economic Growth Follow wagner's Law in nigeria?, Annals of the University of Petrosani-Economics, vol: 10, Issue: 02, 2010.
11. Cosimo Magawwino et al, Wagner's Law and Peacok and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries: A Panel Data Study, International Journal of Economics and Financial Issues, vol 05, Issue 03, 2015.
12. Daniel TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement : un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Agence Français de Développement, Août 2010.
13. Daniela L. Constantin et al, The Services of General In Romania: Legal and institutional aspects at national and territorial level, 52nd congress of European regional science association, Bratislava, Slovakia, 21-25 August 2012.
14. Eamonn Butler, The condensed wealth of nations and the incredibly condensed theory of moral sentiments, Adam Smith Institute, London, 2011.
15. Georges Decaudin, Les dépenses publiques selon leur fonction, revue Economie et statistique, N^0 136, Septembre 1981.
16. Gervasio Semedo, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de wagner, cycle électroral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 83, N^0 02, juin 2007.
17. Gilbert Faccarello and Richard Sturn, Studies in the History of public Economics, Routledge Taylor and Francis Group, London and New York, 2012.
18. Greg Ekpung Edame, Agboro Diepreye Eturoma, The determinants of public expenditure on educational infrastructural facilities and economic growth in Nigeria, Journal of Business Management and Economics, Vol 5, Issue 06, September 2014.
19. HAFEEZ UR REHMAN et al, Testing Wagner's Law for Pakistan: 1972-2004, Pakistan Economic and Social Review, VOL 45, No 02, Winter 2007.

20. Khalid H.A.AL-QUDAIR, The relationship between Government Expenditure and Revenues in the Kingdom of Saudi Arabia: Testing for Cointegration and Causality, JKAU: Econ.& Adm, VOL 19, No 01.
21. Marta PascualSàes et al, Government expenditure and economic growth in the Union countries: New evidence, Bulletin of Geography. Socio-economic Series, N0: 36,Torun: Nicolaus Copernicus University, 2017.
22. Michael Benarroch, Manish Pandey, The Impact of Imports and Exports on the Size and composition of Government Expenditures, International Journal of Economic and finance, vol 09, no 03, Canadian centre of science and education, 2017.
23. Mohammad Afzal, Qaisar Abbas, Wagner's Law in Pakistan: Another look, Journal of Economics and International Finance, VOL 02, Issue 01, January 2010.
24. Mohsen Mehrara, Abbas ali Rezaei, The relationship between Government Revenue and Government Expenditure in Iran, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, VOL 04, No 03, March 2014.
25. Muhlis Bagdigen, Hakan çetintas, Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case, Journal of Economic and Social Research, VOL 06, Issue 01.
26. Munir A.Sheikh, Patrick Grady et Paul H.Lapointe, L'efficacité de la politique budgétaire en économie ouverte, L'Actualité économique, vol 56, n^0 04, Montréal, 1980.
27. MUSTAPHA BAKLI, Essai D'évaluation des effets deux plans Triennal (2001-2004) Et Quinquennal (2005-2009) Sur L'évolution Urbaine Et Economique D'un Espace Local : Regard Sur le Cas De Quelques Communes De la Wilaya de Bejaia, les communication du colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif1, les 11 & 12 mars 2013.
28. Nemanja Lojanica, Government expenditure and Government Revenue-the Causality on the Example of the Republic of Serbia, Management International Conference, Portoroz-slovenia, 28-30 May 2015.
29. OGBOLE O.F, Momodu A.A, Government Expenditure and Inflation Rate in Nigeria: An Empirical Analyses of Pair wise Causal Relationship, Journal of Finance and Accounting, vol 6, N0 15, 2015.
30. Omo Aregbeyne, Baba Insah, A Dynamic Analysis of The link Between Public Expenditure and Public Revenue in Nigeria and Ghana, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 04, No 04, 2013.
31. Osmond N.Okonkwo et al, Impact of Expanding Economic Activities on Government Expenditure in Nigeria, Journal of Economics and Finance, vol 06, Issue 05, ver 01, 2015.
32. P. SRINIVASAN, Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case, Journal of Economics and Management, Vol: 07, Issue: 02, India, 2013.
33. Paolo Epifani, Gino Gancia, Openness, Government Size and the Terms of Trade, Revirew of Economic Studies Limited, vol 76, 2009.

34. Randall G. Holcombe, A theory of the theory of public goods, Review of Austrian Economics 10, n^{0} 01, 1997.
35. Rezwanul Hasan Rana, Government Expenditure and Economic Growth in Bangladesh: An Empirical Study, The International Journal of Business & Management, Vol 02, Issue 10, October 2014.
36. Sajedeh Akbari Nouri, A Review of Wagner's by Using Total Government Expenditures and Its Subsets (1960-2006), Jornal UMP social Sciences and Technology Management, vol: 03, Issue: 03, supp: 01, 2015.
37. Samson Kwalingana et al, The short-run and long-run trade balance response to exchange rate changes in Malawi, Journal of Development and Agricultural Economics, vol. 4(8), May 2012.
38. Satish VERMA, Rahul ARORA, Does The Indian Economy Support Wagner's Law? An Econometric Analysis, Eurasian Journal of Business and Economics, VOL 03, Issue 05, 2010.
39. SEDDIKI MALIKA, Investissements Publics et Gouvernance en Algérie : Quelle relation ?, les communication du colloque international : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université Sétif1, les 11 & 12 mars 2013 .
40. Sultan N.Abu Tayeh, Mairna H.Mustafa, The Determinant of Expenditures in Jordan, International Journal of Business and Social Science, VOL 02, No 08. May 2011.
41. Taofik Mohammed Ibrahim, The causal link between Trade Openness and Government Size: Evidence from the five largest economies in Africa, International journal of business and Economic sciences applied Research, vol 08, issue 01, 2015.
42. Torki M. Al-Fawwaz, Khaled Mohammed Al-Sawai'e, The relationship between Gross Domestic Product and Government Expenditures Jordan: A VAR Approach, Interdiscipllinary Journal of Contemporary, Research In Business, Vol 04, No 09, January 2013.
43. Vito Tanzi, LudgerSchuknecht, Public Spending in the 20th Century, A Global Perspective, Cambridge university press, Cambridge, United Kingdom, 2000.
44. Yan Zheng et al, An Empirical Analysis of Validity of Wagner's in china A Case Study Based on Gibbs Sampler, International Journal of Business and Management, VOL 05, No 06, June 2010.
45. Yves Emery, la gestion par les résultats dans les organisations publiques : de L'idée aux défis de la réalisation, Revue Telescope, vol 03, 2005.

Internet :

1. A.Sidi Umar, Causes for increase in Government Expenditure, available at: http://www.academia.edu/9969205/CAUSES_FOR_INCREASE_IN_GOVERNMENT_EXPENDITURE, visited in: 21-07-2017.
2. Andrzej T, Abraszewski et autres, budgétisation axée sur les résultats : expérience des organisation du système des nations unies, organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Genève, 1999, http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001203/120315f.pdf, 23-09-2017.
3. Bernard Lejeune, Econométrie, http://www.microeco.ulg.ac.be/lejeune/Syllabus.pdf, 02-03-2017.

4. Blanca Moreno-Dodson, Quentin Wodon, Public Finance for Poverty Reduction Concepts and Case Studies from Africa and Latin America, The World Bank, Washington, available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/435521468263934631/Public-finance-for-poverty-reduction-concepts-and-case-studies-from-Africa-and-Latin-America, visited in: 16-07-2017.
5. Claudio Araujo, Introduction à l'économétrie, http://cerdi.org/uploads/sfCmsBlog/html/63/L3_M1%20Econometrie/2_regression%20simple%20L3%202013.pdf, 02-03-2017.
6. Dani Rodrik, Why do more open economies have bigger governments?, Journal of Political Economy, available at: https://www.sss.ias.edu/files/pdfs/Rodrik/Research/why-do-more-open-economies-have-bigger-governments.pdf, visited in: 14-06-2017.
7. Dubravko Mihaljek, Sweta Saxena, Wages, productivity and "structural" inflation in emerging market economies, BIS Papers No 49, available at: https://ideas.repec.org/h/bis/bisbpc/49-03.html, visited in: 18-07-2017.
8. Frederic DOCQUIER, Introduction a la macroeconomie, université Lille2, 2005, http://www.economzdrav.com/files/books/french/Introduction_a_la_macroeconomie.pdf, 16-07-2017.
9. Fuad Abdullah Al-Omar, Growth of Public Expenditure and Bureaucracy in Kuwait, available at: http://www.irti.org/English/Research/Documents/IES/143.pdf, visited in: 14-06-2017.
10. Geoff Riley, Explaining the Multiplier Effect, available at: https://www.tutor2u.net/economics/reference/multiplier-effect, visited in: 18-09-2017.
11. Hélène Hamisultane, ECONOMETRIE, https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261163/document, 02-03-2017.
12. Ibrahim Ola Balogun, Theories of Public Expenditures, available at: http://strategistng.blogspot.com/2013/02/theories-of-public-expenditures.html, visited in: 27-03-2017.
13. Kari Grenade, Allan Wright, The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination, available at: https://webcache.googleusercontent.com, visited in: 27-03-2017.
14. Kari Grenade, Allan Wrigth, The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination, November 2012, available at: http://scholar.google.com.mx/citations?user=C4Ogud4AAAAJ&hl=en, visited in: 05-10-2017.
15. Lewis, Carol W, w.Bartley Hildreth, Using the Gross Domestic Product To measure the Role and size of Government (Exercise), Oxford University Press, New York, 2012, available at: http://global.oup.com/us/companion.websites/9780199859214/student/chapter5/pdf/grossdomestic.pdf, visited in: 30-12-2015.
16. Ma Economics, multiplier and Acceleration, Karatchiuniversity, available at: https://sites.google.com/site/maeconomicsku/home/multiplier-and-accelerator, visited in: 13-09-2017.
17. Magnus Henrekson, The Peacock-Wiseman Hypothesis, In N.Gemmel,ed, the Growth of public sector, theories and international evidence. cheltenham: Edward Elgar ublishing, 1993, available at: https://fr.scribd.com/doc/89933850/The-Peacock-wiseman-Hypothesis, visited in: 17-07-2017.

18. Merlin Harold Hunter, Many causes are responsible for the growth of public Expenditures, available at: http://chestofbooks.com/finance/economics/Outlines-Of-Public-Finance/index.html, visited in; 21-07-2017.
19. Moheeth M, Growth of public expenditure: 16 factors, available at: http://www.accountingnotes.net/financial-management/public-expenditure/growth-of-public-expenditure-16-factors/10010, visited in: 21-07-2017.
20. Paparas Dimitrios, Christien Richter, The validity of Wagner's Law in Greece during the Last 2 centuries, available at: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:8nw5sll-poIJ, visited in: 30-03-2017.
21. Pierre Cliche, Politique Budgétaire, le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, http://www.dictionnaire.enap.ca/,02-01-2016.
22. Ravinthira kumaran K, the relationship between Government Revenue and Expenditure in Sri Lanka, university of Colombo, www.kln.ac.lk/uokr/ICBI2011/ECO%20402.pdf, 25-03-2017.
23. Ricco Rakotomalala, Econométrie : la régression linéaire simple et multiple, http://eric.univ-lyon2.fr/~ricco/cours/cours/econometrie_regression.pdf, 02-03-2017.
24. Ritika Muley, Public expenditure: Causes, principles and importance, Economic Discussion, available at :http://www.economicsdiscussion.net/india/public-expenditure/public-expenditure-causes-principles-and-importance/17462, visited in: 21-07-2017.
25. Robert Karolewski, Theoretical and Empirical Analysis of Public Expenditure Growth, available at: https://prezi.com/sjk7yysujrnw/theoretical-and-empirical-analysis-of-public-expenditure-gro/, visited in: 16-07-2017.
26. Saeid Mahdavi, A Re-examination of Wagner's Law Based on Disaggregated U.S. State-Local Government Expenditure, Working Paper, College of Business, The University of Texas, 2009, available at: http://business.utsa.edu/wps/eco/0101ECO-090-2009.pdf, visited in: 28-03-2017.
27. Smriti chand, 11 Main causes of Growth of public expenditures - Explained!, available at: http://www.yourarticlelibrary.com/economics/11-main-causes-of-growth-of-public-expenditures-explained/26304/, visited in: 21-07-2017.
28. Thomas Piketty, Les hauts revenus face aux modifications des taux marginaux supérieurs de l'impôt sur le revenu en France 1970-1996, Document de travail, n^{0} 9812, CEPREMAP, juillet 1998, piketty.pse.ens.fr/files/public/Piketty1998d.pdf, 16-07-2017.

الملاحق

الـمـلاحـق

الملحق رقم (01): هيكل النفقات الجارية في الجزائر خلال الفترة 1993-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب والأجور	معاشات المجاهدين	المواد والتجهيزات	الخدمات العامة	التحويلات الجارية	مدفوعات الدين العام
1993	114.9	10.0	16.7	39.9	73.8	27.0
1994	145.2	12.8	18.2	42.3	78.5	41.1
1995	179.5	15.6	29.4	55.4	94.2	62.2
1996	213.3	18.9	34.7	69.9	115.4	89.0
1997	235.0	25.0	43.5	74.0	146.4	109.4
1998	258.2	37.9	47.5	75.2	124.1	110.8
1999	278.1	59.9	53.6	81.9	166.8	126.4
2000	281.1	57.7	54.6	92.0	200.0	162.3
2001	315.4	54.4	46.3	114.6	276.8	147.5
2002	339.9	73.8	68.5	137.6	334.3	137.2
2003	392.8	62.7	58.8	161.4	326.1	114.0
2004	442.3	69.2	71.7	176.5	396.1	85.2
2005	490.1	79.8	76.0	187.5	332.7	73.2
2006	531.3	92.5	95.7	215.5	430.1	68.6
2007	628.7	101.2	93.8	273.0	489.8	85.0
2008	826.6	103.0	111.7	360.8	824.7	61.4
2009	879.9	130.7	112.5	412.5	839.0	37.4
2010	1193.1	151.3	121.8	513.2	795.5	32.5
2011	1468.7	163.2	129.7	786.1	987.8	37.7
2012	1638.6	185.3	135.2	786.7	1645.0	42.0
2013	1498.9	226.5	149.1	709.4	1147.1	44.2
2014	1643.5	218.4	161.9	736.0	1333.0	37.8
2015	1803.6	223.0	179.7	730.2	1270.6	42.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": September 1998.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": September 2001.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": March 2003.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": March 2006.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": April 2009.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": January 2012.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015

الملحق رقم (02): هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1993-2011

الوحدة: مليون دج

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	السكن	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الإدارية	التهيئة العمرانية
1993	2213	12018	5480	1	17283	4141	14741	4270	5904	19196
1994	2750	12700	5100	0	15500	7100	15550	6350	8700	18250
1995	2057	12885	5143	0	15543	6848	17329	6826	9315	18475
1996	7222	17093	5796	8	22181	8843	24378	8169	12296	20772
1997	5678	23120	6810	13	27037	9848	28811	7298	14164	20388
1998	7469	29804	8620	11	23262	52693	33527	8857	23295	20789
1999	6562	31649	8553	13	30068	60709	35177	9187	22905	23058
2000	8532	33815	5968	5	34953	65319	39110	11897	26879	29843
2001	20339	38127	6448	126	53903	78248	53762	17499	31125	36067
2002	27064	75376	7602	54	65725	88409	55951	27407	28438	41114
2003	15777	67760	5904	13	71762	74935	60032	31517	30504	43091
2004	12350	69561	0	9	87100	69200	80600	38400	35600	36500
2005	13104	125438	95	6	155273	67516	84540	35567	29961	37235
2006	12463	169108	130	24	225456	89683	84136	32900	38446	51056
2007	15099	183897	200	17	380386	184746	126160	41760	54439	79350
2008	26390	221022	24	100	539244	187570	135710	54885	80365	78911
2009	25769	256554	134	374	398510	230758	144913	68483	85665	77613
2010	22387	272113	164	506	381673	293495	153513	71235	113726	65349
2011	17562	284223	164	345	399680	137767	127590	77748	116341	47437

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": September 1998.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": September 2001.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": March 2006.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": April 2009.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": January 2012.

-IMF: "Algeria: selected Issues and Statistical Appendix": 2013.

الملحق رقم (03): مؤشرات تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

1-مؤشرات تطور الإنفاق الإجمالي

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الميل المتوسط (%)	الميل الحدي	المرونة الداخلية	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من النفقات (دينار للفرد)
1970	5876			24011,52			0,24471587			14,550034	403,8478536
1971	6941	1065	18,12457454	24942,36	930,84	3,876639213	0,278281606	1,144127884	4,675331787	14,960109	463,9672077
1972	8197	1256	18,09537531	30318,5	5376,14	21,55425549	0,27036298	0,233624868	0,839526808	15,377093	533,0656451
1973	9989	1792	21,8616567	34504,85	4186,35	13,80790606	0,289495535	0,428057855	1,583270961	15,804428	632,0380592
1974	13408	3419	34,22765042	55227,17	20722,32	60,05625296	0,242779052	0,164991179	0,569926506	16,247113	825,2543083
1975	19068	5660	42,21360382	61444,51	6217,34	11,25775592	0,310328783	0,910357162	3,749735215	16,709099	1141,174638
1976	20118	1050	5,50660793	73817,29	12372,78	20,13651016	0,272537775	0,084863709	0,273463867	17,190239	1170,315317
1977	25473	5355	26,61795407	86966,28	13148,99	17,81288638	0,29290663	0,407255614	1,494308867	17,690184	1439,951105
1978	30106	4633	18,18788521	104558,94	17592,66	20,22928887	0,287933294	0,263348465	0,899086732	18,212326	1653,056287
1979	33515	3409	11,32332425	128096,88	23537,94	22,5116475	0,26163791	0,144830006	0,50299847	18,760761	1786,441392
1980	44016	10501	31,3322393	162500	34403,12	26,85711002	0,270867692	0,305233944	1,166627357	19,337715	2276,173788
1981	57655	13639	30,98645947	191400	28900	17,78461538	0,301227795	0,471937716	1,742318223	19,943664	2890,893068
1982	72445	14790	25,65258867	207599,99	16199,99	8,463944619	0,348964371	0,912963527	3,030807718	20,575701	3520,900697
1983	84825	12380	17,08882601	233700	26100,01	12,57225976	0,36296534	0,47432932	1,359248563	21,228289	3995,84724
1984	91598	6773	7,98467433	267600	33900	14,50577664	0,342294469	0,19979351	0,550447903	21,893853	4183,731388
1985	99841	8243	8,999104784	291300,02	23700,02	8,856509716	0,342742853	0,347805614	1,016100594	22,565905	4424,418165
1986	101817	1976	1,979146843	299500,01	8199,99	2,814963761	0,339956583	0,240975904	0,703080754	23,241272	4380,870376
1987	103977	2160	2,121453195	323700	24199,99	8,080129947	0,321214087	0,089256235	0,262551866	23,917897	4347,24675
1988	119700	15723	15,12161343	349500,01	25800,01	7,970345999	0,342489261	0,609418368	1,897234252	24,591492	4867,537114
1989	124500	4800	4,010025063	423300,01	73800	21,11587922	0,29411764	0,06504065	0,189905664	25,257672	4929,195375
1990	136500	12000	9,638554217	555800	132499,99	31,3016742	0,24559194	0,090566045	0,307924559	25,912367	5267,754968
1991	212100	75600	55,38461538	844499,98	288699,98	51,94314142	0,251154535	0,261863544	1,066254637	26,554329	7987,398213
1992	420131	208031	98,0815653	1048200,02	203700,04	24,12078684	0,40081186	1,021261459	4,06626724	27,181094	15456,73622
1993	476627	56496	13,44723432	1166000	117799,98	11,23831118	0,408771012	0,479592611	1,196552943	27,786259	17153,33468
1994	566329	89702	18,82016755	1491500,01	325500,01	27,91595283	0,379704322	0,275582173	0,674172494	28,362253	19967,70144
1995	759617	193288	34,12998451	1990600,03	499100,02	33,46295787	0,381602024	0,387273076	1,019933284	28,904298	26280,41684
1996	724609	-35008	-4,608638301	2570000,01	579399,98	29,10680053	0,281949026	-0,060421127	-0,158335448	29,411415	24636,99893
1997	845196	120587	16,64166468	2780199,91	210199,9	8,178984404	0,304005477	0,573677723	2,034685953	29,886839	28279,87262
1998	875739	30543	3,613718002	2830500,1	50300,19	1,809229251	0,309393736	0,607214406	1,997379824	30,335732	28868,23367
1999	961682	85943	9,813768714	3238197,61	407697,51	14,4037271	0,29698064	0,210800895	0,681335369	30,335732	31701,29536
2000	1178122	216440	22,50640024	4123513,88	885316,27	27,33978517	0,285708266	0,244477603	0,823210574	31,18366	37780,10663
2001	1321028	142906	12,12998314	4227113,12	103599,24	2,512401874	0,312513047	1,379411664	4,828042547	31,592153	41815,06718
2002	1550646	229618	17,38176632	4522773,35	295660,23	6,994377051	0,342852909	0,776627956	2,485105706	31,995046	48465,19052
2003	1639265	88619	5,714972985	5252321,11	729547,76	16,1305399	0,312102967	0,121471143	0,354295208	32,403514	50589,11203
2004	1888930	249665	15,23030139	6149116,69	896795,58	17,07427176	0,30718721	0,278396778	0,892002986	32,831096	57534,78349
2005	2052037	163107	8,634888535	7561984,35	1412867,66	22,97675798	0,271362238	0,115443933	0,3758097	33,288437	61644,13787
2006	2453014	400977	19,54043714	8501635,8	939651,45	12,42599041	0,288534355	0,426729507	1,572545648	33,777915	72621,82997
2007	3108669	655655	26,728547	9352886,35	851250,55	10,01278542	0,332375363	0,77022564	2,669441707	34,300076	90631,54845
2008	4191053	1082384	34,81824536	11043703,48	1690817,13	18,07802497	0,37949706	0,640154385	1,9259983	34,860715	120222,8067
2009	4246334	55281	1,319024121	9968025,3	-1075678,18	-9,740194328	0,425995508	-0,051391765	-0,135420719	35,46576	119730,5232
2010	4466940	220606	5,195210739	11991563,89	2023538,59	20,30029549	0,372506876	0,109019912	0,255917986	36,117637	123677,5263
2011	5731407	1264467	28,30723045	14588531,94	2596968,05	21,65662522	0,392870717	0,486901254	1,307093333	36,819558	155662,0261
2012	6844100	1112693	19,41395891	16208698,38	1620166,44	11,1057538	0,422248588	0,686776971	1,748099162	37,565847	182189,4233
2013	6092100	-752000	-10,98756593	16650181	441482,62	2,723738882	0,365887914	-1,703351312	-4,034001206	38,338562	158902,6735
2014	7656200	1564100	25,67423384	17242544,84	592363,84	3,557702105	0,444029583	2,640438012	7,216521531	39,113313	195744,0936
2015	8858100	1201900	15,69838823	16591875,29	-650669,55	-3,77362829	0,533881785	-1,847174192	-4,160025055	39,871528	222166,0529

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الإنفاق الحكومي الإجمالي: معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع: http://www.ons.dz، تم الحصول على متغيرات الدراسة للسنوات 2012-2015 من تقارير وزارة المالية المتاحة على الموقع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- الناتج المحلي الإجمالي: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

- تم حساب المؤشرات من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

2-مؤشرات تطور الإنفاق الجاري

السنوات	الإنفاق الجاري (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الميل المتوسط (%)	الميل الحدي	المرونة الداخلية	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الإنفاق الجاري (دينار للفرد)
1970	4253			24011,52			0,177123314			14,550034	292,3017225
1971	4687	434	10,20456149	24942,36	930,84	3,876639213	0,187913253	0,466245542	2,63232169	14,960109	313,2998563
1972	5365	678	14,46554299	30318,5	5376,14	21,55425549	0,176954665	0,126112787	0,671122368	15,377093	348,8955942
1973	6270	905	16,86859273	34504,85	4186,35	13,80790606	0,181713585	0,216178771	1,221661898	15,804428	396,7242598
1974	9406	3136	50,01594896	55227,17	20722,32	60,05625296	0,17031472	0,151334407	0,832818341	16,247113	578,9336235
1975	13656	4250	45,18392515	61444,51	6217,34	11,25775592	0,222249311	0,683572074	4,013581879	16,709099	817,2792561
1976	13170	-486	-3,55887522	73817,29	12372,78	20,13651016	0,178413486	-0,039279774	-0,176737438	17,190239	766,1324546
1977	15282	2112	16,03644647	86966,28	13148,99	17,81288638	0,17572328	0,160620702	0,900272203	17,690184	863,8689117
1978	17575	2293	15,00458055	104558,94	17592,66	20,22928887	0,168087014	0,130338448	0,741725557	18,212326	965,0057878
1979	20090	2515	14,31009957	128096,88	23537,94	22,5116475	0,156834421	0,106848773	0,635675358	18,760761	1070,852083
1980	26789	6699	33,34494774	162500	34403,12	26,85711002	0,164855385	0,194720711	1,241568721	19,337715	1385,323964
1981	34205	7416	27,68300422	191400	28900	17,78461538	0,178709509	0,256608997	1,556570306	19,943664	1715,08104
1982	37996	3791	11,08317497	207599,99	16199,99	8,463944619	0,183025057	0,23401249	1,309457407	20,575701	1846,644253
1983	44391	6395	16,83071902	233700	26100,01	12,57225976	0,189948652	0,245019063	1,338718683	21,228289	2091,124725
1984	50272	5881	13,24818094	267600	33900	14,50577664	0,187862481	0,173480826	0,913303801	21,893853	2296,169614
1985	54660	4388	8,728516868	291300,02	23700,02	8,856509716	0,187641594	0,185147523	0,985548162	22,565905	2422,238328
1986	61154	6494	11,88071716	299500,01	8199,99	2,814963761	0,204186971	0,791952185	4,220557765	23,241272	2631,267342
1987	63761	2607	4,263008143	323700	24199,99	8,080129947	0,196975595	0,107727317	0,527591533	23,917897	2665,82802
1988	76200	12439	19,50879064	349500,01	25800,01	7,970345999	0,218025745	0,482131596	2,447671737	24,591492	3098,632649
1989	80200	4000	5,249343832	423300,01	73800	21,11587922	0,189463733	0,054200542	0,248596981	25,257672	3175,272844
1990	88800	8600	10,72319202	555800	132499,99	31,3016742	0,159769701	0,064905665	0,34257567	25,912367	3426,9351
1991	153800	65000	73,1981982	844499,98	288699,98	51,94314142	0,182119602	0,225147227	1,409198524	26,554329	5791,899317
1992	276131	122331	79,5390117	1048200,02	203700,04	24,12078684	0,2634335	0,600544801	3,29752973	27,181094	10158,93621
1993	291417	15286	5,535778308	1166000	117799,98	11,23831118	0,249928816	0,129762331	0,492580978	27,786259	10487,80982
1994	330403	38986	13,37808021	1491500,01	325500,01	27,91595283	0,221523968	0,119772654	0,479227067	28,362253	11649,39189
1995	473694	143291	43,36855295	1990600,03	499100,02	33,46295787	0,237965434	0,287098766	1,296016721	28,904298	16388,35858
1996	550596	76902	16,23453115	2570000,01	579399,98	29,10680053	0,214239688	0,132726964	0,557757323	29,411415	18720,48659
1997	643555	92959	16,88334096	2780199,91	210199,9	8,178984404	0,231477959	0,442240934	2,0642344	29,886839	21533,05674
1998	663855	20300	3,154353552	2830500,1	50300,19	1,809229251	0,234536293	0,403577004	1,743479192	30,335732	21883,59918
1999	774695	110840	16,69641714	3238197,61	407697,51	14,4037271	0,239236481	0,271868229	1,159173388	30,335732	25537,37619
2000	856193	81498	10,5200111	4123513,88	885316,27	27,33978517	0,207636745	0,092055238	0,384787629	31,18366	27456,46278
2001	963633	107440	12,54857258	4227113,12	103599,24	2,512401874	0,227964801	1,037073245	4,994651813	31,592153	30502,2896
2002	1097716	134083	13,91432215	4522773,35	295660,23	6,994377051	0,242708603	0,453503672	1,989358316	31,995046	34308,93645
2003	1122761	25045	2,281555521	5252321,11	729547,76	16,1305399	0,213764729	0,034329487	0,141443221	32,403514	34649,35933
2004	1250894	128133	11,41231304	6149116,69	896795,58	17,07427176	0,203426616	0,142878715	0,668392374	32,831096	38100,89069
2005	1245132	-5762	-0,460630557	7561984,35	1412867,66	22,97675798	0,164656781	-0,004078231	-0,020047674	33,288437	37404,33953
2006	1437870	192738	15,47932267	8501635,8	939651,45	12,42599041	0,169128628	0,205116482	1,245721441	33,777915	42568,3468
2007	1674031	236161	16,42436382	9352886,35	851250,55	10,01278542	0,178985496	0,277428308	1,640339139	34,300076	48805,46037
2008	2217775	543744	32,48111893	11043703,48	1690817,13	18,07802497	0,20081805	0,321586522	1,796718335	34,860715	63618,17306
2009	2300023	82248	3,708581799	9968025,3	-1075678,18	-9,740194328	0,230740084	-0,076461531	-0,380750288	35,46576	64851,93043
2010	2659078	359055	15,61093085	11991563,89	2023538,59	20,30029549	0,221745723	0,177439166	0,769000178	36,117637	73622,70129
2011	3797252	1138174	42,80333258	14588531,94	2596968,05	21,65662522	0,260290207	0,438270313	1,976454417	36,819558	103131,3847
2012	4592700	795448	20,94799081	16208698,38	1620166,44	11,1057538	0,28334786	0,490966842	1,886228633	37,565847	122257,3259
2013	4204300	-388400	-8,456898992	16650181	441482,62	2,723738882	0,252507766	-0,879762832	-3,104886099	38,338562	109662,4333
2014	4714500	510200	12,13519492	17242544,84	592363,84	3,557702105	0,273422516	0,861294977	3,410964313	39,113313	120534,4073
2015	4972300	257800	5,468236292	16591875,29	-650669,55	-3,77362829	0,299682821	-0,396207261	-1,449065958	39,871528	124708,0373

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الإنفـاق الحكـومي الجـاري : معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـن تقـارير وزارة الماليـة المتاحـة علـى الموقـع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- الناتج المحلي الإجمالي : قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

- تم حساب المؤشرات من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

3-مؤشرات تطور الإنفاق الاستثماري

السنوات	الإنفاق الاستثماري (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	التغير (مليون دج)	معدل النمو (%)	الميل المتوسط (%)	الميل الحدي	المرونة الداخلية	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري (دينار للفرد)
1970	1623			24011,52			0,067592556			14,550034	111,5461311
1971	2254	631	38,87861984	24942,36	930,84	3,876639213	0,090368353	0,677882343	10,02894974	14,960109	150,6673514
1972	2832	578	25,6433008	30318,5	5376,14	21,55425549	0,093408315	0,107512081	1,18970942	15,377093	184,1700509
1973	3719	887	31,32062147	34504,85	4186,35	13,80790606	0,107781949	0,211879083	2,268310729	15,804428	235,3137994
1974	4002	283	7,609572466	55227,17	20722,32	60,05625296	0,072464332	0,013656772	0,126707413	16,247113	246,3206848
1975	5412	1410	35,23238381	61444,51	6217,34	11,25775592	0,088079472	0,226785088	3,129609849	16,709099	323,8953818
1976	6948	1536	28,38137472	73817,29	12372,78	20,13651016	0,09412429	0,124143483	1,409448534	17,190239	404,1828621
1977	10191	3243	46,67530225	86966,28	13148,99	17,81288638	0,11718335	0,246634913	2,620311006	17,690184	576,0821934
1978	12531	2340	22,96143656	104558,94	17592,66	20,22928887	0,11984628	0,133010017	1,135059008	18,212326	688,0504994
1979	13425	894	7,134306919	128096,88	23537,94	22,5116475	0,104803489	0,037981234	0,316916251	18,760761	715,589309
1980	17227	3802	28,32029795	162500	34403,12	26,85711002	0,106012308	0,110513233	1,054480468	19,337715	890,8498238
1981	23450	6223	36,12352702	191400	28900	17,78461538	0,122518286	0,21532872	2,031167177	19,943664	1175,812027
1982	34449	10999	46,90405117	207599,99	16199,99	8,463944619	0,165939314	0,678951036	5,541630207	20,575701	1674,256445
1983	40434	5985	17,37350866	233700	26100,01	12,57225976	0,173016688	0,229310257	1,381892277	21,228289	1904,722514
1984	41326	892	2,206064203	267600	33900	14,50577664	0,154431988	0,026312684	0,152081771	21,893853	1887,561774
1985	45181	3855	9,328267919	291300,02	23700,02	8,856509716	0,15510126	0,162658091	1,053266831	22,565905	2002,179837
1986	40663	-4518	-9,999778668	299500,01	8199,99	2,814963761	0,135769611	-0,550976282	-3,552364974	23,241272	1749,603034
1987	40216	-447	-1,099279443	323700	24199,99	8,080129947	0,124238492	-0,018471082	-0,136047248	23,917897	1681,41873
1988	43500	3284	8,165904118	349500,01	25800,01	7,970345999	0,124463516	0,127286772	1,024535713	24,591492	1768,904465
1989	44300	800	1,83908046	423300,01	73800	21,11587922	0,104653907	0,010840108	0,087094667	25,257672	1753,922531
1990	47700	3400	7,674943567	555800	132499,99	31,3016742	0,085822238	0,025660379	0,24519275	25,912367	1840,819868
1991	58300	10600	22,22222222	844499,98	288699,98	51,94314142	0,069034934	0,036716317	0,427818218	26,554329	2195,498896
1992	144000	85700	146,9982847	1048200,02	203700,04	24,12078684	0,13737836	0,420716658	6,094257444	27,181094	5297,800008
1993	185210	41210	28,61805556	1166000	117799,98	11,23831118	0,158842196	0,34983028	2,546472963	27,786259	6665,524855
1994	235926	50716	27,38297068	1491500,01	325500,01	27,91595283	0,158180354	0,155809519	0,980907614	28,362253	8318,30955
1995	285923	49997	21,19181438	1990600,03	499100,02	33,46295787	0,14363659	0,10017431	0,633291727	28,904298	9892,058268
1996	174013	-111910	-39,1399083	2570000,01	579399,98	29,10680053	0,067709338	-0,193148091	-1,344699781	29,411415	5916,512347
1997	201641	27628	15,87697471	2780199,91	210199,9	8,178984404	0,072527518	0,131436789	1,941191464	29,886839	6746,815881
1998	211884	10243	5,079820076	2830500,1	50300,19	1,809229251	0,074857443	0,203637402	2,807726038	30,335732	6984,63449
1999	186987	-24897	-11,75029733	3238197,61	407697,51	14,4037271	0,05774416	-0,061067334	-0,815781724	30,335732	6163,91917
2000	321929	134942	72,16651425	4123513,88	885316,27	27,33978517	0,078071521	0,152422365	2,639615264	31,18366	10323,64386
2001	357395	35466	11,01671487	4227113,12	103599,24	2,512401874	0,084548246	0,342338419	4,38493339	31,592153	11312,77757
2002	452930	95535	26,73092796	4522773,35	295660,23	6,994377051	0,100144306	0,323124284	3,821773943	31,995046	14156,25407
2003	516504	63574	14,03616453	5252321,11	729547,76	16,1305399	0,098338237	0,087141656	0,870160863	32,403514	15939,75271
2004	638036	121532	23,52973065	6149116,69	896795,58	17,07427176	0,103760594	0,135518063	1,378081067	32,831096	19433,89279
2005	806905	168869	26,46700186	7561984,35	1412867,66	22,97675798	0,106705458	0,119522164	1,151903235	33,288437	24239,79834
2006	1015144	208239	25,80712723	8501635,8	939651,45	12,42599041	0,119405727	0,221613025	2,076866824	33,777915	30053,48317
2007	1434638	419494	41,32359547	9352886,35	851250,55	10,01278542	0,153389868	0,492797332	4,127082897	34,300076	41826,08808
2008	1973278	538640	37,54535987	11043703,48	1690817,13	18,07802497	0,17867901	0,318567863	2,076850758	34,860715	56604,63361
2009	1946311	-26967	-1,366609266	9968025,3	-1075678,18	-9,740194328	0,195255423	0,025069766	0,14030616	35,46576	54878,59276
2010	1807862	-138449	-7,113405823	11991563,89	2023538,59	20,30029549	0,150761153	-0,068419254	-0,350408979	36,117637	50054,82502
2011	1934500	126638	7,004848821	14588531,94	2596968,05	21,65662522	0,132604158	0,048763788	0,323450618	36,819558	52540,01148
2012	2251300	316800	16,37632463	16208698,38	1620166,44	11,1057538	0,138894558	0,195535466	1,474580198	37,565847	59929,43537
2013	1887800	-363500	-16,14622662	16650181	441482,62	2,723738882	0,113380149	-0,823361971	-5,927964216	38,338562	49240,24015
2014	2941700	1053900	55,82688844	17242544,84	592363,84	3,557702105	0,170607067	1,779143035	15,69183894	39,113313	75209,68628
2015	3885800	944100	32,09368732	16591875,29	-650669,55	-3,77362829	0,234198964	-1,450966931	-8,504729363	39,871528	97458,01565

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الإنفـاق الحكـومي الاسـتثماري: معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـن تقـارير وزارة الماليـة المتاحـة علـى الموقـع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- الناتج المحلي الإجمالي: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

- تم حساب المؤشرات من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (04): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	19.9	8.0
2007	43.5	50.9	7.5	8.8	20.5	9.1
2008	45.3	6.6	4.7	8.7	19.1	9.7
2009	31.2	9.3	5.7	11.0	23.6	12.0
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2
2011	35.9	8.1	4.6	9.1	20.1	16.3
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4	16.3
2013	29.8	9.8	4.6	9.8	23.1	15.3
2014	27.0	10.6	5.0	10.8	25.2	16.5
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	27.4	17.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، متاحة على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm

الملحق رقم (05): تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	عدد السكان (مليون نسمة))	نصيب الفرد من النفقات (دينار لكل فرد)	معدل النمو (%)	نصيب الفرد من الناتج (دينار لكل فرد)	معدل النمو (%)	معدل المرونة
1970	5876	24011,52	14,550034	403,8478536		1650,272432		
1971	6941	24942,36	14,960109	463,9672077	0,148866346	1667,257906	0,0102925	14,463537
1972	8197	30318,5	15,377093	533,0656451	0,148929571	1971,666556	0,1825804	0,815693
1973	9989	34504,85	15,804428	632,0380592	0,185666465	2183,239406	0,1073066	1,7302426
1974	13408	55227,17	16,247113	825,2543083	0,305703504	3399,198984	0,556952	0,5488866
1975	19068	61444,51	16,709099	1141,174638	0,382815729	3677,308393	0,0818162	4,6789745
1976	20118	73817,29	17,190239	1170,315317	0,025535687	4294,139831	0,1677399	0,1522338
1977	25473	86966,28	17,690184	1439,951105	0,230395847	4916,075491	0,1448336	1,5907626
1978	30106	104558,94	18,212326	1653,056287	0,147994735	5741,108522	0,1678235	0,8818475
1979	33515	128096,88	18,760761	1786,441392	0,080689996	6827,914923	0,1893025	0,4262489
1980	44016	162500	19,337715	2276,173788	0,274138518	8403,267915	0,2307224	1,1881746
1981	57655	191400	19,943664	2890,893068	0,270066936	9597,032922	0,1420596	1,9010817
1982	72445	207599,99	20,575701	3520,900697	0,217928375	10089,5707	0,0513219	4,2463053
1983	84825	233700	21,228289	3995,84724	0,134893478	11008,89478	0,0911163	1,4804543
1984	91598	267600	21,893853	4183,731388	0,047019853	12222,60878	0,1102485	0,4264898
1985	99841	291300,02	22,565905	4424,418165	0,057529214	12908,85608	0,0561457	1,0246409
1986	101817	299500,01	23,241272	4380,870376	-0,0098426	12886,55845	-0,001727	5,6982159
1987	103977	323700	23,917897	4347,24675	-0,0076751	13533,79856	0,050226	-0,152811
1988	119700	349500,01	24,591492	4867,537114	0,119682731	14212,23283	0,0501289	2,3875002
1989	124500	423300,01	25,257672	4929,195375	0,01266724	16759,26467	0,1792141	0,0706822
1990	136500	555800	25,912367	5267,754968	0,068684556	21449,21767	0,2798424	0,2454401
1991	212100	844499,98	26,554329	7987,398213	0,516281274	31802,72339	0,4826985	1,0695729
1992	420131	1618200,02	27,181091	15456,73622	0,935110305	38563,56996	0,212587	4,3988587
1993	476627	1166000	27,786259	17153,33468	0,109764341	41963,18763	0,0881562	1,245112
1994	566329	1491500,01	28,362253	19967,70144	0,164071116	52587,50107	0,2531818	0,6480369
1995	759617	1990600,03	28,904298	26280,41684	0,316146324	68868,65164	0,3096011	1,0211407
1996	724609	2570000,01	29,411415	24636,99893	-0,06253394	87381,0393	0,2688072	-0,232635
1997	845196	2780199,91	29,886839	28279,87262	0,147861909	93024,22079	0,0645813	2,2895466
1998	875739	2830500,1	30,335732	28868,23367	0,02080494	93305,81177	0,0030271	6,8729593
1999	961682	3238197,61	30,335732	31701,29536	0,098137687	106745,3263	0,1440373	0,6813354
2000	1178122	4123513,88	31,18366	37780,10663	0,191752772	132233,1593	0,2387724	0,8030778
2001	1321028	4227113,12	31,592153	41815,06718	0,106801195	133802,6288	0,011869	8,9983651
2002	1550646	4522773,35	31,995046	48465,19052	0,159036534	141358,5513	0,0564707	2,8162685
2003	1639265	5252321,11	32,403514	50589,11203	0,043823649	162091,0964	0,1466664	0,2987982
2004	1888930	6149116,69	32,831096	57534,78349	0,137295777	187295,5045	0,1554953	0,8829576
2005	2052037	7561984,35	33,288437	61644,13787	0,071423826	227165,4974	0,2128721	0,3355246
2006	2453014	8501635,8	33,777915	72621,82997	0,178081688	251692,1426	0,1079682	1,6493905
2007	3108669	9352886,35	34,300076	90631,54845	0,247993179	272678,2981	0,0833803	2,9742434
2008	4191053	11043703,48	34,860715	120222,8067	0,326500636	316795,0938	0,1617906	2,0180441
2009	4246334	9968025,3	35,46576	119730,5232	-0,00409476	281060,5299	-0,1128	0,036301
2010	4466940	11991563,89	36,117637	123677,5263	0,032965722	332014,0764	0,1812903	0,1818394
2011	5731407	14588531,94	36,819558	155662,0261	0,25861206	396216,922	0,1933739	1,3373682
2012	6844100	16208698,38	37,565847	182189,4233	0,170416625	431474,3224	0,0889851	1,9151143
2013	6092100	16650181	38,338562	158902,6735	-0,12781615	434293,3102	0,0065334	-19,56354
2014	7656200	17242544,84	39,113313	195744,0936	0,231848963	440835,7032	0,0150645	15,390463
2015	8858100	16591875,29	39,871528	222166,0529	0,134982154	416133,4196	-0,056035	-2,408885

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الإنفـاق الحكـومي: معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـــن تقـــارير وزارة الماليـــة المتاحـــة علـــى الموقـــع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

- تم حساب العلاقات الأخرى من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (06): تطور العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الصادرات (مليون دج)	الواردات (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	درجة الانفتاح الاقتصادي (%)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج (%)
1970	5300	7000	24011,52	51,23	5876	24,47
1971	4600	6900	24942,36	46,11	6941	27,83
1972	6200	7800	30318,5	46,18	8197	27,04
1973	8800	10900	34504,85	57,09	9989	28,95
1974	21400	19600	55227,17	74,24	13408	24,28
1975	20700	26400	61444,51	76,65	19068	31,03
1976	24400	27400	73817,29	70,17	20118	27,25
1977	26600	36300	86966,28	72,33	25473	29,29
1978	26700	42000	104558,94	65,70	30106	28,79
1979	39900	42100	128096,88	64,01	33515	26,16
1980	55800	49300	162500	64,68	44016	27,09
1981	66200	59100	191400	65,46	57655	30,12
1982	64200	60200	207599,99	59,92	72445	34,90
1983	65300	60300	233700	53,74	84825	36,30
1984	68800	73500	267600	53,18	91598	34,23
1985	68700	77900	291300,02	50,33	99841	34,27
1986	38500	69400	299500,01	36,03	101817	34,00
1987	46200	59600	323700	32,68	103977	32,12
1988	54200	79000	349500,01	38,11	119700	34,25
1989	78900	120700	423300,01	47,15	124500	29,41
1990	130300	138600,01	555800	48,38	136500	24,56
1991	245900	199300,01	844499,98	52,72	212100	25,12
1992	265399,99	250200	1018200,02	49,19	120131	10,08
1993	254000,01	269800	1166000	44,92	476627	40,88
1994	336045,77	388591,12	1491500,01	48,58	566329	37,97
1995	521433,22	577198,95	1990600,03	55,19	759617	38,16
1996	764843,52	615378,78	2570000,01	53,71	724609	28,19
1997	859257,24	593227,94	2780199,91	52,24	845196	30,40
1998	639080,33	637318,14	2830500,1	45,09	875739	30,94
1999	911556,4	737629	3238197,61	50,93	961682	29,70
2000	1734750,68	857221,87	4123513,88	62,86	1178122	28,57
2001	1550898,42	930677,48	4227113,12	58,71	1321028	31,25
2002	1605789,56	1159170,15	4522773,35	61,13	1550646	34,29
2003	2008951,33	1254041,19	5252321,11	62,12	1639265	31,21
2004	2462919,64	1577137,73	6149116,69	65,70	1888930	30,72
2005	3569649,32	1820427,07	7561984,35	71,28	2052037	27,14
2006	4149706,94	1863501,25	8501635,8	70,73	2453014	28,85
2007	4402231,85	2326059,41	9352886,35	71,94	3108669	33,24
2008	5298033,99	3170777,25	11043703,48	76,68	4191053	37,95
2009	3525855,09	3583772,01	9968025,3	71,32	4246334	42,60
2010	4610102,52	3768002,86	11991563,89	69,87	4466940	37,25
2011	5658617,06	4184892,96	14588531,94	67,47	5731407	39,29
2012	5979809,46	4622074,7	16208698,38	65,41	6844100	42,22
2013	5528756,88	5061121,5	16650181	63,60	6092100	36,59
2014	5252595,88	5500515,73	17242544,84	62,36	7656200	44,40
2015	3909788,47	6104032,87	16591875,29	60,35	8858100	53,39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– الإنفـاق الحكـومي : معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـــن تقـــارير وزارة الماليـــة المتاحـــة علـــى الموقـــع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

– الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي : قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

– تم حساب العلاقات الأخرى من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (07): تطور العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الإيرادات الحكومية (مليون دج)	معدل النمو (%)	النفقات الحكومية (مليون دج)	معدل النمو (%)	المرونة	السنوات	الإيرادات الحكومية (مليون دج)	معدل النمو (%)	النفقات الحكومية (مليون دج)	معدل النمو (%)	المرونة
1970	6306		5876			1993	313949	0,67	476627	13,45	20,11
1971	6919	9,72	6941	18,12	1,86	1994	477181	51,99	566329	18,82	0,36
1972	9178	32,65	8197	18,10	0,55	1995	611731	28,20	759617	34,13	1,21
1973	11067	20,58	9989	21,86	1,06	1996	825157	34,89	724609	-4,61	-0,13
1974	23438	111,78	13408	34,23	0,31	1997	926668	12,30	845196	16,64	1,35
1975	25052	6,89	19068	42,21	6,13	1998	774511	-16,42	875739	3,61	-0,22
1976	26215	4,64	20118	5,51	1,19	1999	950496	22,72	961682	9,81	0,43
1977	33479	27,71	25473	26,62	0,96	2000	1578161	66,04	1178122	22,51	0,34
1978	36782	9,87	30106	18,19	1,84	2001	1505526	-4,60	1321028	12,13	-2,64
1979	46429	26,23	33515	11,32	0,43	2002	1603188	6,49	1550646	17,38	2,68
1980	59594	28,36	44016	31,33	1,10	2003	1974466	23,16	1639265	5,71	0,25
1981	79384	33,21	57655	30,99	0,93	2004	2229899	12,94	1888930	15,23	1,18
1982	74246	-6,47	72445	25,65	-3,96	2005	3082828	38,25	2052037	8,63	0,23
1983	80644	8,62	84825	17,09	1,98	2006	3639925	18,07	2453014	19,54	1,08
1984	101365	25,69	91598	7,98	0,31	2007	3687900	1,32	3108669	26,73	20,28
1985	105850	4,42	99841	9,00	2,03	2008	2902448	-21,30	4191053	34,82	-1,63
1986	89690	-15,27	101817	1,98	-0,13	2009	3275362	12,85	4246334	1,32	0,10
1987	92984	3,67	103977	2,12	0,58	2010	3074644	-6,13	4466940	5,20	-0,85
1988	93500	0,55	119700	15,12	27,25	2011	3403108	10,68	5731407	28,31	2,65
1989	116400	24,49	124500	4,01	0,16	2012	3469100	1,94	6844100	19,41	10,01
1990	152500	31,01	136500	9,64	0,31	2013	3878700	11,81	6092100	-10,99	-0,93
1991	248900	63,21	212100	55,38	0,88	2014	4199500	8,27	7656200	25,67	3,10
1992	311864	25,30	420131	98,08	3,88	2015	4684600	11,55	8858100	15,70	1,36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع: http://www.ons.dz، تم الحصول على متغيرات الدراسة للسنوات 2012-2015 من تقارير وزارة المالية المتاحة على الموقع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- تم حساب معدلات النمو والمرونة من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (08):تطور العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي و مكونات الإيرادات الحكومية (الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الإيرادات الحكومية (مليون دج)	الجباية البترولية (مليون دج)	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات (%)	الجباية العادية (مليون دج)	نسبة الجباية العادية إلى الإيرادات (%)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	الإنفاق الجاري (مليون دج)	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإجمالي (%)	الإنفاق الاستثماري (مليون دج)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإجمالي (%)
1970	6306	1350	21,41	4106	65,11	5876	4253	72,38	1623	27,62
1971	6919	1648	23,82	4334	62,64	6941	4687	67,53	2254	32,47
1972	9178	3278	35,72	5156	56,18	8197	5365	65,45	2832	34,55
1973	11067	4114	37,17	5842	52,79	9989	6270	62,77	3719	37,23
1974	23438	13399	57,17	8000	34,13	13408	9406	70,15	4002	29,85
1975	25052	13462	53,74	9732	38,85	19068	13656	71,62	5412	28,38
1976	26215	14237	54,31	10739	40,97	20118	13170	65,46	6948	34,54
1977	33479	18019	53,82	13260	39,61	25473	15282	59,99	10191	40,01
1978	36782	17365	47,21	18014	48,98	30106	17575	58,38	12531	41,62
1979	46429	26516	57,11	18328	39,48	33515	20090	59,94	13425	40,06
1980	59594	37658	63,19	20362	34,17	44016	26789	60,86	17227	39,14
1981	79384	50954	64,19	25760	32,45	57655	34205	59,33	23450	40,67
1982	74246	41458	55,84	27990	37,70	72445	37996	52,45	34449	47,55
1983	80644	37711	46,76	37454	46,44	84825	44391	52,33	40434	47,67
1984	101365	43841	43,25	46968	46,34	91598	50272	54,88	41326	45,12
1985	105850	46787	44,20	46991	44,39	99841	54660	54,75	45181	45,25
1986	89690	21439	23,90	52656	58,71	101817	61154	60,06	40663	39,94
1987	92984	20479	22,02	58215	62,61	103977	63761	61,32	40216	38,68
1988	93500	24100	25,78	58100	62,14	119700	76200	63,66	43500	36,34
1989	116400	45500	39,09	64500	55,41	124500	80200	64,42	44300	35,58
1990	152500	76200	49,97	71100	46,62	136500	88800	65,05	47700	34,95
1991	248900	161500	64,89	82700	33,23	212100	153800	72,51	58300	27,49
1992	311861	193800	62,14	108861	34,91	420131	276131	65,72	144000	34,28
1993	313949	179218	57,09	121469	38,69	476627	291417	61,14	185210	38,86
1994	477181	222176	46,56	176174	36,92	566329	330403	58,34	235926	41,66
1995	611731	336148	54,95	241992	39,56	759617	473694	62,36	285923	37,64
1996	825157	495997	60,11	290603	35,22	724609	550596	75,99	174013	24,01
1997	926668	564765	60,95	314013	33,89	845196	643555	76,14	201641	23,86
1998	774511	378556	48,88	329828	42,59	875739	663855	75,81	211884	24,19
1999	950496	560121	58,93	314767	33,12	961682	774695	80,56	186987	19,44
2000	1578161	1173237	74,34	349502	22,15	1178122	856193	72,67	321929	27,33
2001	1505526	956389	63,53	398238	26,45	1321028	963633	72,95	357395	27,05
2002	1603188	942904	58,81	482896	30,12	1550646	1097716	70,79	452930	29,21
2003	1974466	1284975	65,08	524925	26,59	1639265	1122761	68,49	516504	31,51
2004	2229899	1485699	66,63	580411	26,03	1888930	1250894	66,22	638036	33,78
2005	3082828	2267836	73,56	640472	20,78	2052037	1245132	60,68	806905	39,32
2006	3639925	2714000	74,56	720884	19,80	2453014	1437870	58,62	1015144	41,38
2007	3687900	2711850	73,53	766750	20,79	3108669	1674031	53,85	1434638	46,15
2008	2902448	1715400	59,10	965289	33,26	4191053	2217775	52,92	1973278	47,08
2009	3275362	1927000	58,83	1146612	35,01	4246334	2300023	54,16	1946311	45,84
2010	3074644	1501700	48,84	1297944	42,21	4466940	2659078	59,53	1807862	40,47
2011	3403108	1529400	44,94	1448898	42,58	5731407	3797252	66,25	1934500	33,75
2012	3469100	1519000	43,79	1987300	57,29	6844100	4592700	67,10	2251300	32,89
2013	3878700	1615900	41,66	2014800	51,95	6092100	4204300	69,01	1887800	30,99
2014	4199500	1577700	37,57	2250300	53,58	7656200	4714500	61,58	2941700	38,42
2015	4684600	1722900	36,78	2465700	52,63	8858100	4972300	56,13	3885800	43,87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصاء "حوصلة إحصائية 1960-2011"، متاح على الموقع: http://www.ons.dz، تم الحصول على متغيرات الدراسة للسنوات 2012-2015 من تقارير وزارة المالية المتاحة على الموقع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- تم حساب النسب من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (09): تطور العلاقة بين الديون الخارجية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	الديون الخارجية (مليون دج)	معدل النمو (%)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	معدل النمو (%)	السنوات	الديون الخارجية (مليون دج)	معدل النمو (%)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	معدل النمو (%)
1970	4638,65916		5876		1993	613392,8795	2,7039616	476627	13,447234
1971	6193,908454	33,5279925	6941	18,124575	1994	1060236,097	72,8478	566329	18,820168
1972	6943,888633	12,108351	8197	18,095375	1995	1575321,751	48,582165	759617	34,129985
1973	11853,32953	70,7016077	9989	21,861657	1996	1842514,252	16,961138	724609	-4,608638
1974	14072,31252	18,7203349	13408	34,22765	1997	1783304,673	-3,213521	845196	16,641665
1975	18296,87026	30,0203519	19068	42,213604	1998	1802858,108	1,0964719	875739	3,613718
1976	25459,2083	39,145154	20118	5,5066079	1999	1877832,449	4,1586379	961682	9,8137687
1977	43951,28423	72,6341358	25473	26,617954	2000	1917388,745	2,106487	1178122	22,5064
1978	62397,89612	41,9705868	30106	18,187885	2001	1757713,932	-8,327722	1321028	12,129983
1979	71306,84977	14,2776507	33515	11,323324	2002	1836293,449	4,4705521	1550646	17,381766
1980	74305,59579	4,20541088	44016	31,332239	2003	1840053,921	0,204786	1639265	5,714973
1981	79282,73697	6,69820506	57655	30,986459	2004	1616078,976	-12,17219	1888930	15,230301
1982	81003,88223	2,17089536	72445	25,652589	2005	1252468,119	-22,49957	2052037	8,6348885
1983	78380,49243	-3,2385976	84825	17,088826	2006	429399,6944	-65,71572	2453014	19,540437
1984	79187,32874	1,02938408	91598	7,9846743	2007	425074,8514	-1,007184	3108669	26,728547
1985	91811,32846	15,9419441	99841	8,9991048	2008	403409,4853	-5,096836	4191053	34,818245
1986	106506,2593	16,0055748	101817	1,9791468	2009	539108,9964	33,638156	4246334	1,3190241
1987	118570,4999	11,3272597	103977	2,1214532	2010	540065,745	0,1774685	4466940	5,1952107
1988	154383,324	30,2038232	119700	15,121613	2011	442344,12	-18,09439	5731407	28,30723
1989	207321,855	34,2903169	124500	4,0100251	2012	427659,3937	-3,319752	6844100	19,413959
1990	252188,8745	21,6412397	136500	9,6385542	2013	416333,5298	-2,648337	6092100	-10,98757
1991	526291,5253	108,68943	212100	55,384615	2014	444900,7636	6,8616222	7656200	25,674234
1992	597243,6406	13,4815234	420131	98,081565	2015	470933,0282	5,8512519	8858100	15,698388

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– الإنفـاق الحكـومي : معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـــن تقـــارير وزارة الماليـــة المتاحـــة علـــى الموقـــع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

– الديون الخارجية : قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

– تم حساب معدلات النمو من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (10): تطور العلاقة بين المتغيرات النقدية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل سعر الصرف (دينار / دولار)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	معدل النمو (%)	السنوات	معدل التضخم (%)	معدل سعر الصرف (دينار / دولار)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	معدل النمو (%)
1970	6,599999999	4,937060004	5876		1993	20,54032612	23,34540667	476627	13,4472343
1971	2,626641651	4,912638337	6941	18,1245745	1994	29,04765612	35,05850083	566329	18,8201676
1972	3,656307130	4,480514953	8197	18,0953753	1995	29,77962649	47,66272667	759617	34,1299845
1973	6,172839506	3,962495412	9989	21,8616567	1996	18,67907586	54,74893333	724609	-4,6086383
1974	4,699612403	4,180749999	13408	34,2276504	1997	5,733522754	57,70735	845196	16,6416647
1975	8,230316653	3,949408332	19068	42,2136038	1998	4,950161638	58,73895833	875739	3,613718
1976	9,430735402	4,163824999	20118	5,50660793	1999	2,645511134	66,573875	961682	9,81376871
1977	11,98928332	4,146758332	25473	26,6179541	2000	0,339163189	75,25979167	1178122	22,5064002
1978	17,52392345	3,965899999	30106	18,1878852	2001	4,225988349	77,21502083	1321028	12,1299831
1979	11,34860051	3,853266666	33515	11,3233243	2002	1,418301923	79,6819	1550646	17,3817663
1980	9,517824498	3,837449999	44016	31,3322393	2003	4,268953958	77,394975	1639265	5,71497299
1981	14,65484264	4,315808332	57655	30,9864595	2004	3,961800303	72,06065	1888930	15,2303014
1982	6,542509630	4,592191666	72445	25,6525887	2005	1,382446567	73,27630833	2052037	8,63488853
1983	5,967163930	4,788799999	84825	17,088826	2006	2,314524087	72,64661667	2453014	19,5404371
1984	8,116397955	4,983375	91598	7,98467433	2007	3,673827269	69,2924	3108669	26,728547
1985	10,48228704	5,0278	99841	8,99910478	2008	4,862990528	64,5828	4191053	34,8182454
1986	12,37160917	4,702316667	101817	1,97914684	2009	5,734333414	72,64741667	4246334	1,31902412
1987	7,441260913	4,849741667	103977	2,1214532	2010	3,913043478	74,38598333	4466940	5,19521074
1988	5,911544964	5,914766667	119700	15,1216134	2011	4,521764663	72,93788333	5731407	28,3072305
1989	9,304361258	7,608558333	124500	4,01002506	2012	8,894585294	77,53596667	6844100	19,4139589
1990	16,65253439	8,957508333	136500	9,63855422	2013	3,253684177	79,3684	6092100	-10,987566
1991	25,88638693	18,472875	212100	55,3846154	2014	2,916406413	80,57901667	7656200	25,6742338
1992	31,66966191	21,836075	420131	98,0815653	2015	4,784976963	100,6914333	8858100	15,6983882

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– الإنفـاق الحكـومي: معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـــن تقـــارير وزارة الماليـــة المتاحـــة علـــى الموقـــع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

– معدل التضخم، معدل سعر الصرف : قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

– تم حساب معدل نمو الإنفاق الحكومي من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (11): تطور العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (%)	الإنفاق الحكومي (مليون دج)	معدل النمو (%)	معدل التحضر (%)	معدل البطالة (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج (%)	الإنفاق الاستثماري (مليون دج)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج (%)
1970	14,550034		5876		39,5	22,05	24011,52	24,47158697	1623	6,759255557
1971	14,960109	2,8183783	6941	18,124575	39,665	23,01	24942,36	27,82816061	2254	9,036835328
1972	15,377093	2,7873059	8197	18,095375	39,831	23,25	30318,5	27,03629797	2832	9,340831506
1973	15,804428	2,7790363	9989	21,861657	39,997	23,59	34504,85	28,94955347	3719	10,77819495
1974	16,247113	2,8010188	13408	34,22765	40,163	21	55227,17	24,27790524	4002	7,246433232
1975	16,709099	2,8434959	19068	42,213604	40,33	20,05	61444,51	31,03287828	5412	8,807947203
1976	17,190239	2,8795089	20118	5,5066079	40,497	19,02	73817,29	27,25377754	6948	9,412428985
1977	17,690184	2,9083074	25473	26,617954	40,928	20,87	86966,28	29,290663	10191	11,71833497
1978	18,212326	2,9515917	30106	18,187885	41,794	18,94	104558,94	28,79332939	12531	11,984628
1979	18,760761	3,0113397	33515	11,323324	42,665	16,3	128096,88	26,16379103	13425	10,48034894
1980	19,337715	3,075323	44016	31,332239	43,542	14,19	162500	27,08676923	17227	10,60123077
1981	19,943664	3,1335088	57655	30,986459	44,42	13,99	191400	30,12277952	23450	12,25182863
1982	20,575701	3,1691118	72445	25,652589	45,303	13,64	207599,99	34,89643713	34449	16,59393144
1983	21,228289	3,1716441	84825	17,088826	46,189	13,29	233700	36,29653402	40434	17,30166881
1984	21,893853	3,1352692	91598	7,9846743	47,079	13,29	267600	34,22944694	41326	15,4431988
1985	22,565905	3,0695922	99841	8,9991048	47,968	13,59	291300,02	34,27428532	45181	15,51012595
1986	23,241272	2,9928647	101817	1,9791468	48,86	16,14	299500,01	33,9956583	40663	13,57696115
1987	23,917897	2,911308	103977	2,1214532	49,722	21,35	323700	32,12140871	40216	12,42384924
1988	24,591492	2,8162802	119700	15,121613	50,511	21,22	349500,01	34,24892606	43500	12,44635158
1989	25,257672	2,7089857	124500	4,0100251	51,298	18,1	423300,01	29,41176401	44300	10,46539073
1990	25,912367	2,5920639	136500	9,6385542	52,085	19,7	555800	24,55919395	47700	8,582223822
1991	26,554329	2,4774348	212100	55,384615	52,871	20,6	844499,98	25,11545353	58300	6,903493355
1992	27,181094	2,3603119	420131	98,081565	53,657	23	1048200,02	40,08118603	144000	13,73783603
1993	27,786259	2,2264188	476627	13,447234	54,439	23,2	1166000	40,8771012	185210	15,88421955
1994	28,362253	2,0729455	566329	18,820168	55,219	24,4	1491500,01	37,9704322	235926	15,81803543
1995	28,904298	1,9111493	759617	34,129985	55,997	27,9	1990600,03	38,16020238	285923	14,36365898
1996	29,411415	1,7544692	724609	-4,608638	56,774	28,7	2570000,01	28,19490261	174013	6,770933826
1997	29,886839	1,6164608	845196	16,641665	57,544	25,4	2780199,91	30,40054771	201641	7,252751835
1998	30,335732	1,5019755	875739	3,613718	58,313	25,4	2830500,1	30,93937358	211884	7,485744304
1999	30,765613	1,4170781	961682	9,8137687	59,118	25,4	3238197,61	29,69806404	186987	5,774415972
2000	31,18366	1,3588125	1178122	22,5064	59,919	29,8	4123513,88	28,57082659	321929	7,807152088
2001	31,592153	1,3099585	1321028	12,129983	60,712	27,3	4227113,12	31,25130467	357395	8,454824601
2002	31,995046	1,2752945	1550646	17,381766	61,501	25,9	4522773,35	34,2852909	452930	10,01443064
2003	32,403514	1,2766601	1639265	5,714973	62,284	23,7	5252321,11	31,21029666	516504	9,833823736
2004	32,831096	1,3195544	1888930	15,230301	63,061	20,1	6149116,69	30,718721	638036	10,37605939
2005	33,288437	1,3930117	2052037	8,6348885	63,83	15,3	7561984,35	27,13622384	806905	10,67054575
2006	33,777915	1,4704145	2453014	19,540437	64,593	12,3	8501635,8	28,85343548	1015144	11,94057266
2007	34,300076	1,5458651	3108669	26,728547	65,348	13,8	9352886,35	33,23753635	1434638	15,33898677
2008	34,860715	1,6345124	4191053	34,818245	66,097	11,3	11043703,48	37,94970598	1973278	17,86790096
2009	35,46576	1,735607	4246334	1,3190241	66,822	10,2	9968025,3	42,59955079	1946311	19,52554234
2010	36,117637	1,838046	4466940	5,1952107	67,526	10	11991563,89	37,25068757	1807862	15,07611531
2011	36,819558	1,94343	5731407	28,30723	68,209	10	14588531,94	39,28707168	1934500	13,26041584
2012	37,565847	2,026882	6844100	19,413959	68,87	11	16208698,38	42,22485877	2251300	13,88945582
2013	38,338562	2,0569615	6092100	-10,98757	69,51	9,8	16650181	36,58879144	1887800	11,33801488
2014	39,113313	2,0208139	7656200	25,674234	70,129	9,5	17242544,84	44,40295833	2941700	17,06070668
2015	39,871528	1,9385088	8858100	15,698388	70,727	11,2	16591875,29	53,38817852	3885800	23,41989638

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الإنفـاق الحكـومي : معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء "حوصـلة إحصـائية 1960-2011"، متـاح علـى الموقـع: http://www.ons.dz، تم الحصـول علـى متغـيرات الدراسـة للسـنوات 2012-2015 مـــن تقـــارير وزارة الماليـــة المتاحـــة علـــى الموقـــع: http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/577/Rapport-de-pr%C3%A9sentation-de-la-loi-de-finances-pour-2015.html

- عدد السكان، معدل التحضر، معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي : قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator

- تم حساب العلاقات الأخرى من طرف الطالبة باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (12) معطيات الدراسة القياسية

1- المعطيات الخاصة بالنماذج الخطية

	GS	GCS	GIS	GDP	OED	PC	RC	FD	IR	ER	POPG	URB	UEM
1970	5876	4253	1623	24011.52	0.512254	1350	4106	4638.659	0.066000	4.937060	0.028	0.395000	0.2205
1971	6941	4687	2254	24942.36	0.461063	1648	4334	6193.908	0.026266	4.912638	0.028	0.396650	0.2301
1972	8197	5365	2832	30318.50	0.461764	3278	5156	6943.889	0.036563	4.480515	0.027	0.398310	0.2325
1973	9989	6270	3719	34504.85	0.570934	4114	5842	11853.33	0.061728	3.962495	0.027	0.399970	0.2359
1974	13408	9406	4002	55227.17	0.742388	13399	8000	14072.31	0.046996	4.180750	0.028	0.401630	0.2100
1975	19068	13656	5412	61444.51	0.766545	13462	9732	18296.87	0.082303	3.949408	0.028	0.403300	0.2005
1976	20118	13170	6948	73817.29	0.701733	14237	10739	25459.21	0.094307	4.163825	0.028	0.404970	0.1902
1977	25473	15282	10191	86966.28	0.723269	18019	13260	43951.28	0.119893	4.146758	0.029	0.409280	0.2087
1978	30106	17575	12531	104558.9	0.657046	17365	18014	62397.90	0.175239	3.965900	0.029	0.417940	0.1894
1979	33515	20090	13425	128096.9	0.640140	26516	18328	71306.85	0.113486	3.853267	0.030	0.426650	0.1630
1980	44016	26789	17227	162500.0	0.646769	37658	20362	74305.60	0.095178	3.837450	0.030	0.435420	0.1419
1981	57655	34205	23450	191400.0	0.654650	50954	25760	79282.74	0.146548	4.315808	0.031	0.444200	0.1399
1982	72445	37996	34449	207600.0	0.599229	41458	27990	81003.88	0.065425	4.592192	0.031	0.453030	0.1364
1983	84825	44391	40434	233700.0	0.537441	37711	37454	78380.49	0.059672	4.788800	0.031	0.461890	0.1329
1984	91598	50272	41326	267600.0	0.531764	43841	46968	79187.33	0.081164	4.983375	0.031	0.470790	0.1329
1985	99841	54660	45181	291300.0	0.503261	46787	46991	91811.33	0.104823	5.027800	0.030	0.479680	0.1359
1986	101817	61154	40663	299500.0	0.360267	21439	52656	106506.3	0.123716	4.702317	0.029	0.488600	0.1614
1987	103977	63761	40216	323700.0	0.326846	20479	58215	118570.5	0.074413	4.849742	0.029	0.497220	0.2135
1988	119700	76200	43500	349500.0	0.381116	24100	58100	154383.3	0.059115	5.914767	0.028	0.505110	0.2122
1989	124500	80200	44300	423300.0	0.471533	45500	64500	207321.9	0.093044	7.608558	0.027	0.512980	0.1810
1990	136500	88800	47700	555800.0	0.483807	76200	71100	252188.9	0.166525	8.957508	0.026	0.520850	0.1970
1991	212100	153800	58300	844500.0	0.527176	161500	82700	526291.5	0.258864	18.47287	0.024	0.528710	0.2060
1992	420131	276131	144000	1048200.	0.491891	193800	108864	597243.6	0.316697	21.83608	0.023	0.536570	0.2300
1993	476627	291417	185210	1166000.	0.449228	179218	121469	613392.9	0.205403	23.34541	0.022	0.544390	0.2320
1994	566329	330403	235926	1491500.	0.485844	222176	176174	1060236.	0.290477	35.05850	0.021	0.552190	0.2440
1995	759617	473694	285923	1990600.	0.551910	336148	241992	1575322.	0.297796	47.66273	0.019	0.559970	0.2790
1996	724609	550596	174013	2570000.	0.537051	495997	290603	1842514.	0.186791	54.74893	0.017	0.567740	0.2870
1997	845196	643555	201641	2780200.	0.522439	564765	314013	1783305.	0.057335	57.70735	0.016	0.575440	0.2540
1998	875739	663855	211884	2830500.	0.450945	378556	329828	1802858.	0.049502	58.73896	0.015	0.583130	0.2540
1999	961682	774695	186987	3238198.	0.509291	560121	314767	1877832.	0.026455	66.57388	0.014	0.591180	0.2540
2000	1178122	856193	321929	4123514.	0.628583	1173237	349502	1917389.	0.003392	75.25979	0.013	0.599190	0.2980
2001	1321028	963633	357395	4227113.	0.587062	956389	398238	1757714.	0.042260	77.21502	0.013	0.607120	0.2730
2002	1550646	1097716	452930	4522773.	0.611342	942904	482896	1836293.	0.014183	79.68190	0.013	0.615010	0.2590
2003	1639265	1122761	516504	5252321.	0.621248	1284975	524925	1840054.	0.042690	77.39498	0.013	0.622840	0.2370
2004	1888930	1250894	638036	6149117.	0.657014	1485699	580411	1616079.	0.039618	72.06065	0.013	0.630610	0.2010
2005	2052037	1245132	806905	7561984.	0.712786	2267836	640472	1252468.	0.013824	73.27631	0.014	0.638300	0.1530
2006	2453014	1437870	1015144	8501636.	0.707300	2714000	720884	429399.7	0.023145	72.64662	0.015	0.645930	0.1230
2007	3108669	1674031	1434638	9352886.	0.719381	2711850	766750	425074.9	0.036738	69.29240	0.015	0.653480	0.1380
2008	4191053	2217775	1973278	11043703	0.766845	1715400	965289	403409.5	0.048630	64.58280	0.016	0.660970	0.1130
2009	4246334	2300023	1946311	9968025.	0.713243	1927000	1146612	539109.0	0.057343	72.64742	0.017	0.668220	0.1020
2010	4466940	2659078	1807862	11991564	0.698667	1501700	1297944	540065.7	0.039130	74.38598	0.018	0.675260	0.1000
2011	5731407	3797252	1934500	14588532	0.674743	1529400	1448898	442344.1	0.045218	72.93788	0.019	0.682090	0.1000
2012	6844100	4592700	2251300	16208698	0.654086	1519000	1987300	427659.4	0.088946	77.53597	0.020	0.688700	0.1100
2013	6092100	4204300	1887800	16650181	0.636022	1615900	2014800	416333.5	0.032537	79.36840	0.020	0.695100	0.0980
2014	7656200	4714500	2941700	17242545	0.623638	1577700	2250300	444900.8	0.029164	80.57902	0.020	0.701290	0.0950
2015	8858100	4972300	3885800	16591875	0.603538	1722900	2465700	470933.0	0.047850	100.6914	0.019	0.707270	0.1120

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- المعطيات الخاصة بالنماذج اللوغاريتمية

	LNGS	LNGCS	LNGIS	LNGDP	LNOED	LNPC	LNRC	LNFD	LNIR	LNER	LNPOPG	LNURB	LNUEM
1970	8.678632	8.355380	7.392032	10.08629	-0.668934	7.207860	8.320205	8.442181	-2.718101	1.596770	-3.575551	-0.928870	-1.511858
1971	8.845201	8.452548	7.720462	10.12432	-0.774221	7.407318	8.374246	8.731322	-3.639464	1.591811	-3.575551	-0.924701	-1.469241
1972	9.011524	8.587652	7.948738	10.31951	-0.772701	8.094989	8.547916	8.845617	-3.308717	1.499738	-3.611918	-0.920525	-1.458865
1973	9.209240	8.743532	8.221210	10.44886	-0.560481	8.322151	8.672828	9.380364	-2.785011	1.376874	-3.611918	-0.916366	-1.444347
1974	9.503607	9.149103	8.294550	10.91921	-0.297883	9.502935	8.987197	9.551964	-3.057690	1.430491	-3.575551	-0.912224	-1.560648
1975	9.855767	9.521934	8.596374	11.02589	-0.265861	9.507626	9.183175	9.814485	-2.497346	1.373566	-3.575551	-0.908075	-1.606941
1976	9.909370	9.485697	8.846209	11.20935	-0.354203	9.563599	9.281637	10.14483	-2.361196	1.426434	-3.575551	-0.903942	-1.659679
1977	10.14537	9.634431	9.229260	11.37328	-0.323974	9.799182	9.492507	10.69084	-2.121157	1.422327	-3.540459	-0.893356	-1.566857
1978	10.31248	9.774233	9.435961	11.55751	-0.420002	9.762212	9.798905	11.04129	-1.741603	1.377733	-3.540459	-0.872417	-1.663894
1979	10.41975	9.907977	9.504874	11.76054	-0.446068	10.18550	9.816185	11.17475	-2.176076	1.348921	-3.506558	-0.851791	-1.814005
1980	10.69231	10.19575	9.754233	11.99843	-0.435766	10.53630	9.921426	11.21594	-2.352004	1.344808	-3.506558	-0.831444	-1.952633
1981	10.96223	10.44013	10.06263	12.16212	-0.423655	10.83868	10.15658	11.28078	-1.920399	1.462285	-3.473768	-0.811480	-1.966827
1982	11.19058	10.54524	10.44724	12.24337	-0.512111	10.63244	10.23960	11.30225	-2.726849	1.524357	-3.473768	-0.791797	-1.992164
1983	11.34835	10.70079	10.60743	12.36179	-0.620936	10.53771	10.53087	11.26933	-2.818898	1.566280	-3.473768	-0.772429	-2.018158
1984	11.42516	10.82520	10.62925	12.49725	-0.631556	10.68832	10.75722	11.27957	-2.511284	1.606107	-3.473768	-0.753343	-2.018158
1985	11.51133	10.90889	10.71843	12.58211	-0.686646	10.75336	10.75771	11.42749	-2.255483	1.614983	-3.506558	-0.734636	-1.995836
1986	11.53093	11.02115	10.61307	12.60987	-1.020910	9.972967	10.87154	11.57596	-2.089766	1.548055	-3.540459	-0.716211	-1.823870
1987	11.55192	11.06290	10.60202	12.68757	-1.118267	9.927155	10.97190	11.68326	-2.598130	1.578925	-3.540459	-0.698723	-1.544118
1988	11.69274	11.24112	10.68052	12.76426	-0.964652	10.08997	10.96992	11.94719	-2.828263	1.777452	-3.575551	-0.682979	-1.550226
1989	11.73206	11.29228	10.69874	12.95584	-0.751766	10.72547	11.07442	12.24203	-2.374687	2.029274	-3.611918	-0.667518	-1.709258
1990	11.82408	11.39414	10.77269	13.22816	-0.726069	11.24112	11.17184	12.43793	-1.792608	2.192492	-3.649659	-0.652293	-1.624552
1991	12.26481	11.94341	10.97336	13.64650	-0.640221	11.99226	11.32297	13.17361	-1.351453	2.916303	-3.729701	-0.637315	-1.579879
1992	12.94832	12.52863	11.87757	13.86258	-0.709498	12.17458	11.59785	13.30008	-1.149811	3.083563	-3.772261	-0.622558	-1.469676
1993	13.07449	12.58251	12.12925	13.96909	-0.800224	12.09636	11.70741	13.32676	-1.582780	3.150400	-3.816713	-0.608089	-1.461018
1994	13.24693	12.70807	12.37127	14.21529	-0.721867	12.31123	12.07923	13.87400	-1.236232	3.557018	-3.863233	-0.593863	-1.410587
1995	13.54057	13.06832	12.56348	14.50395	-0.594370	12.72531	12.39666	14.26997	-1.211346	3.864150	-3.963316	-0.579872	-1.276543
1996	13.49339	13.21876	12.06689	14.75942	-0.621661	13.11433	12.57971	14.42664	-1.677766	4.002758	-4.074542	-0.566092	-1.248273
1997	13.64732	13.37476	12.21424	14.83803	-0.649247	13.24416	12.65719	14.39398	-2.858840	4.055385	-4.135167	-0.552620	-1.370421
1998	13.68282	13.40582	12.26379	14.85596	-0.796411	12.84412	12.70633	14.40488	-3.005750	4.073103	-4.199705	-0.539345	-1.370421
1999	13.77644	13.56022	12.13879	14.99053	-0.674735	13.23591	12.65959	14.44563	-3.632306	4.198312	-4.268698	-0.525635	-1.370421
2000	13.97943	13.66025	12.68209	15.23222	-0.464286	13.97528	12.76426	14.46647	-5.686444	4.320946	-4.342806	-0.512177	-1.210662
2001	14.09392	13.77847	12.78660	15.25703	-0.532625	13.77092	12.89481	14.37952	-3.163917	4.346594	-4.342806	-0.499029	-1.298283
2002	14.25418	13.90874	13.02349	15.32464	-0.492099	13.75672	13.08756	14.42326	-4.255710	4.378042	-4.342806	-0.486117	-1.350927
2003	14.30976	13.93130	13.15484	15.47418	-0.476025	14.06625	13.17101	14.42531	-3.153801	4.348922	-4.342806	-0.473466	-1.439695
2004	14.45152	14.03937	13.36615	15.63182	-0.420050	14.21140	13.27149	14.29551	-3.228472	4.277508	-4.342806	-0.461068	-1.604450
2005	14.53434	14.03475	13.60096	15.83864	-0.338574	14.63434	13.36996	14.04063	-4.281315	4.294237	-4.268698	-0.448947	-1.877317
2006	14.71283	14.17867	13.83054	15.95577	-0.346300	14.81393	13.48823	12.97014	-3.765966	4.285607	-4.199705	-0.437064	-2.095571
2007	14.94971	14.33075	14.17642	16.05120	-0.329364	14.81314	13.54992	12.96002	-3.303936	4.238335	-4.199705	-0.425443	-1.980502
2008	15.24846	14.61201	14.49521	16.21737	-0.265470	14.35516	13.78018	12.90771	-3.023517	4.167948	-4.135167	-0.414047	-2.180367
2009	15.26157	14.64843	14.48145	16.11489	-0.337933	14.47147	13.95232	13.19767	-2.858699	4.285618	-4.074542	-0.403138	-2.282782
2010	15.31221	14.79349	14.40766	16.29971	-0.358582	14.22211	14.07629	13.19945	-3.240855	4.309268	-4.017384	-0.392657	-2.302585
2011	15.56147	15.14979	14.47536	16.49575	-0.393423	14.24039	14.18631	12.99984	-3.096268	4.289608	-3.963316	-0.382594	-2.302585
2012	15.73890	15.33998	14.62702	16.60106	-0.424516	14.23356	14.50229	12.96608	-2.419727	4.350742	-3.912023	-0.372950	-2.207275
2013	15.62250	15.25162	14.45092	16.62793	-0.452522	14.29540	14.51603	12.93924	-3.425382	4.374100	-3.912023	-0.363700	-2.322788
2014	15.85103	15.36615	14.89450	16.66289	-0.472185	14.27148	14.62657	13.00561	-3.534818	4.389238	-3.912023	-0.354834	-2.353878
2015	15.99684	15.41939	15.17284	16.62442	-0.504947	14.35952	14.71799	13.06247	-3.039689	4.612061	-3.963316	-0.346343	-2.189256

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (13): نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/04/18 Time: 22:25
Sample: 1970 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause GS	44	2.88840	0.0676
GS does not Granger Cause GDP		4.38017	0.0192
OED does not Granger Cause GS	44	0.08872	0.9153
GS does not Granger Cause OED		0.20751	0.8135
PC does not Granger Cause GS	44	1.71727	0.1929
GS does not Granger Cause PC		0.34090	0.7132
RC does not Granger Cause GS	44	69.0910	2.E-13
GS does not Granger Cause RC		38.7530	5.E-10
FD does not Granger Cause GS	44	0.45453	0.6381
GS does not Granger Cause FD		0.24007	0.7877
IR does not Granger Cause GS	44	0.17010	0.8442
GS does not Granger Cause IR		0.68060	0.5122
ER does not Granger Cause GS	44	1.18664	0.3160
GS does not Granger Cause ER		6.23542	0.0045
POPG does not Granger Cause GS	44	0.19102	0.8269
GS does not Granger Cause POPG		0.26033	0.7721
URB does not Granger Cause GS	44	0.46487	0.6317
GS does not Granger Cause URB		0.00320	0.9968
UEM does not Granger Cause GS	44	0.18262	0.8338
GS does not Granger Cause UEM		0.60340	0.5520

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الإجمالي

1- نتائج تقدير النموذج الخطي الأولي للإنفاق الحكومي

Dependent Variable: GS
Method: Least Squares
Date: 03/01/18 Time: 13:17
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.048903	0.060775	0.804663	0.4264
OED	271735.3	560092.8	0.485161	0.6306
PC	-0.416948	0.179220	-2.326467	0.0259
RC	2.414718	0.480919	5.021050	0.0000
FD	-0.870597	0.245552	-3.545469	0.0011
IR	553619.1	609229.7	0.908720	0.3697
ER	25620.10	11732.94	2.183604	0.0358
POPG	-15717762	37998738	-0.413639	0.6817
URB	716291.0	2042337.	0.350721	0.7279
UEM	-123080.0	1931337.	-0.063728	0.9495
C	-116412.6	2076744.	-0.056055	0.9556

R-squared	0.993249	Mean dependent var	1528903.
Adjusted R-squared	0.991320	S.D. dependent var	2299674.
S.E. of regression	214251.7	Akaike info criterion	27.59266
Sum squared resid	1.61E+12	Schwarz criterion	28.02994
Log likelihood	-623.6311	Hannan-Quinn criter.	27.75647
F-statistic	514.9375	Durbin-Watson stat	2.071440
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- نتائج تقدير أفضل نموذج خطي للإنفاق الحكومي

Dependent Variable: GS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/01/18 Time: 13:24
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RC	3.049448	0.142962	21.33041	0.0000
ER	12482.57	3589.983	3.477055	0.0012
FD	-0.465192	0.116216	-4.002814	0.0002

R-squared	0.991491	Mean dependent var	1528903.
Adjusted R-squared	0.991096	S.D. dependent var	2299674.
S.E. of regression	217004.9	Akaike info criterion	27.47622
Sum squared resid	2.02E+12	Schwarz criterion	27.59548
Log likelihood	-628.9531	Hannan-Quinn criter.	27.52090
Durbin-Watson stat	1.779768		

Selection Summary

Removed C
Removed UEM
Removed URB
Removed OED
Removed GDP
Removed IR
Removed POPG
Removed PC

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

3- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمى الأولى للإنفاق الحكومى

Dependent Variable: LNGS
Method: Least Squares
Date: 03/01/18 Time: 19:36
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	0.573302	0.302754	1.893620	0.0666
LNOED	-0.174185	0.237847	-0.732337	0.4688
LNPC	0.093226	0.102751	0.907307	0.3704
LNRC	0.459156	0.178598	2.570882	0.0146
LNFD	-0.039560	0.058774	-0.673082	0.5053
LNIR	0.021736	0.031808	0.683340	0.4989
LNER	0.135034	0.096516	1.399091	0.1706
LNPOPG	0.425548	0.305303	1.393854	0.1721
LNURB	-0.381474	1.518921	-0.251148	0.8032
LNUEM	0.014044	0.185716	0.075621	0.9402
C	-0.264700	3.332415	-0.079432	0.9371

R-squared	0.997779	Mean dependent var	12.62840
Adjusted R-squared	0.997144	S.D. dependent var	2.188483
S.E. of regression	0.116956	Akaike info criterion	-1.249077
Sum squared resid	0.478751	Schwarz criterion	-0.811793
Log likelihood	39.72878	Hannan-Quinn criter.	-1.085268
F-statistic	1572.140	Durbin-Watson stat	1.430266
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

4- نتائج تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الحكومي

Dependent Variable: LNGS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/01/18 Time: 19:44
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNRC	0.367592	0.125878	2.920219	0.0056
LNER	0.099672	0.022040	4.522308	0.0000
LNGDP	0.704448	0.124211	5.671367	0.0000
LNPOPG	0.430535	0.077013	5.590444	0.0000

R-squared	0.997677	Mean dependent var	12.62840
Adjusted R-squared	0.997511	S.D. dependent var	2.188483
S.E. of regression	0.109185	Akaike info criterion	-1.508597
Sum squared resid	0.500701	Schwarz criterion	-1.349585
Log likelihood	38.69774	Hannan-Quinn criter.	-1.449030
Durbin-Watson stat	1.299001		

Selection Summary

Removed LNUEM
Removed C
Removed LNURB
Removed LNOED
Removed LNFD
Removed LNPC
Removed LNIR

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

5- نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي بعد معالجة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: LNGSSTAR
Method: Least Squares
Date: 03/01/18 Time: 19:55
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRCSTAR	0.460635	0.141431	3.256951	0.0022
LNERSTAR	0.101976	0.031007	3.288851	0.0020
LNGDPSTAR	0.614578	0.140007	4.389632	0.0001
LNPOPGSTAR	0.393429	0.095374	4.125106	0.0002

R-squared	0.994726	Mean dependent var	8.312073
Adjusted R-squared	0.994349	S.D. dependent var	1.362275
S.E. of regression	0.102402	Akaike info criterion	-1.636871
Sum squared resid	0.440423	Schwarz criterion	-1.477859
Log likelihood	41.64803	Hannan-Quinn criter.	-1.577304
Durbin-Watson stat	1.703090		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي الجاري

1- نتائج تقدير النموذج الخطي الأولي للإنفاق الجاري

Dependent Variable: GCS
Method: Least Squares
Date: 03/03/18 Time: 14:07
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.187708	0.026467	7.092106	0.0000
OED	-39603.18	243917.3	-0.162363	0.8720
PC	-0.274423	0.078049	-3.516030	0.0012
RC	0.776273	0.209438	3.706464	0.0007
FD	-0.073108	0.106937	-0.683660	0.4987
IR	99488.74	265316.2	0.374982	0.7099
ER	8705.796	5109.631	1.703801	0.0973
POPG	27875305	16548242	1.684487	0.1010
URB	-227314.0	889426.7	-0.255574	0.7998
UEM	1203983.	841086.6	1.431461	0.1612
C	-963006.2	904410.7	-1.064789	0.2943

R-squared	0.996606	Mean dependent var	956358.4
Adjusted R-squared	0.995636	S.D. dependent var	1412438.
S.E. of regression	93305.44	Akaike info criterion	25.93011
Sum squared resid	3.05E+11	Schwarz criterion	26.36740
Log likelihood	-585.3926	Hannan-Quinn criter.	26.09392
F-statistic	1027.687	Durbin-Watson stat	2.370542
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- نتائج تقدير أفضل نموذج خطي للإنفاق الجاري

Dependent Variable: GCS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/03/18 Time: 15:02
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RC	1.083395	0.144220	7.512076	0.0000
GDP	0.160247	0.021203	7.557904	0.0000
PC	-0.258284	0.041799	-6.179194	0.0000

R-squared	0.995791	Mean dependent var	956358.4
Adjusted R-squared	0.995595	S.D. dependent var	1412438.
S.E. of regression	93740.17	Akaike info criterion	25.79743
Sum squared resid	3.78E+11	Schwarz criterion	25.91669
Log likelihood	-590.3410	Hannan-Quinn criter.	25.84211
Durbin-Watson stat	1.985110		

Selection Summary

Removed OED
Removed URB
Removed IR
Removed FD
Removed ER
Removed POPG
Removed UEM
Removed C

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

3- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الجاري

Dependent Variable: LNGCS
Method: Least Squares
Date: 03/03/18 Time: 19:59
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	0.922499	0.252268	3.656820	0.0008
LNOED	-0.018038	0.198185	-0.091014	0.9280
LNPC	-0.061994	0.085616	-0.724093	0.4738
LNRC	0.324103	0.148816	2.177874	0.0362
LNFD	-0.022845	0.048973	-0.466477	0.6438
LNIR	-0.008731	0.026504	-0.329428	0.7438
LNER	0.196789	0.080421	2.446984	0.0196
LNPOPG	0.570821	0.254392	2.243866	0.0313
LNURB	-1.356359	1.265631	-1.071686	0.2912
LNUEM	0.254384	0.154746	1.643873	0.1092
C	-2.124964	2.776714	-0.765280	0.4492

R-squared	0.998459	Mean dependent var	12.17552
Adjusted R-squared	0.998019	S.D. dependent var	2.189339
S.E. of regression	0.097452	Akaike info criterion	-1.613936
Sum squared resid	0.332395	Schwarz criterion	-1.176652
Log likelihood	48.12052	Hannan-Quinn criter.	-1.450127
F-statistic	2267.686	Durbin-Watson stat	1.540576
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

4- نتائج تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الجاري

Dependent Variable: LNGCS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/03/18 Time: 20:02
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNRC	0.413952	0.108574	3.812628	0.0005
LNER	0.167333	0.030191	5.542507	0.0000
LNUEM	0.160396	0.064574	2.483924	0.0172
LNPOPG	0.396474	0.072619	5.459645	0.0000
LNGDP	0.628376	0.108556	5.788483	0.0000

R-squared	0.998316	Mean dependent var	12.17552
Adjusted R-squared	0.998152	S.D. dependent var	2.189339
S.E. of regression	0.094112	Akaike info criterion	-1.786333
Sum squared resid	0.363142	Schwarz criterion	-1.587568
Log likelihood	46.08567	Hannan-Quinn criter.	-1.711875
Durbin-Watson stat	1.368311		

Selection Summary

Removed LNOED
Removed LNIR
Removed LNFD
Removed C
Removed LNPC
Removed LNURB

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

5- نتائج تقدير نموذج الإنفاق الجاري بعد معالجة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: LNGCSSTAR
Method: Least Squares
Date: 03/16/18 Time: 08:12
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRCSTAR	0.409966	0.125695	3.261589	0.0022
LNERSTAR	0.224362	0.026665	8.414215	0.0000
LNPOPGSTAR	0.325956	0.083482	3.904491	0.0003
LNGDPSTAR	0.579745	0.124373	4.661343	0.0000

R-squared	0.996173	Mean dependent var	8.426521
Adjusted R-squared	0.995899	S.D. dependent var	1.442146
S.E. of regression	0.092348	Akaike info criterion	-1.843558
Sum squared resid	0.358185	Schwarz criterion	-1.684546
Log likelihood	46.40183	Hannan-Quinn criter.	-1.783991
Durbin-Watson stat	1.669278		

Dependent Variable: LNGCSSTAR
Method: Least Squares
Date: 03/16/18 Time: 08:09
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRCSTAR	0.416855	0.121673	3.426035	0.0014
LNERSTAR	0.166933	0.038989	4.281598	0.0001
LNUEMSTAR	0.160871	0.081881	1.964698	0.0563
LNPOPGSTAR	0.396904	0.088482	4.485720	0.0001
LNGDPSTAR	0.626177	0.122642	5.105749	0.0000

R-squared	0.996502	Mean dependent var	8.426521
Adjusted R-squared	0.996161	S.D. dependent var	1.442146
S.E. of regression	0.089356	Akaike info criterion	-1.890055
Sum squared resid	0.327364	Schwarz criterion	-1.691290
Log likelihood	48.47126	Hannan-Quinn criter.	-1.815596
Durbin-Watson stat	1.804155		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نموذج الإنفاق الاستثماري

1- نتائج تقدير النموذج الخطي الأولي للإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: GIS
Method: Least Squares
Date: 03/03/18 Time: 20:12
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.138755	0.052629	-2.636493	0.0124
OED	311242.3	485016.2	0.641715	0.5252
PC	-0.142606	0.155196	-0.918877	0.3644
RC	1.638034	0.416455	3.933280	0.0004
FD	-0.797533	0.212638	-3.750668	0.0006
IR	454201.9	527566.6	0.860938	0.3951
ER	16918.85	10160.22	1.665205	0.1048
POPG	-43582443	32905268	-1.324482	0.1939
URB	943428.9	1768576.	0.533440	0.5971
UEM	-1326998.	1672454.	-0.793443	0.4329
C	846386.8	1798371.	0.470641	0.6408

R-squared	0.967624	Mean dependent var	572550.0
Adjusted R-squared	0.958374	S.D. dependent var	909365.9
S.E. of regression	185532.7	Akaike info criterion	27.30482
Sum squared resid	1.20E+12	Schwarz criterion	27.74210
Log likelihood	-617.0108	Hannan-Quinn criter.	27.46863
F-statistic	104.6057	Durbin-Watson stat	1.565032
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- نتائج تقدير أفضل نموذج خطي للإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: GIS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/03/18 Time: 20:15
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RC	1.334620	0.221118	6.035767	0.0000
FD	-0.630068	0.133373	-4.724111	0.0000
ER	19104.61	4693.131	4.070760	0.0002
GDP	-0.083484	0.038952	-2.143280	0.0379

R-squared	0.961014	Mean dependent var	572550.0
Adjusted R-squared	0.958230	S.D. dependent var	909365.9
S.E. of regression	185854.4	Akaike info criterion	27.18626
Sum squared resid	1.45E+12	Schwarz criterion	27.34527
Log likelihood	-621.2839	Hannan-Quinn criter.	27.24582
Durbin-Watson stat	1.292947		

Selection Summary

Added RC
Added FD
Added ER
Added GDP

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

3- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي الأولي للإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: LNGIS
Method: Least Squares
Date: 03/04/18 Time: 12:08
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	-0.075088	0.618352	-0.121432	0.9040
LNOED	-0.318348	0.485784	-0.655327	0.5165
LNPC	0.369787	0.209860	1.762064	0.0868
LNRC	0.689054	0.364773	1.888995	0.0672
LNFD	-0.087436	0.120042	-0.728378	0.4712
LNIR	0.082108	0.064965	1.263870	0.2146
LNER	-0.021998	0.197126	-0.111593	0.9118
LNPOPG	0.255510	0.623556	0.409763	0.6845
LNURB	2.318747	3.102274	0.747435	0.4598
LNUEM	-0.295564	0.379310	-0.779217	0.4411
C	3.295965	6.806191	0.484260	0.6312

R-squared	0.990794	Mean dependent var	11.58697
Adjusted R-squared	0.988164	S.D. dependent var	2.195661
S.E. of regression	0.238872	Akaike info criterion	0.179193
Sum squared resid	1.997101	Schwarz criterion	0.616477
Log likelihood	6.878552	Hannan-Quinn criter.	0.343003
F-statistic	376.6989	Durbin-Watson stat	1.309613
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

4- نتائج تقدير أفضل نموذج لوغاريتمي للإنفاق الاستثماري

Dependent Variable: LNGIS
Method: Stepwise Regression
Date: 03/04/18 Time: 13:37
Sample: 1970 2015
Included observations: 46
No always included regressors
Number of search regressors: 11
Selection method: Stepwise backwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNRC	0.804775	0.068549	11.74012	0.0000
LNIR	0.085914	0.040276	2.133128	0.0389
LNPC	0.188588	0.060769	3.103331	0.0035
LNUEM	-0.484914	0.112751	-4.300742	0.0001
LNURB	1.050954	0.133977	7.844270	0.0000

R-squared	0.990226	Mean dependent var	11.58697
Adjusted R-squared	0.989272	S.D. dependent var	2.195661
S.E. of regression	0.227416	Akaike info criterion	-0.021749
Sum squared resid	2.120440	Schwarz criterion	0.177016
Log likelihood	5.500232	Hannan-Quinn criter.	0.052709
Durbin-Watson stat	1.205420		

Selection Summary

Removed LNER
Removed LNGDP
Removed C
Removed LNPOPG
Removed LNFD
Removed LNOED

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

5- نتائج تقدير نموذج الإنفاق الاستثماري للفترة 1970-1986

Dependent Variable: LNGIS
Method: Least Squares
Date: 03/04/18 Time: 17:44
Sample: 1970 1986
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	0.891470	0.101630	8.771724	0.0000
LNIR	-0.068519	0.102461	-0.668727	0.5163
LNPC	0.173544	0.089836	1.931797	0.0773
LNUEM	-0.266268	0.498003	-0.534671	0.6026
LNURB	1.874448	0.462283	4.054763	0.0016

R-squared	0.985679	Mean dependent var	9.295408
Adjusted R-squared	0.980905	S.D. dependent var	1.124124
S.E. of regression	0.155337	Akaike info criterion	-0.646505
Sum squared resid	0.289557	Schwarz criterion	-0.401443
Log likelihood	10.49530	Hannan-Quinn criter.	-0.622146
Durbin-Watson stat	1.769374		

Dependent Variable: LNGIS
Method: Least Squares
Date: 03/04/18 Time: 17:48
Sample: 1970 1986
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	0.950014	0.077893	12.19647	0.0000
LNPC	0.169108	0.069404	2.436593	0.0288
LNURB	1.739506	0.264239	6.583075	0.0000

R-squared	0.984190	Mean dependent var	9.295408
Adjusted R-squared	0.981932	S.D. dependent var	1.124124
S.E. of regression	0.151102	Akaike info criterion	-0.782934
Sum squared resid	0.319647	Schwarz criterion	-0.635897
Log likelihood	9.654942	Hannan-Quinn criter.	-0.768318
Durbin-Watson stat	1.607524		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

6- نتائج تقدير نموذج الإنفاق الاستثماري للفترة 1987-2015

Dependent Variable: LNGIS
Method: Least Squares
Date: 03/04/18 Time: 17:28
Sample: 1987 2015
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	0.614792	0.112025	5.487968	0.0000
LNPC	0.277070	0.096704	2.865131	0.0081
LNUEM	-0.778241	0.191473	-4.064493	0.0004

R-squared	0.960501	Mean dependent var	12.93030
Adjusted R-squared	0.957463	S.D. dependent var	1.403064
S.E. of regression	0.289377	Akaike info criterion	0.455522
Sum squared resid	2.177209	Schwarz criterion	0.596966
Log likelihood	-3.605066	Hannan-Quinn criter.	0.499820
Durbin-Watson stat	0.952530		

Dependent Variable: LNGIS
Method: Least Squares
Date: 03/04/18 Time: 17:23
Sample: 1987 2015
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	0.750233	0.121970	6.150967	0.0000
LNIR	0.098644	0.057909	1.703438	0.1014
LNPC	0.235550	0.096810	2.433111	0.0228
LNUEM	-0.520854	0.207950	-2.504712	0.0194
LNURB	0.943765	0.403076	2.341405	0.0278

R-squared	0.969096	Mean dependent var	12.93030
Adjusted R-squared	0.963945	S.D. dependent var	1.403064
S.E. of regression	0.266414	Akaike info criterion	0.348057
Sum squared resid	1.703437	Schwarz criterion	0.583797
Log likelihood	-0.046824	Hannan-Quinn criter.	0.421688
Durbin-Watson stat	1.188969		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (17) نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1970-1986

1-نتائج اختبار لاغرانج من الدرجة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.283388	Prob. F(1,13)	0.6035
Obs*R-squared	0.362659	Prob. Chi-Square(1)	0.5470

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/17/18 Time: 14:22
Sample: 1970 1986
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	-0.005136	0.080546	-0.063767	0.9501
LNPC	0.002617	0.071420	0.036639	0.9713
LNURB	-0.026926	0.275948	-0.097578	0.9238
RESID(-1)	0.155174	0.291494	0.532342	0.6035

R-squared	0.021333	Mean dependent var	0.000149
Adjusted R-squared	-0.204513	S.D. dependent var	0.141343
S.E. of regression	0.155125	Akaike info criterion	-0.686852
Sum squared resid	0.312827	Schwarz criterion	-0.490802
Log likelihood	9.838243	Hannan-Quinn criter.	-0.667364
Durbin-Watson stat	1.825857		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

2- نتائج اختبار لاغرانج من الدرجة الثانية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.546300	Prob. F(2,12)	0.5928
Obs*R-squared	1.418662	Prob. Chi-Square(2)	0.4920

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/17/18 Time: 14:50
Sample: 1970 1986
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRC	0.001736	0.081488	0.021309	0.9833
LNPC	0.000867	0.071965	0.012054	0.9906
LNURB	0.027750	0.284487	0.097545	0.9239
RESID(-1)	0.176668	0.294576	0.599736	0.5598
RESID(-2)	-0.269700	0.299062	-0.901822	0.3849

R-squared	0.083451	Mean dependent var	0.000149
Adjusted R-squared	-0.222066	S.D. dependent var	0.141343
S.E. of regression	0.156251	Akaike info criterion	-0.634781
Sum squared resid	0.292972	Schwarz criterion	-0.389718
Log likelihood	10.39564	Hannan-Quinn criter.	-0.610421
Durbin-Watson stat	2.079637		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

3- نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.155547	Prob. F(1,14)	0.6992
Obs*R-squared	0.175814	Prob. Chi-Square(1)	0.6750

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/17/18 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1971 1986
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.017210	0.008285	2.077312	0.0567
RESID^2(-1)	0.104823	0.265782	0.394394	0.6992

R-squared	0.010988	Mean dependent var	0.019145
Adjusted R-squared	-0.059655	S.D. dependent var	0.025938
S.E. of regression	0.026701	Akaike info criterion	-4.291787
Sum squared resid	0.009981	Schwarz criterion	-4.195213
Log likelihood	36.33429	Hannan-Quinn criter.	-4.286841
F-statistic	0.155547	Durbin-Watson stat	1.932154
Prob(F-statistic)	0.699232		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

4- نتائج اختبار Ramsey RESET Test

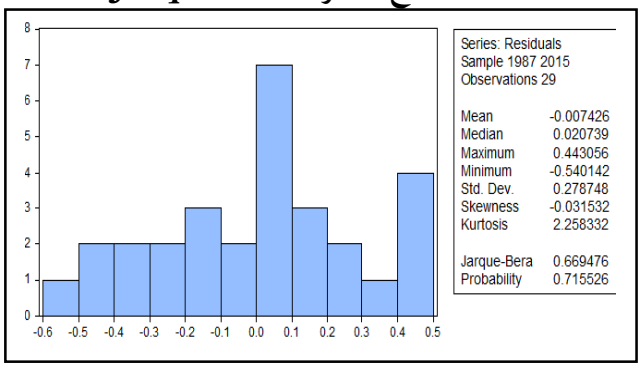
tESET Test
UNTITLED
on: LNGIS LNRC LNPC LNURB
ariables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
	0.858360	13	0.4062
	0.736782	(1, 13)	0.4062
l ratio	0.937171	1	0.3330

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

الملحق رقم (18) نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الإنفاق الاستثماري الخاص بالفترة 1987-2015

1- نتائج اختبار Jarque-bera



2- نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNGIS LNRC LNPC LNUEM
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.868412	25	0.0735
F-statistic	3.490963	(1, 25)	0.0735
Likelihood ratio	3.790623	1	0.0515

3- نتائج اختبار T.test

Hypothesis Testing for RESID
Date: 04/13/18 Time: 15:41
Sample: 1987 2015
Included observations: 29
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -0.007426
Sample Std. Dev. = 0.278748

Method	Value	Probability
t-statistic	-0.143455	0.8870

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8